الحماية الهشة
والعدالة المفقودة

تحديات حقوق الإنسان
في الدول العربية 2023

جميع الحقوق محفوظة
لمؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان 2024

ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

المساهمون في التقرير

محرر التقرير

أيمن عقيل

الباحث الرئيسي

د. شريف عبد الحميد

الباحثون ومعدو أوراق الخلفية

على محمد	عبيرغيث
بسنت عصام الدين	أحمد عيسى
سيد غريب	هدي عماد
إيمان فهيم	عبد الله ناصر

الإخراج الفني والتنسيق: فتحي محفوظ

جميع الحقوق محفوظة لمؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان 2024

المحتويات

تقديم	**5**
مقدمة	**7**
القسم الأول: موقف الدول العربية من الآليات الدولية	**10**
أولاً: موقف الدول العربية من مجلس حقوق الإنسان	**11**
ثانياً: موقف الدول العربية من الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان	**24**
ثالثاً: موقف الدول العربية من الإجراءات الخاصة	**50**
رابعاً: موقف الدول العربية من آلية الاستعراض الدوري الشامل	**56**
القسم الثاني: موقف الدول العربية من تحقيق أهداف التنمية المستدامة	**63**
أولاً: رصد جهود الدول العربية في تحقيق الأهداف التنموية محل الاستعراض 2023	**64**
ثانياً: التنمية المستدامة في المنطقة العربية.. قراءة في الأطر الإنمائية والمؤشرات	**102**
ثالثاً: التنمية المستدامة في المنطقة العربية بين التحديات وآليات المواجهة	**109**
القسم الثالث: نظرة على أوضاع حقوق الإنسان في المنطقة العربية	**121**
سوريا	**122**
الأردن	**130**
لبنان	**136**
العراق	**142**
فلسطين	**150**
مصر	**158**
المغرب	**171**
الجزائر	**179**
تونس	**186**
ليبيا	**193**

موريتانيا	203
السودان	210
الصومال	215
جزر القمر	224
جيبوتي	232
اليمن	238
الكويت	245
الامارات	253
عمان	260
السعودية	265
قطر	271
البحرين	279
القسم الرابع: غزة.. كل ما هو جدير بالحماية مُستباح	288
أولا: هُنا وفاة القانون الدولي الإنساني	292
ثانيا: مجازر لا تسقط بالتقادم	297
ثالثاً: جثث الموتى ليست في مأمن	300
رابعاً: ديمونا (تهديد إسرائيل النووي)	302
خامساً: الضفة الغربية لم تسلم من انتهاكات الاحتلال	307
خاتمة	312

تقديم:

يأتي إطلاق التقرير العربي لحقوق الإنسان في أوقات حرجة للغاية، فمسار التعافي من الأزمات المتعاقبة في المنطقة العربية لا يزال بطيئا ولا تزال الحروب والنزاعات المسلحة والتداخلات الخارجية في شؤون الدول العربية تدمر نسيج شعوب عربية بأكملها ولا تزال الخسائر التي حلت بأرواح الأبرياء في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي الصومال وسوريا وفي السودان متواصلة دونما مساءلة ومع إفلات متكرر من العقاب، ومازال تحقيق التنمية بمفهومها الواسع بعيد المنال. ومع ذلك ثمة مؤشرات إيجابية لاحظتها أثناء مراجعة التقرير هو إن بعض الحكومات بات لديها قابلية للاعتراف بوجود تحديات تعتري أوضاع حقوق الإنسان لديها، ويعد الاعتراف بوجود هذه التحديات في حد ذاته أول الغيث من أجل النهوض بحقوق الإنسان وأمل أن يكون بداية لزخم أكبر يمكن أن يتشكل للنهوض بأوضاع حقوق الإنسان في منقطتنا العربية.

ونتطرق في القسم الأول من هذا التقرير السنوي في نسخته السابعة إلى موقف الدول العربية من الآليات الدولية لحقوق الإنسان ومدي تفاعل هذه الدول مع هذه الآليات بشقيها التعاقدي وغير التعاقدي، ونقدر موقف الدول العربية التي تأخذ مسارا تصاعديا في التفاعل مع هذه الآليات حتى وأن اعتري هذه الآليات بعض القصور لكنها تظل وسيلة لمعالجة التحديات في حالة حقوق الإنسان بشكل تعاوني. لذلك فإن سرعة تقديم التقارير لهذه الآليات وخاصة لجان المعاهدات في المواعيد المحددة وفتح قنوات تواصل مع الإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة وتنفيذ التوصيات التي تقدمها هذه الآليات سيفضي لا محالة لتحسين في أوضاع حقوق الإنسان في الدول العربية قاطبة.

كما يخصص التقرير القسم الثاني لموقف الدول العربية من تنفيذ اهداف التنمية المستدامة وثمة تأكيد علي التقاطع الوثيق بين التنمية المستدامة وحقوق الإنسان، وكان عام 2023 هو منتصف المدة لتنفيذ أجندة 2030 ورغم الجهود المبذولة للحاق بركب هذه الأهداف وضمان ألا يتخلف أحد عنها، بما في ذلك المبادرات الرامية لتنفيذ الغايات المنبثقة عن هذه الأهداف إلا إنه لا يزال هناك 44 مليون شخص يفتقرون للوصول للكهرباء في المنطقة العربية، بما يتعارض مع الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة الخاص بالطاقة النظيفة بأسعار معقولة. كما إن 90 % من السكان في الدول العربية يعانون من ندرة المياه. من بينهم 50 مليونا يفتقرون لمياه الشرب النظيفة. ووفقا للمجلس العربي للمياه فإن 18 دولة عربية تعاني من الفقر المائي، وأستطيع أن أوكد إن سياسات دول المنبع كانت ولا تزال عاملا حاسما في إهدار هذا الحق المكفول بموجب العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة، وثمة ضرورة في ألا تتخذ دول المنبع إجراءات أحادية لا تتفق ومبادئ القانون الدولي للأنهار العابرة للحدود.

كما يخصص التقرير القسم الثالث لاتجاهات أوضاع حقوق الإنسان في المنطقة العربية في عام 2023، وقد أطلعت علي المبادرات والتدابير الإيجابية التي قامت بها الدول العربية

لتعزيز حقوق الإنسان بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ففي مصر على سبيل المثال: ظهرت مخرجات المرحلة الأولى من الحوار الوطني، واستمر الإفراج عن المحبوسين احتياطيا، وفي المملكة المغربية صادق مجلس الوزراء علي قانون العقوبات البديلة الذي من شأنه أن يلغي العقوبات السالبة للحرية في الجنح والجرائم التي لا تزيد عقوبتها عن خمس سنوات، وفي اليمن قام مجلس القيادة الرئاسي بتعيين ثماني نساء لأول مرة في السلطة القضائية وهي ممارسات نأمل أن تستمر.

مع ذلك ما زال مسار حقوق الإنسان الذي نتخيله والذي يتفق مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان يحتاج إلى خطوات اضافية من الحكومات العربية والذي يجب عليها وضع اثراء التعاون مع المجتمع المدني نصب أعينها، وما زلت أقف على تحديات بعينها في هذا السياق، فلا تزال القيود المفروضة على المنظمات غير الحكومية سائدة في الممارسة العملية، وحرية الصحافة تتراجع في معظم الدول العربية. ولا يزال الحق في الحياة مهدرا في النزاعات المسلحة ومناطق التوتر والحروب حيث قتل آلاف المدنيين خلال الفترة التي يغطيها التقرير سواء في السودان أو في اليمن أو في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهذه الأخيرة شكلت الحدث الأبرز في المنطقة العربية خلال عام 2023، لذلك أفرد التقرير قسم خاص بها نظراً لما سينتج عنها من تأثيرات إقليمية ممتدة، كما أن أوضاع العمال المهاجرين والبدون أو عديمي الجنسية والمرأة لا تزال بحاجة إلى مزيد من التدابير الإيجابية في منطقة الخليج العربي. لذلك فإني على قناعة بإنه لا يزال هناك ما يجب عمله لإتاحة حيز من الحرية للمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين وأجدد دعوتي للاستثمار في الحقوق الاجتماعية مثل التعليم والصحة لتحقيق رفاه الشعوب العربية وإتاحة فرص اقتصادية واعدة لهذه الشعوب، وأكرر دعوتي بإنه آن لأفة الحروب والنزاعات أن تنقشع وآن لخطابات الكراهية أن تنجلي فالتعايش السلمي بين الجميع هو مصيرنا المشترك، وهذه هي الطريقة التي يمكن بها لمجتمعاتنا العربية أن ترتقي وتتعافي وتتغير على النحو المأمول. في الأخير لا يسعني ألا أن أؤكد أن حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة ولا يمكن فصل بعضها عن الأخر وإن إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية يلزمه الدفع نحو تعزيز الحقوق المدنية والسياسية وهذا وارد بوضوح في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي احتفلت الدول العربية بذكراه الخامسة والسبعين في عام 2023 وآن كان لي أن أهمس في آذن الحكومات العربية فأقول لهم استمعوا لشعوبكم ولا توسعوًا الفجوة بينكم واشرعوا في بناء الثقة ومدوا الجسور مع مواطنيكم لإن ذلك سيفضي لا محالة إلي مستقبل أفضل يقودنًا جميعًا إلي بر الأمان.

أيمن عقيل

مقدمة:

شـــهد هذا العام 2023 احتفال الأمم المتحدة بالذكرى الســـنوية الـــ 75 لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنســـان، والذي يعد من بين أكثر الوثائق أهمية في التاريخ الحديث، فهو دليل للحياة يشمل 30 مادة تتناول حقوقًا ومزايا حقّقها العديد ولكنّها لا تزال خارج متناول الكثيرين. حيث تشـــمل الوصـــول إلى التعليم والعمالة والأجور العادلة والحق في التصـــويت والحقّ في الرعاية الصـحية وغيرها من الحقوق الأخرى. كما أنّه يسـلّط الضـوء جهارًا على قيم حرية التعبير والخصوصية والاحترام المتبادل بغض النظر عن الجنس والعرق والإثنية والدين.

ولكن ما يحزن أن مجموعة من أبرز الدول الراعية لهذا الإعلان، وللنظام الدولي لحقوق الإنسـان ككل، وجهت لطمة كبرى لكلاهما؛ وذلك بمنح ضـوء أخضـر لإسـرائيل المحتلة للضـفة الغربية وغزة، بشـن حرب إبادة على الشـعب الفلسـطيني، وارتكاب جرائم ضـد الإنســـانية بحقه. وما يفاقم من تأثير هذه اللطمة بعيدة المدي، أن الدول التي بادرت بها تنتمي لمجموعة الديمقراطيات الغربية؛ التي تنفرد عالميًا بوضـــع قضـــايا الديمقراطية وحقوق الإنسـان ضـمن قائمة أولويات سـياسـتها الخارجية، وتجسـد التزامها بذلك بين حين وآخر، سواء في إطار الأمم المتحدة أو في سياق علاقاتها الثنائية. ولا يخفف من تأثير هذه اللطمة أن المجتمعات المدنية والســـياســـية في هذه الدول، انخرطت في أعمال احتجاج شـــعبية وبرلمانية وثقافية وطلابية وعمالية واســـعة النطاق، ضـــد ســـياســـات حكوماتها، مطالبةً بالوقف الفوري لإطلاق النار وتمتع الشـــعب الفلســـطيني بالحرية والاستقلال.

لقد شـــهدت المنطقة العربية خلال عام 2023 عدد لا يحصـــى من الأزمات على كافة الأصـعدة، السـياسـية والاقتصـادية والاجتماعية والأمنية وأيضًـا العسـكرية، حيث هددت الانقسامات الجيوسياسية السلام والاستقرار، واندلعت النزاعات واستمرت البلدان في مواجهة حالات الطوارئ المناخية المتفاقمة والفقر المتصـــاعد وعدم المســـاواة المتفشية. ففي الساعات الأولي من صباح اليوم السادس من فبراير ضرب زلزال مدمر أجزاءً من الأراضـي السـورية والتركية في المنطقة الواقعة قرب الحدود بين البلدين بقوة 7.8 درجة على مقياس ريختر، أعقبه زلزال مدمر آخر يعادل القوة نفســـها تقريباً، الأمر الذي تسـبب في واحده من أكبر الكوارث الطبيعية التي عصـفت بالمنطقة خلال الفترة الأخيرة، حيث تسبب الزلزالان بمقتل نحو 55.000 وإصابة أكثر من 100.000 أخرين. وبحسب أرقام الأمم المتحدة، فقد دمر الزلزال نحو 9 ألاف مبني في ســـوريا، ونزوح ما يقرب من 392 ألف عائلة نتيجة دمار المباني، حيث تعادل مســـاحة الدمار نحو 14 ألف ملعب كرة قدم مغطاة بالحطام المتراكم.

كما شـهدت المغرب في التاسـع من سـبتمبر زلزال بقوة بلغت 6.8 درجات على مقياس ريختر، مما أدي إلى مقتل نحو ثلاثة آلاف شـــخص، بالإضـــافة إلى عشـــرات الآلاف من المصـــابين، كما دمر عشـــرات المدن والقرى. الأمر الذي دفع الديوان الملكي المغربي بتخصيص 120 مليار درهم (12 مليار دولار)، تنفق خلال السـنوات الخمس المقبلة، ضـمن برنامج لإعادة إعمار المناطق المتضررة من الزلزال.

وبعد أيام قليلة من الزلزال الذي ضرب المغرب، عصف إعصار دانيال بالسواحل الشرقية لليبيا في 11 سـبتمبر، وهو ما أدي لإغراق أحياء كاملة ومقتل وفقدان الآلاف، حيث تسـبب الإعصار الذي ضرب درنة وبنغازي والبيضاء وسوسة والمرج وشحات، بفيضانات مدمرة، قسـمت مدينة درنة التي كان يقطنها قرابة 200 ألف نسـمة إلى قسـمين شـرقي وغربي، جارفة كل ما في طريقها، كما انهار ســدان نبيا في درنة في ســبعينيات القرن الماضــي لحماية المدينة من الفيضانات. ووفقاً لأرقام الأمم المتحدة فإن 4.333 شخصاً على الأقل لقوا حتفهم بسـبب الإعصار وما تبعه من فيضـانات وسـيول، ناهيك عن فقدان أثر 8500 شخص. كما نزح نحو 43 ألفاً.

يتزامن مع ذلك اسـتمرار حالة الجمود التي تخيم على التسـويات السـياسـية بين أطراف النزاع في البلدان العربية المأزومة (ســوريا، ليبيا، اليمن)، بل ودخلت الســودان خلال عام 2023، إلى مجموعة دول النزاعات، عندما تصــاعد العنف في منتصــف إبريل بين قوات الدعم السـريع والقوات المسـلحة السـودانية، بسـبب الصـراع على السـلطة التي كان من المفترض أن تسـلم للمدنيين. حيث تصـاعدت أعمال العنف بين الطرفين وأدت إلى مقتل ما لا يقل عن 12 ألفاً وإصــابة أكثر من 33 ألفاً، في الحرب التي مازالت مســتمرة حتى الآن، والتي وصـفتها الأمم المتحدة بـــ "القتال الوحشـي"، حيث تسـبب بنزوح ما يزيد عن 5.6 مليون شخص من منازلهم، وأصبح نحو 25 مليون شخص بحاجه للمعونة، وأكثر من 4.2 مليون امرأة وفتاة معرضــة "لخطر العنف القائم على نوع الجنس"، كما أن واحداً من كل ثلاثة أطفال لا تتاح له فرصة الذهاب إلى المدرسة.

في المقابل شهد هذا العام عودة العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وإيران، بعد ســبع ســنوات من القطيعة. الأمر الذي جعل البعض يتفاءل بهذه الخطوة لإنهاء النزاع في اليمن الذي قارب على عقد من الزمان وأودي بحياة مئات الآلاف من الأشخاص، بشكل مباشر وغير مباشر، وتسبب فيما وصفته الأمم المتحدة بأسوأ أزمة إنسـانية في العالم. كما شـهد هذا العام عودة سـوريا إلى جامعة الدول العربية بعد أكثر من 11 عاماً من تعليق عضــويتها، ومشــاركة الرئيس الســوري في القمة العربية التي انعقدت بالرياض في 19 مايو، ولعل عودة سوريا إلى المحيط العربي كان متوقعاً، وهو ما

عكسته التحركات التي أجراها عدد من مسؤولي الدول العربية نحو سوريا خلال السنوات الخمس الماضية.

وعلى المستوى التشريعي، اتخذ المغرب خطوة جديدة في مشروع إصلاح قوانين تنفيذ العقوبات، عبر سن قانون جديد يتعلق بالعقوبات البديلة، بهدف تعزيز الدور الإصلاحي للسجون والتقليل من اكتظاظها. كما منح الملك محمد السادس الحكومة المغربية مهلة ستة أشهر، من أجل رفع مقترحاتها بشأن تعديل مدونة الأسرة. وذلك بعد سنوات من مطالبات منظمات نسائية بإدخال إصلاحات عليها. كما ألغت السلطات الأردنية حالة الطوارئ المعلنة منذ مارس 2020 للتصدي لتفشي فيروس "كورونا"، والتي كانت قد منحت رئيس الوزراء سلطات واسعة للحكم بموجب أوامر دفاع.

أن مؤسسة **ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان** تصدر **تقريرها السنوي السابع** الذي يعد وثيقة مرجعية تشخص حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي وفق منهج رصدي قانوني موضوعي تحليلي مرتكز على أسس ومعايير تتواءم مع أحكام الدساتير الوطنية والمعايير الدولية الناظمة للحقوق الواردة في هذا التقرير. ليكون هذا التقرير على غرار التقارير السابقة أحد أدوات التقويم الحقوقي.وكما جرت عليه العادة في التقارير السابقة، فقد تناول القسم الأول من هذا التقرير موقف الدول العربية من الآليات الدولية لحقوق الانسان خلال عام 2023، حيث قدم لمحة عامة وملاحظات مفصلة عن الاتفاقيات الدولية المنضم إليها الدول العربية، ومدي تعاون هذه الدول مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك مجلس حقوق الانسان، وآلية الاستعراض الدوري الشامل، ولجان المعاهدات، والإجراءات الخاصة، كما سعى هذا القسم إلى إبراز التحديات التي تواجه الدول العربية في التعاون مع آليات حقوق الإنسان وقدم تحليلاً معمقًا لجهود الدول العربية في التصدي لهذه التحديات.

وناقش التقرير في القسم الثاني موقف الدول العربية من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقدم تحليلاً شاملاً لالتزامات الدول العربية بأهداف التنمية المستدامة والتحديات التي تواجهها في تحقيقها، كما سعى إلى إبراز الجهود التي بذلتها الدول العربية لإدماج التنمية المستدامة في سياساتها وبرامجها ومبادراتها. وتناول التقرير في قسمه الثالث أوضاع حقوق الإنسان في الدول العربية، وقدم لمحة عامة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في الدول العربية في عام 2023، وفحص الجهود التي بذلتها الدول العربية للتصدي لهذه الانتهاكات. وفي القسم الرابع والأخير، ركز التقرير على تأثير الحرب الضارية التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة عقب عملية "طوفان الأقصى" في السابع من أكتوبر 2023، على أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة بشكل عام وسكان قطاع غزة على وجه الخصوص.

القسم الأول

موقف الدول العربية من الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان

نستعرض في هذا القسم من التقرير موقف الدول العربية من الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان خلال عام 2023، وإلى أي مدى كان هناك تعاون وتواصل مع هذه الآليات، بما فيها مجلس حقوق الإنسان، واللجان التعاقدية، والإجراءات الخاصة، وآلية الاستعراض الدوري الشامل، خاصة وأن المنطقة العربية تستقطب اهتمام هذه الآليات لما تعج به من تحديات وانتهاكات لحقوق الإنسان، سواء التي ترتكبها الحكومات المحلية أو التي ترتكبها أطرافاً إقليمية ودولية انخرطت في نزاعاتها القائمة، كما سيتم تحليل موقف الدول العربية خلال عام 2023، من الآليات الدولية المختلفة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

أولاً: موقف الدول العربية من مجلس حقوق الإنسان

في الدورات العادية الثلاثة التي عقدها مجلس حقوق الانسان في عام 2023 (الدورة: 52، 52، 54) تبنى مجلس حقوق الانسان ما يمثل 109 قرار حظيت القضايا العربية بنحو 11 قرار فقط من هذه القضايا، وقد جاء اعتماد معظمها خلال أعمال الدورة 52 لمجلس حقوق الإنسان. كما ساهمت الدول العربية في رعاية وتبني وتقديم عدد 45 قرار أو تعديل بخلاف القرارات التي تم تقديمها نيابة عن المجموعات الاقليمية كمجموعة الدول العربية أو مجموعة دول عدم الانحياز أو منظمة المؤتمر الاسلامي أو الاتحاد الافريقي أو مجلس التعاون الخليجي.

كانت كلا من الجزائر والمغرب وقطر والامارات العربية المتحدة والسودان والصومال أعضاء يتُاح لهم التصويت على قرارات المجلس وكالعادة لم تتخذ الدول العربية نفس السلوك التصويتي على قرارات المجلس سواء كانت قرارات تخص قضايا عربية أو بشكل عام. وفي هذه الجزء من التقرير سيتم توضيح موقف مجلس حقوق الانسان من القضايا العربية والسلوك التصويتي للدول العربية على قرارات المجلس بخصوص هذه القضايا. فضلا عن مشاركتها في تبني ورعاية قرارات المجلس بشكل عام حيث يحق لكافة الدول العربية تقديم ورعاية قرارات المجلس دون أن يحق لها التصويت.

الدورة	عدد القرارات المعتمدة
الدورة 52	43
الدورة 53	30
الدورة 54	36 + (بيان رئاسي)

كما شـــهدت هذه الدورات الثلاث عدد من الأولويات والقضـــايا لدي الدول العربية وهي كالتالي:

- رفض إنشـاء آليات على الدول لمراقبة أوضـاع حقوق الإنسـان فيها دون موافقة الدولة المعنية، وطالبت معظم الدول العربية دول الأعضاء بضرورة التقيد بمبادئ العالمية والموضوعية وعدم الانتقائية، والقضاء على المعايير المزدوجة عند النظر في قضايا حقوق الإنسان؛
- الدعوة إلى إيلاء أهمية خاصـــة للبند العاشـــر الخاص بالمســـاعدة التقنية وبناء القدرات وقد شاركت غالبية الدول العربية في معظم الحوارات التفاعلية التي جرت في إطار هذا البند؛
- رفض الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصـرية أو الدينية والتي تشـكل تحريضـاً على التمييز أو العداوة أو العنف والرفض القاطع لوقائع حرق القرآن الكريم؛
- الدعوة إلى إصـــلاح المؤســـســـات المالية الدولية بما يراعي الحقوق الاقتصـــادية والاجتماعية في الدول النامية؛ ومطالبة المجلس والمفوضـــية الســـامية بتبني الدعوة إلى أهمية إعادة هيكلة المؤسسات المالية؛
- التأكيد على إن الحقوق الاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية تعد جزءاً أصـــيلاً من الإطار الدولي لحقوق الإنسـان الذي يسـاهم في الوصـول إلى مجتمعات مسـتقرة وشاملة. ولا طالما عانت تلك الحقوق من نقص شديد في التمويل؛
- التركيز على الاثار السلبية للتدابير الانفرادية القسرية على حقوق الإنسان لرصد آثار هذه التدابير على الحق بالتنمية؛
- التأكيد على أهمية إعمال الحق في تقرير المصـــير للشـــعب الفلســـطيني، ورفض التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة؛
- التأكيد على أهمية بقاء البند السابع ضمن جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان؛
- التأكيد على رفض فرض أي مفاهيم خلافية مثل "التوجه الجنسـي والهوية النوعية". ولفتت معظم الدول العربية إن هذا المفهوم ليس له أي أساس قانوني في الأطر القانونية الدولية المتفق عليها، وإن محاولات فرض مجموعة واحدة من المفاهيم وتناولها باعتبارها تعلو على غيرها من القيم، يقوض الطابع التعاوني والعالمي لمنظومة حقوق الإنسان الدولية.

1. قرارات الدورة 52 لمجلس حقوق الإنسان:

اتخذ مجلس حقوق الانسان في دورته العادية الـــ 52 والتي عقدت في الفترة من 13 فبراير 2023 حتى 4 ابريل 2023 عدد 43 قرار، مدد فيها 19 ولاية مواضيعية وولاية قطرية محددة، وعين 10 مكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

أ. مشاركة الدول العربية في تبني قرارات أو تقديمها للمجلس

خلال الدورة 52 قامت مجموعة من الدول العربية برعاية وتبني عدد من القرارات التي تم تقديمها للمجلس حيث تبنت الدول العربية مجتمعة 11 قرار وتعديل ســـواء تم اعتمادها أو رفضها خلال أعمال هذه الدورة، وجاءت مصر في المرتبة الأولى بواقع عدد 7 مشاركات أغلبها كانت تعديلات على مشاريع القرارات. ومن ثم المملكة العربية السعودية بواقع 4 مشـاركات ثم المغرب بواقع قرارين، ثم مشـاركة كلا من قطر والكويت والإمارات والأردن وسلطنة عمان بواقع قرار لكلا منهم.

ب. السلوك التصويتي للدول العربية

تعد الدورة 52 لمجلس حقوق الإنســـان أكثر الدورات التي تم فيها تبني قرارات تخص القضـايا العربية في عام 2023 وكالعادة لم تتخذ الدول العربية ذات السـلوك التصـويتي على قرارات المجلس ســواء كانت قرارات تخص قضـايا عربية أو بشــكل عام. ويوضــح الجدول التالي الســـلوك التصـــويتي للدول العربية على قرارات هذه الدورة التي تخص القضايا العربية.

القرار	مضمون القرار	تصويت الدول العربية		
		مؤيد	معارض	ممتنع
A/HRC/52/L.43 حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية والالتزام بضمان المساءلة والعدالة	1- يطالب المجلس إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال، بإنهاء احتلالها للأراض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس الشرقية. 2- يحث جميع الدول على الامتناع عن نقل الأسلحة عندما تقدر أن هناك خطرا واضحا من أن تستخدم هذه الأسلحة لارتكاب أو تيسير انتهاكات أو تجاوزات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي 3- يحث الدول الأعضاء على مواصلة تقديم المساعدة الطارئة بما في ذلك الإغاثة الإنسانية والمساعدة الإنمائية إلى الشعب الفلسطيني للتخفيف من حدة الأزمة المالية والحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية المتردية، ولا سيما في قطاع غزة. 4- يطالب المفوضة السامية لحقوق الإنسان أن تقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار إلى المجلس في دورته الخامسة والخمسين، يعقبه حوار تفاعلي ويقرر إبقاء المسألة قيد نظره.	**الجزائر المغرب قطر الصومال السودان الإمارات**		
A/HRC/52/L.16 حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية	1- دعا المجلس جميع الأطراف ولا سيما السلطات السورية إلى مواصلة إيصال المساعدات الإنسانية بسرعة ودون عوائق وبصورة آمنة ومستدامة وكفالة وصول المساعدة الإنسانية إلى الجهات المستهدفة 2- كرر الدعوة التي وجهها المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا من أجل التوصل إلى وقف كامل وفوري لإطلاق النار في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية 3- قرر تمديد ولاية لجنة التحقيق المعنية بالجمهورية العربية السورية لمدة سنة واحدة.	**المغرب قطر**	**الجزائر**	**الصومال السودان الإمارات**

القرار	مضمون القرار	تصويت الدول العربية		
		مؤيد	معارض	ممتنع
	4- طالب لجنة التحقيق أن تقدم إلى المجلس تقريرا شفويا عن آخر المستجدات خلال حوار تفاعلي في دورتها الثالثة والخمسين وأن تقدم تقرير مستكمل خلال حوار تفاعلي في كل من الدورتين الرابعة والخمسين والخامسة والخمسين للمجلس كما تقرر إبقاء المسألة قيد نظره.			
A/HRC/52/L.31 حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل	1- دعا المجلس إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال، إلى الامتثال للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان ولا سيما قرار مجلس الأمن 497 (1981) 2- طالب إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال بالوقف الفوري لجميع الخطط والأنشطة المتصلة بالمستوطنات في الجولان السوري المحتل 3- كما طالبها بوقف تدابيرها القمعية ضد المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل والإفراج الفوري عن المعتقلين السوريين في السجون الإسرائيلية 4- أقر بأن جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل أو ستتخذها بهدف تغيير طابع الجولان السوري المحتل ووضعه القانوني لاغية وباطلة وتشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ولاتفاقية جنيف الرابعة وليس لها أي أثر قانوني. 5- طالب الأمين العام تقرير عن هذه المسألة إلى المجلس في دورته الخامسة والخمسين كما تقرر مواصلة النظر في انتهاكات حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل في دورتها الخامسة والخمسين.	**الجزائر المغرب قطر الصومال السودان الإمارات**		

القرار	مضمون القرار	تصويت الدول العربية		
		مؤيد	معارض	ممتنع
A/HRC/52/L.32 **بشأن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير**	دعا المجلس إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال إلى الإنهاء الفوري لاحتلالها للأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وإزالة ومعالجة أي عوائق تعترض استقلال فلسطين السياسي وسيادتها وسلامة أراضيها دعا جميع الدول إلى ضمان التزاماتها بعدم الاعتراف أو عدم المساعدة أو فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدولي القطعية من قبل إسرائيل ولا سيما حظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة من أجل ضمان ممارسة الحق في تقرير المصير دعا جميع الدول أيضا إلى زيادة التعاون من أجل وضع حد لهذه الانتهاكات الخطيرة من خلال الوسائل القانونية وعكس السياسات والممارسات غير القانونية التي تتبعها إسرائيل حث جميع الدول على اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز تحقيق حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وتقديم المساعدة للأمم المتحدة في الاضطلاع بالمسؤوليات التي أوكلها إليها الميثاق فيما يتعلق بإعمال هذا الحق وقرر إبقاء الأمر قيد نظره.	**الجزائر** **المغرب** **قطر** **الصومال** **السودان** **الإمارات**		
A/HRC/52/L.42 **بشأن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل**	1- دعا المجلس إسرائيل إلى الامتثال لجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي والتوقف فورًا عن جميع الإجراءات التي تؤدي إلى تغيير طابع ووضع وتكوين الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري المحتل 2- طالب أيضا بأن توقف إسرائيل فورا أعمال بناء الجدار الذي يُبني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك داخل القدس الشرقية وما حولها 3- يحث جميع الدول والمنظمات الدولية على ضمان عدم اتخاذ إجراءات تعترف أو تساعد أو تساعد في توسيع المستوطنات أو	**الجزائر** **المغرب** **قطر** **الصومال** **السودان** **الإمارات**		

القرار	مضمون القرار	تصويت الدول العربية		
		مؤيد	معارض	ممتنع
	بناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية؛ 4- طالب المفوضة السامية لحقوق الإنسان تقديم تقرير عن تنفيذ أحكام هذا القرار إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الخامسة والخمسين وقرر إبقاء الأمر قيد نظره.			
A/HRC/52/L.33 **بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات لتحسين حقوق الإنسان في ليبيا**	1- طالب المجلس إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالتشاور الوثيق مع السلطات الليبية، لتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات إلى ليبيا بهدف زيادة تحسين حالة حقوق الإنسان في ليبيا ومساعدتها على تنفيذ التزاماتها وتعهداتها الدولية في مجال حقوق الإنسان وإذ تأخذ في اعتبارها العمل الذي قامت به بعثة تقصي الحقائق بشأن ليبيا وتقاريرها وتوصياتها، حيثما ينطبق ذلك ولدعم ليبيا في تعزيز وحماية حقوق الإنسان ومنع انتهاكاتها وضمان المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وفقا لخطة وطنية 2- طالب المفوضية السامية أن تقدم إلى المجلس في دورته الخامسة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار يعقبه حوار تفاعلي 3- دعا المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى العمل عن كثب مع السلطات الليبية وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والاتحاد الأفريقي وجميع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى ذات الصلة. 4- طالب الأمين العام أن يزود المفوضية بالموارد اللازمة لتنفيذ هذا القرار تنفيذاً كامل. كما تقرر إبقاء المسألة قيد نظره.	اعتمد دون تصويت (بصيغته المنقحة شفويا)		

2. قرارات الدورة 53 لمجلس حقوق الإنسان:

خلال الدورة العادية رقم 53 لمجلس حقوق الإنسان والتي عقدت في الفترة من 19 يونيو-14 يوليو 2023 اعتمد مجلس حقوق الانسان عدد 30 قرارا وأجرى مناقشة عاجلة بشأن الارتفاع المثير للقلق لأعمال الكراهية الدينية المتعمدة والعلنية كما تجلي في التدنيس المتكرر للقرآن الكريم في بعض البلدان الأوروبية وغيرها.

أ. مشاركة الدول العربية في تبني قرارات أو تقديمها للمجلس

كان للدول العربية خلال الدورة 53 لمجلس حقوق الإنسان ما يمثل 15 مشاركة في القرارات أو التعديلات المقدمة للمجلس خلال هذه الدورة حيث جاءت المغرب في المرتبة الأولي بواقع 4 قرارات تم اعتمادها بدون تصويت ثم شاركت مصر بواقع 3 تعديلات والعراق بواقع 2 تعديل وتم رفضها جميعا وساهمت كلا من الأردن وقطر وتونس والسعودية بتبني قرار لكلا منها.

ب. السلوك التصويتي للدول العربية

لم يناقش المجلس خلال هذه الدورة موضوعات تخص القضايا العربية إلا في حالة تتعلق بأوضاع حقوق الانسان في سوريا في إطار البند الرابع من جدول الاعمال. بجانب قرار أخر يتعلق بآثار التوسع في المستوطنات الإسرائيلية على السكان المدنيين، وممارسة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية في إطار البند الثاني من جدول الاعمال. وكان التصويت العربي كالتالي: -

القرار	مضمون القرار	تصويت الدول العربية		
		مؤيد	معارض	ممتنع
A/HRC/53/L.16 بشأن حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية	1. طالب المجلس بأن تفي الجمهورية العربية السورية بمسؤوليتها عن احترام وحماية حقوق الإنسان لجميع الأشخاص الخاضعين لولايتها بطريقة تتسق مع التزامات الجمهورية العربية السورية الواجبة التطبيق بموجب القانون الدولي. 2. أهاب بالسلطات السورية حماية اللاجئين العائدين والمشردين داخليا من انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها والمساعدة في تهيئة الظروف اللازمة لعودة اللاجئين. 3. طالب بأن تمتثل عمليات استعادة الممتلكات التي تطلبها السلطات في جميع	قطر		الجزائر الصومال المغرب السودان الإمارات

القرار	مضمون القرار	تصويت الدول العربية		
		مؤيد	معارض	ممتنع
	أنحاء الجمهورية العربية السورية ولا سيما النظام للمبادئ المتعلقة برد المساكن والممتلكات للاجئين والمشردين وأن تكون متاحة على قدم المساواة ولا سيما للنساء. 4. دعا جميع أطراف النزاع وفي مقدمتها السلطات السورية إلى الإفراج الفوري عن جميع الأشخاص الذين تعرضوا للاختفاء القسري في الجمهورية العربية السورية وتقديم معلومات دقيقة إلى أسر المفقودين بشأن مصيرهم وأماكن وجودهم 5. دعا جميع أطراف النزاع إلى اعتماد تدابير أكثر فعالية للتصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية ويدين القيود المفروضة على الصحفيين والمجتمع المدني في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية. 6. طالب جميع أطراف النزاع باحترام حقوق الإنسان لجميع الأشخاص بما في ذلك حقهم في الحياة والحرية والأمن الشخصي وحقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات والتنقل دون تمييز وكما قرر إبقاء المسألة قيد نظره.			
A/HRC/53/L.24/Rev.1 بشأن تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان A/HRC/RES31/36	1. طالب المجلس مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تنشئ قاعدة بيانات لجميع مؤسسات الأعمال المشاركة في الأنشطة المفصلة في الفقرة 96 من تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق للتحقيق في آثار المستوطنات الإسرائيلية على السكان المدنيين والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. 2. طالب المجلس الأمين العام أن يخصص الموارد والخبرات المالية والبشرية اللازمة لتعزيز قدرة المفوضية على كفالة التنفيذ	**الجزائر المغرب قطر الصومال السودان الإمارات**		

القرار	مضمون القرار	تصويت الدول العربية		
		مؤيد	معارض	ممتنع
	الكامل للولاية المطلوبة في قرار المجلس 36/31 3. طالب المفوضة السامية أن تكفل أن تشمل التحديثات السنوية لقاعدة البيانات إضافة الشركات وإزالتها وأن تقدم قاعدة البيانات على أساس سنوي إلى المجلس اعتبارا من دورته السابعة والخمسين كما قرر إبقاء المسألة قيد نظره			

3. قرارات الدورة 54 لمجلس حقوق الإنسان:

اختتم مجلس حقوق الإنسان دورته العادية الرابعة والخمسين المنعقدة في الفترة من (11 سبتمبر إلى 13 أكتوبر 2023)، بعد أن اعتمد 36 قرارا وبيان رئيس واحد. وفي هذه النصوص أنشأ المجلس في جملة أمور بعثة دولية مستقلة لتقصي الحقائق في السودان وفريقا عاملا معنيا بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية. وقرر المجلس أيضا أن يقدم إلى الجمعية العامة مشروع العهد الدولي المتعلق بالحق في التنمية للنظر فيه والتفاوض بشأنه واعتماده لاحقا.

أ. مشاركة الدول العربية في قرارات الدورة 54.

ساهمت الدول العربية خلال أعمال هذه الدورة في تبني ورعاية عدد 19 قرار وتعديل على قرارات سواء تم اعتمادها أو رفضها خلال أعمال هذه الدورة هذا بخلاف القرارات التي تم تقديمها نيابة عن المجموعات الاقليمية كمجموعة الدول العربية أو مجموعة دول عدم الانحياز أو منظمة المؤتمر الاسلامي. وجاءت مصر في المرتبة الأولى بواقع عدد 5 مشاركات ثم المغرب بواقع 4 مشاركات ثم قطر والعراق بواقع عدد 2 قرار/ تعديل ثم مشاركة كل من السعودية والامارات وليبيا والصومال وسلطنة عمان والبحرين بواقع قرار لكل منها. وخلال هذه الدورة تقدمت الدول العربية مجتمعة وبشكل منفرد بالعديد من التعديلات على القرار A/HRC/54/L.34 الخاص بعقوبة الاعدام وتم رفضها جميعا.

ب. السلوك التصويتي للدول العربية على قرارات الدورة 54

ناقش المجلس خلال هذه الدورة قراراً بخصوص استمرار النزاع المسلح في السودان والآثار الناجمة عنه، بالإضافة إلى قرار يتعلق بالمساعدة التقنية وبناء القدرات لليمن، إلى جانب قرار يتعلق بتقديم المساعدة إلى الصومال في ميدان حقوق الإنسان، وكان التصويت العربي كالتالي: -

القرار	مضمون القرار	تصويت الدول العربية		
		مؤيد	معارض	ممتنع
A/HRC/54/L.1 بشأن الاستجابة لأزمة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية الناجمة عن النزاع المسلح الدائر في السودان	1- دعا المجلس إلى وقف فوري وكامل لإطلاق النار وإلى الإسراع بإيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق وإنشاء آلية رصد مستقلة وإصلاح الهياكل الأساسية الحيوية والتوصل إلى حل سلمي للنزاع عن طريق التفاوض وإعادة الالتزام بالانتقال إلى حكومة يقودها مدنيون. 2- قرر أن ينشئ على وجه السرعة بعثة دولية مستقلة لتقصي الحقائق في السودان مع ولاية التحقيق في الوقائع والظروف والأسباب الجذرية لجميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المزعومة في سياق النزاع الذي بدأ في 15 أبريل 2023 بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وكذلك الأطراف المتحاربة الأخرى، لتقديم توصيات ولا سيما بشأن تدابير المساءلة وإمكانية لجوء الضحايا إلى العدالة. 3- أن يزود المجلس باستكمال شفوي في دورته السادسة والخمسين يعقبه حوار وتقرير خطي شامل في دورتها السابعة والخمسين يليه حوار معزز ينبغي أن يشمل مشاركة المفوضة السامية لحقوق الإنسان في جملة أمور وممثلين عن الاتحاد الأفريقي والمستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية وتقديم التقرير الخطي المذكور أعلاه إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين. 4- طالب المجلس أيضا بعثة تقصي الحقائق والمفوضية والخبير المعين التنسيق لكفالة قدرة بعثة تقصي الحقائق على الاستفادة من جميع المعلومات والتحليلات والإبلاغ. 5- طالب رئيس المجلس أن يباشر فورا ولاية بعثة تقصي الحقائق وطالب الأمين العام أن يوفر جميع الموارد والخبرات لتمكين المفوضية من تقديم هذا الدعم ولا سيما في مجالات تقصي الحقائق والتحليل القانوني وجمع الأدلة. 6- أهاب بالأطراف أن تتعاون تعاونا كاملا مع بعثة تقصي الحقائق وعملها، ويهيب بالمجتمع الدولي		**الإمارات** **الجزائر** **السودان** **الصومال** **قطر** **المغرب**	

	أن يدعم تنفيذ هذه الولاية دعما كاملا وقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.			
A/HRC/54/L.28 بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات لليمن في مجال حقوق الإنسان	1- دعا المجلس جميع الأطراف إلى تجديد الهدنة وتنفيذ جميع أحكامها على الفور، وإلى رفع الحصار الذي فرضه الحوثيون على مدينة تعز. 2- رحب بالمساعدة التقنية التي تقدمها المفوضية إلى لجنة التحقيق الوطنية، وطالب إلى المفوضة السامية أن تواصل تقديم المساعدة الفنية في مجال بناء القدرات إلى حكومة اليمن وتقديم كل ما يلزم من دعم تقني ولوجستي إلى لجنة التحقيق الوطنية وأن تقدم تقريرها الشامل عن الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان في جميع أنحاء اليمن حالما يتوافر وتشجع جميع أطراف النزاع في اليمن على إتاحة إمكانية الوصول الكامل إلى اللجنة الوطنية والتعاون معها وطالب إلى المفوضة السامية أن تقدم إلى المجلس في دورته السابعة والخمسين تقريراً عن تنفيذ المساعدة التقنية على النحو المنصوص عليه في هذا القرار. 3- حث جميع الأطراف إلى التنفيذ الفوري لاتفاق استكهولم من أجل الشروع في مفاوضات للتوصل إلى حل سياسي شامل وشامل للأزمة الحالية في اليمن. 4- أهاب بالحوثيين إزالة العقبات التي تحول دون وصول المعونة الغوثية والإنسانية والإفراج عن العاملين في المجال الإنساني المختطفين ووضع حد للعنف والتمييز ضد المرأة واستهدافها على أساس الدين أو المعتقد. 5- حث حكومة اليمن على اتخاذ تدابير لحماية المدنيين ووضع حد للإفلات من العقاب على جميع الحالات التي تنطوي على انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والعنف ضد الصحفيين واحتجاز الصحفيين والناشطين السياسيين. 6- طالب جميع الأطراف التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 2216 (2015) وشجع جميع الأطراف على التوصل إلى اتفاق شامل لإنهاء النزاع. 7- يهيب بجميع الدول زيادة دعمها المالي لعمليات الإغاثة التي تضطلع بها الأمم المتحدة وحث			**اعتمد دون تصويت**

	الدول على الوفاء بتعهداتها إزاء النداء الإنساني ذي الصلة الذي توجهه الأمم المتحدة.	
A/HRC/54/L.33 بشأن تقديم المساعدة إلى الصومال في ميدان حقوق الإنسان	1- قرر المجلس تجديد ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال لمدة سنة واحدة، ورصد حالة حقوق الإنسان وتقديم تقارير عنها بغية تقديم توصيات بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات 2- طالب إلى الخبيرة المستقلة أن تدرج في تقريرها خيارات بشأن التعديلات التي يمكن إدخالها على نطاق الولاية من أجل الاستجابة على نحو أفضل لاحتياجات حكومة الصومال الاتحادية من المساعدة التقنية استنادا إلى تقييم أجري بالتعاون مع الحكومة وجميع أصحاب المصلحة بهدف تنقيح تركيز ونطاق الولاية وتحسين قدرتها على دعم البلد في جهوده الرامية إلى تحسين حالة حقوق الإنسان؛ وطالب كذلك إلى الخبير المستقل تقديم تقرير إلى المجلس في دورته السابعة والخمسين وإلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين 3- طالب الخبيرة المستقلة أن تقدم إلى المجلس في تقريرها معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ المؤشرات في الخطة الانتقالية للاسترشاد بها في الإجراءات التي سيتخذها المجلس في المستقبل. 4- طالب المفوضية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة تزويد الخبير المستقل بكل ما يلزم من مساعدة للاضطلاع بولايته على أكمل وجه؛ وقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.	**اعتمد دون تصويت**

ثانياً: موقف الدول العربية من الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان

تعد هيئات معاهدات حقوق الإنسان عبارة عن لجان مكونة من خبراء مستقلين ترصد تنفيذ الدول الأعضاء لالتزاماتها بموجب المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان، بعض هذه اللجان تختص بمراقبة هذه الاتفاقيات المخصصة لفئات محددة مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. أما باق اللجان فتختص بمواضيع محددة مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. واتفاقية مناهضة التعذيب والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. بجانب اللجان التي ترصد التقدم في تنفيذ العهدين الدوليين لحقوق الإنسان وهو العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وجميع هيئات المعاهدات ما دون اللجنة الفرعية لمنع التعذيب تستقبل التقارير من الدول وتنظر فيها، وتجمع معلومات من منظمات المجتمع المدني بخصوص امتثال الدول لأحكام هذه الاتفاقيات، ومن ثم تصدر ملاحظات ختامية بعد اجراء حوار مع الدولة. بعض هيئات المعاهدات قد تكون مكلفة بإجراء مهام إضافية، مثل النظر في الشكاوى والبلاغات الخاصة بالأفراد. والدول العربية مثلها مثل باق الدول الأعضاء المنضمة لهذه الاتفاقيات تقدم تقاريرها إلى لجان المعاهدات وتدخل في حوار بناءً مع أعضاء تلك اللجان. وخلال عام 2023، خضع عدد من الدول العربية للمراجعة أمام لجان معاهدات الأمم المتحدة وذلك في إطار مناقشة التقارير الوطنية المقدمة من هذه الدول، أو في إطار المشاركة في مجموعة العمل ما قبل الدورات، أو خلال الاستعراض في ضوء قائمة المسائل سواء قبل تقديم التقارير الوطنية للدول أو بعدها. وخلال هذا القسم الفرعي من التقرير، تسعى مؤسسة ماعت إلى التركيز على امتثال الدول العربية للاتفاقيات والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان في عام 2023، ما يتطلب بالضرورة إيضاح موقف هذه الدول من المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، وفي الجدول التالي موقف الدول العربية من المعاهدات والاتفاقيات الأساسية لحقوق الإنسان.

1. موقف الدول العربية من معاهدات حقوق الإنسان الأساسية والهيئات المنشأة بموجبها خلال 2023

اللجنة / الدولة	مصر	لبنان	تونس	المغرب	ليبيا	الجزائر	الأردن	موريتانيا	جيبوتي	جزر القمر	الكويت	السعودية	الإمارات	قطر	اليمن	فلسطين	عُمان	سوريا	السودان	الصومال	العراق	البحرين
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	X	✓	X	X	✓	✓	✓	X	✓	✓	✓	✓	✓
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	X	✓	X	X	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	X	X	✓	✓
الاتفاقية الدولية لحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم	✓	X	X	✓	✓	✓	X	✓	X	X	X	X	X	X	X	X	X	✓	X	X	X	X
اتفاقية مناهضة التعذيب	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
اتفاقية حقوق الطفل	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة	✓	X	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري	X	X	✓	✓	X	X	X	✓	X	X	X	X	X	X	X	X	✓	X	✓	X	✓	X

الدولة منضمة إلى الاتفاقية: ✓ الدولة غير منضمة للاتفاقية: **X**

2. مؤشر انضمام الدول العربية للجان المعاهدات في عام 2023

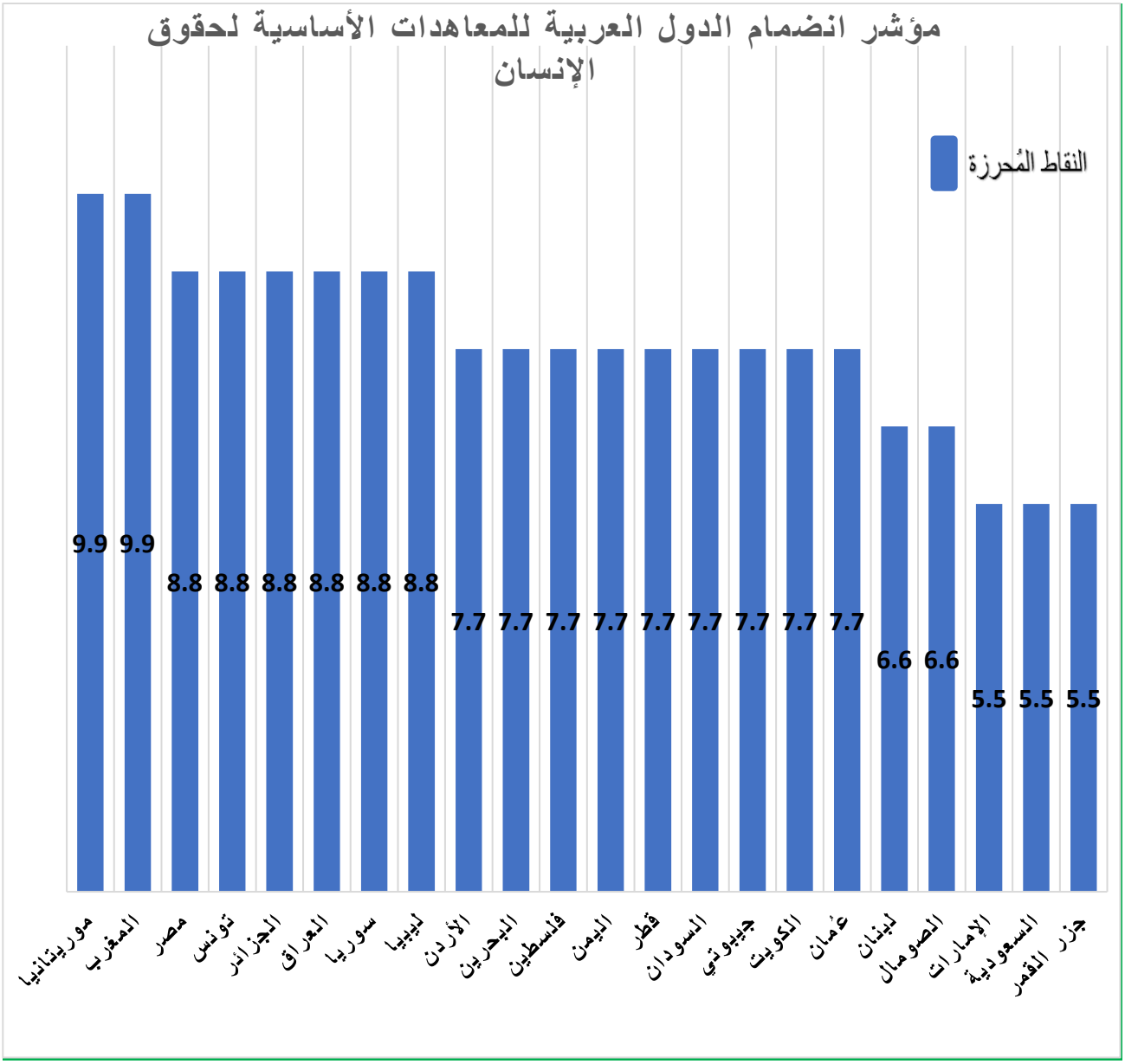

يقيس المؤشر انضمام الدول العربية إلى المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، وتأخُذ الدول المنضـــمة إلى هذه المعاهدات التي تراقب تنفيذ أحكامها اللجان التعاقدية، 1.1 على المؤشر بينما ينتقص من الدولة غير المنضمة النسبة السابقة ذاتها. وتأتي دولتا موريتانيا والمغرب في قمة المؤشر، حيث وقع الدولتان على جميع المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان بينما تأتي جزر القمر في نهاية المؤشر بالشراكة مع الإمارات والسعودية كما يتضح في الرسم السابق.

3. موقف الدول العربية من لجان المعاهدات في عام 2023

اللجنة	الدولة	الدورة والتاريخ	نوع المراجعة	الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة
اللجنة المعنية بمناهضة التعذيب	مصر	**الدورة 76** من 17 إبريل إلى 12 مايو 2023	**النظر في قائمة المسائل المتصلة بالتقرير**	قدمت اللجنة المعنية بمناهضة التعذيب قائمة المسائل المتصلة بالتقرير الدوري الخامس لمصر في 12 مايو 2023، تضمنت قائمة المسائل عدة تساؤلات موجهة من قبل اللجنة إلى الحكومة المصرية حول عدد من القضايا الرئيسية ذات الصلة بمجال عمل الاتفاقية، بما في ذلك تساؤلات حول التدابير التشريعية المُتخَذة لتعديل المادة 126 من قانون العقوبات بهدف إدراج تعريف للتعذيب يشمل جميع العناصر الواردة في المادة 1 من الاتفاقية، وحول التدابير المُتخَذة للسماح للمجلس القومي لحقوق الإنسان بالقيام بزيارات منتظمة وغير مقيدة إلى جميع أماكن الاحتجاز. الرابط: https://bit.ly/3TII8NS جاء رد الحكومة المصرية على قائمة المسائل المتصلة بالتقرير الدوري الخامس لمصر في 13 سبتمبر 2023، حيث قدمت الحكومة المصرية ردود على التساؤلات الرئيسية المقدمة من قبل اللجنة وخاصة التساؤلات التي طرحتها اللجنة حول الجهود التشريعية المبذولة من قبل الدولة الطرف لضمان تماشي تعريف التعذيب في القانون المصري مع التعريف الوارد في المادة الأولى من الاتفاقية. الرابط: https://bit.ly/3TII8NS
		الدورة 78 من 30 أكتوبر إلى 24 نوفمبر 2023	**النظر في تقارير الدولة**	نظرت اللجنة في التقرير المقدم من مصر في يومي 14 و15 نوفمبر 2023، واعتمدت ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الدوري الخامس لمصر في 23 نوفمبر 2023، رحبت اللجنة في

اللجنة	الدولة	الدورة والتاريخ	نوع المراجعة	الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة
				ملاحظاتها الختامية بجهود مصر في التصديق على عدد من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وبمبادرات الدولة الطرف الرامية إلى تنقيح وإدخال التشريعات في المجالات ذات الصلة بالاتفاقية. في المقابل، أعربت اللجنة عن قلقها لعدم توافق تعريف التعذيب في القانون المصري مع التعريف الوارد في المادة الأولى من الاتفاقية، وبشأن الادعاءات المتكررة التي تفيد باستخدام القوة المفرطة من جانب قوات إنفاذ القانون ضد المشتبه بهم والمحتجزين في أماكن الحرمان من الحرية، وأوصت اللجنة بتعديل المادة 126 من القانون الجنائي لضمان توافق تعريف التعذيب بالكامل مع المادة 1 من الاتفاقية، وبضمان إجراء تحقيقات سريعة ونزيهة وفعالة في جميع الادعاءات المتعلقة بالاستخدام المفرط للقوة من قبل موظفي الدولة. الرابط: https://bit.ly/3TIiJ5O
اللجنة المعنية بحقوق الأسرة	مصر	**الدورة 137** من 27 فبراير إلى 24 مارس 2024	**النظر في تقارير الدولة**	نظرت اللجنة في التقرير الدوري الخامس لمصر على مدار يومي 28 فبراير و1 مارس 2023، واعتمدت ملاحظاتها الختامية في 20 مارس 2023، رحبت اللجنة في ملاحظاتها الختامية بالتدابير التشريعية والسياساتية والمؤسسية التي اتخذتها الدولة الطرف للتصدي للعنف ضد المرأة، وبمجموعة التدابير التي اتخذتها مصر في إطار الإستراتيجية الوطنية لمناهضة ختان الاناث، وبالمؤشرات التي تبين تراجع انتشار ظاهرة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. في المقابل، أعربت اللجنة عن قلقها لعدم وجود ضمانات تكفل استقلالية وفعالية

اللجنة	الدولة	الدورة والتاريخ	نوع المراجعة	الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة
				المجلس القومي لحقوق الإنسان، وإزاء التقارير التي تفيد بأن الفساد لا يزال متفشياً في العديد من قطاعات الحياة العامة، بما في ذلك الجهاز القضائي. وأوصت اللجنة مصر بضرورة ضمان امتثال المجلس القومي لحقوق الإنسان امتثالاً تاماً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وضمان توافق الأحكام التشريعية والتنظيمية التي تنظم استخدام القوة مع المبادئ والمعايير الدولية بشأن استخدام القوة، وتكثيف الجهود من أجل منع الفساد والإفلات من العقاب والقضاء عليهما على جميع المستويات. الرابط: https://bit.ly/4azoM2F
	سوريا		**النظر في قائمة المسائل المتصلة بالتقرير**	قدمت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان قائمة المسائل المتعلقة بالتقرير الدوري الرابع للجمهورية العربية السورية في مارس 2023، تضمنت قائمة المسائل عدة تساؤلات موجهة من قبل اللجنة إلى الحكومة السورية حول عدد من القضايا الرئيسية ذات الصلة بمجال عمل اللجنة، بما في ذلك تساؤلات حول التطورات التي حدثت في الإطار القانوني والمؤسسي للتصدي للانتهاكات والتجاوزات المنهجية لحقوق الإنسان في سياق النزاع المسلح، وحول التدابير المتخذة لمنع الفساد ومكافحته بفعالية، والتدابير المتخذة لوضع حد للإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان، والخطوات المتخذة للحد من الاكتظاظ وتحسين ظروف الاحتجاز. الرابط: https://bit.ly/3TJELF1

اللجنة	الدولة	الدورة والتاريخ	نوع المراجعة	الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة
	فلسطين	**الدورة 138** من 26 يونيو إلى 26 يوليو 2023	**النظر في تقارير الدولة**	نظرت اللجنة في التقرير الأولي لدولة فلسطين على مدار يومي 5 و6 يوليو 2023، واعتمدت ملاحظاتها الختامية في 21 يوليو 2023. رحبت اللجنة في ملاحظاتها الختامية بتقديم التقرير الدوري الأولي لدولة فلسطين وبالمعلومات الواردة فيه، وبنشر العهد في الجريدة الرسمية، وبانضمام الدولة الطرف إلى عدد من الصكوك الدولية لحماية حقوق الإنسان. في المقابل، أعربت اللجنة عن قلقها إزاء التقارير التي تفيد بأن الفساد لا يزال متفشياً في العديد من قطاعات الحياة العامة، لا سيما عند تعيين المسؤولين الحكوميين وأعضاء السلطة القضائية وترقيتهم، وإزاء تمديد حالة الطوارئ، وإزاء ورود تقارير تشير إلى أن المحبوسين في أماكن الاحتجاز يتعرضون للتعذيب أو إساءة المعاملة، ولعدم وجود تشريع شامل بشأن مكافحة التمييز يوفر الحماية الكاملة والفعالة من جميع أشكال التمييز المحظورة بموجب العهد، ولأن عقوبة الإعدام لا تزال تُطبَّق في الدولة الطرف رغم انضمامها إلى البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد. وأوصت اللجنة الدولة الطرف بضمان توافق ظروف الاحتجاز مع المعايير الدولية لمعاملة السجناء، ومنع الإفراط في استخدام القوة أثناء عمليات إنفاذ القانون، وسن تشريع شامل بشأن مكافحة التمييز. الرابط: https://bit.ly/47gq67v

اللجنة	الدولة	الدورة والتاريخ	نوع المراجعة	الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة
	الكويت	**الدورة 139** من 9 أكتوبر إلى 3 نوفمبر 2023	**النظر في تقارير الدولة**	نظرت اللجنة في التقرير الدوري الرابع للكويت على مدار يومي 16 و17 أكتوبر 2023، واعتمدت ملاحظاتها الختامية في 30 أكتوبر 2023، رحبت اللجنة في ملاحظاتها الختامية بالتدابير التشريعية والمؤسسية والسياساتية التي اتخذتها الدولة تنفيذًا لالتزاماتها بموجب العهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية بما في ذلك اعتماد القانون رقم (16) لسنة 2020 بشأن الحماية من العنف الأسري، واعتماد قرار وزارة التجارة والصناعة رقم (177) لسنة 2021 بشأن حظر التمييز في التوظيف بالقطاع الأهلي وحظر التحرش الجنسي في أماكن العمل، واعتماد استراتيجية وطنية لمنع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. في المقابل، أعربت اللجنة عن قلقها إزاء التدابير والممارسات التمييزية ضد البدون عديمي الجنسية، وإزاء التقارير التي تشير إلى أن البدون لا يستطيعون الحصول على الجنسية ووثائق الهوية، وإزاء تزايد عدد التقارير التي تفيد بتعرض العمال المهاجرين وغيرهم من الأجانب والفئات الضعيفة لخطاب الكراهية والتمييز، وإزاء التقارير المتعلقة بالتشريعات التقييدية لحرية التعبير على الإنترنت. وأوصت اللجنة الدولة الطرف باتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان أن يتمكن كل فرد من ممارسة حقه في حرية التعبير ممارسة تامة، ومنع خطاب الكراهية وعدم التسامح والتحامل والتمييز ضد الفئات الضعيفة، وتوفير حماية كاملة وفعالة من التمييز في جميع المجالات للبدون وسائر عديمي الجنسية.

اللجنة	الدولة	الدورة والتاريخ	نوع المراجعة	الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة
				الرابط: https://bit.ly/48kfE0i
اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري	موريتانيا	**الدورة 25** من 11 إلى 29 سبتمبر	**النظر في تقارير الدولة**	نظرت اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري في التقرير المقدم من موريتانيا على مدار يومي 11 و12 سبتمبر 2023، واعتمدت ملاحظاتها الختامية في 29 سبتمبر 2023. رحبت اللجنة بالتقدم الذي أحرزته الدولة الطرف في المجالات ذات الصلة بالاتفاقية، بما في ذلك استحداث منصب مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني داخل الحكومة، وإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في يوليو 2017، وحصولها على الوضع "أ" في 7 ديسمبر 2020 من قبل التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. في المقابل، أعربت اللجنة عن قلقها لعدم وجود بيانات إحصائية مصنفة عن الأشخاص المفقودين في الدولة الطرف، ودعت إلى إنشاء سجل وطني موحد للأشخاص المفقودين. كما أعربت اللجنة عن قلقها إزاء القانون رقم 93-23 الذي يمكن أفراد قوات الأمن من الحصول على العفو على جرائم الاختفاء القسري، وأوصت بإلغاء أي حكم من شأنه أن يؤدي إلى إعفاء مرتكبي جرائم الاختفاء القسري من الملاحقة الجنائية أو العقوبات. الرابط: https://bit.ly/3TJHv5h

اللجنة	الدولة	الدورة والتاريخ	نوع المراجعة	الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة
اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	البحرين	**الدورة 84** من 6 فبراير إلى 24 فبراير 2023	**النظر في تقارير الدولة**	نظرت اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في التقرير الدوري الرابع للبحرين في 14 فبراير 2023، رحبت اللجنة في ملاحظاتها الختامية على التقرير بالتقدم الذي أحرزته الدولة الطرف على الصعيد التشريعي ولا سيما اعتماد قانون التأمين الاجتماعي رقم 14 لسنة 2022 الذي يرفع سن التقاعد العادي للمرأة من 55 إلى 60، وإصدار المرسوم بقانون رقم 16 لسنة 2021 القاضي بتعديل قانون العمل في القطاع الأهلي لحظر التمييز في الأجور بين العُمال والعاملات في العمل ذي القيمة المتساوية، وإلغاء الحالات والوظائف والظروف التي لا يجوز فيها تشغيل النساء ليلاً، كما رحبت اللجنة بالدعم الدولي الذي تقدمه البحرين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. في المقابل، أعربت اللجنة عن قلقها لأن عدداً كبيراً من العاملات المهاجرات، ولا سيما خادمات المنازل، قد تأثرن سلباً من جراء جائحة كورونا، التي جعلتهن يفقدن وظائفهن، كما أعربت اللجنة عن قلقها إزاء التقارير التي تفيد بتقلُّص الحيز المتاح للمدافعات عن حقوق الإنسان وارتكاب أعمال انتقامية ضدهن. وأوصت اللجنة الدولة الطرف بتعزيز الحماية القانونية للعاملات المهاجرات عن طريق توسيع نطاق تطبيق قانون العمل ليشمل خدم المنازل، ومواصلة تعزيز وإنفاذ التدابير والضمانات لحماية المدافعات عن حقوق الإنسان من الأعمال الانتقامية. الرابط: https://bit.ly/3S2K2Xh

اللجنة	الدولة	الدورة والتاريخ	نوع المراجعة	الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة
	موريتانيا		النظر في تقارير الدولة	نظرت اللجنة في التقرير الدوري الرابع لموريتانيا في 15 فبراير 2023، رحبت اللجنة في ملاحظاتها الختامية على التقرير الدوري الرابع لموريتانيا بجهود الدولة الطرف الرامية إلى تحسين إطارها المؤسسي والسياساتي بغية التعجيل بالقضاء على التمييز ضد المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين بما في ذلك إنشاء المرصد الوطني لحقوق النساء والفتيات في عام 2020، واعتماد الاستراتيجية الوطنية لمأسسة النوع (2015-2025). في المقابل، أعربت اللجنة عن قلقها لعدم إيراد تعريف قانوني للتمييز ضد المرأة يحظر صراحة التمييز المباشر وغير المباشر في المجالين العام والخاص، وإزاء استمرار وجود بعض الأحكام التمييزية ضد المرأة في القانون الموريتاني، وإزاء ادعاءات الاستغلال الجنسي أو الانتهاك الجنسي المرتكبة ضد النساء من قبل الأفراد النظاميون في بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة الذين تساهم بهم الدولة الطرف، وإزاء انخفاض تمثيل المرأة في مناصب صنع القرار. وأوصت اللجنة الدولة الطرف بالتحقيق في حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ومقاضاة الضالعين في تلك الحالات ومعاقبتهم على النحو المناسب، والتعجيل بإلغاء أو تعديل جميع الأحكام القانونية التي تميز ضد المرأة، واعتماد تعريف للتمييز ضد المرأة. الرابط: https://bit.ly/3tELzJK

اللجنة	الدولة	الدورة والتاريخ	نوع المراجعة	الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة
	تونس		النظر في تقارير الدولة	نظرت اللجنة في التقرير الدوري السابع لتونس على مدار يومي 10 و17 فبراير 2023. رحبت اللجنة في ملاحظاتها الختامية بالتقدم الذي أحرزته الدولة الطرف على الصعيد التشريعي ولا سيما اعتماد الدستور الجديد في 25 يوليو 2022، والقانون الأساسي رقم 37 (2021) المتعلق بتنظيم العمل المنزلي. كما رحبت اللجنة بالجهود المبذولة من قبل الدولة الطرف لتحسين إطارها المؤسسي والسياساتي بهدف التعجيل بالقضاء على التمييز ضد المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين بما في ذلك اعتماد الخطة الوطنية للمرأة وتغير المناخ، في عام 2022، والمرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة في عام 2020. في المقابل، اعربت اللجنة عن قلقها إزاء ارتفاع معدل العنف الجنساني ضد المرأة، ولا سيما ارتفاع عدد حالات قتل الإناث، وأوصت بوضع واعتماد استراتيجية وطنية وخطة عمل تتصل بها للقضاء على جميع أشكال العنف الجنساني. كما أعربت اللجنة عن قلقها إزاء تمثيل المرأة المنخفض في مناصب صنع القرار، وأوصت بضرورة إدخال تدابير محددة الهدف لزيادة تمثيل المرأة في مجلس نواب الشعب وفي الحكومة والسلك القضائي والسلك الدبلوماسي. الرابط: https://bit.ly/48km3bQ
	الكويت	مجموعة عمل ما قبل الدورة من 27 فبراير إلى 3 مارس	النظر في قائمة المسائل المتصلة بالتقرير	قدمت اللجنة المعنية بالقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة قائمة القضايا والمسائل المتصلة بالتقرير الدوري السادس للكويت في مارس 2023، تضمنت قائمة المسائل عدة تساؤلات موجهة من قبل اللجنة إلى

اللجنة	الدولة	الدورة والتاريخ	نوع المراجعة	الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة
				الحكومة الكويتية حول عدد من القضايا الرئيسية ذات الصلة بمجال عمل الاتفاقية، بما في ذلك تساؤلات حول التقدم الذي أحرزته الدولة الطرف في إعادة النظر في تحفظاتها على المادتين 9 (2) و 16 (1) (و) من الاتفاقية، والتدابير المتخذة لتوعية النساء بحقوقهن وتوعية الرجال بحقوق النساء، ولا سيما في المناطق الريفية والنائية، والخطوات المتخذة لوضع خطط عمل وطنية بشأن المساواة بين الجنسين والعنف الأسري، والخطوات التي اتخذتها الدولة الطرف للقضاء على القوالب النمطية التمييزية بشأن أدوار المرأة والرجل في الأسرة وفي المجتمع، والخطوات المتخذة لمنح النساء الكويتيات نفس الحقوق التي يتمتع بها الرجال الكويتيون بموجب التشريعات الوطنية فيما يتعلق بالحصول على الجنسية ونقلها إلى أطفالهن وأزواجهن الأجانب. الرابط: https://bit.ly/3NLAn4G جاء رد الحكومة الكويتية على قائمة المسائل المتصلة بالتقرير الدوري السادس للكويت في 2 يونيو 2023، حيث قدمت الحكومة الكويتية ردود على التساؤلات الرئيسية المقدمة من قبل اللجنة لا سيما التساؤلات التي طرحتها اللجنة حول سحب التحفظات على بعض مواد الاتفاقية والخطوات التي اتخذتها الدولة الطرف للقضاء على القوالب النمطية التمييزية ضد النساء. الرابط: https://bit.ly/3H4euKo

اللجنة	الدولة	الدورة والتاريخ	نوع المراجعة	الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة
	سلطنة عمان	**مجموعة عمل ما قبل الدورة** من 27 فبراير إلى 3 مارس 2023	**النظر في قائمة المسائل المتصلة بالتقرير**	قدمت اللجنة المعنية بالقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة قائمة القضايا والأسئلة المتعلقة بالتقرير الدوري الرابع لعُمان في مارس 2023، تضمنت قائمة المسائل عدة تساؤلات موجهة من قبل اللجنة إلى الحكومة العمانية حول عدد من القضايا الرئيسية ذات الصلة بمجال عمل الاتفاقية، بما في ذلك تساؤلات حول الخطوات المتخذة لاعتماد تشريع مناهض للتمييز يتضمن تعريفاً للتمييز ضد المرأة، والخطوات المتخذة لإزالة الأحكام التمييزية في تشريعات الدولة الطرف، والخطوات المتخذة لإزالة جميع أشكال تبعية المرأة لزوجها والأقارب الآخرين من الذكور، والتدابير المحدَّدة المعمول بها لمعالجة الأسباب الكامنة وراء انخفاض تمثيل المرأة في جميع أنظمة صنع القرار. الرابط: https://bit.ly/48eZLYJ جاء رد الحكومة العمانية على قائمة المسائل المتصلة بالتقرير الدوري السادس للكويت في 5 يونيو 2023، حيث قدمت الحكومة العمانية ردود على التساؤلات الرئيسية المقدمة من قبل اللجنة لا سيما التساؤلات التي طرحتها اللجنة حول اعتماد تشريعات مناهضة للتمييز والتدابير المتخذة لزيادة تمثيل المرأة في مناصب صنع القرار. الرابط: https://bit.ly/47j3ljd
	السعودية	**مجموعة عمل ما قبل الدورة**	**النظر في قائمة المسائل**	قدمت اللجنة المعنية بالقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة قائمة القضايا والأسئلة المتعلقة بالتقرير الدوري الخامس للمملكة العربية

اللجنة	الدولة	الدورة والتاريخ	نوع المراجعة	الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة
		من 30 أكتوبر إلى 3 نوفمبر 2023	**المتصلة بالتقرير**	السعودية في نوفمبر 2023، تضمنت قائمة المسائل عدة تساؤلات موجهة من قبل اللجنة إلى الحكومة السعودية حول عدد من القضايا الرئيسية ذات الصلة بمجال عمل الاتفاقية، بما في ذلك تساؤلات حول التدابير المتخذة لمعالجة القوالب النمطية الجنسانية في السلطة القضائية، التدابير المتخذة لضمان عدم تعرض النساء اللاتي يبلغن عن العنف الجنساني للملاحقة الجنائية بسبب الإبلاغ عن الجريمة، والجهود المتخذة لزيادة الوعي بالعنف القائم على نوع الجنس، والتدابير المتخذة لتعزيز المشاركة المتساوية والكاملة للمرأة في الحياة السياسية والعامة وفي صنع القرار على الصعيدين الوطني والمحلي. الرابط: https://bit.ly/4aFOHW7
اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	**اليمن**	**الدورة 73** من 13 فبراير إلى 3 مارس 2023	**النظر في تقارير الدولة**	نظرت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التقرير الدوري الثالث لليمن في 20 و21 و23 فبراير 2023. رحبت اللجنة في ملاحظاتها الختامية بالتدابير التشريعية والمؤسسية والسياساتية المتخذة لزيادة حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدولة الطرف، بما في ذلك إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، وإنشاء لجنة وطنية لتقصي الحقائق للتحقيق في كافة ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت منذ عام 2011. في المقابل، أعربت اللجنة عن قلقها إزاء الانتهاكات المنهجية والجسيمة للعهد في حالة النزاع المسلح، بما في ذلك جرائم الحرب، مثل مهاجمة الأشياء التي لا غنى عنها لبقاء المدنيين على قيد الحياة،

اللجنة	الدولة	الدورة والتاريخ	نوع المراجعة	الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة
				والهجمات على الوحدات الطبية ووسائل النقل؛ والهجمات المتعمدة على المدارس والمستشفيات، وإزاء الأثر الخطير للنزاع المسلح على تمتع السكان اليمنيين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك حقوقهم في مستوى معيشي لائق. وأوصت اللجنة بتعزيز الجهود الرامية إلى مواصلة إعادة بناء وتأهيل الهياكل الأساسية، مثل الهياكل الأساسية للمياه والغذاء المتضررة سابقا والمدارس والمرافق الطبية المدمرة، عن طريق توليد موارد إضافية، ومن خلال التعاون الدولي. الرابط: https://bit.ly/3H4lXbc
	قطر	**الدورة 74** من 25 سبتمبر إلى 13 أكتوبر 2023	**النظر في تقارير الدولة**	نظرت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تقرير قطر الأولي في يومي 2 و3 أكتوبر 2023، واعتمدت ملاحظاتها الختامية في 14 أكتوبر 2023. رحبت اللجنة في ملاحظاتها الختامية بالتدابير التشريعية والمؤسسية والسياساتية المتخذة لزيادة حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدولة الطرف، بما في ذلك اعتماد القانون رقم (17) لسنة 2020 بشأن تحديد الحد الأدنى لأجور العمال والمستخدمين في المنازل؛ والمرسوم بقانون رقم (19) لسنة 2020، الذي ألغى الشرط القانوني لحصول العمال المهاجرين على شهادة عدم ممانعة من أصحاب العمل لتغيير وظائفهم. في المقابل، أعربت اللجنة عن قلقها إزاء التقارير التي تفيد بأن الدولة الطرف لا تفي بمساهماتها المحددة وطنياً بموجب اتفاق باريس أو هدفها

اللجنة	الدولة	الدورة والتاريخ	نوع المراجعة	الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة
				المتمثل في خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 25 في المائة بحلول عام 2030، نتيجة لخططها التي تهدف إلى زيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي المسال وتجارتها فيه من خلال مشروع توسيع حقل الشمال، فضلًا عن تعرض العمال المهاجرين في كثير من الأحيان لعدم دفع أجورهم أو التأخر في دفعها. وأوصت اللجنة الدولة الطرف بالعمل على خفض انبعاثاتها من الغازات الدفيئة، ومنع انتهاكات حقوق العمل للعمال المهاجرين والكشف عنها. الرابط: https://bit.ly/3tCDjK9
	فلسطين		النظر في تقارير الدولة	نظرت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تقرير فلسطين الأولي في يومي 27 و28 سبتمبر 2023، واعتمدت ملاحظاتها الختامية في 13 أكتوبر 2023. رحبت اللجنة في ملاحظاتها الختامية بتقديم الدولة الطرف تقريرها الأولي، وبانضمامها إلى عدد كبير من الصكوك الدولية منذ انضمامها إلى العهد. في المقابل، أعربت اللجنة عن قلقها إزاء استمرار المستوى المرتفع للبطالة، وخاصة في قطاع غزة، والارتفاع الصارخ في نسبة العاطلين عن العمل بين الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء بالقياس إلى غيرهم، ولكون مشروع قانون الضمان الاجتماعي لم يعتمد حتى الآن، فضلًا عن أن نظم الضمان الاجتماعي لا تغطي بالقدر الكافي نسبة كبيرة من السكان، وأوصت اللجنة الدولة الطرف بالعمل على زيادة جهودها الرامية إلى معالجة مشكلة البطالة، واعتماد مشروع قانون الضمان الاجتماعي مع إيلاء اهتمام

اللجنة	الدولة	الدورة والتاريخ	نوع المراجعة	الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة
				خاص للفئات الأشد معاناة من الحرمان والتهميش. الرابط: https://bit.ly/3NMVbsO
اللجنة المعنية بحقوق العمال المهاجرين	المغرب	**الدورة 36** من 27 مارس إلى 6 إبريل 2023	**النظر في تقارير الدولة**	نظرت اللجنة المعنية بحقوق العمال المهاجرين في التقرير الدوري الثاني للمغرب في 28 مارس 2023، واعتمدت ملاحظاتها الختامية في 6 أبريل 2023. رحبت اللجنة في ملاحظاتها الختامية بالتدابير المؤسسية والسياساتية المتخذة لزيادة الحماية المقدمة للعمال المهاجرين في الدولة الطرف، بما في ذلك اعتماد الخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه للفترة 2023-2030، واعتماد الخطة الاستراتيجية الوطنية للصحة والهجرة 2021-2025. في المقابل، أعربت اللجنة عن قلقها إزاء التقارير التي تفيد بتفاقم التمييز ضد العمال المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى، وإزاء المعلومات التي تفيد بإلقاء القبض على عمال مهاجرين ومحاكمتهم أحياناً دون محام في غياب ترجمة الوثائق أو مساعدة مترجم شفوي، وإزاء التقارير التي تفيد بتعرض العمال المهاجرين للعمل القسري، وأوصت اللجنة الدولة الطرف بكفالة تمتُّع جميع العمال المهاجرين بالحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية دون أي تمييز، وتمكين العمال المهاجرين من الاستفادة من مساعدة محام ومن خدمات الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية عند التقاضي، وبكفالة عدم إخضاع العمال المهاجرين للعمل القسري. الرابط: https://bit.ly/3NN1LPR

اللجنة	الدولة	الدورة والتاريخ	نوع المراجعة	الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة
اللجنة المعنية بحقوق الطفل	**سلطنة عمان**	**الدورة 92** من 16 يناير إلى 3 فبراير 2023	**النظر في تقارير الدولة**	نظرت اللجنة المعنية بحقوق الطفل في التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الخامس والسادس لعمان على مدار يومي 18 و19 يناير 2023، واعتمدت ملاحظاتها الختامية في 3 فبراير 2023. رحبت اللجنة في ملاحظاتها الختامية بمختلف التدابير التشريعية والمؤسسية والسياساتية التي اتخذتها الدولة الطرف لتنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك إدخال تعديلات على قانون الجزاء في عام 2018، تنص على فرض عقوبات أشد على الجرائم المتعلقة بالاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية. في المقابل، أعربت اللجنة عن قلقها لعدم تعديل المادة 18 من قانون الجنسية لعام 2014، التي تمنع المرأة العمانية المتزوجة من أجنبي من نقل جنسيتها إلى أبنائها، مما يعرض هؤلاء الأبناء لخطر انعدام الجنسية، ولعدم تعديل السن الدنيا للمسؤولية الجنائية للأطفال، التي لا تزال محددة في سن 9 سنوات، فضلا عن استمرار تعرض الأطفال للاحتجاز، بما في ذلك الاحتجاز المطول قبل المحاكمة، الذي تجيزه قوانين الدولة الطرف. وأوصت اللجنة الدولة الطرف بتعديل قوانينها لمساواة المرأة العمانية بالرجل العماني في الحقوق فيما يتعلق بنقل جنسيتها إلى أبنائها، ورفع السن الدنيا للمسؤولية الجنائية إلى 14 سنة على الأقل، ووضع حد للإفراط في فرض الحبس الاحتياطي على الأطفال. الرابط: https://bit.ly/41LdeFy

اللجنة	الدولة	الدورة والتاريخ	نوع المراجعة	الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة
	قطر	**مجموعة عمل ما قبل الدورة** من 1 إلى 5 مايو 2023	**النظر في قائمة المسائل ما قبل تقديم التقرير**	قدمت اللجنة المعنية بحقوق الطفل قائمة المسائل إلى الحكومة القطرية قبل تقديم تقريرها الجامع للتقريرين الدوريين الخامس والسادس في مايو 2023، طالبت قائمة المسائل الحكومة القطرية بتقديم معلومات محدثة في تقريرها الوطني حول عدد من القضايا الرئيسية ذات الصلة بمجال عمل الاتفاقية، بما في ذلك معلومات عن أي تعديل تشريعي لقانون الأسرة فيما يتعلق برفع الحد الأدنى للسن القانوني لزواج الفتيات إلى 18 سنة، والتدابير المتخذة لحظر التمييز ضد الأطفال لأي سبب من الأسباب وفي جميع جوانب الحياة، والتدابير المتخذة لمراجعة التشريعات المتعلقة بالجنسية لضمان إمكانية نقل الجنسية إلى الأطفال عبر نسب الأبوة ونسب الأمومة على حد سواء، والتدابير المتخذة لضمان حصول جميع الأطفال على سكن مناسب، وبخاصة الأطفال المهاجرون، والتدابير المتخذة لتطبيق مبدأ عدم الإعادة القسرية في جميع حالات الأطفال المهاجرين. الرابط: https://bit.ly/3TKSrQ9
	الأردن	**الدورة 93** من 8 إلى 26 مايو 2023	**النظر في تقارير الدولة**	نظرت اللجنة المعنية بحقوق الطفل في التقرير الدوري السادس للأردن على مدار يومي 10 و11 مايو 2023، واعتمدت ملاحظاتها الختامية في 26 مايو 2023. رحبت اللجنة في ملاحظاتها الختامية بالتدابير التشريعية والمؤسسية والسياساتية التي اتخذتها الدولة الطرف لتنفيذ الاتفاقية، والتي تشمل اعتماد قانون حقوق الطفل في عام 2022،

اللجنة	الدولة	الدورة والتاريخ	نوع المراجعة	الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة
				ونظام المساعدة القانونية في عام 2022، واعتماد الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية والجنسية للفترة 2020-2030، والاستراتيجية الوطنية للقضاء على عمل الأطفال للفترة 2022-2030. في المقابل، أعربت اللجنة عن قلقها إزاء التقارير التي تفيد بإمكانية سماح القضاة بزواج الفتيات والفتيان ابتداء من سن 16 سنة، وإزاء الحواجز التي تواجهها بعض فئات الأطفال في تسجيل الميلاد واستخراج بطاقات الهوية، وإزاء العوائق التي يواجها الأطفال ملتمسو اللجوء واللاجئون في الحصول على الخدمات الأساسية. وأوصت الدولة الطرف بضمان حق جميع الأطفال، بمن فيهم الأطفال ملتمسو اللجوء واللاجئون والمهاجرون، في التسجيل عند الولادة والحصول على بطاقات الهوية، والحصول على جميع الخدمات الأساسية أسوة بغيرهم من الأطفال. الرابط: https://bit.ly/3H1sNiL
	مصر	**مجموعة عمل ما قبل الدورة** من 25 إلى 29 سبتمبر 2023	**النظر في قائمة المسائل المتصلة بالتقرير**	قدمت اللجنة المعنية بحقوق الطفل قائمة القضايا والأسئلة المتعلقة بالتقرير الجامع للتقريرين الدوريين الخامس والسادس لمصر في سبتمبر 2023، تضمنت قائمة المسائل عدة تساؤلات موجهة من قبل اللجنة إلى الحكومة المصرية حول عدد من القضايا الرئيسية ذات الصلة بمجال عمل الاتفاقية، بما في ذلك تساؤلات حول التدابير المتخذة لتنفيذ استراتيجية التصدي لجميع أشكال العنف ضد الأطفال ومنعها، وتعزيز البنية التحتية لحماية الطفل على المستوى المحلي، وتنفيذ التشريعات والسياسات

اللجنة	الدولة	الدورة والتاريخ	نوع المراجعة	الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة
				والخطط الرامية إلى حظر ومنع تشـــويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، ولا سيما في صـــعيد مصـــر، وزواج الأطفال، والتدابير المتخذة لخفض معدل وفيات المواليد، وضمان مستوى معيشي لائق ومستدام لجميع الأطفال في إقليم الدولة الطرف، مع التركيز بوجه خاص على الأطفال الذين يعيشـــون في أكثر الأوضـــاع تهميشـــاً وحرماناً، والتدابير المتخذة لتحسين البنية التحتية للمدارس، بما في ذلك القدرة الاستيعابية للمدارس، لاستيعاب تزايد عدد الأطفال في سن الدراسة في البلد. الرابط: https://bit.ly/3S2EI68
	البحرين		البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال	قدمت اللجنة المعنية بحقوق الطفل قائمة المسائل المتعلقة بالتقرير الأولي للبحرين بخصـــوص تنفيذ أحكام البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واســـتغلال الأطفال في المواد الإباحية في سبتمبر 2023 ، طالبت قائمة المســـائل الحكومة البحرينية بتقديم معلومات محدثة حول عدد من القضـــايا الرئيســـية ذات الصـــلة بحقوق الطفل المنصوص عليها في البروتوكول، بما في ذلك معلومات عن التدابير المتخذة لحماية الفتيات والفتيان على قدم المســـاواة من الوقوع ضـــحايا للجرائم المشـــمولة بالبروتوكول الاختياري، والتدابير المتخذة لتنظيم القطاع الخاص وزيادة الوعي بين كيانات القطاع الخاص بشـــأن حظر ومنع الجرائم المشـــمولة بالبروتوكول الاختياري، والتدابير المتخذة لنشـــر مدونة قواعد الســـلوك لحماية الأطفال من الاســـتغلال الجنســـي في الســـفر والســـياحة بين وكلاء الســـفر

اللجنة	الدولة	الدورة والتاريخ	نوع المراجعة	الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة
				ومنظمي الرحلات السياحية، والتدابير التشريعية والسياسية المتخذة لاعتبار الأطفال المتورطين في أي من الجرائم المشمولة بالبروتوكول الاختياري ضحايا وليس مجرمين. الرابط: https://bit.ly/3vgN4hr
			البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة	قدمت اللجنة المعنية بحقوق الطفل قائمة المسائل المتعلقة بالتقرير الأولي للبحرين بخصوص تنفيذ أحكام البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة في سبتمبر 2023، طالبت قائمة المسائل الحكومة البحرينية بتقديم معلومات محدثة حول عدد من القضايا الرئيسية ذات الصلة بحقوق الطفل المنصوص عليها في البروتوكول، بما في ذلك معلومات عن جميع الادعاءات والتحقيقات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة، بما في ذلك أعمال قتل الأطفال وتشويههم والهجمات على المدارس والمستشفيات في اليمن التي نُسبت إلى تحالف دعم الشرعية في اليمن، ونتائج هذه التحقيقات، وعدد الأطفال اللاجئين وملتمسي اللجوء غير المصحوبين في إقليم الدولة الطرف الذين جُندوا أو استُخدموا في أعمال قتالية في الخارج. الرابط: https://bit.ly/3H49C80

اللجنة	الدولة	الدورة والتاريخ	نوع المراجعة	الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة
اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	**المغرب**	**الدورة 111** من 20 نوفمبر إلى 8 ديسمبر 2023	**النظر في تقارير الدولة**	نظرت اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في التقرير الجامع للتقارير الدورية من التاسع عشر إلى الحادي والعشرين للمغرب على مدار يومي 22 و23 نوفمبر 2023، واعتمدت ملاحظاتها الختامية في 6 ديسمبر 2023. رحبت اللجنة في ملاحظاتها الختامية بالتدابير التشريعية والمؤسسية والسياساتية التي اتخذتها الدولة الطرف لتنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك اعتماد القانون الأساسي رقم 26-16 المؤرخ في 12 سبتمبر 2019 المتعلق بإضفاء الطابع الرسمي على اللغة الأمازيغية واندماجها في التعليم وفي مجالات الحياة العامة. في المقابل، أعربت اللجنة عن قلقها لأن الإطار التشريعي الوطني لا يتضمن تعريفاً للتمييز العنصري يتسق مع المادة 1 من الاتفاقية، كما أعربت اللجنة عن قلقها إزاء التقارير التي تفيد بتزايد عدد خطابات الكراهية العنصرية ضد المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، وكذلك تجاه المواطنين المغاربة السود، والأمازيغ، فضلًا عن عدم وجود إحصاءات تتعلق بتمثيل الأمازيغ في الحياة السياسية وخاصة في مناصب صنع القرار. وأوصت اللجنة الدولة الطرف باعتماد تشريعات شاملة لمكافحة التمييز، واتخاذ التدابير اللازمة لمنع ومكافحة خطاب الكراهية ضد الفئات الأكثر عرضة للتمييز العنصري، وتكثيف التدابير الرامية إلى زيادة مشاركة الأمازيغ في الحياة السياسية. الرابط: https://bit.ly/3NMoCLu

اللجنة	الدولة	الدورة والتاريخ	نوع المراجعة	الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة
اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	**تونس**	الدورة 26 من 6 إلى 24 مارس 2023	النظر في تقرير الدولة	نظرت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الثاني والثالث لتونس على مدار يومي 13 و14 مارس 2023، واعتمدت ملاحظاتها الختامية في 22 مارس 2023. رحبت اللجنة في ملاحظاتها الختامية بالتدابير المؤسسية والسياساتية التي اتخذتها الدولة الطرف لتنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك إنشاء اللجنة البرلمانية لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الهشة، واعتماد القانون رقم 41 لسنة 2016 الذي ينص على تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاعين العام والخاص. في المقابل، أعربت اللجنة عن قلقها إزاء عدم اتخاذ إجراءات لمواءمة تعريف الإعاقة في التشريعات المحلية مع الاتفاقية، ولكون التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة لا يزال قائماً، ولا سيما في مجالي التعليم وتوفير فرص العمل، فضلًا عن أن غالبية المباني العامة لا تفي بمعايير التيسير لذوي الإعاقة، ولكون الأشخاص ذوي الإعاقات النفسية يدخلون قسراً مستشفيات الأمراض النفسية بموجب أمر قضائي أو بناء على طلب الأوصياء عليهم. وأوصت اللجنة الدولة الطرف بتعزيز تشريعات مناهضة التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، واتخاذ التدابير المناسبة للتصدي لجميع أشكال التمييز التي يواجهها الأطفال ذوي الإعاقة، ووضع تدابير قوية لضمان إنفاذ أحكام قوانين إمكانية الوصول. الرابط: https://bit.ly/3TM7Jo2

اللجنة	الدولة	الدورة والتاريخ	نوع المراجعة	الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة
	فلسطين	مجموعة عمل ما قبل الدورات خلال الفترة من 27 إلى 31 مارس	النظر في قائمة المسائل المتصلة بالتقرير	قدمت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة قائمة القضايا والأسئلة المتعلقة بالتقرير الأولي لدولة فلسطين في مارس 2023، تضمنت قائمة المسائل عدة تساؤلات موجهة من قبل اللجنة إلى الحكومة الفلسطينية حول عدد من القضايا الرئيسية ذات الصلة بمجال عمل الاتفاقية، بما في ذلك تساؤلات حول التدابير المتخذة لمعالجة مسألة المشاركة المحدودة للنساء ذوات الإعاقة في الحياة العامة والعمل والتعليم والأنشطة الترفيهية، والتدابير المتخذة لحماية حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وسلامتهم، والتدابير المتخذة لضمان احترام جميع حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة وسلامتهم وأمنهم في سياق النزاع والاحتلال الإسرائيلي، والخطوات المتخذة لصون حق الأشخاص ذوي الإعاقة في مستوى معيشي لائق لهم ولأسرهم وتعزيزه. الرابط: https://bit.ly/3S0S0QG
	موريتانيا	الدورة 29 من 14 أغسطس إلى 8 سبتمبر 2023	النظر في تقارير الدولة	نظرت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التقرير الأولي لموريتانيا على مدار يومي 24 و25 أغسطس 2023، واعتمدت ملاحظاتها الختامية في 5 سبتمبر 2023. رحبت اللجنة في ملاحظاتها الختامية بالتدابير القانونية والمؤسسية والسياساتية التي اتخذتها الدولة الطرف لتنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك اعتماد المرسوم رقم 2017-169 بشأن إمكانية الوصول؛ والاستراتيجية الوطنية لترقية الأشخاص ذوي الإعاقة 2022-2030. في المقابل، أعربت اللجنة عن قلقها لعدم وجود تعريف شامل

اللجنة	الدولة	الدورة والتاريخ	نوع المراجعة	الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة
				للتمييز يعالج أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة، ولنقص مشاركة النساء ذوات الإعاقة في عمليات صنع القرار في الحياة العامة والسياسية، ولاستمرار تعرُّض الأطفال ذوي الإعاقة للوصم وأشكال التمييز المتعددة والمعاملة اللاإنسانية، وانخفاض معدّل توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل المفتوحة. وأوصت اللجنة الدولة الطرف بضمان مشاركة النساء ذوات الإعاقة في جميع عمليات صنع القرار، واعتماد تدابير لمكافحة كل أشكال وصم الأطفال ذوي الإعاقة، والعمل على ضمان حمايتهم من أشكال التمييز المتعددة، وضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقهم في العمل والتوظيف. الرابط: https://bit.ly/3vmbnuA

ثالثا: موقف الدول العربية من الإجراءات الخاصة

خلال عام 2023 قدمت الإجراءات الخاصة العديد من البلاغات والنداءات العاجلة لمعظم الدول العربية بهدف تحسين وتعزيز حقوق الإنسان فيها حيث أرسل المقررين الخواص والخبراء المستقلين عدد 58 نداءً إلى 17 دولة عربية بجانب النداءات التي وجهت لإسرائيل باعتبارها القوة القائمة بالاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة. بواقع بلاغًا كل 15 يومًا. فيما أبدت الدول العربية ردودًا على 25 بلاغًا من إجمالي البلاغات الواردة لها بنسبة 43% من إجمالي البلاغات). وأبدت كلا من الجزائر والأردن تعاونا حقيقيا مع آلية الإجراءات الخاصة حيث قُدم للجزائر أربعة نداءات والأردن ثلاثة نداءات قامتا بالرد عليا جميعا. وعلى الرغم من أن حكومة المملكة العربية السعودية تلقت أكبر عدد من النداءات والبلاغات بنحو 10 نداءات ناهيك عن النداءات العديدة التي تلقتها الشركات العاملة في مشروع نيوم وشركات النفط السعودية وصندوق الاستثمارات العامة السعودية، فقد كانت حكومة المملكة من أكثر الدول العربية تعاونا مع البلاغات الواردة لها حيث قامت بالرد على 7 منها. على النقيض لم تتعاون ليبيا والسودان والكويت وسلطنة عمان وسوريا

وســلطات الاحتلال الإســرائيلية بصــفتها الســلطة القائمة بالاحتلال في الأراضــي الفلسطينية المحتلة مع الشكاوى ولم تقم بالرد على أي نداء مقدم لها.

1. القضايا المواضيعية الواردة في البلاغات

تشــكلت البلاغات والنداءات العاجلة التي قدمها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصــة من 28 قضــية مواضــيعية تكررت نحو 137 مرة في 58 نداءً أو بلاغاً، وكان أكثر القضـايا المواضـيعية تكرارًا هي حرية الرأي والتعبير حيث وردت في 14 بلاغًا ويليها حماية المدافعين عن حقوق الإنســان بنحو 12 والعنف ضــد النســاء والفتيات 11 مرة ومن ثم الإرهاب بذات الإحصـائية. بينما تكررت قضـايا الاعتقال والاحتجاز التعسـفي والإعدام بنحو 10 مرات بينما كانت مواضيع كالهوية والميل الجنسي والأعمال التجارية وحقوق الإنسان والحق في الصـحة في أدنى القضـايا التي تكررت في بلاغات المقررين الخواص بمرة واحدة لكل منهما وفي الجدول أدناه القضايا والمرات التي وردت فيهًا في البلاغات الواردة للدول العربية.

م	القضية	العدد
.1	الارهاب	11
.2	الاعتقال التعسفي	10
.3	الاختفاء القسري	7
.4	حرية التعبير	14
.5	حرية التجمع وتكوين الجمعيات	8
.6	حماية المدافعين عن حقوق الإنسان	12
.7	الاعاقة	1
.8	استقلال القضاة والمحامين	9
.9	حماية الخصوصية	5
.10	الاعدام	10
.11	التعذيب	5
.12	الهوية الجنسية	1
.13	الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار	5
.14	حماية الأقليات	3
.15	التعليم	3
.16	العنف ضد النساء والفتيات	11
.17	حماية المهاجرين	5
.18	العبودية والرق المعاصر	4
.19	الاتجار بالبشر	2

م	القضية	العدد
.20	السكن اللائق	2
.21	العمل بشروط مرضية	1
.22	تغير المناخ	1
.23	الحق في بيئة نظيفة	1
.24	الأعمال التجارية	1
.25	المياه النظيفة	1
.26	التشرد الداخلي	2
.27	العنصرية	1
.28	الصحة	1
	الاجمالي	**137**

2. الزيارات القطرية التي قامت بها الإجراءات الخاصة للدول العربية

كانت الجزائر الدولة ذات النصيب الأهم من زيارات المقررين الخواص في عام 2023 بواقع زيارتين، وهي الزيارة الخاصة بالمقرر الخاص بالحق في التجمع السلمي والزيارة الخاصة بالمقررة الخاصة المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان ففي الفترة من 16-26 سبتمبر 2023 قام مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات بزيارة رسمية إلى الجزائر، ولاحظ أنه يجب على الحكومة تخفيف القيود المشددة على التجمعات والجمعيات لكي تمتثل القوانين والممارسات للدستور الوطني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، كما قيم الإصلاحات الجارية لتكييف التشريعات مع دستور 2020 وتطلعات مظاهرات الحراك، التي دفعت بمئات الآلاف من الجزائريين إلى الشوارع كل أسبوع لأكثر من سنة في 2019-2020.[1] فيما قامت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان ماري لولور بزيارة رسمية إلى الجزائر في الفترة من 26 نوفمبر إلى 5 ديسمبر 2023. ولاحظت في ختام زيارتها استمرار القيود المفروضة على عمل المدافعين عن حقوق الإنسان.

وفي الفترة من 25 سبتمبر حتى 6 أكتوبر 2023 قام الفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات بزيارة رسمية إلى موريتانيا خلص فيها إلى أن هناك حاجة ماسة لكسر المحرمات والانخراط في حوار وطني صريح وشامل ومستدام حول العوائق الرئيسية التي تحول دون التقدم المستدام في جميع مجالات حقوق الإنسان للنساء والفتيات. ويجب أن يتوقف على الفور عدم الوصول إلى العدالة والثقافة العامة للإفلات من العقاب فيما

[1] - يمكن الرجوع للبيان الصحفي في نهاية الزيارة على موقع المفوضية السامية لحقوق الانسان على الرابط، https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2023/09/algeria-must-open-civic-space-and-let-critical-voices-be-heard-un-expert

يتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي. لا ينبغي بعد الآن تشـــويه النســـاء والفتيات، وتزويجهن في ســـن مبكرة، والتضـــحية بتعليمهن وصـــحتهن، ومخاطرة الحكم عليهن بالإعدام بسبب إنجابهن.[2]

ويوضح الجدول أدناه موقف الدول العربية من الزيارات القطرية في عام 2023

الزيارات القطرية	الولاية	الدولة
زيارات أجريت	المقرر الخاص المعني بالتجمع السلمي	الجزائر
	الفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات	موريتانيا
	المقررة الخاصة بالمدافعين عن حقوق الإنسان	الجزائر
زيارات تمت الموافقة عليها	المقرر الخاص بالحقوق الثقافية	الاردن
زيارات أجلت	المقرر الخاص المعني بكبار السن	الجزائر
زيارات جري التذكير بها	المقررة الخاصة بالعنف ضد النساء والفتيات	مصر

3. بيان بموقف الدول العربية من النداءات المقدمة لها

م	الدولة	عدد الشكاوى	رد الدولة
1	الجزائر	4	قدمت الحكومة ردها عليهم جميعا في 7 أكتوبر 2023 على الرابط: - https://bit.ly/47GY5XL في 12 أغسطس 2023 على الرابط: -https://bit.ly/414maFm في 14 أبريل 2023 على الرابط: - https://bit.ly/3TfZiki في 15 مارس 2023 على الرابط: - https://bit.ly/4a1ERh8
2	البحرين	1	قدمت الحكومة ردها في 2 يونيو 2023 على الرابط: https://bit.ly/48elgZB
3	مصر	4	قدمت الحكومة ردها على نداءين الاول : في 19 يوليو 2023 على الرابط: https://bit.ly/47AlqdL وفي 2 أغسطس 2023 على الرابط: https://bit.ly/3T9yzWV الثاني: 30 أكتوبر 2023 على الرابط: https://bit.ly/3sWyDP1
4	العراق	4	قدمت الحكومة ردها على نداء واحد في 7 يونيو 2023 على الرابط: - https://bit.ly/47QSWMI
5	الاردن	3	قدمت الحكومة ردها عليهم جميعا في 15 يونيو 2023 على الرابط: https://bit.ly/46GyIEh في 9 نوفمبر 2023 على الرابط: https://bit.ly/3N9UtFx في 18 أكتوبر 2023 على الرابط: - https://bit.ly/3GstvW0
6	الكويت	1	لم تقدم الحكومة اي رد

[2] - يمكن الرجوع للتقرير الختامي للزيارة على الرابط، https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/women/wg/EoM-visit-Mauritania-20231006-EN.pdf

م	الدولة	عدد الشكاوى	رد الدولة
7	لبنان	6	قدمت الحكومة ردها على نداءين فقط في 18 أغسطس 2023 على الرابط: https://bit.ly/481j0oq في 5 يونيو 2023 على الرابط: - https://bit.ly/3GqitQP
8	ليبيا	4	لم تقدم الحكومة اي رد
9	المغرب	2	قدمت الحكومة ردها على نداء واحد في 24 يوليو 2023 على الرابط: https://bit.ly/3RmttVK
10	سلطنة عمان	1	لم تقدم الحكومة أي رد
11	قطر	2	قدمت الحكومة ردها نداء واحد في 21 نوفمبر 2023 على الرابط: https://bit.ly/413rnxo
12	المملكة العربية السعودية	10	قدمت الحكومة السعودية عدد 7 ردود فقط على الروابط التالية: - الاول: في 14 أبريل 2023 على الرابط: https://bit.ly/47D81l9 الثاني: في 26 يونيو 2023 على الرابط: https://bit.ly/3Rqiomz وقدمت ردها الثاني على ذات النداء في 10 يوليو 2023 على الرابط: https://bit.ly/3Rpf4Ir الثالث: في 31 أغسطس 2023 على الرابط: https://bit.ly/414QNdU وقدمت ردها الثاني على ذات النداء في 16 أكتوبر 2023 على الرابط: https://bit.ly/3uMtauM الرابع: في 5 أكتوبر 2023 على الرابط: https://bit.ly/3sTJI3o الخامس: في 9 أكتوبر 2023 على الرابط: https://bit.ly/3sXPAIT السادس: في 27 أكتوبر 2023 على الرابط: https://bit.ly/3R9YpY7 السابع: في 11 نوفمبر 2023 على الرابط: https://bit.ly/3t2wZvi
13	السودان	1	لم تقدم الحكومة اي رد
14	سوريا	3	لم تقدم الحكومة اي رد
15	تونس	6	ردت على نداء واحد في 2 يونيو 2023 على الرابط: https://bit.ly/3Nb5nuz
16	الامارات	4	ردت على نداء واحد في 24 أكتوبر 2023 على الرابط: https:// https://bit.ly/3Gtjlo8
17	اليمن	2	قدمت ردين على نداء واحد في 18 أكتوبر 2023 على الرابط: https://bit.ly/3uIR2PK وقدمت ردها الثاني في 30 أكتوبر 2023 على الرابط: https:// https://bit.ly/3GrfQON
18	فلسطين/ اسرائيل	6	لم تقدم إسرائيل ردود على الشكاوى

4. موقف الإجراءات الخاصة من الانتهاكات في الأراضي الفلسطينية المحتلة

قدمت معظم الولايات الخاصة نداءات عاجلة بوقف العدوان على غزة والتوقف عن الهجمات ضد المدنيين المتواصلة منذ 7 أكتوبر 2023 مع التذكير بضرورة الالتزام بقواعد القانون الدولي الانساني ووقف الاجراءات العنصرية والتهجير القسري وتجويع المدنيين. وأكد خبراء الأمم المتحدة إن الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها إسرائيل ضد الفلسطينيين في أعقاب أحداث 7 أكتوبر لا سيما في غزة ربما تكون جرائم إبادة جماعية. كما رجحوا استخدام أسلحة قوية ذات آثار عشوائية بطبيعتها مما أدى إلى خسائر فادحة في الأرواح وتدمير البنية التحتية التي تحافظ على الحياة.[3]

ففي 16 نوفمبر 2023 قدم المقرر الخاص المعني بالحق في الصحة بيان حول الأوضاع في غزة حيث أكد ما ترتكبه اسرائيل يتعارض مع إعمال حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية. يتم استخدام ممارسة الطب نفسها كأداة سياسية. حيث تستمر الهجمات والمضايقات والتهديدات بالعنف ضد العاملين في مجال الرعاية الصحية والمرافق الصحية والمنظمات الإنسانية والمحددات الأساسية للصحة في دفع هذا الوضع الإنساني إلى أبعاد لم يتم قياسها بالكامل بعد، وخاصة في ظل المخاطر المستمرة الناجمة عن الأمراض المنقولة بالمياه والهواء، وانعدام الكرامة في الحفاظ على المتوفين، كما ورد إن تأثير الأسلحة المستخدمة في الحرب على الصحة العامة يؤدي إلى تفاقم المشاكل الصحية والاقتصادية والاجتماعية المتكررة والمستقبلية بسبب الانفجارات والحرارة والإصابات الإشعاعية وغيرها. ويواجه الحق في الصحة، بجميع أشكاله وعلى جميع المستويات، تحديات هيكلية هائلة.[4]

وفي إطار أخر، أرسل 32 خبيراً من الأمم المتحدة في 23 مارس 2023 رسالة مشتركة إلى المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية بشأن الوضع في دولة فلسطين حيث أعربوا عن قلقها إزاء تفشي ظاهرة الإفلات من العقاب والتدهور المستمر لحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بسبب أعمال قد ترقى إلى مستوى انتهاكات واسعة النطاق ومنهجية للقانون الدولي كلا في مجاله وهذه الانتهاكات التي قد يرقى الكثير منها إلى مستوى الجرائم التي تخضع للمحاكمة بموجب نظام روما الأساسي واختصاص المحكمة. كما تم تقديم أدلة ووثائق تحتوي أدلة دامغة على مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان التي ربما تكون قد ارتكبت عمدا وبشكل منهجي.[5]

---

[3] - يمكن الرجوع إلى موقع المفوضية السامية لحقوق الانسان للوقوف على اخر المستجدات الخاصة بهذا الشأن

[4] - يمكن الرجوع للبيان على الرابط، https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/health/sr/20231116-statement-sr-health-israel-opt.pdf

[5] - يمكن الرجوع إلى نص الرسالة على موقع المفوضية على الرابط، https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/countries/palestine/2023-03-23-Letter-ICC-Palestine.pdf

رابعاً: موقف الدول العربية من آلية الاستعراض الدوري الشامل

خلال عام 2023 نظر الفريق العامل المعني بآلية الاستعراض الدوري الشامل في تقريرين لدولتين عربيتين، وهمًا دولة **الإمارات العربية المتحدة** في الدورة 43 من آلية الاستعراض والتي انعقدت في الفترة من 1 إلي 12 مايو 2023 بالإضافة إلي دولة **جيبوتي** في الدورة 44 من آلية الاستعراض والتي انعقدت خلال الفترة من 6 إلي 17 نوفمبر 2023 وفي حين أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة موقفها من التوصيات التي تلقتها في الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل. لا تزال جيبوتي التي تلقت 259 توصية في الجولة الرابعة لم تبدي موقفهًا النهائي من التوصيات التي أحيلت لهًا من الوفود أثناء الحوار معهًا. لكن مع أعلنته جيبوتي إنها ستُبلغ بموقفها من التوصيات بحد أقصي الدورة 55 لمجلس حقوق الإنسان والذي ستنعقد في الفترة من 26 فبراير وحتى 5 أبريل 2024. وفيما يلي موقف الدولتين الذين خضعًا للجولة الرابعة من الاستعراض في عام 2023.

1. الإمارات العربية المتحدة

خضعت دولة الإمارات العربية المتحدة للجولة الرابعة من آلية الاستعراض الدوري الشامل في 8 مايو 2023 واعتمد فريق العمل المعني بالاستعراض تقرير دولة الإمارات العربية المتحدة في 12 مايو 2023، وأثناء الحوار التفاعلي مع الفريق العامل المعني بالاستعراض بجانب وفود الدول الأعضاء، اعتبرت الإمارات إن تقريرها الوطني الرابع بمثابة استكمال لخطة عمل بدأتها منذ اعتماد تقريرهًا الثالث وعلي المستوي التشريعي أوضحت دولة الإمارات اعتمادهًا لأكثر من 68 تشريع من عام 2019 إلى 2022، من بينها إصدار قوانين ومراسيم بقوانين اتحادية، بخصوص المساواة في الأجور بين الجنسين، والحماية من العنف الأُسَري، وقانون حماية الشهود ومن في حكمهم، والصحة العامة، والإجراءات المدنية، والأحداث الجانحين والمعرضين للجنوح، ومجهولي النسب، والإجراءات الجزائية وتنظيم علاقات العمل وعمال الخدمة المساعدة. وقانون الأحوال الشخصية المدني لغير المسلمين. كما قامت الدولة بإدخال تعديلات تشريعية هامة وواسعة شملت قوانين مكافحة التمييز والكراهية، والجرائم والعقوبات، والشركات التجارية. كما لفتت دولة الإمارات الانتباه إلى إنشاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان وفقًا لمبادئ باريس بموجب القانون الاتحادي رقم (12) لعام 2021. وفي الجدول المُبين أدناه موقف الإمارات العربية المتحدة من آلية الاستعراض الدوري الشامل.

موقف الإمارات من توصيات الاستعراض الدوري الشامل	
التوصيات المقدمة	323
التوصيات المقبولة	198
التوصيات المُحاط بها علمًا	125

موقف الإمارات من التوصيات بيانيا

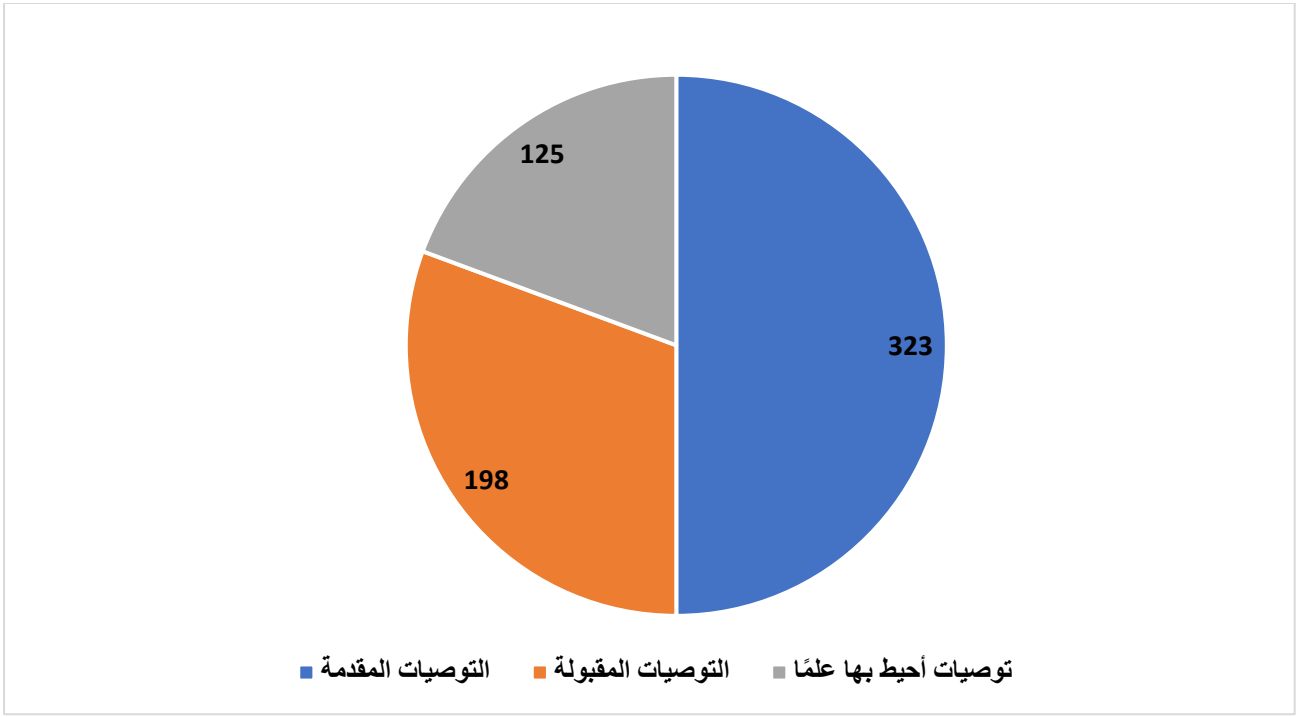

يتضح من الجدول والشكل السابقين قبول دولة الإمارات العربية المتحدة لـ 198 توصية بينما أحاطت الدولة علمًا بنحو 125 توصية من إجمالي التوصيات المقدمة لها في الجولة الرابعة من آلية الاستعراض الدوري الشامل. وفي الجدول المُبين أدناه أبرز التوصيات المقبولة من دولة الإمارات العربية المتحدة والتوصيات المُحاط بها علمًا. جدير بالذكر إن دولة الإمارات العربية المتحدة قد أرجعت أحاطتها علمًا بالتوصيات إلى إن التوصيات إما تقتضي مزيدا من الدراسة، أو تحتاج إلى تهيئة البيئة التشريعية الوطنية حتى تتماشى مع المعايير والاتفاقيات الدولية. أو تتعارض في جزء منها مع أحكام الشريعة الإسلامية ومع التشريعات الوطنية. وفي الجدول المبين أدناه أبرز التوصيات التي قبلتها دولة الإمارات العربية المتحدة والتوصيات التي أحاطت بها علمًا.

الجدول الثاني: أبرز التوصيات المقبولة والمحاط بهًا علمًا من الإمارات

التوصيات المقبولة	التوصيات المحاط بها علمًا
✓ إدماج حقوق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة في الدستور والقانون ✓ النهوض بالهياكل الأساسية المؤسسية وتدابير السياسة العامة من أجل تعزيز رفع صفة الجرم عن التشهير وإدراجه في القانون المدني وفقاً للمعايير الدولية حقوق الإنسان ✓ زيادة مشاركة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في وضع الخطة الوطنية لحقوق الإنسان في إطار العملية التشاورية، واقتراح آلية لتنفيذها ✓ الاستمرار في اعتماد السياسة الوطنية للأسرة لعام 2018 وقوانينها التي تعزز مواصلة تعزيز وتطوير التشريعات والسياسات الوطنية لضمان الحفاظ على الزواج والعلاقات الأسرية وتوازن الأدوار ورعاية ✓ مواصلة تعزيز جهودها في مجال حقوق الإنسان وفقاً لقوانينها وتشريعاتها ✓ تكثيف الجهود من أجل وضع وإكمال خطة وطنية لحقوق الإنسان لتوليد الزخم وتوطيد العمل الجاري لتعزيز حقوق الشعب الإماراتي ✓ مواصلة جهودها لوضع الخطة الوطنية لحقوق الإنسان ✓ إكمال إجراءات وضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان ✓ تقديم الدعم اللازم للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وزيادة التعاون فيما بينهم	- الشروع في مداولات داخلية بهدف التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - النظر في التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام وعلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة - النظر في التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وعلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري - التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمال المنزليين 2011 - التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب

التوصيات المقبولة	التوصيات المحاط بها علمًا
✓ مواصلة التعاون مع مجلس حقوق الإنسان ✓ مواصلة التعاون مع هيئات الأمم المتحدة وآليات حقوق الإنسان ✓ مواصلة التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ✓ تنفيذ استراتيجية التوازن بين الجنسين 2022-2026 والتدابير الرامية إلى تحسين وتعزيز حقوق المرأة ✓ مواصلة جهودها لمكافحة العنف ضد المرأة، فضلاً عن المواقف الأبوية والقوالب النمطية الجنسانية	المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة - النظر إلي ارساء وتنفيذ أحكام بديلة غير عقوبة الإعدام أو آليات الانتصاف المناسبة الأخرى في الحالات الخطيرة التي تشمل العمال المهاجرين - توسيع نطاق جمع تدابير حقوق العمال لتشمل جميع العمال المهاجرين بمن فيهم العمال المنزليون والأشخاص الموجودين في وضع غير نظامي والعاملون بعقود عمل مؤقتة

بسبب توافر المعلومات عن موقف الإمارات من إجمالي التوصيات المقدمة لهًا في إطار الجولات الأربعة لآلية الاستعراض قامت مؤسسة ماعت بإجراء تحليل إحصائي لهذه التوصيات ووجد إن دولة الإمارات قد تلقت في الجولات الأربعة لآلية الاستعراض الدوري الشامل 809 توصية، قبلت منهم 484 توصية وهو ما نسبته 59.8% من إجمالي التوصيات في الجولات الأربعة. بينما أحاطت دولة الإمارات علمًا بنحو 320 توصية وهو ما يمثل 39 % من إجمالي التوصيات بينما رفضت دولة الإمارات 5 توصيات وهو ما يقل عن 1% من إجمالي التوصيات المقدمة لدولة الإمارات العربية المتحدة في إطار آلية الاستعراض وغالبًا ما فسرت الإمارات التوصيات المرفوضة بإنها خارج نطاق آلية الاستعراض الدوري الشامل.

2. جيبوتي

خضعت دولة جيبوتي للجولة الرابعة من آلية الاستعراض الدوري الشامل في الدورة 44 من آلية الاستعراض في 9 نوفمبر 2023 واعتمد فريق العمل المعني بالاستعراض تقرير دولة جيبوتي في 13 نوفمبر 2023، وخلال بيانهًا الافتتاحي أثناء الحوار مع وفود الدول الأعضاء، أكدت جيبوتي إن لديها دستور جديد يحمي الحقوق والحريات الأساسية، ويرسخ هذه الحقوق كمبادئ عالمية.

كما لفتت جيبوتي الانتباه إلى خطط الدولة لتحقيق خدمات العدالة بشكل لامركزي لتفادي تركز هذه الخدمات في العاصمة فقط. كما أشارت جيبوتي إلى ما تحظ به اللجنة الوطنية في الدولة من وجود آلية للتعامل مع الشكاوى وتنظيم زيارات إلى أماكن الحرمان من الحرية بشكل مُنتظم وكذلك الذهاب إلى مركز الشرطة وما تقدمه اللجنة من تقارير وتوصيات بشأن التدابير الواجب اتخاذها لمنع ممارسات أعمال التعذيب وسوء المعاملة.

كما نبهت جيبوتي إلي اعتماد الحكومة الجيبوتية الخطة الرئيسية للتعليم والتدريب وتنفيذ الحكومة الجيبوتية منذ عدة سنوات برنامج المساعدة الاجتماعية للطلاب من المناطق وبرنامج المساعدة الاجتماعية للطلاب المعوقين من خلال الدعم الوارد من الشركاء الدوليين. وفي الجدول المُبين أدناه التوصيات التي تقدمت إلى جيبوتي في الجولة الرابعة من آلية الاستعراض الدوري الشامل.

موقف جيبوتي من آلية الاستعراض الدوري الشامل	
التوصيات المقدمة	259
التوصيات المقبولة	ستُبلغ جيبوتي موقفها من التوصيات في موعد أقصاه الدورة 55 لمجلس حقوق الإنسان
التوصيات المُحاط بها عملًا	

وخلال الحوار التفاعلي مع جيبوتي في الجولة الرابعة من آلية الاستعراض الدوري الشامل قدمت الوفود توصياتهًا كما انتقدت بعض الدول الثغرات الخاصة ببعض الحقوق الأساسية.

التوصيات	الانتقادات
- التصديق على اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها - زيادة الجهود الرامية إلى التصديق على الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، ولا سيما البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	- القيود المفروضة على وسائل الإعلام وقمع المعارضة السياسية - احتجاز واعتقال المدافعين عن حقوق الإنسان - عدم وجود مشهد سياسي متنوع يضم أحزاب معارضة حقيقة - العنف القائم على أساس نوع الجنس

التوصيات	الانتقادات
- النظر في التصديق على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل - النظر في التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة - النظر في التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والبروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام - النظر في وضع خطة مؤسسية أو تشريعية لضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على فرص العمل - مواصلة الجهود الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإعاقة لضمان الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة - اتخاذ التدابير اللازمة لضمان التنفيذ الفعال للاستراتيجية الوطنية للإعاقة - تمكين النساء والفتيات ذوات الإعاقة من الحصول على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، بما في ذلك في المناطق الريفية - زيادة التدابير الرامية إلى خفض معدلات البطالة المرتفعة بين الأشخاص ذوي الإعاقة - تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة جميع أشكال التمييز والعنف ضد الأشخاص ذوي الإعاقة	- الاستخدام المفرط للقوة، وحالات الوفاة أثناء الاحتجاز، وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، والعنف الناجم عن الاشتباكات العرقية. - الوضع المتعلق بحماية حقوق الإنسان والحريات لا يزال معقداً، حيث يمر البلد بأوقات عصيبة، بما في ذلك حالات الطوارئ العسكرية والسياسية. - انتقدت بعض الوفود الوضع المتعلق بحماية حقوق الإنسان والحريات باعتباره لا يزال معقدًا، باعتبار إن الدولة تمر بأوقات عصيبة، بما في ذلك حالات الطوارئ العسكرية والسياسية. - القيود المفروضة على حرية الرأي والتعبير

التوصيات	الانتقادات
- تعزيز قدرة الوكالة الوطنية للأشـــخاص ذوي الإعـاقـة، بمـا في ذلـك عن طريق تخصـيص ما يكفي من الموارد البشـرية والتقنية والمالية لتمكينها من الاضطلاع بولايتها بفعالية - مواصـــلـة العمـل في الوكـالـة الوطنيـة لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة - مواصـلـة تعزيز التدابير الرامية إلى حماية الفئات الأكثر ضـــعفاً، بما في ذلك كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة - اتخـاذ التـدابير اللازمـة لإدمـاج الأطفـال المهاجرين واللاجئين وملتمســي اللجوء في برامج التعليم الوطنيـة، بغض النظر عن قدرتهم على الحصـول على شـهادات ميلاد رسمية - مواصـلـة الجهود لصـالح المهاجرين، ولا سيما من خلال تعزيز مكافحة المتجرين - مواصلة اتخاذ التدابير والأنشـطة الرامية إلى إدمـاج اللاجئين وتمكينهم، بمـا في ذلـك من حيـث حصـــولهم على التعليم والمزايا الاجتماعية والعمل - ضـــمـان تســـجيـل المواليـد لجميع الأشـخاص المولودين في جيبوتي لتجنب حالات انعدام الجنسية	

القسم الثاني

موقف الدول العربية من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

تتيح أهداف التنمية المستدامة فرصة هامة أمام المنطقة العربية للارتقاء بأجندتها الوطنية لتحفيز عجلة التنمية المستدامة وتسريع تنفيذ الخطط الطموحة، ولعل المدقق في واقع التنمية المستدامة في المنطقة العربية يلاحظ مدى خصوصية المنطقة العربية عند الحديث عن الخطط والأهداف الإنمائية، بيد أن المنطقة العربية تواجه تحديات هامة ومتباينة تباين شديد بين مختلف ارجاء واقاليم المنطقة العربية. فبعض الدول لا تزل تسعي جاهدة في توفير الاحتياجات الأساسية لشعوبها، مثل اليمن، الصومال والسودان. والبعض الأخرى يقع تحت دائرة حروب طاحنة ونزاعات أهلية يجعلها بؤرة للتوترات ويدفع بها للوراء فيما يخص العجلة التنموية.

يضاف إلى ذلك مفهوم العولمة الذي دفع التحولات في الساحة العالمية لتكون عناصر تأثير مباشرة وغير مباشرة على واقع دول المنطقة العربية، حيث استمرار الأزمة الروسية الأوكرانية وأزمة التضخم الاقتصادي التي ضربت كافة دول العالم، جنبًا إلى جنب مع نتائج تأجج الصراع الفلسطيني الإسرائيلي مجموعة من أهم العناصر التي أثرت على واقع المنطقة ككل.

ويستعرض هذا القسم من التقرير أوضاع التنمية المستدامة في الدول العربية خلال عام 2023، بالتركيز على الأهداف التنموية الخمس محل الاستعراض لعام 2023 وهم: إتاحة المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع (الهدف 6)، الطاقة النظيفة والمتجددة (الهدف 7)، دعم الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية (الهدف 9)، إنشاء مدن ومجتمعات محلية ومستدامة (الهدف11)، عقد الشراكات لتحقيق الأهداف (الهدف 17). مع فرد مساحة تحليلية لتوضيح أثر المتغيرات العالمية والتداعيات السلبية التي خلفتها التحولات التي يشهدها المجتمع الدولي وأثر ذلك على نظم وسياسات وخطوات التنمية في العالم العربي.

أولاً: رصد جهود الدول العربية في تحقيق الأهداف التنموية محل الاستعراض لعام 2023

1. الهدف السادس: ضمان إتاحة المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع

تتعدد سياقات قضايا المياه في دول العالم العربي ما بين الدول التي تعاني شح مائي، والدول التي تتبنى سياسات تحلية المياه في ظل غياب موارد مائية عذبة مباشرة، وصولاً للدول العربية ذات الموارد المائية الوفيرة التي تعاني من سوء القدرة على إدارة تلك الموارد بما يوفر الاحتياجات المائية ويدعم خدمات الصرف الصحي داخل تلك الدول. ولذلك يعتبر الهدف السادس من أهداف خطة 2030 التنموية، أحد أكثر الأهداف الواجب

ملاحظة التقدم المحرز خلالها في إطار جهود دول المنطقة العربية في الارتقاء بالواقع المعيش لمواطنيها.

← دول شمال أفريقيا

☜ مصر

شهد عام 2023 تحسن في تحقيق الهدف 6 من اهداف التنمية المستدامة، حيث صنفت جودة المياه في مصر خلال العام بأنها ممتازة بشكل عام وخاصةً في بحيرة ناصر وكذلك المياه الجوفية في وادي النيل ذات جودة أعلى من تلك الموجودة في دلتا النيل.[6] خلال العام الجاري كثفت الدولة جهودها للعمل على ملفات خدمات مياه الشرب والصرف الصحي في جميع المحافظات وعلى رأسها محافظات صعيد مصر، وصلت نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة في مصر إلى 85%.

لكن رغم هذه الجهود والتقدم المحرز خلال عام 2023، تبقي مصر في دائرة الدول المهددة الامن المائي بسبب أن أكثر من 95٪ من موارد المياه العذبة المتجددة في مصر مصدرها خارج البلاد. بالإضافة إلى أن نصيب الفرد الحالي من المياه وصل إلى 560 متر مكعب في العام، لذلك تعتبر مصر قريبه للغاية من الشح المائي بنصيب الفرد 500 متر مكعب في العام.[7]

☜ ليبيا

ما يقرب من 90 في المائة من السكان يحصلون على إمدادات المياه من ثلاثة مصادر رئيسية: مشروع النهر الصناعي، الذي يوفر 60٪ من إمدادات المياه؛ الشركة العامة للمياه والصرف الصحي (شبكة مياه الآبار). ومحطات تحلية المياه (8 محطات في المجموع، تعمل بأدنى قدرة بسبب التدهور). وتعتمد نسبة 10 في المائة إضافية على حفر الآبار. إلا أن الهجمات المتصاعدة والتخريب في ليبيا طالت الحالة الهشة للبنية التحتية للمياه في ليبيا وبشكل خاص مشروع النهر الصناعي،[8] واعاقت الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة في ليبيا خلال عام 2023، بل شهد أواخر عام 2023، عاصفة «دانيال» القوية التي ضربت ليبيا في سبتمبر الماضي، ولوثت بشكل بالغ مصادر المياه وخلطتها بالصرف الصحي، مما جعلها غير آمنة للاستهلاك وتُعرضت المجتمعات لمخاطر صحية جسيمة. أدت إلى انتشار أمراض تنتقل بالماء، مما عرض السكان الضعفاء، لا سيما النساء والأطفال لخطر متزايد، وكشفت لجنة الإنقاذ الدولية أن مدينة درنة سجلت بالفعل إصابة 55 طفلاً على الأقل بأمراض نتيجة تلوث المياه.[9]

---

[6] جودة المياه في مصر، فانكك ويتر، 5 يوليو 2023، https://bitly.ws/36y7b

[7] نصيب الفرد من المياه في مصر يقترب من 500 متر مكعب سنوياً، اليوم السابع، مارس 2023، https://bitly.ws/36ygx

[8] قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية: حالة مشروع النهر الصناعي، أوتشا، 24 أغسطس 2023، https://bitly.ws/KxlY

[9] أزمة صحية في ليبيا بعد اختلاط مياه الشرب بالصرف الصحي، الشرق الأوسط، 18 سبتمبر 2023، https://bitly.ws/36iDu

السودان

على الرغم من أن السـودان كانت قد بدأت في عامي 2021 - 2022 في ابراز تقدم في توفير امدادات المياه للمجتمعات المحلية، الا أنه مع دخول الصـراع في عام 2023 لم يشـهد الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة أي تقدم بل تراجع الهدف، وباتت أكثر من70% من المرافق الصحية (المياه النظيفة والصرف الصحي) في مناطق الصراع في السودان لا تعمل. بالإضـافة إلي ذلك يعاني النازحين من الصـراع والذي يفوق عددهم 7 ملايين من محدودية الوصـول إلى المياه النظيفة، وعدم توفر الرعاية الصـحية الناتجة عن المياه الملوثة وسوء الصرف الصحي.[10]

تونس

لم تشـهد الدولة تحسـن نحو تحقيق الهدف 6 من اهداف التنمية المسـتدامة بل صـنفت الدولة هذا العام ضمن الدول العربية التي تعاني وستعاني في المستقبل من ندره المياه، فلا تزال تكافح تونس موجة جفاف دخلت الآن عامها الرابع، حيث توجهت الدولة خلال هذا العام لقطع إمدادات المياه عن المواطنين لمدة سـبع سـاعات كل ليلة رداً على أسـوأ موجة جفاف تشـهدها البلاد على الإطلاق. كما تراجع مخزون المياه إلى 586 مليون متر مكعب بحلول أكتوبر 2023، مقابل مسـتوى بلغ نحو 788 مليون متر مكعب في نفس الفترة من العام الماضي. وحاليا، لا تتعدى نسبة امتلاء سد "سيدي سالم" (وهو أكبر سد في البلاد والمزود الرئيسـي لولايات الشـمال) 30% من طاقة اسـتيعابه. فيما بلغت النسبة الإجمالية لمخزون المياه في كافة السدود حتى منتصف سبتمبر 2023، 27.3% من طاقتها استيعابها.[11]

الجزائر

تسـير الجزائر في خطي تقدمية لتحسـين الهدف 6 من أهداف التنمية المسـتدامة في الدولة، طبقا لمؤشرات عام 2023 يتمتع 84% من السكان حاليًا بإمكانية الوصول بشكل منتظم إلى مصادر مياه الشرب النظيفة، بينما 88% من السكان لديهم إمكانية الوصول إلى مرافق الصـرف الصـحي المحسـنة.[12] إلا أن موقعها الجغرافي جعلها ضـمن معركة الأمن المائي، على الرغم من أن الاحتياطات الجوفية الاسـتراتيجية بالدولة، لكنها غير مُستغلة، ويبقى ضمان التزود بالمياه الصالحة للشرب وسقي الأراضي الفلاحية متذبذباً بسبب ارتباط الأمر بتساقط الأمطار والمياه السطحية.[13]

---

[10] بمناطق الصراع في السودان.. 70% من المرافق الصحية لا تعمل، العربية، 4 أكتوبر 2023، https://bitly.ws/Y2uY

[11] الأمن الغذائي التونسي مهدد بالشح المائي، CNBC، 8 أكتوبر 2023، https://bitly.ws/36wZ8

[12] Algeria | Nonprofits that help Algeria | PWI ,Project World Impact, https://bitly.ws/36xA9

[13] هل دخلت الجزائر معركة الأمن المائي؟، انديبندنت عربية، 7 يوليو 2023، https://bitly.ws/36xGV

المغرب

لم يشهد عام 2023 تقدم يذكر بشأن تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة في المغرب، بل يصنف المغرب حاليا أحد أكثر بلدان العالم التي تعاني من شح المياه، إذ يقترب بسرعة من الحد المطلق لندرة المياه البالغ 500 متر مكعب من المياه للشخص الواحد سنوياً، كما احتلت المغرب المرتبة 108 من أصل 179 دولة في مؤشر جودة المياه المعدة للشرب[14]، وطبقاً للإحصائيات المعلنة خلال عام 2023 فمن المتوقع أن يؤدي تفاقم الإجهاد المائي إلى فقدان حوالي 80% من الموارد المائية بالدولة بحلول سنة 2025[15]، بالإضافة إلى كون التوقعات المستقبلية لا تبشر بالأمل حيث تشير إلى تفاقم العجز المتنامي في الموارد المائية، ففي أفق سنة 2030 قد يصل العجز إلى 2.3 مليار متر مكعب.

موريتانيا

لا تزال موريتانيا تسير في خطي بطيئة وغير ملموسة نحو تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، وفقاً للإحصاءات فحتي عام 2023، تحصل 53% فقط من الأسر في موريتانيا على مياه الشرب الآمنة، وسابقاً صنفت الدولة في الرتبة الاخيرة من بين أكثر 160 دولة من حيث الأمان في إمدادات المياه، كما شهد عام 2023 معاناة مناطق متعددة من موريتانيا من بينها العاصمة شحاً متواصلاً في المياه وخصوصا في فترات الصيف، حيث عاشت العاصمة حالة غير مسبوقة من العطش. وعلى الرغم من أن موريتانيا تعتمد على مصادر مياه متعددة، أبرزها حصة البلاد من نهر السنغال، والتي تقدر بالثلث، إلا أن الدولة لا تزال بعيدة من الاستفادة من هذه الحصة، وسط حديث متواصل عن استنزاف يمارسه الجانب السنغالي.[16]

← دول شرق أفريقيا

الصومال

شهد عام 2023 حاله من الجفاف الحاد في الصومال، تسببت في حدوث المزيد من التدهور في الوصول إلى المياه والأمن الغذائي واعاقة التقدم في تحقيق الهدف 6، والحد من إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي والنظافة الكافية، مما ساهم في زيادة تفشي الكوليرا والإسهال المائي الحاد والحصبة في الصومال .وقد عانت الصومال من انتقال الكوليرا دون انقطاع في 26 منطقة متأثرة بالجفاف منذ عام 2022، وقياسًا بالواقع يحتاج ما يقدر بنحو 8 ملايين شخص إلى

[14] صنف 108 عالميا.. مؤشر دولي يكشف "رداءة" مياه الشرب بالمغرب، العمق، 13 أبريل 2023، https://bitly.ws/36ykH
[15] أزمة المَاء في المغرب.. سُوء تدبير لمحنة عَطش في الأفق، هوامش، 11 مايو 2023، https://bitly.ws/36swu
[16] الأمن المائي لموريتانيا.. مصادر متعددة.. وعطش دائم من يتحمل مسؤولية الإخفاق- موقع الفكر، 15 أغسطس 2023، https://bitly.ws/36xjv

المساعدة في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة في الصومال في عام 2023، أي بزيادة قدرها 25 في المائة عن العام الماضي.[17]

جيبوتي

لم يشهد الهدف 6 من اهداف التنمية المستدامة تحسنا ملحوظا في جيبوتي، فلا تزال جيبوتي تصنف واحدة من أكثر البلدان التي تعاني من ندرة المياه في العالم، وتعاني الدولة بشكل خاص من ندرة موارد المياه العذبة، فعلى الرغم من الشراكات والجهود التي تبذلها هذا العام في اصلاح القطاع المائي الا انها لم تؤتي ثمارها بعد، حيث تتبع الدولة سياسة تحلية المياه البحرية وتحويلها إلى مياه صالحة للشرب وتوزيعها على المناطق المستهلكة في جميع أنحاء البلاد. وترتبط المشكلة الرئيسية بانخفاض معدل الحصول على مياه الشرب والصرف الصحي في المناطق الريفية حيث يعيش معظم السكان، وهو على عكس السنوات الماضية التي بلغ معدل الوصول إلى مياه الشرب والصرف الصحي خلالها إلى 54% و20% على التوالي في المناطق الريفية.[18]

جزر القمر

لم يشهد عام 2023 تقدم ملموسا في الهدف 6 في جزر القمر، فلا تزال تعاني جزر القمر من ارتفاع مستوى سطح البحر، مما يؤدي بالتالي إلى ندرة المياه العذبة في هذه الجزر، وعلى الرغم من ذلك فإن مؤشر السكان الذين يستخدمون على الأقل خدمات مياه الشرب الأساسية 80% وهو يعتبر استقرار إلى حد كبير مقارنة بالأعوام السابقة، ولا تزال نسبة السكان الذين يستخدمون على الأقل خدمات الصرف الصحي الأساسية لم تتخطي 35% من اجمالي السكان، إلا أن مؤشر السحب على موارد المياه العذبة المتاحة يبدوا جيدا وتم تحقيقه، لكن على الجانب الاخر نسب مياه الصرف الصحي البشرية المنشأ التي تتلقى المعالجة لا تزال سيئة.[19]

← دول الشام

الأردن

لايزال تعتبر الأردن أحد أكثر البلدان معاناة من نقص المياه في العالم، وتشهد أزمة مائية شديدة تقوّض التنمية الاقتصادية والبشرية في البلاد خلال عام 2023، وتعاني المملكة عجزاً يقدّر بكمية 400 مليون متر مكعب سنوياً، ويبلغ متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية المتاحة 97 متراً مكعباً سنوياً، وهو ما يقل كثيراً عن الحد المطلق لشح المياه، والبالغ 500 متراً مكعباً للفرد سنوياً. علاوةً على ذلك، من المتوقع أن يتسبَّب تغيُّر المناخ، بالإضافة إلى النمو السكاني المتزايد في صعوبة الوصول إلى المياه النظيفة الصالحة

[17] Somalia: Drought response & famine prevention (15 February - 15 March 2023), OCHA, March 2023, https://bitly.ws/JE6g
[18] Sectoral and OR+ (Thematic) Report, 2019, https://bitly.ws/36zHD
[19] Comoros, SDGs Indicators, https://bitly.ws/36A3J

للشرب، وكذلك نقص إضافي في متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية المتاحة بنسبة 30% بحلول عام 2040[20]

العراق

لم يشـهد عام 2023 تقدما ملحوظا في تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المسـتدامة بالعراق، بل يواجه العراق حاليا نقصـا عاما في المياه، وتعتبر المحافظات الجنوبية من البلاد الأكثر تضـرراً، لا سـيما تلك التي تعتمد على نهر الفرات، وانخفض منسـوب المياه بشـكل ملحوظ في محافظات مثل الأنبار والديوانية والمثنى وذي قار. بالإضـافة إلى ذلك، هناك نقص في المياه أيضًا في إقليم كردسـتان، وخاصـة في العاصـمة أربيل، التي تعتمد على المياه الجوفية. وتتفاقم الأزمة بسبب السدود في تركيا وإيران التي أدت إلى انخفاض كبير في كمية المياه التي تدخل البلاد، وما يقرب من 60% فقط من العراقيين يحصـلون على مياه الشرب على الرغم من أن 84% لديهم إمكانية الوصول إلى مياه الشرب والصرف الصحي.[21]

سوريا

خلال العام 2023، ازدادت التحديات المرتبطة بالهدف 6 في سـوريا، خاصـة مع الزلزال الضـخم الذي ضـرب البلاد في 6 فبراير 2023 وتسـبب في الإضـرار بالبنية التحتية للمياه المتهالكة أصـلاً، وأوجد تأثيراً كبيراً في الخدمات المتعلقة بنظام شـبكة المياه والصـرف والنظافة العامة[22]، ويكشـف الواقع عن حاجة 13 مليون سـوري إلى خدمات المياه والنظافة والصـرف الصـحي داخل البلاد، وفي المخيمات والأحياء السـكنية شـمال غرب سـوريا والتي تضـم 1873 مخيماً منظّماً وعشـوائياً ومركز إيواء، يقطنها أكثر من مليوني نسـمة، بينهم أكثر من 600 ألف امرأة، وأكثر من 880 ألف طفل في أشـد الحاجة لمصـادر مياه نظيفة.[23]

لبنان

يشـهد عام 2023 نقص في المياه النظيفة وهو ما يتسـبب في تراجع الهدف 6، حيث يحصـل 40% من سـكان لبنان على مياه مجهولة المصـدر، ويعاني 67% من المقيمين في الشّـمال من كون مياههم غير مأمونة، تليهم محافظة البقاع بـ 48% من سـكانها، حيث يبلغ معدل كمية المياه السـطحية في لبنان 3.25 مليار متر مكعب، لكن الكمية القابلة للاسـتخدام هي فقط 700 مليون متر مكعب، فيما حاجة لبنان تبلغ حوالي 1.93 مليار متر مكعب[24]. كما يبلغ عدد انهار لبنان الأساسية حوالي 40 نهراً، وطبقا لمؤشرات 2023 فإن

[20] نحو 1.6 مليون فرد في الأردن سيستفيدون من مشروع جديد لمعالجة أزمة المياه وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ، البنك الدولي، 18 يونيو 2023، https://bitly.ws/36p3r

[21] Half of Iraq schools lack drinking water: UNICEF, RUDAW, 24 September 2023, https://bitly.ws/36vuP

[22] أزمة المياه في سوريا: تقييم التقاطع بين تغير المناخ والمصالح الجيوسياسية، فنك ويتر، 19 يونيو 2023، https://bitly.ws/36rol

[23] مع بلوغ الصيف ذروته... أزمة مياه تعصف بقاطني المخيمات شمال سوريا، رصيف، 31 يوليو 2023، https://bitly.ws/PEX9

[24] أزمة جديدة في لبنان - جريدة الوطن، 28 يناير 2023، https://bitly.ws/36s2W

التلوث يطالها كلها، أي أن حوالي 65% من المياه المبتذلة تصـب في هذه الأنهار. كما أن واقع معالجة مياه الصّرف الصحي مأسوي في لبنان. فمن بين 78 محطة لمعالجة مياه الصّرف الصحي، بإمكانها معالجة 664 متراً مكعباً يومياً، هناك 11 محطة فقط تعمل داخل الخدمة[25]

فلسطين

خلال العام كثرت التحديات أمام الحصول على المياه النظيفة في فلسطين. فبالإضافة إلى العوامل البيئية مثل الجفاف وتغير المناخ، يواجه الفلسطينيين حواجز سياسية واقتصادية، فما زال الاحتلال يسيطر على مصادر المياه المتاحة للفلسطينيين، ويحد من قدرتهم على الوصول إليها واستخدامها، ولذلك يتصل 53.9% فقط من السكان بشبكة الصرف الصحي، بينما يستخدم الباقي الحفر الامتصاصية (المحصورة والمسامية)، كما أن 96٪ من المياه من طبقة المياه الجوفية الوحيدة في غزة غير صالحة للاستهلاك البشري.[26]

← دول الخليج العربي

الكويت

على الرغم من أن الكويت شهدت تطورا ملحوظا في قطاع المياه وظلت توفر احتياجاتها المائية من خلال تقنية تحلية المياه على مدى السنوات الماضية، ومازالت تعتمد على هذه التقنية خلال عام 2023، كما أنها مُصنفة في المرتبة الأولى عربياً على مستوى جودة مياه الشرب، وتبرز جهودها تحسنا نحو تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، إلا انها بسبب موقعها الجغرافي تتأثر بشكل رئيسي بالتغير المناخي، وما قد يجلبه من شح للمياه نتيجة الجفاف وندرة الأمطار وتأتي على رأس قائمة الدول الأكثر احتمالا للمعاناة من الاجهاد المائي خلال السنوات القادمة.

الامارات

على الرغم أن موارد المياه العذبة الطبيعية بدولة الإمارات نادرة ومحدودة بالمياه الجوفية، إلا إنها تسير في خطى التقدم نحو تحقيق الهدف 6 من اهداف التنمية المستدامة بحلول 2030، حيث شهد عام 2023 تركيز مكثف على مشروعات تحلية مياه البحر بالطاقة المتجددة، كما عززت الدولة بناء 70 محطة تحلية رئيسة تمد مختلف القطاعات الحيوية والسكنية بالمياه الضرورية[27]. بالإضافة إلى ذلك أعلنت خلال رئاستها "كوب 28" تخصيص 150 مليون دولار لحل المشاكل المتعلقة بنقص الموارد المائية، وحلول الأمن المائي في المجتمعات الهشة والضعيفة في العالم.[28]

---

[25] 40% من السكان يحصلون على مياه مجهولة المصدر... الكوليرا "راجعة"؟، ليبورا، 15 يوليو 2023، https://bitly.ws/36sbA

[26] صعوبات توفير المياه، أنيره، https://bitly.ws/36sot

[27] الاستدامة.. 70 محطة رئيسة لتحلية المياه تعزز الأمن المائي الإماراتي، الامارات اليوم، 15 أكتوبر 2023، https://bitly.ws/36psX

[28] الإمارات تخصص 150 مليون دولار للأمن المائي بالمجتمعات الهشة، العربية، 3 ديسمبر 2023، https://bitly.ws/36pvY

السعودية

تعد السعودية واحدة من أكبر دول العالم الخالية من مصادر المياه الطبيعية غير الناضبة، وهي في الوقت ذاته من أكثر دول العالم استهلاكاً للمياه، وتسد الدولة 37% من حاجتها باستهلاك المياه الجوفية، بينما تسد بقية حاجتها من خلال مياه محلاة عبر محطات التحلية المنتشرة على طول السواحل السعودية، حيث تحتل السعودية المركز الأول عالمياً من حيث إنتاج المياه المحلاة حسب البيانات الرسمية، إنها تتولى إنتاج أكثر من 69% من مياه التحلية المستهلكة.[29] ورغم وقوعها في منطقة الخليج التي تصنف في دائرة الشح المائي، إلا أن الحكومة عام 2023 مضت قدماً نحو تحقيق الأمن المائي الشامل وتسريع الهدف 6، ضمن استراتيجيات وخطط وبرامج ومبادرات ساهمت في تغطية خدمات المياه والصرف الصحي والري، حيث ارتفع أعداد المستفيدين من خدمات المياه من حوالي 25.66 مليون مستفيد عام 2016 إلى 31.47 مليون مستفيد عام 2023 بنسبة زيادة بلغت 22.6%.[30]

قطر

هي واحدة من بين أكثر دول العالم التي تعاني من شح المياه، وذلك نظرًا لبيئتها الجافة التي تعتمد على مصادر قليلة للغاية للمياه العذبة. وتُعتبر المياه الجوفية المصدر الوحيد لإنتاج المياه النظيفة في قطر، بجانب ذلك شهد عام 2023 جهودا نحو تحسين الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة في قطر، حيث سارعت الدولة إلى تحلية مياه البحر كمصدر أساسي لإنتاج المياه الصالحة للاستهلاك في قطر.[31] لكن على الرغم من ذلك، أفادت مؤشرات هذا العام ان قطر ضمن الدول التي يمكن أن يواجه 60% من سكانها أزمة ندرة المياه بحلول عام 2050.

اليمن

وفقا لمؤشرات عام 2023 لا يزال تحقيق الهدف 6 بعيد المنال، فأكثر من 15 مليون يمني (أي أكثر من نصف السكان) يفتقرون إلى المياه النقية وخدمات الصرف الصحي في اليمن، ولا يحصلون على مياه كافية ومأمونة ومقبولة للاستخدامات الشخصية والمنزلية. وفي الواقع لا يعمل سوى 21 بئرًا فقط من أصل 88 بئرًا مرتبطة بشبكة إمدادات المياه العامة في تعز إثر الصراع الدائر في اليمن للعام التاسع توالياً، حيث ساهم أطراف النزاع في اليمن بشكل كبير في تفاقم أزمة المياه في المنطقة كما استخدم الحوثيون المياه في تعز كسلاح من خلال منع تدفق المياه إلى مدينة تعز التي تسيطر عليها الحكومة اليمنية.[32]

---

[29] تحلية مياه البحر.. وسيلة المملكة العربية السعودية لضمان الأمن المائي، الما ديانا، نوفمبر 2023، https://bitly.ws/36vhj

[30] السعودية.. ارتفاع حجم إنتاج المياه المحلاة إلى 12.8 مليون متر مكعب يومياً، مباشر، مايو 2023، https://bitly.ws/36vkb

[31] معهد قطر للبحوث يناقش مخاطر استهلاك المياه، الشرق، 5 يونيو 2023، https://bitly.ws/36qzS

[32] أزمة المياه تفاقم مأساة الصراع في اليمن.. جميع الأطراف تنتهك حقوق سكان تعز، يمن فريدم، 12 ديسمبر 2023، https://bitly.ws/36pSZ

سلطنة عمان

لاتزال سلطنه عمان تقع في دائرة دول الخليج الأكثر تأثرا بارتفاع درجات الحرارة والتغيرات المناخية التي تؤثر سلبا على الموارد المائية بالدولة والتي صنفت ضمن الدول العربية التي من المتوقع ان تعاني من شح مائي في المستقبل، فطبقا لمؤشرات عام 2023، قد يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر في سلطنة عمان بمعدل نصف متر إلى غمر 386 كيلومتراً مربعاً من أراضيها.[33] وعلى الرغم من ذلك تتجه الدولة في خطى بارزه نحو تحسين الهدف 6 ، خلال عام 2023 تم تدشين أكبر نظام طاقة شمسية لتحلية المياه في سلطنة عمان التي يستفيد منها أكثر من 600 ألف مواطن بمحافظتي شمال وجنوب الشرقية،[34] والجدير بالذكر أيضا أن نتائج الفحص الكيميائي لجودة المياه بسلطنة عمان تحقق نسبة 99.71%.

البحرين

خلال عام 2023 لم يختلف وضع البحرين عن دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى فيما يخص الهدف السادس، بل تتأثر أيضا بمشكلة ندرة المياه بسبب التغيرات المناخية، فمنذ منتصف مايو 2023 وأعلنت البحرين أن المخزون المائي الاستراتيجي يقاس الاحتياطي منه بـــ 36 ساعة أي أن الدولة حاليا في حاجه إلى مزيد من الجهود لزيادة الاحتياطي من المخزون المائي، والجدير بالذكر أن البحرين تأتي في المرتبة 67 من أصل 179 في مؤشر جودة المياه. وأصبحت حصة الفرد لا تتجاوز 240 متراً مكعباً من المياه بالبحرين في العام وهو ما يتخطى المعدل العالمي للشح المائي 500 متر مكعب للفرد في العام.[35]

2. الهدف السابع: طاقة نظيفة وآمنة

تشير وقائع المنطقة العربية رغم تحقيقها تقدمات ملحوظة بشأن الهدف السابع، إلا أنها لا تزال تحتاج للعديد من الجهود لتحقيقه؛ إذ تشير القراءة التقييمية لها بقاء أكثر من 44 مليون شخص يفتقرون للوصول للكهرباء، واستخدام 58 مليوناً عربياً أنظمة طهي الملوثة وغير الفعالة، وافتقار أكثر من 13 % من سكان المنطقة العربية لاستخدام الطاقة الحديثة، وفي هذا السياق، يمكن قراءة وقائع ومؤشرات الهدف السابع على الأصعدة القطرية على النحو التالي:

[33] الأمن المائي لدول الخليج في زمن التغير المناخي: التكيف مع ارتفاع درجة الحرارة وندرة الموارد، فانك ويتر، يونيو 2023، https://bitly.ws/36v5i

[34] تدشين أكبر نظام طاقة شمسية لتحلية المياه في سلطنة عمان (صور)، الطاقة نت، نوفمبر 2023، https://bitly.ws/36v7M

[35] وليد زباري لـ"الوطن": 240 متراً مكعباً حصة الفرد من المياه بالبحرين في العام، الوطن، 5 يناير 2023، https://bitly.ws/36zq5

← دول شمال أفريقيا

مصر

لتحقيق الهدف السابع، كرست مصر آلياتها وسياساتها باعتباره أحد أولوياتها التنموية؛ فقد تضمنت استراتيجية الطاقة المتكاملة والمستدامة بنداً رئيساً معنياً باستغلال الطاقة النظيفة، ومستهدفاً الوصول إلى 42 بالمئة من إجمالي القدرة الإجمالية للشبكة القومية للكهرباء، وخفض إسهامات الطاقة من الغاز والوقود بشكل تدريجي من 80% إلى 67 و34 بحلول 2025، و2035، وخصصت استثمارات بقيمة 56.65 مليار دولار حتى عام 2035 لصناعة الطاقة المتجددة وتوفير 60.000 ميجا وات [36]. ووفقاً لإحصائيات 2023، نجحت مصر في خفض نسبة كثافة الكربون ورفع إسهامات الطاقة المتجددة بنحو (20%) وتحقيق الوصول والاستفادة من خدمات الكهرباء بنحو 100% في الريف والحضر، واستطاعت تحويل عجز الطاقة الكهربائية المولدة إلى احتياطي مقدر بنحو 13.000 ميغا وات وزيادة قدرة توليد الكهرباء بقيمة 59.000 وإنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة بنحو 10.400 جيجا وات. [37]

ليبيا

وضعت ليبيا الهدف السابع نصب أعينها، وتبنت لتحقيقه في أكتوبر أولى استراتيجياتها الوطنية للطاقة المتجددة 2023: 2035، والرامية إلى توفير 20% من احتياجاتها الكهربائية من الطاقة المتجددة وأطلقت الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة لخفض استهلاك الطاقة الكهربائية بنسبة 5 إلى 10 % بحلول عام 2035[38]. ورغم ذلك، لا يزال الهدف 7 بعيد المنال؛ إذ وصلت معدلات الاستهلاك من الطاقة الكهربائية بنحو 12%، وقدرت معدلات العجز بها بنحو 2500 ميجا وات يومياً.[39]

السودان

كان السودان يولي قبل تطورات أبريل 2023 اهتماماً ورغبة لزيادة الوصول للطاقة الكهربائية وتوسيع قدراته الإنتاجية من المصادر المتجددة حتى بلغت قدرته الإنتاجية بنحو 1.871 ميجا وات من القدرة المركبة للطاقة المتجددة، وكان يأمل في رفعها إلى 4.34 جيجا وات إلى 4.45 خلال الفترة 2023: 2028.[40] إلا أن التطورات السياسية والأمنية منذ أبريل 2023 ألقت بتأثيراتها السلبية على جهود السودان لتحقيق التنمية المستدامة وخاصة الهدف السابع؛ حيث لا تغطي خدمات الكهرباء في السودان في نهاية 2023

---

[36] سكاي نيوز مصر.. ارتقاء بمعدل توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة، 11 أغسطس 2022، https://shorter.me/pQgGI

[37] وكالة الطاقة المتجددة في مصر تقفز بإنتاج الكهرباء 7 أضعاف، 20 فبراير 2023، https://shorter.me/WNQc0

[38] وكالة أنباء الإمارات، cop 28.. عضو الوفد الليبي: الطاقة المتجددة دواء ناجع لمعالجة الآثار السلبية لتغير المناخ، 5 ديسمبر 2023، https://shorter.me/UrTGy

[39] وكالة الطاقة، أزمة الكهرباء في ليبيا تترقب انفراجه بعد توقيع صفقة ضخمة مع دايو الكورية، 10 مارس 2023، https://shorter.me/o48nh

[40] مودر انتيلجينز، تحليل حجم سوق الطاقة وحصته في السودان - اتجاهات النمو والتوقعات (2023 - 2028) https://www.mordorintelligence.com/ar/industry-reports/sudan-power-market

سوى نسبة 60% من السكان، ويتوقع تفاقم تحديات الهدف السابع في ظل ترجيح زيادة عدد السكان إلى 56 مليون بحلول عام 2031؛ حيث يتعين على الحكومة السودانية توفير ما لا يقل عن 2000 ميجاوات لتلبية الطلب المستقبلي على الكهرباء في ظل النمو الصناعي والسكاني في البلاد.[41]

تونس

سعت تونس من وراء استراتيجيتها للطاقة لتحقيق الهدف السابع؛ إذ ترغب من خلالها إلى زيادة حصة الطاقة المتجددة من 8% إلى 35% خلال الفترة من 2022: 2030، وفي إطارها، عقدت شراكة مع البنك الدولي بقيمة 268.4 مليون دولار لمشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا بقدرة 600 ميغاواط في يوليو،[42] وتعهدت بزيادة مصادر الطاقة المتجددة إلى 11 جيجا وات بحلول 2030.[43]

الجزائر

رغم سياسات ومبادرات الجزائر لتحقيق الهدف السابع وخاصة إطلاقها مشروع "سولار 1000 ميغاوات" والذي يطمح إلى تركيب 15.000 ميغاوات من المصادر المتجددة بحلول سنة 2035، ونتيجة لذلك، حلت الجزائر في المرتبة الرابعة ضمن أفضل دول القارّة السمراء التي عملت في الآونة الأخيرة على تحقيق أعلى معدلات وصول الكهرباء في أفريقيا، حيث يلاحظ وصول الكهرباء بنسبة 99.8%.، موزعة ما بين 99.9% للمناطق الحضرية و99.6% للمناطق القروية.[44] لكن، لا تزال تسجل سياقات الجزائر وخاصة ولاياتها الشمالية عجزاً كبيراً في قطاع الطاقة؛ حيث لا يتجاوز إنتاج الكهرباء من المصادر الكهرومائية 1% حاليًا، وتعتمد البلاد على توربينات الغاز بنسبة 59%، وتأتي مصادر الطاقة المدمجة بين الغاز والبخار في المرتبة الثانية بنسبة 23%، ثم توربينات البخار بنسبة 12% [45]

المغرب

يحتفظ المغرب بخبرة تاريخية معنية بتطوير مشاريع الطاقة المتجددة لأكثر من 15 عاماً، وينفذ استراتيجيته للطاقة المستدامة لتحقيق الهدف السابع، وفي 2023، حقق تقدمات بشأن تنفيذ مشروع "نور ورزازات"، والذي يعد أكبر مجمع للطاقة الشمسية بالعالم بقدرة إنتاجية إجمالية تصل إلى 580 ميغاوات، واستطاع عقد شراكة مع الاتحاد الأوروبي بقيمة 624 مليون يورو لدعم تحوّل المغرب إلى الطاقة الخضراء، وأطلق في مارس 2023 برنامجاً استثمارياً بقيمة 1.6 مليار دولار لتقليل الاعتماد على الفحم لتوليد الكهرباء إلى

[41] اليوم السابع، الكهرباء: تشغيل خط الربط مع السودان بقدرة 300 ميجاوات نهاية العام الجاري، 6 يونيو 2023، https://ln.run/7lMip
[42] سكاي عربية، في 28COP.. تونس تستهدف الوصول إلى 30% طاقة متجددة في 2030، 4 ديسمبر 2023، https://shorter.me/jCXnS
[43] الجوهرة، تونس تتعهد بزيادة مصادر الطاقة المتجددة في العالم بحلول سنة 2030، ديسمبر 2023، https://shorter.me/nemkn
[44] الطاقة، الوصول إلى الكهرباء في أفريقيا.. مصر والمغرب في الصدارة والجزائر رابعًا، 27 يونيو 2022، https://ln.run/TCWWG
[45] الجزيرة، وزيرة: الطاقة المتجددة تلبي 40% من احتياجات المغرب، ديسمبر 2023، https://ln.run/Vu2sZ

50% بحلول 2035، وإنتاج 1000 ميغا وات من الكهرباء من خلال محطات للطاقة الشمسية والريحية، وخفض البصمة الكربونية بنسبة 25%..[46]

موريتانيا

أولت موريتانياً اهتماماً بالهدف السابع، ولتحقيقه، أعلن شركاء التنمية في 20 يوليو دعمهم لتمويل مشروع ربط الكهرباء بين موريتانيا ومالي لضمان حصول 620 ألف شخص في البلدين على الكهرباء.[47] وفي 19 ديسمبر، دشنت مشروع طاقة الرياح بتكلفة 1.28 مليار دولار لرفع نسبة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقي الوطني من 37% إلى 48% بحلول 2030،[48] وخلال العام وقعت مع شركة إماراتية مذكرة لإنشاء محطة كهرباء بالطاقة الشمسية في موريتانيا بسعة 100 ميجاوات، وأعلنت اعتزامها إطلاق مشروع تورتو أحميم للغاز المسال خلال النصف الأول من العام المقبل (2024)، سيكون نحو 2.50 مليون طن سنويًا.[49] وبموجب تلك السياسات، استطاعت موريتانيا توفير 43% من الطاقة الكهربائية من الطاقة المتجددة.[50] ورغم ذلك، لا تزال موريتانيا تسجل معدلات وصول أقل من المعقول؛ فقد حققت فقط 36% كنسبة وصول للكهرباء أقل من المعقول المقدر بنحو 48%.[51]

← دول شرق أفريقيا

الصومال

سجل الصومال مساعي حثيثة لتحقيق الهدف السابع ولاسيما منذ 2013؛ حيث ينفذ مشروعاً بالشراكة مع البنك الدولي يستهدف رفع القدرة الإنتاجية للكهرباء نسبيا ليبلغ 106 ميغاوات وتوفير توصيل الكهرباء إلى 205 مرافق صحية و 380 مدرسة،[52]وفي 23 فبراير، تبنى مشروعاً جديداً لتوفير الطاقة الموثوقة وبأسعار معقولة للعديد من المناطق الريفية،[53] وفي 20 نوفمبر، دشّن بالشراكة مع صندوق أبوظبي للتنمية محطة طاقة شمسية في الصومال، بقدرة 3.5 ميغاواط إلى تلبية احتياجات مدينة بوصاصو من الكهرباء، وتأمين الطاقة من مصادر متجددة ومستدامة. ورغم ذلك، لا يزال الهدف السابع يواجه تحديات هيكلية وبنيوية واقتصادية في الصومال، ولا يزال على إثر ذلك 9

---

[46] الشرق، "طاقة" ترصد 10 مليارات دولار لأكبر مشروع هيدروجين أخضر في المغرب، 26 ديسمبر 2023، https://www.asharqbusiness.com/amp/article/58534

[47] البنك الأفريقي للتنمية، شركاء التنمية يدعمون مشروع ربط الكهرباء بين موريتانيا ومالي، 20 يوليو 2023، https://ln.run/rfckf

[48] سولار رابيك، تدشين مشروع لطاقة الرياح بقدرة 101 ميجاواط في موريتانيا، ديسمبر 2023، https://ln.run/ZMrn7

[49] الريادة، ولد اشروقه: موريتانيا تنتج 43 % من الكهرباء من الطاقة المتجددة، 5 ديسمبر 2023، https://arriyada.net/?p=150673

[50] مصرفي، ولد اشروقه: مشاريع طموحة في مجال الطاقة ستنطلق قريبا، 20 ديسمبر 2023، https://alakhbar.info/?q=node/51558

[51] أنباء إنفو، تقرير دولي: موريتانيا فى أسفل قائمة الدول الافريقية التي توفر الكهرباء لسكانها، ديسمبر 2023، https://anbaa.info/?p=85075

[52] القرن اليومية، الصومال.. من أغلى البلدان في تكلفة الطاقة الكهربائية؛ خطط ب 150 مليون دولار لتطوير وتحسين القطاع الأهم في البلاد، 26 أكتوبر 2022، https://shorter.me/yH46I

[53] القرن اليومية، الحكومة الصومالية تطلق مشروع توليد طاقة جديد لزيادة الوصول إليها، 23 فبراير 2023، https://shorter.me/G1uur

مليوناً صـوماليا يفتقرون الوصـول للكهرباء، وتقدر تكلفة الكهرباء بالأعلى أفريقيا، ويقدر إنتاج الكهرباء بأكثر من 90% من الديزل.[54]

جيبوتي

تتبع جيبوتي منذ 2013 اتسـاقاً مع رؤيتها التنموية 2035 العديد من السـياسـات والمبادرات، تهدف من ورائها تحقيق الوصـول الشـامل وتزويدها بنسـبة (100%) من الطاقة المتجددة بحلول (2035)،[55] وبموجبها، تمكنت جيبوتي من رفع معدل الوصـول إليها إلى (60.4%) ورفع معها نسـبة الوصـول للوقود النظيف وتكنولوجيا الطهي إلى (11.5%) وامتلاك القدرة على توليد (3.00) ميجا وات من الطاقة المتجددة، وتحقيق معدل إنتاجي من الكهرباء وطنياً بنحو (42%)، وتوفير الطاقة الكهربائية من المحطات الكهربائية بنحو (120) ميجا وات.[56] لكن لا تزال جيبوتي تقوم بتوليد الكهرباء محليا بالكامل من خلال حرق الوقود الأحفوري، مع اسـتيراد ما بين 60 و80 بالمئة من الكهرباء المسـتهلكة من إثيوبيا المجاورة.[57]

جزر القمر

تشـهد جزر القمر كغيرها من دول المنطقة العربية نمواً ملحوظاً بشـأن جهود الهدف 7 وخاصة منذ 2013؛ حيث تنفذ مشروعاً لدعم قطاع الطاقة واستعادة وتحسين تشغيل شبكة الكهرباء في البلاد حتى 2023، وبموجب تلك الجهود، تقدر الطاقة الإنتاجية الإضافية المثبتة في جزر القمر، 4.8 كيلو واط، لكن لا تزال حالة قطاع الكهرباء الفرعي تقف عند معدل لا يتجاوز 50٪ مع وجود تفاوت بين الجزر الثلاث (10٪ في موهيلي، و50٪ في أنجوان و60٪ في القمر الكبرى)، وترصـد جزر القمر معدل الخسـائر بحوالي 40٪ مع عدم كفاية الإمداد الذي تسـبب في الانقطاعات المتكررة للكهرباء (حوالي خمس سـاعات كل أربعة أيام في المناطق الريفية وما بين ثماني إلى اثنتي عشرة ساعة يوميا في جزر القمر الكبرى، وحوالي عشر ساعات يوميا في أنجوان).

← دول الشام

الأردن

يسارع الأردن من خلال سياساته ومبادراته المعنية بالطاقة من أجل الوصول إلى 48.5% من الكهرباء من الطاقة المتجددة، وتحسـين كفاءة اسـتهلاك الطاقة بنسـبة 9% بحلول 2030،[58] ولينجح بدوره في تحقيق العديد من الإنجازات في 2023؛ فقد سـجل الأردن توليد

[54] الطاقة، تدشين محطة طاقة شمسية في الصومال بتمويل إماراتي (صور)، 22 نوفمبر 2023، https://shorter.me/gqHKt
[55] Olivier Caslin, Djibouti: Aiming to be first African country entirely reliant on green energy, 13 April 2021. Available at: https://ln.run/jZLKt
[56] USAID, DJIBOUTI ENERGY SECTOR OVERVIEW, ACCESS date 8 December 2021, https://bit.ly/3EAJpul
[57] سكاي نيوزر عربية، جيبوتي تزيد إنتاج الكهرباء 50% بمزرعة رياح جديدة، 8 سبتمبر 2023، https://ln.run/pKOjX
[58] الطاقة، قطاع الطاقة في الأردن.. قصة بداية صناعة النفط والغاز وإنجازات الكهرباء المتجددة (تقرير)، 6 أغسطس 2023، https://ln.run/dL2rH

29% من الطاقة الكهربائية من الطاقة المتجددة،[59] واحتل المرتبة الأولى عربيا في نسبة الاستطاعة المركبة لمصادر الطاقة المتجددة، والمرتبة الثالثة في كمية الطاقة المنتجة؛ إذ بلغت الطاقة المولدة من الاستطاعة الكلية المركبة لمشاريع الطاقة المتجددة حوالي 5.5 تيرا واط ساعة في نسبة الاستطاعة المركبة لمصادر الطاقة المتجددة[60].

سوريا

ترغب سوريا في توسيع مشروعات الطاقة المتجددة المنتظرة لتفادي أزمة الكهرباء، وإضافة 2000 ميغاواط من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030، وفي فبراير 2023، شهدت سوريا إنتاج أول ميغاواط من الطاقة المتجددة في حمص، وتمكنت من الانتهاء من الدراسات الكهربائية والمدنية لمشروع محطة للرياح هي الأولى والأكبر في سوريا بقدرة 110 ميغاوات، ليتم بدء الربط الكهربائي بشكل تدريجي في النصف الأول من العام المقبل،[61] ورغم ذلك، لاتزال سوريا بفعل متغيرات الحرب الأهلية وانهيار البنية التحتية والاقتصاد تسجل عجزاً كبيراً للطاقة وفجوة كبيرة بين الاحتياجات والإمكانيات المقدرة بنحو 60.000 ميجا وات و2.100 ميجا واط يومياً على التوالي، ولا تزال تحتاج سوريا أكثر من 15 مليار دولار لتلبية الطلب على الطاقة بحلول 2030.[62]

فلسطين

كغيرها من دول المنطقة العربية، تحاول فلسطين تحقيق الهدف السابع وتلبية احتياجاتها من الطاقة، وفي 2023، افتتحت أكبر محطة للطاقة الشمسية على مستوى فلسطين، بقدرة كلية تبلغ 8.25 ميجاواط ذروة في قرية دير أبو مشعل غرب رام الله في يونيو، ووقعت مشروع محطة لإنتاج الكهرباء بقدرة 170 ميغاوات في أغسطس،[63] ورغم ذلك، لا يزال هناك فجوة بين الطلب والاحتياجات؛ إذ تشير توقعات الطلب على الكهرباء في الحاجة إلى 1400 ميجاواط زيادة خلال 12 عاما المقبلة.[64]

لبنان

وضعت الحكومة أهدافًا طموحة تستهدف زيادة حصة الطاقة المتجددة بنسبة 30%، و60% بحلول 2025، و2030 على التوالي، ورغم ذلك، لايزال قطاع الطاقة يعاني من انقطاعات متواصلة ولا يزال لبنان يستورد 3.4 مليارات دولار من الوقود المخصّص لإنتاج الكهرباء.[65]

---

[59] سولار بيك، الأردن: انخفاض طلبات رخص "الكهرباء" والطاقة المتجددة، 21 أكتوبر 2023، https://ln.run/j4DQN
[60] الطاقة، محطة جديدة لتوليد الكهرباء في فلسطين.. وزيادة الواردات من الأردن، 17 أغسطس 2023، https://ln.run/YFakE
[61] الطاقة، سوريا تشهد أول ميغاواط من الطاقة المتجددة في حسياء، 22 فبراير 2023، https://ln.run/vmihh
[62] سولار أبيك، فلسطين: شركة قدرة تفتتح محطة للطاقة الشمسية بقدرة 8.25 ميغا واط ذروة، 26 يونيو 2023، https://ln.run/oXflB
[63] الطاقة، فلسطين: شركة قدرة تفتتح محطة للطاقة الشمسية بقدرة 8.25 ميغا واط ذروة، 26 يونيو 2023، https://ln.run/oXflB
[64] سكاي نيوز عربية، بالطاقة النظيفة.. مشروع طموح لإنارة كل المدارس العراقية، 14 نوفمبر 2023، https://ln.run/uefZ1
[65] سولار بيك، ما هي رؤية عُمان للتحوّل إلى الطاقة النظيفة؟، 30 سبتمبر 2023، https://ln.run/2RMLh

العراق

أبدى العراق سياسات جلية لتحقيق الهدف السابع لأكثر من 15 عاماً بتكلفة 81 مليار دولار، ويتبنى استراتيجية طموحة للطاقة للفترة 2020: 2030، يهدف من خلالها إلى الوصول إلى معدلات إنتاج كهرباء من الطاقة الشمسية بقيمة 10 جيجا وات بحلول 2025،[66] ورغم ذلك، يتمكن العراق فقط من الوصول إلى إنتاج 23.4 جيجا وات من توليد الطاقة الكهربائية بأقل من الطلب المقدر بنحو 34 جيجا وات، ولا يزال العراق يحتاج من 25 إلى 30 مليون متر مكعب غاز يوميا لتشغيل المحطات الإنتاجية التابعة لوزارة الكهرباء، وتقدر الإحصاءات تسجيل العراق خسارة مقدرة 40 مليار دولار سنوياً بسبب نقص إنتاج الطاقة.[67]

← دول الخليج العربي

السعودية

تسعى المملكة العربية السعودية إلى زيادة حجم إنتاج الطاقة المتجددة بنسبة 50% بحلول 2030 وتهدف إلى إنتاج 27.3 و40 جيجا واط من الطاقة الشمسية بحلول عام 2024، 2030 على التوالي. ونجحت المملكة العربية السعودية منذ إطلاقها مبادرتها الخضراء في إطلاق 17 مشروعاً جديداً للطاقة بقدرة 13.76 جيجا واط لإزالة نحو 23.1 مليون طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون، خصصت استثمارات مقدرة بنحو 266 مليار دولار أمريكي في توليد الطاقة النظيفة حتى 2030.[68]

ونتيجة لذلك، نجحت المملكة في تحقيق 10 مراكز عالمياً واستطاعت مضاعفة قدراتها من 700 ميغاواط العام الماضي إلى أكثر من 2.2 جيجا وات، مع أكثر من 8 جيجا وات من الطاقة المتجددة قيد البناء و13 جيجا وات في مراحل مختلفة من التطوير.[69]

الإمارات

نال الهدف الإنمائي المعني بالطاقة النظيفة والأسعار المعقولة اهتماماً إماراتياً متجلياً في سياساتها ومبادراتها؛ فقد أطلقت استراتيجية الطاقة 2050 منذ 2017، وحدثتها في يوليو 2023 والتي تهدف إلى رفع مساهمة الطاقة النظيفة إلى 3 أضعاف بحلول عام 2030، ورفع مساهمة القدرة المركبة للطاقة المتجددة من إجمالي مزيج الطاقة إلى 30% بحلول نهاية العقد الحالي،[70] وكذلك أطلقت والإستراتيجية الوطنية للهيدروجين بهدف تعزيز مكانة الإمارات بصفتها منتجًا ومصدرًا عالميًا للطاقة النظيفة وخلق آلاف الوظائف

[66] السومرية، الطاقة الشمسية في العراق.. هل ازالت بغداد العقبات أمام "مصدر" الإماراتية؟، ديسمبر 2023، https://shorter.me/nD_7O
[67] العربية، العراق يخسر سنويا نحو 40 مليار دولار بسبب نقص إنتاج الطاقة، 25 مايو 2023، https://shorter.me/lyutG
[68] العربية، السعودية: تمويل أحد أكبر مشاريع إنتاج الطاقة المتجددة في العالم، 20 أغسطس 2023، https://shorter.me/nRUeQ
[69] سكاي نيوز عربية، السعودية تستهدف إضافة 20 غيغاواط سنويا من الطاقة المتجددة، 19 ديسمبر 2023، https://shorter.me/EzFai
[70] بوابة الإمارات للتنمية المستدامة، استراتيجية الإمارات للطاقة 2050، ديسمبر 2023، https://shorter.me/XYoze

بحلول 2050، وخفض الانبعاثات في القطاعات الكثيفة الانبعاثات بنسبة تصل إلى 25% بحلول عام 2031.[71]

ونتيجة لذلك، تمتلك الإمارات القدرة على إنتاج الطاقة الشمسية الأقلّ تكلفة في العالم، وهي أول دولة في المنطقة تستعمل الطاقة النووية لتوليد الكهرباء، ووصل حجم إنتاج الإمارات من الطاقة النظيفة والصديقة للبيئة خلال العام 2021 إلى 7035.75 ميجاوات، وتمكنت الإمارات من خفض (6.5) مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنوياً، وحصلت على المركز الأول عالمياً من حيث مؤشر سهولة الوصول للكهرباء وحققت استفادة (99.8%، و98.3%) من خدمات الكهرباء والوقود النظيف والتكنولوجيا.[72]

الكويت

تتجه الكويت على غرار نظرائها من دول الخليج بصفة خاصة والمنطقة العربية بصفة عامة إلى تحقيق الهدف السابع من خلال تقليل اعتمادها على الوقود الأحفوري وتعزيز قطاع الطاقة المتجددة لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء؛ إذ تستهدف بدورها إنتاج 15% من استهلاك الشبكة الكهربائية للدولة من خلال الطاقة المتجددة وذلك بحلول عام 2030، وتطمح إلى أن يصل إنتاج الطاقة المتجددة لنحو 4500 ميغاواط بحلول عام 2030، وتسعى لتحقيق ذلك عبر العديد من المشروعات في مقدمتها: مشروع مجمع «الشقايا» للطاقة المتجددة ويتألف من 5 مراحل ستنتهي في 2028، ومشروع مجمع العبدلية المتكامل للطاقة الشمسية، وتخطط لتنفيذ مشروعات لتوليد الطاقة المتجددة بنحو 7.12 مليار دولار وتستهدف زيادة القدرة المركبة لمحطات القوى الكهربائية التابعة لها بواقع 7470 ميغاواط خلال خمس سنوات بحلول 2027.[73]

البحرين

وضعت المملكة البحرينية عدد من السياسات والمبادرات لتحقيق الهدف السابع ومفاده الوصول الأمن والميسور والكامل والمستدام لخدمات الطاقة الحديثة، منها: إطلاق الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة بواقع (6%) بحلول (2025) من تخفيض استهلاك الطاقة، وإطلاق الخطة الوطنية للطاقة المتجددة في (2017) لتحقق مساهمة نحو (5%، 10%) بحلول (2025: 2035)، وفي إطارها، وقعت في 15 أغسطس 2023 اتفاقيات مشروع 72 ميجاواط للطاقة الشمسية بهدف خفض انبعاثات الكربون ووصول المملكة للحياد الكربوني بحلول عام 2060، ونتيجة لذلك، نجحت في تحقيق الاستفادة الكاملة بنسبة

[71] الطاقة، الإمارات تستهدف استثمار 55 مليار دولار بمشروعات الطاقة النظيفة، 4 يوليو 2023، https://shorter.me/a1qTO
[72] بوابة الإمارات للتنمية المستدامة، محطة الظفرة للطاقة الشمسية الكهروضوئية، ديسمبر 2023، https://shorter.me/5pLFt
[73] الأنباء، الطاقة المتجددة في الكويت.. استثمارات طموحة لمستقبل أخضر، 29 أكتوبر 2023، https://www.alanba.com.kw/1207417

(100%) من احتياجات الطاقة الكهربائية والوقود النظيف منذ 2021، وتمكنت من خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى 1.09% منذ 2021.[74]

عمان

حددت عمان في رؤيتها 2040 زيادة استهلاك الطاقة المتجددة إلى 20٪ من إجمالي احتياجاتها بحلول عام 2030 وإلى ما بين 35٪ و39٪ بحلول عام 2040 والدخول في قائمة أفضل 20 دولة عالميًا في "التصنيف البيئي وإنتاج 1 و3.7 و8.5 مليون طن من الهيدروجين الأخضر بحلول 2030 و2040 و2050 على التوالي،[75] وفي سياق 2023، وتحديداً في 18 مايو 2023، وقعت شركة نماء لشراء الطاقة والمياه العمانية اتفاقية لإقامة مشروعين جديدين لإنتاج الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة المتجددة، بتكلفة استثمارية 800 مليون دولار.[76]

ونتيجة لتلك السياسات، نجحت في تلبية احتياجات (99.3%، و98.9%) من السكان من التكنولوجيا النظيفة والوقود النظيف وتلبية احتياجات (100%) من السكان من خدمات الطاقة الكهربائية منذ (2017)، ورفع انتاجيتها من الطاقة المتجددة لتوليد الكهرباء بنحو (8) ميجاواط في (2018)، وزيادة عدد توصيلات الكهرباء بنحو (1.3) مليون توصيلة بارتفاع مقدر بنحو (3.1%) في (2020) عن عام (2019).[77]

اليمن

رغم اندلاع الأزمة السياسية والعسكرية واستمرارها، لكن ظلت مساعي اليمن لاستكشاف حلول الطاقة المتجددة وإيجاد طريق نحو مستقبل مستدام والاستفادة من إمكانات الطاقة المتجددة المقدرة لطاقة نحو 40 جيجاوات، وفي نوفمبر 2023، ينفذ اليمن بشراكة مع البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، وبرنامج الخليج العربي للتنمية لإفادة 2950 في 9 مديريات.[78] ونجح اليمن في توليد ما يصل إلى 1000 ميجاواط من الكهرباء من طاقة الرياح، وهو ما يكفي لتلبية جزء كبير من احتياجات البلاد من الطاقة، لكنه لا يزال يعتمد بشكل كبير على الوقود الأحفوري، وخصوصًا النفط والغاز، اللذين يمثّلان ما يقرب من 90% من إنتاج الكهرباء محليًا ولا يزال إنتاج البلاد من الكهرباء حاليًا 815 ميجاوات، والذي لا يكفي حتى للإضاءة.[79]

قطر

---

[74]. SDGS Indicators, Bahrain, access date 17 November 2021, https://bit.ly/3kJ9Jeu

[75]سكاي نيوز عربية، عُمان.. إنشاء مشروعي طاقة متجددة بـ 800 مليون دولار، 18 مايو 2023، https://shorter.me/VDizW

[76] سولار بيك، ما هي رؤية عُمان للتحوّل إلى الطاقة النظيفة؟، 30 سبتمبر 2023، https://ln.run/p-NG3

[77]عماننا، الهدف السابع: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، تاريخ الوصول 29 نوفمبر 2021، https://bit.ly/31ayzge

[78] سولار ابيك، اليمن.. تشغيل 153 منظومة تعمل بالطاقة الشمسية في 3 محافظات، 8 نوفمبر 2023، https://ln.run/0ukkw

[79] الطاقة، الطاقة المتجددة في اليمن قد تنقذ البلاد من أزمة الكهرباء، 3 سبتمبر 2023، https://ln.run/RwIBM

تستهدف قطر توليد 20٪ من الكهرباء من مصادر متجددة بحلول عام 2030، وخفض انبعاثات الكربون بحلول عام 2050، وفي سياق 2023، أعلنت قطر عن استثمار 630 مليون دولار في محطتين أخريين للطاقة الشمسية في مدينتي مسيعيد ورأس لفان الصناعيتين. وتبلغ القدرة الإجمالية لمحطتي الطاقة الشمسية الأخريين 880 ميجاوات ومن المتوقع أن يتم تشغيلهما بحلول نهاية عام 2024.[80]

3. الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

التصنيع المدروس هو محرك التنمية الأول، وهو المسار الأنسب لدعم مجموعة واسعة من الأهداف التنموية مثل خلق فرص عمل تدعم القضاء على الفقر وتسمح بتمكين المرأة ودعم المساواة بين الجنسين، وهو الأمر الذي يجعل جهود تدعيم الصناعة والابتكار وتطوير الهياكل الأساسية داخل دول المنطقة العربية أحد اهم الجهود التي يمكن الاعتماد عليها لقياس قوة الخطط التنموية لحكومات المنطقة.

← دول شمال أفريقيا

☜ مصر

أولت الحكومة المصرية جهوداً متصاعدة ومكثفة لتحقيق الهدف 9 الإنمائي؛ حيث أطلقت استراتيجية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2030) والاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي.[81] وأنفقت الحكومة المصرية 10 تريليونات جينه على مشاريع البنية التحتية منذ 2014[82].

كما تضمن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي الجاري 2022 - 2023 برامج تحفيز الاستثمار الصناعي وتحسين تنافسية القطاع الصناعي، وتنمية الصادرات، وأطلقت الاستراتيجية الوطنية للتنمية 2023: 2027 الرامية إلى تحقيق نسبة 8% لمعدل النمو الصناعي، وزيادة نصيب الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 20%[83]. ونتيجة لذلك، احتلت مصر المرتبة 86 في مؤشر الابتكار العالمي والمرتبة 32 في مؤشر البنية التحتية للمطارات، وقدرت إسهامات الصناع بنحو 17% من إجمالي الناتج المحلي.[84]

☜ ليبيا

عنت ليبيا بداخل رؤيتها التنموية بكافة مقاصد الهدف 9، وأعدت لذلك، عدة استراتيجيات منها: الإستراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة (2030)، ومن ذلك ما فعلته في 2023، حيث وقعت عدة اتفاقيات مع عدة شركات عالمية لتنفيذ مشاريع إعادة

---

[80] سولارابيك، تقرير: قطر تتصدر الدول العربية بالاستثمار بالطاقة المتجددة، 28 أكتوبر 2023، https://ln.run/ylh1T

[81] Egypt today, Egypt portfolio in innovation entrepreneurship records 1 B$, 25 march 2021, https://bit.ly/3CYxbKM.

[82] https://shorter.me/m58-3

[83] الوطن، تقرير: مصر تقدمت 30 مركزا عالميا في مؤشر البنية التحتية (فيديو)، 1 أكتوبر 2023، https://www.elwatannews.com/news/details/6837259

[84] سكاي نيوز عربية، كيف تنعكس مبادرة الـ 150 مليار جنيه على الصناعة في مصر؟، 15 يناير 2023، https://shorter.me/D2ZkE

إعمار البنية التحتية[85]. كما وقعت مع مصر عدد من الاتفاقيات الخاصة بتشغيل عدد من الموانئ البحرية والجافة والمناطق اللوجستية، ورغم ذلك، كانت البنية التحتية الليبية ضعيفة أمام التغيرات المناخية وغير قادرة على الصمود؛ ففي 23 سبتمبر، تم رصد نسبة الأضرار في البنية التحتية في المناطق المنكوبة بحوالي 70%، فيما بلغت في الطرق العامة حوالي 50.%.[86]

السودان

أثرت الحرب الاهلية التي شهدتها السودان منذ ابريل 2023 على كافة البني التحتية والهياكل الأساسية، حيث دمرت الاشتباكات البنى التحتية للمياه والتعليم والنقل والإنترنت؛ وتعرض أكثر من ألف مبنى حكومي وخدمي على الأقل لدمار كامل أو جزئي من بينها مباني تاريخية كالقصر الجمهوري والمتاحف القومية، وتوقف أكثر من 400 مصنع عن العمل تماما وخروج أكثر من 900 منشأة تعمل في مجال الصناعات الغذائية والدوائية عن الخدمة، وقدرت خسائر الحرب في البنية التحتية السودانية بنحو 60 مليار دولار في سبتمبر 2023، الأمر الذي قد يترتب على إثره فقدان 10% من البنية التحية السودانية، وفقدان 20% من إجمالي الناتج المحلي.[87]

تونس

استندت تونس لتحقيق الهدف 9 على استراتيجيتها الوطنية لتطوير قطاع النقل، واستطاعت من خلال امتلاك شبكة حديدية مقدرة بنحو2167 كم تنقل 12 مليون طن من البضائع، وحققت المرتبة 6 عالمياً من حيث الرقابة على جودة البناء في محور الاستثمار في البنية التحتية.[88]

الجزائر

تمكنت الجزائر عام 2023 من اختتام "مشروع القرن" أطول شبكة طرقات على الصعيد القاري بمسافة 141.00 كم لربط 17 ولاية جزائرية شمالية.[89] وتمكنت من زيادة المتصلين بتكنولوجيا الألياف البصرية إلى 900.000 مشترك و45 مليون مشترك في الإنترنت النقال وفقاً لإحصائيات سبتمبر 2023.[90]

---

[85] اليوم السابع، الحكومة الليبية توقع اتفاقات مع شركات عالمية لإعادة إعمار طرابلس، 12 مايو 2023، https://www.almasryalyoum.com/news/details/2885241

[86] اليوم السابع، مسئول ليبي: 70% من البنية التحتية تضررت فى المناطق المنكوبة من إعصار درنة، 23 سبتمبر 2023، https://shorter.me/OAQPU

[87] محاميك، دكتور إبراهيم البدوي: 60 مليار دولار خسائر الحرب في البنية التحتية، 27 سبتمبر 2023، https://www.medameek.com/?p=130874

[88] جمهورية تونس، في إطار تنفيذ المحور الثالث من الإستراتيجية الرقمية 2025، نظمت وزارة تكنولوجيات الاتصال بالشراكة مع وزارة التربية، 11 مارس 2023، https://shorter.me/h9JJw

[89] المصري اليوم، «مشروع القرن».. الجزائر تنجز طريقًا دولية يربطها بتونس والمغرب، 13 أغسطس 2023، https://www.almasryalyoum.com/news/details/2956208

[90] وكالة الأنباء الجزائرية، البنية التحتية للاتصالات: الجزائر تسجل قفزات نوعية خلال السنوات الأخيرة، 22 سبتمبر 2023، https://ln.run/wbg2c

المغرب

في 2023، بات المغرب يمتلك شـبكة الطرق السـيارة لربط جميع المدن الكبرى بطول 2.000 كم، لخدمة 400.000 مغربياً، يتوقع وصـولها إلى 3.000 كم بحلول 2030، يأتي ذلك بعد عام من تربع المغرب قائمة أول 20 بلداً على مؤشـر الأعمال الأسـاسـية لعام 2022، والحصـول على درجة 4.5 من 7 لجودة البنية التحتية للطرق،[91] وعلى صـعيد الابتكار، ارتقت المغرب إلى المرتبة 70 في 2023 من أصل 76 في 2021.[92]

موريتانيا

خلال عام 2023، اتخذت موريتانيا سياسات مددت الاتفاقية الخاصة بمذكرة تفاهم تتعلق بمشروع إنشاء قطار نواكشوط المستدام أو "ترام مدينة نواكشوط" الذي يهدف إلى بناء خطين يبلغ طول كل منهما 22,5 كلم.[93] كما وقعت مع الاتحاد الأوروبي، وثيقتين لدعم وتطوير البنيـة التحتيـة؛ تتعلق الوثيقـة الأولى منهم بتطوير البنيـة التحتيـة اللازمـة في موريتانيا؛ لتمكين إنتاج ونقل وتسويق الهيدروجين الأخضر.[94]

← دول شرق أفريقيا

الصومال

شهد عام 2023 بعض الجهود الوطنية لتعزيز الشراكات لتطوير البني التحتية الصومالية، فقدم البنك الدولي منحة بقيمة 70 مليون دولار لتطوير خدمات مائية وزراعية وبيئية مرنة للمجتمعات الريفية في الأراضي الجافة في الصومال.[95] أما عن سبل تحفيز التصنيع فلا يزال القطاع الصناعي يشارك بـــ 10% فقط من إجمالي الناتج المحلي، ووفقا لإحصاءات عام 2023 يظل 86.3 من السكان غير متصلين بالإنترنت داخل البلاد.[96]

جيبوتي

خلال عام 2023 اتبعت جيبوتي سـياسـات وشـراكات متنوعة لتحقيق الهدف 9 بكافة مقاصـده وخاصـة تطوير مشـروعات الطرق والسـكك الحديدية والموانئ والمطارات ومشـروع تطوير منطقة التجارة الحرة بالشـراكة مع الصـين بقيمة (3.5) مليار دولار، ومشروعات تحسين البنية التحتية للاتصالات والإنترنت ومشروع البنية التحتية الحضرية المتكاملة والتكيف مع المناخ في العاصـمة جيبوتي بتكلفة قدرها 3.8 مليون دولار أمريكي خلال 2023: 2025.[97] وبموجب ذلك، تمتلك جيبوتي مرفأ به مجمع من الموانئ الحديثة

---

[91] وزارة التجهيز والماء، البنيات الطرقية: المغرب يحتل المرتبة الأولى مغاربيا والخامسة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تاريخ الوصول 16 ديسمبر 2023،
https://ln.run/M7_vo

[92] 24 ساعة، تقرير أممي: المغرب يرتقي بـ 6 مراكز في مجال التكنولوجيا والابتكار على المستوى الدولي، 21 أغسطس 2023، https://shorter.me/8qXPy

[93] مصرواي، مباحثات مصرية موريتانية وتوقيع مذكرة تفاهم لإنشاء قطار ترام بمدينة نواكشوط، 26 سبتمبر 2023، https://shorter.me/n-X1g

[94] بلوار ميديا، موريتانيا توقع مع الاتحاد الأوروبي على وثيقتين لدعم وتطوير البنية التحتية اللازمة في موريتانيا، 24 أكتوبر 2023، https://shorter.me/yfE0T

[95] اليوم السابع، بريطانيا تخصص 100 مليون دولار لمشاريع البنية التحتية في الصومال، 21 نوفمبر 2023، https://ln.run/mEak5

[96] HKDTDCk Research, Manufacturing in East Africa: Djibouti, 19 August 2019, https://datareportal.com/reports/digital-2022-somalia

[97] البنك الأفريقي للتنمية، جيبوتي: البنك الأفريقي للتنمية يطلق مشروع دراسة متكاملة عن البنية التحتية الحضرية والتكيف مع المناخ، 6 يوليو 2023،
https://www.afdb.org/ar/akhbar-wa-ahdath/61852

المتطورة عالمياً، يساهم بنحو (79.7%) من إجمالي الناتج المحلي، لكنها لاتزال ترصد وجود 31.1 من السكان خارج الاتصال بالإنترنت في 2023.[98]

جزر القمر

في إطار العمل على دعم الهدف التنموي 9، تنفذ جمهورية جزر القمر منذ أغسطس 2021 مجموعة من المشروعات المعنية بالبنية التحتية للكهرباء، منها: مشروع شبكة نقل الكهرباء بسعة توليد 12.5 ميجاواط، ومشروعات البنية التحتية للتعليم والصحة والمياه بقيمة 436 مليون درهم،[99]ومشروع تطوير البنية التحتية والتوسع في خدمات الإنترنت[100]

← دول الشام

الأردن

تبذل الأردن جهود كبيرة لدعم بناء بنى تحتية قوية قادرة على الصمود، حيث تم تخصيص 623 مليون دولار لتمويل إنشاء البنية التحتية لمشروع "المدينة الجديدة."[101] ونتيجة لذلك، ارتفعت مساهمة قطاع النقل والخدمات اللوجستية في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5 في المئة سنويا في 2023 بقيمة زيادة تصل إلى 1.83 مليار دولار، ويتوقع وصولها إلى نحو 4 مليارات دولار في عام 2033، إلا أن قطاع النقل يعاني من مشاكل هيكلية، تكبد الأردن 3 مليار دولار سنوياً.[102]

سوريا

تقود التعقيدات الأمنية والسياسية إلى تعطيل القدرات الوطنية السورية على تحقيق الهدف 9؛ وهو ما ألقى بظلال سلبية على البنية التحتية؛ فقد تم تقدير الأضرار في المدن والقطاعات التي تم تقييمها بما يتراوح من 8.7 إلى 11.4 مليار دولار من أصل إجمالي تقديرات الأضرار. وشكلت قطاعات البنية التحتية المادية 68% من الأضرار أو ما يتراوح من 5.80 إلى 7.8 مليارات دولار.[103] وبلغ إجمالي الخسائر الاقتصادية في سوريا خلال تسع سنوات من الحرب أكثر من 530 مليار دولار أميركي، ذلك بزيادة تجاوزت 130 مليارا عن أسوأ تقديرات لخبراء أممين وسوريين قبل سنتين. كما تضرر 40 % من البنية التحتية ما تسبب في خسارة حوالي 65 ملياراً.[104]

فلسطين

[98] Data Reportal, DIGITAL 2023: DJIBOUTI, 14 February 2023, https://datareportal.com/reports/digital-2023-djibouti

[99] المصري اليوم، تدشين مشاريع لدعم الكهرباء في «جزر القمر» بـ 51 مليون درهم، 17 أغسطس 2021، https://www.almasryalyoum.com/news/details/2398692

[100] المملكة، وزارة الاستثمار تحدد فرصا استثمارية بأكثر من 5.5 مليار دولار للشراكة، 2 فبراير 2023، https://ln.run/X1UIa

[101] سبوتنك، ملك الأردن يؤكد أهمية تنفيذ "المدينة الجديدة"... تكلفة بنيتها التحتية تفوق 620 مليون دولار، 10 يناير 2023، https://shorter.me/W3fzs

[102] المملكة، وزارة الاستثمار تحدد فرصا استثمارية بأكثر من 5.5 مليار دولار للشراكة، 11 مارس 2023، https://ln.run/X1UIa

[103] البنك الدولي، التقييم المشترك لحجم الأضرار في مدن سورية مختارة لعام 2022- أسئلة وأجوبة، 28 فبراير 2023، https://ln.run/smsSF

[104] الشرق الأوسط، 530 مليار دولار وتدمير 40 % من البنية التحتية... خسائر سوريا في 9 سنوات، 28 مايو 2020، https://ln.run/IQ8vb

تعاني دولة فلسطين بصورة بالغة من صعوبة العمل واتخاذ خطوات لتحقيق الهدف التنموي التاسع، بل على العكس تسبب الأزمات داخل البلاد مزيد من التراجع في مستوى البنية التحتية لفلسطين بفعل المتغيرات الأمنية والسياسية والاقتصادية؛ فقد كلفت التعقيدات الأمنية خلال شهري أكتوبر ونوفمبر خسائر غير مسبوقة في البنية التحتية قدرت بنحو 4 مليارات دولار.[105]

لبنان

كغيرها من بلاد الشام، تحاول لبنان رغم التحديات الاجتماعية والاقتصادية تحقيق الهدف 9 المعني بالصناعة والهياكل الأساسية والابتكار، حيث تعاني لبنان من توقف المخصصات المالية المعنية بتطوير البنى التحتية منذ سنوات كثيرة حد الاختفاء، وتتوقف إمكانية إعادتها وراء القروض والتمويلات الخارجية والاستثمارات.[106]

العراق

تشير الجهود المبذولة عام 2023 لمحاولات العراق لتحقيق الهدف 9؛ لا سيما تطوير البنية التحتية للسكك الحديدية والطرق لتصبح مركز نقل إقليمي يربط بين أوروبا والخليج، بطول 12 كم، بتكلفة بنحو 17 مليار دولار.[107] كما نجحت العراق خلال العامين 2022-2023 في توفير خدمات الإنترنت لحوالي 75% من سكانه، 61.4% منهم مستخدمون نشطون لوسائل التواصل الاجتماعي، كما اصبح لدى 98% إمكانية الوصول إلى اتصالات الهاتف المحمول.[108] لكن العراق مازالت تعاني من أزمةً في قطاع الطاقة الكهربائية بسبب الاضطرابات التي شهدتها لأكثر من عقدين، حيث شهدت عمليات استهداف تخريبية للإضرار ببنيتها التحتية خلال السنوات الأخيرة ويُشار إلى أن هناك تقديرات تُفيد بأن العراق فَقَدَ نحو 58% من قدرته على توليد الكهرباء خلال الفترة من 2011 إلى 2020 بسبب الاضطرابات.[109]

← دول الخليج العربي

السعودية

تخصص المملكة العربية السعودية جهوداً ملحوظة لتحقيق الهدف 9 خلال رؤيتها الإنمائية، حيث أطلقت صناديق استثمارية لتفعيل الخطط الوطنية للصناعة والابتكار بما يزيد عن 600 مليون دولار.[110] ونتيجة لذلك، تقدمت المملكة العربية السعودية 18 مركزا (من المرتبة 66 عام 2021 إلى 48 هذا العام 2023) على مؤشر الابتكار العالمي لعام

---

[105] عربية سكاي نيوز، أضرار "كارثية" تلحق بالبنية التحتية في قطاع غزة، 22 نوفمبر 2023، https://ln.run/IBmgZ

[106] نداء الوطن، البنى التحتية تتهالك بسرعة قياسية ويقترب انهيارها... خلال سنوات قليلة سنفقد أبسط الخدمات الأساسية، 26 يونيو 2023، https://ln.run/GWy2m

[107] بي بي سي عربية، طريق التنمية: فرصة لتطوير البنية التحتية في العراق وهمزة وصل بين الشرق والغرب، 28 مايو 2023، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-65732210

[108] تيليكوم ريفيوم، واقع الإنترنت في العراق وخطط الحكومة لتحسين جودة الخدمات، 19 يونيو 2023، https://ln.run/_OeXE

[109] الحائط العربي، لماذا تزايد استهداف البنية التحتية لقطاع الطاقة الكهربائية في العراق؟، 20 أغسطس 2023، https://ln.run/t91DD

[110] المملكة العربية السعودية تطلق صندوقاً بقيمة 200 مليون دولار لدعم شركات التكنولوجيا المحلية والعالمية، 23 أغسطس 2023، https://ln.run/yOwyC

2023.[111] وحلت ضـــمن قائمة الدول العشـــر الأول عالميًا في أربعة مؤشـــرات من بينهم مؤشر استثمار رأس المال الجريء.[112]

الإمارات

قطعت الإمارات العربية المتحدة أشواطاً سعياً وراء تحقيق الهدف 9 المعني بالصناعة والابتكار والهياكل الأساسية تماشياً مع المساعي الإماراتية إلى الدخول في عداد أفضل 10 دول عالمياً ونتيجة لذلك، تحقق الإمارات منذ 2019 تقدمات عديدة منها: تربع المرتبة (1) عالمياً في مؤشـــر اشـــتراكات الإنترنت على الهاتف المتنقل والمرتبة (2) عالمياً في سهولة الكهرباء وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات و(7) عالمياً في مؤشر كفاءة خدمات النقـل الجوي وجودة الطرق والمرتبـة (12) في محور البنيـة التحتيـة،[113] وتبـدي تقـدمـات متزايدة بشـأن البنية التحتية؛ حيث تشـير البيانات إلى تصـنيف الإمارات لدى أفضـل (10) دول في العالم في (16) مؤشراً تنافسياً لقطاع البنية التحتية[114]، كما أعلنت وزارة الصناعة والتكنولوجية المتقدمة عن اطلاقها للدورة الثانية من منتدى "اصنع في الإمارات" الذي تم الكشف خلاله عن تدعيم العمل على 30 مشروع صناعي جديد داخل البلاد.[115]

الكويت

تتابع الكويت عن كثب اسـتكمالاتها لاسـتراتيجية تعزيز الابتكار وتزيد من اسـتثماراتها في البنية التحتية؛ فقد خصـصـت 13.8 مليار دينار لصـالح 35 مشـروعاً للبنية التحتية في 2023، وأعلنت عن اسـتكمال أعمال مشـروع تصـميم وتنفيذ وإنجاز وصـيانة أعمال البنية التحتية لمنطقة الشـــدادية الصـــناعية وتعتبر أولى المدن الصـــناعية في الكويت وتنفيذ 51 من الطرق الداخلية وتوطين بنية تحتية متطورة. [116] ومنذ 2021، حققت نتائج متســـاوية في توفير المقومات الأساسية للابتكار والاعتماد على الابتكارات التقنية.[117]

البحرين

نمت الخدمات الإلكترونية إلى (578) خدمة حكومية من أصـــل (1.581)، ودخلت المعاملات المالية بنسبة (80%) بحوالي (2.7) مليون خدمة مالية إلكترونية، وبلغت نسبة مستخدمي الإنترنـت نحو 99.7% عـام 2021، وبلغـت اشـــتراكـات النطـاق العريض نحو 122.5% في 2023.[118]وعلى صـــعيد الصـــناعة، تمتلك البحرين ما يعرف بمنطقة البحرين العالمية

---

[111] العربية، السعودية على مؤشر الابتكار العالمي.. جهد مُقدَّر ولكن لا يكفي، 28 سبتمبر 2023، https://ln.run/wG4QP

[112] صحيفة سبق الإلكترونية، إصلاحات "رؤية 2030" ونمو الاقتصاد يقودان تقدم السعودية في مؤشر الابتكار العالمي، 14 مارس 2023، https://sabq.org/saudia/65prebtqjy

[113] UAE, infrastructure and UAE vision 2021, access date. 4 November 2021, https://bit.ly/3mK4tbD .

[114] Al Ain, The UAE is among the top (10) globally in (16) infrastructure indicators, 4 November 2021, https://bit.ly/3mKM6U2 .

[115] وزير الصناعة يعلن 30 مشروعا جديدا بـ "اصنع في الإمارات"، سكاي نيوز عربية، https://bitly.ws/378r4

[116] أرقام، إنجاز البنية التحتية لأول مدينة صناعية في الكويت، 17 مارس 2023، https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1629297

[117] القبس، دور الابتكار القائم على البحث والتطوير في تحقيق رؤية الكويت 2035، 8 أغسطس 2022، https://www.alqabas.com/article/589070

[118] Tribune news Bahrain, Bahrain climbs to (78)Th rank in Global innovation index, 22 September 2021, https://bit.ly/3nhfhOQ .

للاستثمار باعتبارها منطقة صناعية للاحتياجات الصناعية والبنية التحتية والصناعات التحويلية.[119]

عمان

سعت سلطنة عمان إلى تحقيق الهدف المعني بالصناعة والابتكار والهياكل الأساسية من خلال إحداث تقدمات ملحوظة في كافة مؤشرات الهدف 9.[120] ونتيجة لذلك، في 27 سبتمبر، تقدمت سلطنة عُمان 10 مراتب في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2023، حيث حققت أعلى أداء لها في ركيزتي الرأسمال البشري والبحوث وركيزة البنية الأساسية والمرتبة الـ 16 عالميًّا في إتاحة تقنيات نظم المعلومات والاتصالات، وحققت المرتبة 26 في مؤشر إنتاج المعرفة، والمرتبة 24 في مؤشر الصادرات عالية التقنية،[121] وعلى صعيد الصناعة، ارتفعت القيمة المضافة للصناعات التحويلية بنحو 65 %، وبلغت نسبة الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الصناعية حتى نهاية سبتمبر 19.28%.[122]

اليمن

تغيب قدرة اليمن على السير على مسار تحقيق الهدف المعني بالصناعة والابتكار، نتيجة لحاجته إلى استثمارات كبيرة تفوق الميزانية العامة للدولة[123]، في الوقت ذاته تضفي الاضطرابات الأمنية عراقيل كبرى امام الجهود المبذولة، حيث تشير التقديرات الإجمالية للخسائر التي لحقت بالبنية التحتية خلال سنوات الحرب بـ 15 مليار دولار، منها 7 مليار دولار خسائر اقتصادية بالقيمة الإسمية، وأكثر من 7.3 بلايين دولار في قطاعي الإنتاج والخدمات.[124]

قطر

ترصد وقائع ومؤشرات الهدف تطورات متسارعة ومتقدمة في قطر تماشياً مع أهداف رؤية قطر الوطنية 2030، ولعل تلك الرؤية تتضح في مشروع ميناء "حمد"، حيث يعد افتتاح المرحلة الأولى لميناء حمد نقلة نوعية للقطاع الصناعي وتعزيز لدوره في دعم الاقتصاد الوطني، وبصفة عامة، استطاعت موانئ قطر أن تستحوذ على 23 % من بضائع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفقاً لإحصائيات 2023.[125] وجاءت قطر في المركز 19 عالميا في جودة البنية التحتية المرتبطة بمجالي التجارة والنقل بمؤشر البنك الدولي

---

[119] E-Government, industry, access date 17 November 2021, https://bit.ly/3FIjVS6 .

[120] The Official Oman eGovernment Services Portal, SDG10: Reduced Inequalities, November 27 2021, https://bit.ly/3o5ArzO

[121] الرؤية، عُمان تتقدم 10 مراكز على مؤشر الابتكار العالمي لعام 2023، 27 سبتمبر 2023، https://ln.run/27zEJ

[122] وكالة الأنباء العمانية، 48 بالمائة نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية من إجمالي الناتج الصناعي، 8 فبراير 2023، https://omannews.gov.om/topics/ar/7/show/413851

[123] صوت الأمل، البنية التحتية في قطاع الصناعة بحاجة إلى استثمارات تفوق الموارد المالية لليمن، 16 ديسمبر 2023، https://ln.run/z03if

[124] وكالة الأنباء اليمنية، ثمانية أعوام من استهداف العدوان للبنية التحتية في اليمن، 28 مارس 2023، https://www.saba.ye/ar/news3231387.htm

[125] وزارة المواصلات، تطوير البنية التحتية لمؤانى قطر، تاريخ الوصول 16 ديسمبر 2023، https://ln.run/wn9bs

للأداء اللوجستي لعام 2023، وجاءت في المركز 14 عالميا من حيث جودة الخدمات اللوجستية.[126]

4. الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية ومستدامة

اثرت السياقات التاريخية سواء السياسية او الاقتصادية على واقع التخطيط العمراني في العديد من دول العالم العربي خالقة مدن خانقة وعشوائيات غير مناسبة للحياة بمقوماتها المنضبطة، وهو الأمر الذي يجعل خطوات تحقيق الهدف الحادي عشر المركز على خلق مدن ومجتمعات محلية مستدامة قائمة على التخطيط والإدارة الفعالة للمجتمعات الحضارية أحد اهم الأهداف التي تركز حكومات المنطقة العربية على احراز تطور في مسارها.

← دول شمال أفريقيا

☜ مصر

حظي الهدف الحادي عشر المعني بالمدن والمجتمعات المحلية المستدامة بتاريخ حافل من السياسات والخطط؛ فقد بلغ إجمالي الإنفاق الاستثماري على المجتمعات العمرانية للفترة ما بين (2014: 2023) حوالي 1.3 تريليون جنيه.[127] وخلال عام 2023 نجحت مصر في القضاء على المناطق العشوائية الخطرة وتمكنت من تطوير 342 منطقة غير آمنة بتكلفة 67.8 مليار جينه وتطوير 60 منطقة غير مخططة بتكلفة 318 مليار جينه خلال الفترة من 2014: 2023، كما تم انشاء 263.800 وحدة سكنية. [128]

☜ ليبيا

سعت الحكومة الليبية جاهدة لتحقيق الهدف 11 عبر تطويرها مدن ومجتمعاتها البشرية على نحو مستدام وذكي من خلال تحسين إدارتها وتخفيف أثارها البيئية، ونجحت الحكومة الليبية في استرجاع أكثر من 8 آلاف هكتار وإعادتها لصالح وزارة الزراعة خلال 2022: 2023 من مخاطر الزحف الرملي واستهلاك الأراضي الزراعي.[129]ورغم ذلك، لا تزال المدن الليبية تنتج حوالي 0.6 مليون طن من النفايات الصلبة سنويًا، وتعاني من التأثير المشترك لمياه الصرف الصحي ومشتقات النفط والنفايات الصناعية وخاصة منطقة الساحل الليبي والبحر الأبيض المتوسط.[130]

---

[126] أرقام، موانى قطر: دولة قطر حققت قفزات مهمة في مشاريع البنية التحتية للموانئ وجودتها، 4 ديسمبر 2023، https://ln.run/y-vWH

[127] بوابة الأهرام، 2 تريليون جنيه استثمارات الإسكان خلال 9 سنوات لمواجهة التكدس العمراني والزحف على الأراضي الزراعية، 4 أكتوبر 2023، https://ln.run/y2AcO

انظر ايضاً: مبتدا، إنفوجراف .. الحق فى السكن بـ30 مدينة ذكية .. مصر تواكب عصر الجيل الرابع، 2 فبراير 2021، https://www.mobtada.com/details/1014273

[128] بوابة الأهرام، وزيرة التخطيط: 24 مدينة مستدامة جديدة في مصر، 4 ديسمبر 2023، https://gate.ahram.org.eg/News/4633675.aspx

[129] الشرق، ليبيا.. غابات مهددة بسبب قطع الأشجار وتوسع العمران، 28 أبريل 2023، https://ln.run/uRUds

[130] بوابة الوسيط، الدبيبة يدعو إلى تفعيل مصلحة التخطيط العمراني وتطوير عناصرها، 6 أبريل 2023، https://alwasat.ly/news/libya/394801

السودان

قبل تأزم الأوضـــاع الســـودانية في أبريل 2023، كانت الحكومة الســـودانية تبذل جهدها لتطوير مدنها بصـورة مسـتدامة، إلى ان الواقع يكشـف انه خلال 2023 لا تزال السـودان تفتقر لسـياسـة حضـرية وطنية واسـتراتيجية تنفيذيه، بالإضـافة لوجود نسـبة عالية من المستوطنات غير الرسمية والتطورات التي تسببت أيضًا في تحديات حضرية، ناهيك عن تكسد النفايات.[131]

تونس

تحتفظ تونس بمجموعة من الســـياســـات المعنية بتحقيق الهدف 11؛ حيث تنفذ برنامج وطني للمدن المســـتدامة في تونس، تم الشـــروع في تنفيذ المرحلة الثانية منه منذ أبريل 2023، وتســـتعد لتنفيذ مشـــروع نموذجي بمدينة القيروان بداية من ســـنة 2024، لتوفير مقومات المدينة المســـتدامة،[132] كما أعلنت عن إطلاق مشـــروعها الجديد "درة الحيرة 2" بمساحة 57.1 هكتار وتتصل مباشرة مع محاور الطرقات الرئيسية بالمدينة. ورغم ذلك، لا تزال تونس بعيدة عن تحقيق الهدف 11، فهي تنتج يومياً كمية من النفايات تتراوح بين 105 و110 أطنان، ويسـبب مصـب برج شـاكيرا باعتباره أكبر مصـبّ نفايات في تونس كارثة بيئية وصحية.[133]

الجزائر

تستند الرؤى الجزائرية إلى حزمة واسعة من السياسات والاستراتيجية لتحقيق الهدف 11 منها: الإســـتراتيجية الوطنية للحكومة للإدارة المســـتدامة للنفايات الصـــلبة والبرنامج الوطني لإدارة النفايات الصـلبة الحضـرية حتى جاءت ضـمن قائمة أكثر 5 عواصـم أفريقية بارعة في رقمنة الخدمات في مواجهة تغير المناخ، ورغم ذلك، لازال الهدف 11 يعاني من عدد من التحديات، إذ ترصـد الجزائر نمواً مسـتمراً ومتزايداً في أعداد السـكان والتوسـع الحضري على حساب الرقعة الزراعية، وارتفاع كميات النفايات الصلبة التي يتوقع وصولها 20 مليون طن سنوياً خلال 2035.[134]

المغرب

تنفـذ الحكومـة المغربيـة مجموعـة من الخطط والإجراءات الخـاصـــة بتحقيق المرونـة الحضـــريـة، منهـا: مخطط العمـل لمـدينـة فـاس 2022-2027، ومخطط العمـل لمـدينـة المُحمَّدية وعين حرودة 2022-2027.[135] وبرنامج "مدن بلا صـفيح". واسـتمرار لتلك الجهود في 2023، دخل المغرب مشروع صميم المعني بالمدن والمجتمعات المستدامة، وخلال

---

[131] الانتباهة، افتتاح "3" مصانع لتدوير النفايات بالعاصمة، 16 فبراير 2023، https://alintibaha.net/online/151640/

[132] وزارة البيئة، البرنامج الوطني للمدن المستدامة في تونس، تاريخ 16 ديسمبر 2023، https://ln.run/tXS5A

[133] العرب، إضراب عمال مصب للنفايات يهدد بإغراق العاصمة تونس بالقمامة، 6 أكتوبر 2023، https://ln.run/PAYsl

[134] المستثمر، إدراة النفايات الصلبة بين تضافر الجهود والتحدي البيئي، 26 سبتمبر 2023، https://ln.run/abjwm

[135] البنك الدولي، تمكين المدن المغربية من التكيف والازدهار في مواجهة الكوارث، 12 ديسمبر 2022، https://ln.run/MFbKU

عام 2023 تم رصـــد نجاحات المبادرة الخضـــراء في قرية فارس تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة عبر تنفيذ 35 مشـروعًا ومبنى أخضـر بقيمة 610 مليون درهم. [136] ورغم ذلك، لا يزال المغرب يعاني من تجاوز حجم النفايات المنزلية 7 ملايين طن سـنويا، وتعرض المدن المغربية بشـكل متزايد للمخاطر الطبيعية والمناخية التي تكلفه أكثر من 575 مليون دولار سنوياً.[137]

موريتانيا

أطلقت الحكومة الموريتانية في سبيل تحقيق الهدف 11 مشروع سكني أطلق عليه اسم "حياة جديدة" في أكتوبر، للقضـاء على الأحياء العشـوائية بنواكشـوط، وتمكين ما يزيد عن 9100 أســرة من الولوج إلى الملكية العقارية،[138]ولكن كغيرها من دول الشــمال العربي، تعاني موريتانيا من تزايد النفايات المنتجة سـنويا بنواكشـوط المقدرة بنحو 261.599 طن من مختلف أنواع النفايات.[139]

← دول شرق أفريقيا

الصومال

في إطار العمل على خلق مدن ومجتمعات محلية مستدامة، وقعت الصومال شراكة مع الأمم المتحدة في القطاع الحضــري منذ أكثر من 30 عامًا لمعالجة التنمية الحضــرية المستدامة. إلا أنها لا تزال تمتلك واحد من أعلى معدلات التكدس الحضري في المنطقة؛ حيـث يعيش مـا لا يقـل عن 6.83 مليون (45٪) من إجمـالي 15.18 مليون نســمـة في الصومال في المناطق الحضرية.[140]

جيبوتي

تقدم جيبوتي جهوداً بارزاً لتحقيق الهدف11 المعني بالمدن والمجتمعات المحلية اتســاقاً مع رؤيتها التنموية 2035؛ ففي مايو، أطلقت بالشــراكة مع البنك الأفريقي للتنمية مشــروع دراســة البنية التحتية الحضــرية المتكاملة والتكيف مع المناخ في مدينة جيبوتي (2023-2025) ويهدف إلى وضع خطة متكاملة لتطوير البنية التحتية الشاملة والتشاركية، ووضــع خارطة طريق لتحســين الوصــول إلى البنية التحتية الحضــرية المرنة والخدمات الأساسية. [141]

---

[136] البنك الدولي، تمكين المدن المغربية من التكيف والازدهار في مواجهة الكوارث، 20 ديسمبر 2022، https://ln.run/MFbKU

[137] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، في العراق، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي تجدد التزامها بتعزيز تنفيذ مشاريع البنى التحتية لدعم التنمية القادرة على احداث تحول في العراق، 4 ديسمبر 2023، https://ln.run/5XAY5

[138] العربية نيوز، مشروع سكني للقضاء على الأحياء العشوائية في موريتانيا، 31 أكتوبر 2023، http://surl.li/ohmwu

[139] صحراء ميديا، وزيرة البيئة: نواكشوط تنتج 261 ألف طن من النفايات الصلبة، تاريخ 16 ديسمبر 2023، https://saharamedias.net/217974/

[140] UN Habitat, Somalia, UN Habitat has been active in the Somalia urban sector for more than 30 years, Access date 16 December 2023, https://unhabitat.org/somalia

[141] البنك الأفريقي للتنمية، جيبوتي: البنك الأفريقي للتنمية يطلق مشروع دراسة متكاملة عن البنية التحتية الحضرية والتكيف مع المناخ، 6 يونيو 2023، https://www.afdb.org/ar/akhbar-wa-ahdath/61852

جزر القمر

تغيب الجهود الحكومية لاتخاذ خطوات حقيقية لإنشاء مدن ومجتمعات محلية مستدامة لدى دولة جزرية مثل جزر القمر، ويتجلى غياب الاهتمام بالهدف 11 في عدم إدراجها للهدف 11 في استعراضها الطوعي المقدم في منتصف 2023، حيث تعاني جزر القمر من استقرار ثلث سكانها في المدن الحضرية، مثل العاصمة موروني، وموتسامودو، ودوموني.[142] لكن تبقى جزر القمر في سياق 2023، واحدة من أفقر الدول، ويتركز أغلبية سكانها في المدن الساحلية؛ حيث تتعالى تهديدات التغيرات المناخية وتداعياتها، من ثم تحتاج جزر القمر لعديد من الجهود لتحقيق الهدف11.

← دول الشام

الأردن

يحتفظ الأردن بشراكة واسعة منذ 2005 مع الأمم المتحدة في إطار العمل الحضري، وعلى أثرها أطلق ملفي التنميط الحضري لمدينتي عمّان وإربد؛ حيث تم تطوير ملفات التنميط الحضري ضمن إطار برنامج "التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة في ديسمبر 2022.[143] وشارك الأردن في مشروع صميم المعني بالمدن المستدامة في كل من المغرب وموريتانيا وتونس والأردن، في يناير 2023،[144] وأطلق مشروع لجمع النفايات الإلكترونية التالفة ومعالجتها ليتم بيعها كمواد قابلة لإعادة التدوير.[145]

سوريا

تسعى الحكومة السورية إلى تحقيق الهدف 11 عبر تحويل مدينة دمشق إلى مدينة ذكية ومستدامة، وتحقيقاً لذلك، وضعت رؤية "دمشق مدينة ذكية عام 2040"، وأعدت ميثاق "مدينة دمشق مدينة مستدامة، وضمت "مشروع مدينة الكرامة" في مدينة الباب في ريف حلب الشمالي، والذي يهدف إلى توفير سكن آمن ونموذجي لنحو 8500 نازح سوري داخلياً، ورغم ذلك، لا تزال ترصد عيش نسبة كبيرة من سكانها في عشوائيات؛[146] والتي تشكل نحو 15- 20% من الإجمالي في سوريا، تضم في طياتها 500.000 مسكن بواقع 2.5 مليون نسمة.[147]

---

[142] محتويات، جزر القمر، 22 أغسطس 2023، http://surl.li/ohmzy

[143] الأمم المتحدة، الأردن: الهدف 11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة، تاريخ الوصول ديسمبر 2023، **https://jordan.un.org/ar/sdgs/11**

[144] سولا أرابيك، المغرب: دعوة لمشاريع مدن مستدامة في تونس والمغرب وموريتانيا والأردن، 30 يناير 2023، http://surl.li/ohmyx

[145] فرانس 24، الأردن.. مشروع حكومي لمعالجة وإعادة تدوير النفايات الكهربائية والإلكترونية، 9 يناير 2023، **http://surl.li/ohmzk**

[146] مبادرة الإصلاح العربي، العشوائيات في سوريا: أي مقاربة بعد الصراع؟ وحقوق مَن ستحظى بالحماية؟، 28 أكتوبر2021، http://surl.li/ohmzt

[147] رابطة المحامين السوريين الأحرار، بحجة العشوائيات.. نظام الأسد يهدم المنازل في حماه ويشرد قاطنيها، تاريخ الوصول ديسمبر 2023، https://fsla.org/archives/2946

فلسطين

تبدي فلسطين اهتماماً جلياً بالهدف 11 حتى أصبحت المدن تحتل 74% من مساحتها؛ حيث يعيش ما يقارب الـ 70٪ من سكان الضفة الغربية في مناطق حضرية، أما في قطاع غزة يقطن ما يقارب الـــ 80٪ من السكان في المناطق الحضرية،[148] وتحقق نجاحاً على صعيد إدارة النفايات، فقد قدَّم مشروع إدارة النفايات الصلبة في غزة خدمة حيوية لإدارة النفايات الصلبة إلى قرابة مليون شخص في جنوب ووسط قطاع غزة وتمكن من إعادة تأهيل أكثر من 12 هكتاراً من الأراضي المُلوَّثة بسبب التخلُّص العشوائي من النفايات.[149]

إلا أنها تعاني من عبء الازدحام السكاني، فقد وصلت نسبة الفلسطينيين الذين يعيشون في المناطق الحضرية إلى 77% وتقدر الكثافة السكانية في الأراضي الفلسطينية بنحو 798 نسمة لكل كيلومتر مربع، وهي أعلى بكثير من المتوسط العالمي الذي يبلغ 60 نسمة لكل كيلومتر مربع، وتواجه المدن الفلسطينية مخاطر الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري.[150]

لبنان

ينفذ لبنان بالتعاون مع البرنامج القطري (2021 - 2023)للموئل والذي يهدف إلى تحقيق التنمية الحضرية الشاملة والمستدامة وتحسين أنظمة وأطر التخطيط؛ والاستجابة الفعالة للأزمات الحضرية مجموعة من المشروعات، إلا أنه يواجه منذ 2011، مزيداً من الضغط على الخدمات والموارد العامة المنهكة بالفعل، مما يؤثر بشكل خاص على المناطق الحضرية؛ حيث يعيش ما يقرب من 90 في المائة من سكانه.

العراق

يحقق العراق جهوداً بارزة على صعيد الهدف 11؛ حيث ينفذ العراق منذ 2003 "مشروع قانون معالجة العشوائيات" الذي يهدف لإنشاء أكثر من 15 مدينة سكنية وإنشاء مدن مستدامة في محافظات بغداد والأنبار ونينوى وكربلاء وبابل، والذي أعلن في مرحلته لعام 2023 عن انجازه تصاميم أكثر من 20 مدينة سكنية جديدة، واستعداده لعرض فرص الاستثمار في 6 مدن أخرى.[151]

ورغم ذلك، لا يزال الهدف 11 بعيد المنال؛ فقد تجاوز عدد الساكنين في المناطق الحضرية عن الريفية بنسبة 70%، وهو ما أدى للضغط على المدن وبروز العشوائيات، كما لا تزال العراق تعاني من احتلال داعش والتدمير المادي للمنازل والبنية التحتية والمرافق العامة بصورة هائلة، حتى أن تقديرات تكلفة إعادة إعمار المناطق المتضررة في القتال ضد

[148] مدونات البنك الدولي، ربط المدن الفلسطينية لمستقبل أكثر استدامة، تاريخ الوصول ديسمبر 2023، https://ln.run/hqY68
[149] البنك الدولي، التصدي للتحديات متعددة الجوانب لإدارة النفايات الصلبة في جنوب ووسط غزة، ديسمبر 2023، http://surl.li/ohnaz
[150] مدونات البنك الدولي، كيف نبني مدن مستدامة في فلسطين من أجل المستقبل؟، 18 أغسطس 2023، https://ln.run/OJSxG
[151] عربية سكاي نيوز، لمواجهة اكتظاظ السكان في العراق .. إنشاء 20 مدينة جديدة، 14 سبتمبر 2023، http://surl.li/ohnaq

داعش ســـتتجاوز 100 مليار دولار أمريكي، في الوقت ذاته تتفاقم ازمة النفايات، حيث ينتج كل شـــخص يومياً قرابة 1 - 1.25 كجم من المخلفات البلدية، وتبلغ النفايات ٣٠ ألف طن يومياً.[152]

← دول الخليج العربي

☜ السعودية

تعد التنمية الحضرية المستدامة هي أولوية رئيسية للسعودية لا سيما عبر المشاريع الحضـــرية العملاقة مثل مدينة نيوم ومدينة ذا لاين، ومشـــروع مراكز داون تاون، الذي يتضـــمن تطوير 13 مركزاً مجتمعياً في مدن مختلفة في جميع أنحاء البلاد، ونتيجة لذلك، يعيش نحو 85% من سـكانها داخل مدن متكاملة؛ ما يضـعها في قائمة أفضـل 50 دولة من حيث التمدّن في العالم، وفي 9 أبريل 2023، احتلت أربع مدن في المملكة العربية الســـعودية وهم: (الرياض ومكة المكرمة وجدة والمدينة المنورة) مرتبة عالية في قائمة مؤشر المدينة الذكية لعام 2023.[153]

☜ الإمارات

دعمت الإمارات في رؤيتها الإنمائية للهدف 11 المعني بالمدن والمجتمعات المحلية المســـتدامة جهود امتلاك 7 مدن مســـتدامة، منها: مدينة مصـــدر والمدينة المســـتدامة وواحة السيليكون في دبي، ومدينة الشارقة في إمارة الشارقة والبناء الأخضر في عجمان والفيلا النموذجية في رأس الخيمة، وفي هذا الســـياق، ونتيجة لتلك الجهود باتت مدينة "مصدر" في أبو ظبي متصدرة في قائمة المجتمعات العمرانية الأكثر استدامة في العالم، ونظيرتها "المدينة المستدامة" في "دبي" أول مجتمع مستدام ينتج احتياجاته بالكامل من الطاقة إقليمياً، وكذلك واحة "دبي ســـيلكون"، والتي نجحت في تخفيض الاســـتهلاك التراكمي للطاقة بنســـبة (31%)؛ لتتجاوز الهدف المحدد في اســـتراتيجية دبي للطاقة 2030.[154]

☜ الكويت

تحتفظ الكويت بشـــراكة مع برنامج موائل الأمم المتحدة منذ 2006 وتنفذ نتيجة لتلك الشـراكة مجموعة من المشـروعات التنموية، وفي 2023، لا تزال تبذل الكويت العديد من الســـياســـات والجهود لتحقيق التنمية المســـتدامة داخل المدن حتى احتلت الكويت في أكتوبر المركز 58 لأفضل المدن عالمياً، والمركز الخامس خليجياً لعام 2024.[155]

☜ البحرين

[152] تفانيد، كم يبلغ إنتاج الفرد بالعراق يوميًا من النفايات؟، 11 فبراير 2023، http://surl.li/ohnac
[153] المستقبل الأخضر 4 مدن سعودية تحتل مرتبة متقدمة في مؤشر IMD للمدن الذكية 2023، 4 سبتمبر 2023، http://surl.li/ohnbe
[154] Al Ain, 7 sustainable cities in emirates amaze the world, 10 January 2020, https://bit.ly/3qLuBLuqff.
[155] الوسط.. الكويت في المركز 58 لأفضل المدن عالمياً، 5 أكتوبر 2023، http://www.alwasat.com.kw/ArticleDetail.aspx?id=148993

في اطار سعيها لتحقيق خطوات مهمة في مسار بناء مدن ومجتمعات محلية مستدامة، وضعت دولة البحرين استراتيجية الإسكان، وبرنامج السكن الاجتماعي: "مزايا" لذوي الدخل المتوسط والدليل الإرشادي لتقييم المباني الخضراء، وبرنامج المدن الصحية، وخطة عمل الاستدامة الحضرية في البحرين، وفي عام 2023 اشارت الجهود الحكومية لقدرة البحرين على تصفير نسبة الفقر في المناطق الحضرية وتفريغ النفايات الصلبة في المناطق البلدية بنسبة (100%)، ومساهمة مبانيها الخضراء في تخفيض بنسبة (30%) من معدل استهلاك الكهرباء والماء، و(15%) من تكاليف التشغيل والصيانة و(35%) من الانبعاثات الكربونية و(50%: 75%) من المخلفات والنفايات الإنشائية، لكنها لازالت تنتج نحو (1.2) مليون طن من النفايات الصلبة سنوياً ولاسيما بمعدل (4.500) طن للقمامة يومياً.[156]

عُمان

شغل الهدف التنموي المعني بالمدن والمجتمعات المحلية والمستدامة اهتمامات صانع القرار في سلطنة عمان اتساقاً مع رؤية عمان 2040) التنموية ومن ذلك: الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية بعيدة المدى، ومشروع " الأحياء السكنية المتكاملة"، ومشروع "مدينة العرفان" ومشروعات نظام العنونة الجديدة في سياق2023.[157]

اليمن

يحتفظ اليمن بشراكة إنمائية مع موئل الأمم المتحدة منذ 2018 لدعم وتطوير التنميط السريع للمدينة والأحياء في 7 مدن لإعادة تأهيل مرافق وأنظمة الإسكان والبنية التحتية المجتمعية المتضررة، وفي يونيو 2023، حصلت اليمن على تمويل إضافي من «البنك الدولي» بمبلغ يزيد على 25 مليون دولار، لدعم استعادة الخدمات الحضرية.[158] ورغم ذلك، لا يزال نصف سكان اليمن يعيشون في مناطق متأثرة بشكل مباشر بالنزاع،[159] ولا يزالون يعانون من مشكلة التصحر بدرجة كبيرة تزيد على 97% من الأرض اليمنية ويقدر حجم الأراضي المتدهورة الناتجة عن التغيرات المناخية بنحو 5.6 ملايين هكتار.[160]

قطر

تنفذ قطر مشروع الخطة العمرانية الشاملة لدولة قطر كأساس لتنمية الدولة العمرانية، وهو مشروع يشمل 6 مبادئ و17 هدفا إستراتيجيا و61 سياسة، و209 سياسات تنفيذية لخلق نموذج يحتذى به للتنمية المستدامة والمجتمعات القابلة

---

[156] Bahrain SDGS, goal eleven make cities and human settlement, access date 17 November 2021, https://bit.ly/30BlqUn .

[157] مرجع سبق ذكره

[158] الشرق الأوسط، تمويل إضافي من البنك الدولي لاستعادة الخدمات الحضرية في اليمن، 22 يونيو 2023، http://surl.li/ohnbj

[159] UN HABITAT, UN-Habitat established presence in Yemen in 2023, access date December 2023, https://unhabitat.org/yemen

[160] ميديا، رياح تدفن الأرض بالرمال و سيول تجرف التربة التصحر مصير يحاصر الزراعة في اليمن، 31 مارس 2023، https://ar.nawamedia.org/newsroom/posts/7705/

للعيش في القرن الواحد والعشـــرين.[161] ونتيجة لذلك، انخفض معدل الوفيات الناجم عن حوادث الطرق[162]، كما تم إنجاز كافة مراحل المشـروع الوطني لمكافحة الكوارث والتعافي، وبناء المزيد من المدن الذكية، كمدينتي اللؤلؤة ولوســيل ومدينة ميشــرب قلب الدوحة والتي تشــكل النهج المبتكر في التنمية الحضــرية والعيش المســتدام وأول مدينة مستدامة وذكية بالكامل في العالم.[163]

5. الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

في الوقت الذي يعاني فيه العالم اجمع من سـلسـلة من الأزمات الاقتصـادية التي القت بظلالها على قدرة الدول والمؤســسـات العالمية على دعم الخطط التنموية لدى الدول النامية والدول الأكثر احتياجًا، يأتي مفهوم عقد الشــراكات كهدف تنموي كأحد اهم المفاهيم العاملة على دفع عجلة التنمية في العالم العربي بصــورة تمكن كافة افراد الشراكات المنعقدة من تحقيق استفادة قادرة على تطوير واقع العالم اجمع.

← دول شمال أفريقيا

☚ مصر

انتهجت مصر سياسات عدة لتحقيق كافة مقاصد وغايات الهدف 17 ولاسيما عبر توسيع شـراكاتها الإنمائية، ففي عام 2023، وخاصـة في شـهر مارس وقعت مصـر مع مؤسـسـة التمويل الدولية والبنك الأوروبي للإنشــاء والتعمير اتفاقية شــراكة لتعزيز إمدادات مياه الشرب المأمونة في مصر لتطوير 4 محطات لتحلية المياه.[164] وفي مايو، وقّعت مع الأمم المتحدة إطار شراكة استراتيجي من أجل التنمية المستدامة للفترة 2023- 2027.[165] وفي 3 ســبتمبر، اتفقت مع الإمارات على تدشــين مســارات جديدة لتنمية التبادل التجاري في قطاعات التكنولوجيا المالية والتصنيع والتغير المناخي.[166] وفي 2 أكتوبر، وقعت مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون والنهوض بشــكل جماعي بأهداف التنمية المســتدامة في مصــر. وفي 30 نوفمبر 2023، أكدت شــراكتها مع الوكالة الدولية لضــمان الاســتثمار "ميجا" المقدرة بنحو 500 مليون دولار في الســوق المحلية من أجل تحفيز النمو الشامل والمستدام وخاصة الطاقة المتجددة، والنقل المستدام.[167]

☚ ليبيا

نجحت ليبيا في تحقيق عدد من التقدمات المعنية بالهدف 17؛ ففي يناير، وقعت مع رئيســة الوزراء الإيطالية صــفقة "تاريخية" تقدر بقيمة 8 مليار دولار لتطوير قطاع الغاز

---

[161] الشرق، قطر أنشأت مدناً ذكية لاستيعاب التكنولوجيا ومواجهة الكوارث، 8 مارس 2023، http://surl.li/ohnbr

[162] لوسيل، قطر حققت التنمية المستدامة بيئياً قبل الموعد المحدد بـ 15 عاما، تاريخ الوصول ديسمبر 2023، http://surl.li/ohnbz

[163] مشيرب، مشيرب المدينة المستدامة رسميا لـ"إكسبوا 2023- الدوحة"، 29 أغسطس 2023،http://surl.li/ohncf

[164] مؤسسة التمويل الدولية، شراكة بدعم من مؤسسة التمويل الدولية لزيادة إمدادات المياه النظيفة في مصر، 22 مارس 2023، https://ln.run/fOLj8

[165] مشيرب، مشيرب المدينة المستدامة رسميا لـ"إكسبوا 2023- الدوحة"، مرجع سابق، http://surl.li/ohncf

[166] الإمارات العربية المتحدة، الإمارات ومصر تبحثان تدشين مسارات جديدة لتنمية التبادل التجاري وتعزيز التعاون الاقتصادي في قطاعات التكنولوجيا المالية واللوجستيات والتصنيع، 3 سبتمبر 2023.

[167] برلماني، التعاون الدولي: الوكالة الدولية لضمان الاستثمار شريك للحكومة فى تحفيز القطاع الخاص، 30 نوفمبر 2023، https://ln.run/3H3We

والطاقة الشمسية.[168] وفي يوليو، وقع الهلال الأحمر الليبي اتفاقية شراكة مع الصليب الأحمر الألماني لتحقيق الأهداف المشتركة، وفي 31 أكتوبر، وقعت منظمة الصحة العالمية والسفارة الإيطالية في ليبيا اتفاقية "صحة واحدة"1 بشأن الوقاية من الأمراض الفيروسية والأمراض ذات المنشأ الحيواني ومكافحتها في ليبيا.[169] وفي 14 نوفمبر، وقع البنك الأفريقي للتنمية على ثلاث اتفاقيات لمنح المساعدة الفنية مع الحكومة الليبية، مما يؤكد من جديد التزامه تجاه ليبيا.[170]

☜ السودان

بدأ السودان عام 2023 بعدد من الجهود البارزة لتحقيق التنمية المستدامة قبل تأزم أوضاعه الأمنية والسياسية في أبريل 2023؛ ففي 14 ديسمبر 2022، أعلنت بعثة الاتحاد الأوروبي في السودان رغبتها في بناء شراكة مع السودان على مبادئ حقوق الإنسان بمبلغ 15 مليون يورو.[171]وفي أبريل 2023، تعهدت الأمم المتحدة بمواصلة تقديم الإغاثة التي يحتاجها حوالي 15.8 مليون شخص في السودان.[172]

☜ تونس

ترصد وقائع تونس مساعي متقدمة من الحكومة التونسية الرامية لتحقيق الهدف 17؛ ففي 15 يونيو، أعلنت مجموعة البنك الدولي عن إطار الشراكة الإستراتيجية الجديد مع تونس للفترة 2023-2027، بغرض مساندة خطط التنمية للحكومة التونسية وتعزيز قدرة البلاد على الصمود أمام التغيرات المناخيّة.[173] وفي 17 يوليو، وقّعت مع الاتحاد الأوروبي مذكرة تفاهم لإرساء "الشراكة الاستراتيجية والشاملة" التي تركز على مجالات التنمية الاقتصادية والطاقات المتجدّدة ومكافحة الهجرة غير الشرعية".[174]

☜ الجزائر

تؤكد الجزائر عبر جهودها التزاما واضحاً لتحقيق الهدف 17؛ ففي 17 فبراير، أكدت حرصها على إقامة شراكة مع الاتحاد الأوروبي لتحقيق المصالح والمنافع المشتركة[175]. وفي 17 يوليو، وقعت مع الصين عدد من الاتفاقيات الاقتصادية، أبرزها "الخطة الخماسية الثانية للشراكة"2022: 2026.[176] وعلى صعيد المساعدات الإنسانية، قدمت الحكومة الجزائرية

---

[168] فرانس 24، إيطاليا تبرم صفقة غاز "تاريخية" مع ليبيا بقيمة 8 مليارات دولار، ديسمبر 2023، https://ln.run/plli6

[169] منظمة الصحة العالمية، منظمة الصحة العالمية وإيطاليا تقيمان شراكة للوقاية من الأمراض الفيروسية والأمراض ذات المنشأ الحيواني ومكافحتها في ليبيا، ديسمبر 2023، https://ln.run/3ZTTT

[170] البنك الأفريقي للتنمية، الرئيسية، البنك الأفريقي للتنمية وليبيا يعززان التعاون ويوقعان اتفاقيات التمويل، نوفمبر 2023، https://ln.run/wV89M

[171] الشرق الأوسط، الاتحاد الأوروبي يبدي رغبته في شراكة مع السودان، 14 ديسمبر 2022، https://shorter.me/DNP4A

[172] أخبار الأمم المتحدة، السودان: الأمم المتحدة تواصل تقديم المساعدات الإنسانية في خضم ظروف إنسانية صعبة، 25 أبريل 2023، https://news.un.org/ar/story/2023/04/1119877

[173] البنك الدولي، مجموعة البنك الدولي تعلن عن إطار الشراكة الإستراتيجية الجديد مع تونس: نحو تسريع وتيرة البرامج الكفيلة بتعزيز الإمكانات الاقتصادية للبلاد، 15 يونيو 2023، https://ln.run/is4aN

[174] عربية سكاي نيوز، تونس والاتحاد الأوروبي يوقعان "شراكة استراتيجية"، 17 يوليو 2023، https://shorter.me/vaS5u

[175] سودان تريبون، السودان: الميزان التجاري في 2022 يُسجل أعلى عجز خلال 10 سنوات، 1 مارس 2023، https://sudantribune.net/article271428/

[176] الشرق، توسيع الشراكة الاستراتيجية" على رأس أجندة الرئيس الجزائري في الصين، 17 يوليو 2023، https://ln.run/zIQMQ

مســـاعدة مالية بقية 45 مليون دولار إلى تركيا وســـوريا بعد الزلزال في فبراير.[177] وفي 12 سبتمبر، قدمت مساعدات إنسـانية واستعجالية إلى ليبيا عن طريق جسر جوي مُكوّن من 8 طائرات تابعة للجيش الوطني الشعبي. وفي 22 أكتوبر 2023، قدمت مساعدات إنسانية هامة واستعجالية لإدخالها إلى قطاع غزة عبر معبر رفح. [178]

المغرب

رصـدت السـياقات المغربية جهوداً مضـنية للحكومة المغربية بقصـد تحقيق الهدف 17؛ ففي 2 مارس، وقع مع المفوض الأوروبي عدة برامج تعاون تبلغ قيمتها الإجمالية 5.5 مليار درهم لدعم الحماية الاجتماعية. وفي 17 مارس، وقع اتفاقية إطار للشـــراكة لوضـــع خارطة الطريق الاستراتيجية لقطاع السياحة خلال الفترة 2023 و2026 لاستقطاب حوالي 17.5 مليون ســـائح في أفق 2026.[179] وفي 29 مارس، وقع مع صـــندوق الأمم المتحدة المشـترك شـراكة لإعادة صـياغة في الحد من التفاوتات الاجتماعية والترابية والبنية على النوع الاجتماعي وفي أبريل، أطلق استراتيجية التعاون مع منظمة الصحة العالمية 2023-2027 لتعزيز النظـام الصـــحي الوطني.[180]وفي 6 يوليو 2023، وقع مع ووزير الخـارجيـة والتعاون الدولي الإيطالي خطة العمل لتنفيذ الشـراكة الاسـتراتيجية متعددة الأبعاد وفي أكتوبر، أطلق الشراكة الخضراء المشتركة مع الاتحاد الأوروبي.[181]

موريتانيا

عقدت الحكومة الموريتانية عدد من الشـراكات من أجل تحقيق التنمية المسـتدامة سـعياً وراء تحقيق الهدف 17؛ ففي 27 يناير، أعلنت إطلاق مشـروع للشـراكة بين القطاعين العام والخاص لإعادة تأهيل وزيادة ســـعة وتشـــغيل مســـتودعات النفط في نواكشـــوط ونواديب[182]." وفي 9 مارس، أعلنت شـــركة كونيونكتا الألمانية توقيع مذكرة تفاهم مع موريتانيا وشـركتي إنفينيتي للطاقة المصـرية، ومصـدر الإماراتية، تتعلق بمشـروع لإنتاج "الهيدروجين الأخضـــر" بقيمة 34 مليار دولار في موريتانيا[183]. وفي أكتوبر، وقعت الحكومة الموريتـانيـة مع رئيس مجموعـة البنـك الإســـلامي للتنميـة وثيقـة إطـاريـة للشـــراكـة الاســـتراتيجية في الفترة ما بين 2024-202 بهدف محاربة الفقر.[184] وفي 25 أكتوبر، وقعت موريتانيا مع المفوضـية الأوروبية خطة عمل بتمويل يبلغ 37 مليون يورو لدعم الاقتصـاد الأخضر، والاقتصاد البحري.[185]

---

[177] عربية سكاي نيوز، الجزائر تقدم مساعدات بقيمة 45 مليون دولار لتركيا وسوريا، 10 فبراير 2023، https://ln.run/fB29z

[178] العربية، الجزائر: جسر جوي لنقل مساعدات إنسانية استعجالية إلى غزة، 22 أكتوبر 2023، https://ln.run/aXrPD

[179] المملكة المغربية، توقيع اتفاقية شراكة جديدة بين وزارة الصحة والحماية الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان في المغرب، 29 مارس 2023، https://ln.run/hISxj

[180] منظمة الصحة العالمية، إطلاق استراتيجية التعاون بين المغرب ومنظمة الصحة العالمية 2023-2027 في يوم الصحة العالمي والذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس منظمة الصحة العالمية، ديسمبر 2023، https://shorter.me/ksdJr

[181] اليوم السابع، المغرب وإيطاليا يوقعان خطة عمل لتنفيذ شراكة استراتيجية متعددة الأبعاد، 6 يوليو 2023، https://shorter.me/s-CLQ

[182] طاقة، موريتانيا: الإعلان عن مشروع للشراكة بين القطاعين العام والخاص لتأهيل وتشغيل مستودعات النفط، 27 يناير 2023، https://shorter.me/l8Opc

[183] الشرق ، مذكرة تفاهم لإنتاج "الهيدروجين الأخضر" في موريتانيا بـ34 مليار دولار، 9 مارس 2023، https://shorter.me/rSEg4

[184] صحراء ميديا، التوقيع على وثيقة شراكة بين موريتانيا والبنك الإسلامي للتنمية، 23 أكتوبر 2023، https://saharamedias.net/216449/

[185] نوافذ، في تغريدة لها رئيسة المفوضية الأوروبية تشيد بالشراكة مع موريتانيا ودورها إقليميا، 25 أكتوبر 2023، https://nawafedh.com/?q=node/26454

← دول شرق أفريقيا

الصومال

حقق الصومال عدد من الشراكات من أجل تحقيق الهدف التنموي الـــ 17؛ ففي 27 يونيو، جدد الاتحاد الأوروبي التزامه بتعزيز علاقة شـــراكة طويلة الأمد مع الصـــومال والرغبة بتعميق علاقات التعاون الاستراتيجي بين الاتحاد والصومال.[186] وفي 29 أغسطس، وقع الصومال والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية مساعدات إنمائية بقيمة 92.6 مليون دولار، تهدف إلى تعزيز التعاون الثنائي في مجالات الاستقرار والنمو الاقتصادي. وفي 22 نوفمبر 2023، وقّع مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، ووزارة الخارجية والكومنولث والتنمية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشـــمالية لدعم الأمن الغذائي في الصومال.[187]

جيبوتي

اســـتطاعت جيبوتي تحقيق عدد من النجاحات المعنية بالهدف 17؛ إذ تحتفظ بشـــراكة اســـتراتيجية خاصـــة مع البنك الدولي خلال الفترة 2022: 2026 بهدف الحد من معدلات الفقر بين سكانها عن طريق تعزيز النمو الشامل بقيادة القطاع الخاص.[188] وفي 31 أكتوبر، وقعت مع مصـــر مذكرة تفاهم في مجال تنفيذ التعداد الســـكاني الإلكتروني. وفي 4 ديسمبر، وقعت مع الإمارات مذكرة تفاهم بشأن إطلاق الدراسات المتعلقة بتوسيع قدرة مشـــروع محطة بارا الكبرى للطاقة الشـــمســـية من 25 إلى 50 ميجاوات مع نظام البطاريات التخزينية.[189]

جزر القمر

كغيرها من الدول العربية الكائنة في إقليم شـــرق أفريقيا، أبدت اهتماماً جلياً لتحقيق الهدف 17 عبر عقد الشـراكات من أجل تحقيق التنمية المسـتدامة، وتحقيقاً لذلك، في 24 مايو، أعلنت بالتعاون مع الوكالة التونســـية للتعاون الفني عن مبادرة لتعزيز علاقات التعاون في مجالات التكوين المهني وصحة الأسرة والفلاحة وشؤون المرأة والأرشيف والتعليم العالي والتكنولوجيات الجديدة والبيئة.[190] وفي 29 ســـبتمبر، وقعت مع دولة الإمارات 4 مذكرات تفاهم في مجالات مختلفة منها الصـــحة والتعليم.[191] وفي 5 أكتوبر، نجحت في الانضـــمام إلى منظمة التجارة العالمية وأعلنت التزامها بالتغلب على العقبات

---

[186] مركز الاتحاد، الاتحاد الأوروبي يجدد الالتزام بتعزيز العلاقات مع الصومال، تاريخ الوصول ديسمبر 2023، https://shorter.me/HfPdR

[187] سبق، مركز الملك سلمان للإغاثة يوقع بيانًا مشتركًا لدعم الأمن الغذائي في الصومال، 22 نوفمبر 2023، https://sabq.org/saudia/pgnhp1x99p

[188] World Bank, Djibouti Country Partnership Framework (CPF) 2022 - 2026, 1 October 2021, https://ln.run/EuQ-A

[189] القرنعلى هامش مؤتمر الأطراف للتغير المناخي جيبوتي توقع اتفاقية الشراكة مع شركة أيما باور الإماراتية، ، تاريخ الوصول ديسمبر 2023، https://www.alqarn.dj/news/12234

[190] العربية، الأردن يوقع اتفاقية قرض تنموي بـ 46 مليون يورو مع الوكالة الفرنسية للإنماء، ديسمبر 2023، https://ln.run/HqTpO

[191] عرب شفاف، دولة الإمارات وجزر القمر توقعان 4 مذكرات تفاهم، 29 سبتمبر 2023، https://shorter.me/fqR6t

النهائية وتوقيع بروتوكول انضـــمامها إلى منظمة التجارة العالمية في المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية.[192]

← دول الشام

الأردن

حقق الأردن مجموعة من الشـراكات من أجل تحقيق التنمية المسـتدامة؛ ففي 13 مارس، أعلنت مؤسـسـة التمويل الدولية عن قيامها باستثمار رائد في أول سند أخضر بالأردن.[193] وفي 5 نوفمبر، تم توقيع مذكرات التفاهم مع الجانب الأردني بهدف تعزيز التعاون في المجالات الاستثمارية.[194]وفي 12 نوفمبر، أعلنت الحكومة الأردنية توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي، يتضـــمن برنامجاً وطنياً جديداً للإصـــلاح المالي والنقدي للســـنوات الأربع المقبلة، بقيمة إجمالية تصـــل إلى مليار و200 مليون دولار أمريكي. وفي 23 نوفمبر، وقع اتفاقية قرض تنموي مقدم من الوكالة الفرنسية للإنماء، للمساهمة في تمويل مشروع كفاءة قطاع المياه في الأردن بقيمة 46 مليون يورو.[195] وفي 30 نوفمبر، وقع مع الصـــين مذكرة التفاهم حول البناء المشـــترك لمبادرة الحزام والطريق ويعزز التوقيع على مذكرة التفاهم، التوافق بين مبادرة الحزام والطريق ورؤية التحديث الاقتصادي الأردنية.[196]

سوريا

اقتصـــرت الجهود الســـورية بشـــأن الهدف 17 على عقدها شـــراكات من أجل التنمية المســـتدامة على عدد من شـــركائها التقليديين؛ ففي فبراير، وقعت مع مصـــر والأردن والبحرين والإمارات 12 اتفاقية في 9 مشـاريع صـناعية تكاملية بقيمة اسـتثمارية تتجاوز 2 مليار دولار في قطاعات الزراعة والأدوية والمعادن والكيماويات والسـيارات الكهربائية[197]. وفي 27 مارس، وقعت معهم أيضـــاً مذكرة تفاهم رباعية في المجال الزراعي، وفي 4 مايو وقعت مع إيران مذكرة تفاهم بعنوان "خطة التعاون الشـامل الاسـتراتيجي طويل الأمد" في مجال الزراعة والنفط والنقل والمناطق الحرة والاتصالات.[198] وفي 22 سـبتمبر، أقامت مع الصين شراكة استراتيجية لإعادة الإعمار.[199]

فلسطين

عززت فلســـطين التزاماتها الرامية لتحقيق الهدف 17 في 2023 عبر بوابة الشـــراكات من أجل التنمية المسـتدامة؛ ففي 23 يناير، وقعت مذكرة تفاهم مع مصـر بشـأن التعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات. وفي 17 مايو، وقعت ثلاث اتفاقيات مع البنك الدولي وألمانيا

---

[192] اليوم السابع، تعرف على أحدث دولة عربية تنضم لمنظمة التجارة العالمية فبراير المقبل، 9 أكتوبر 2023، https://shorter.me/WfY4w
[193] زاوية، مؤسسة التمويل الدولية تستثمر في أول سند أخضر في الأردن لتعزيز التمويل المناخي وتحفيز النمو، 13 مارس 2023، https://shorter.me/jNzEd
[194] الدستور، 3 مذكرات تفاهم بين الأردن والإمارات بحجم 6 مليارات دولار، نوفمبر 2023، https://shorter.me/hmiFA
[195] العربية نت، الأردن يوقع اتفاقية قرض تنموي بـ 46 مليون يورو مع الوكالة الفرنسية للإنماء، ديسمبر 2023، https://ln.run/HqTpO
[196] أرابيك نيوز، الصين والأردن يوقعان مذكرة التفاهم حول البناء المشترك لـ"الحزام والطريق"، 1 ديسمبر 2023، https://ln.run/z74AW
[197] العربية نت، 4 دول عربية توقع 12 اتفاقية باستثمارات تتجاوز ملياري دولار، ديسمبر 2023، https://ln.run/Fxyhe
[198] العربية، رئيسي والأسد يوقعان مذكرة التفاهم لخطة التعاون بين إيران وسوريا، 4 مايو 2023، https://ln.run/ElPuJ
[199] عربية سكاي نيوز، الصين وسوريا تعلنان إقامة "شراكة استراتيجية"، 2 سبتمبر 2023، https://ln.run/KPBnW

لتمويل مشاريع في قطاعي المياه والحكم المحلي، بقيمة 103 ملايين دولار. وفي 3 أكتوبر، وقع بنك فلسطين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP" مذكرة تفاهم من أجل التعاون المشترك لدعم التنمية المستدامة والشمول المالي في فلسطين.[200]

☜ لبنان

استطاعت لبنان عقد مجموعة من الشركات الإنمائية في سياق الهدف 17؛ حيث وقعت في فبراير مشروع اتفاقية القرض المقدم من البنك الدولي والمتعلق بالتمويل الإضافي الثاني لشبكة الأمان الاجتماعي بقيمة 300 مليون دولار،[201] وفي 23 نوفمبر، واصلت مع الولايات المتحدة شراكة لتعزيز السلام.[202]

☜ العراق

تحقيقاً للهدف 17، عقدت الحكومة العراقية مجموعة من الشراكات المعنية؛ ففي 27 يناير، وقعت مع فرنسا "اتفاقية الشراكة الاستراتيجية" لتعزيز تعاون بلديهما خصوصا في قطاع الطاقة[203]. وفي 24 أكتوبر 2023، أكد العراق والولايات المتحدة الأمريكية التزامهما بمواصلة تعزيز شراكتهما وفق اتفاقية الإطار الاستراتيجي المُبرمة بين البلدين لضمان الوصول المستمر والآمن لإمدادات الغذاء والمياه والرعاية الطبية. وفي 2 ديسمبر، أعلن وزير الصناعة والمعادن العراقي عن 90 فرصة شراكة استثمارية بين القطاعين العام والخاص وفي 4 ديسمبر، وقد جدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق ومكتب الوكالة اليابانية للتعاون الدولي اتفاقية الشراكة طويلة الأمد لدعم إنشاء مشاريع البنى التحتية لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العراق.[204]

← دول إقليم الخليج العربي

☜ السعودية

تبرز السياقات السعودية مساعي قوية لتحقيق الهدف 17 على كافة الأصعدة والمقاصد؛ فقد قدمت أكثر من 45 مليار دولار لدعم المشاريع التنموية والإنسانية في 54 دولة أفريقية، وبلغت مساعدات مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية أكثر من 450 مليون دولار في 46 دولة، وتتطلع لضخ استثمارات بما يزيد على 25 مليار دولار، وتموين وتأمين 10 مليارات دولار من الصادرات، وتقديم 5 مليارات دولار تمويلاً تنموياً إضافياً لأفريقيا حتى 2030.[205] وساهمت بأكثر من 87 مليار دولار من المساعدات الدولية بهدف

---

[200] مذكرة تفاهم بين فلسطين ومصر في مجال تكنلوجيا المعلومات، 23 يناير 2023، https://www.wafa.ps/Pages/Details/63449

[201] النشرة، وزير المالية وقع مشروع اتفاقية القرض الدولي المتعلق بالتمويل الإضافي الثاني لشبكة الأمان الاجتماعي، نوفمبر 2023، https://ln.run/uXcWE

[202] الأسبوع، الولايات المتحدة تؤكد التزامها بمواصلة الشراكة مع لبنان لتعزيز السلام وخفض التوترات في المنطقة، 23 نوفمبر 2023، https://www.elaosboa.com/1245210/

[203] فرانس 24، فرنسا والعراق يوقعان "اتفاقية شراكة استراتيجية" لتعزيز التعاون بين البلدين خصوصا في قطاع الطاقة، يناير 2023، https://ln.run/I-INN

[204] مباشر مصر، العراق يعلن عن 90 فرصة شراكة استثمارية بين القطاعين العام والخاص، ديسمبر 2023، https://shorter.me/IFpgE

[205] فرانس 24، فرنسا والعراق يوقعان "اتفاقية شراكة استراتيجية" لتعزيز التعاون بين البلدين خصوصا في قطاع الطاقة، ديسمبر 2023، https://ln.run/I-INN

مكافحة الفقر ودفع عجلة التنمية.[206] وفي نوفمبر 2023، أطلقت مبادرة خادم الحرمين الشـريفين الإنمائية بأفريقيا بقيمة تتجاوز مليار دولار على مدى 10 سـنوات بهدف جميع الجهود الرامية لتحقيق الأمن والاستقرار.[207]

الإمارات

حققت الإمارات العربية المتحدة نجاحات وتقدمات بارزة على صـعيد الهدف 17، ففي فبراير 2023، بلغت التجارة الخارجية أكثر من (599 مليار دولار) في 2022 محققة نموا بلغ 17% على أسـاس سـنوي؛ حيث اسـتثمرت بقوة في البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية ووسعت شراكات اقتصادية مستدامة.[208] وفي أكتوبر 2023، أعلنت تخصيص 200 مليون دولار أميركي للمشـاركة في الصـندوق الاسـتئماني للنمو والحد من الفقر الدولي. [209]

قطر

تتجذر مسـاعي ومقاصـد الهدف 17 ولاسـيما داخل رؤية قطر الوطنية لعام 2030، فقد أنفق صندوق قطر للتنمية أكثر من 6 مليارات دولار في صورة مساعدات تنموية وإنسانية إلى أكثر من 100 دولة حول العالم منذ إنشـائه عام 2002 حتى أغسـطس 2023، وينفق ما بين 500 و600 مليون دولار أميركي سـنويا لتمويل المشـاريع التنموية والإنسـانية.[210] وفي يونيو، جددت الشـراكة الإنمائية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.[211] وفي 13 يونيو، أعلنت عن عقد مسـاهمة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة بمبلغ 15 مليون دولار أمريكي، لدعم تنفيذ 13 مشـروعاً للمياه والصـرف الصـحي في اليمن . وفي 28 يوليو 2023، أكدت تقديم مساعدات إنسانية بقيمة 100 مليون دولار لدعم الصحة والتعليم وإزالة الألغام في أوكرانيا.[212]

البحرين

تتمثل تقدمات البحرين على صعيد الهدف 17 في تحقيق مجموعة من الشراكات الإنمائية وتقديم المسـاعدات الإنسـانية والإنمائية، فعلى صـعيد الشـراكات وخاصـة في 26 فبراير 2023، وقعت البحرين مع الإمارات ومصـر والأردن، 12 مذكرة تفاهم في قطاعات الزراعة والأدوية والمعادن والكيماويات والسـيارات الكهربائية. وفي 23 نوفمبر 2023، وقعت مع دولة الإمارات العربية المتحدة 5 مذكرات تفاهم بهدف تعزيز التجارة والاسـتثمار،

---

[206] الشرق الأوسط، السعودية تساهم بأكثر من 87 مليار دولار لمكافحة الفقر دولياً، 20 سبتمبر 2023، https://shorter.me/78h_V

[207] صحيفة مال، الصندوق السعودي للتنمية يمول 413 مشروعا تنمويا في أفريقيا بأكثر من 10 مليارات دولار، 9 نوفمبر 2023، https://shorter.me/DEi35

[208] العربية، التجارة الخارجية للإمارات تقفز 17% إلى 2.2 تريليون درهم في 2022، 6 فبراير 2023، https://shorter.me/shykX

[209] مركز الاتحاد، دور الإمارات في مكافحة الفقر عالميّاً، 21 أكتوبر 2023، https://shorter.me/KE7ZG

[210] الشرق، مدير صندوق قطر للتنمية: 6 مليارات دولار مساعدات إنسانية وتنموية لأكثر من 100 دولة منذ إنشائه، 4 أغسطس 2023، https://shorter.me/AGWPd

[211] وزارة الخارجية، قطر تجدد التأكيد على التزامها بتعزيز مسار التعاون بين بلدان الجنوب لدعم تحقيق الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي، 1 يونيو 2023، https://shorter.me/q8UBj

[212] فرانس 24، قطر تقدم مساعدات إنسانية بقيمة 100 مليون دولار لأوكرانيا، 28 يوليو 2023، https://shorter.me/f4B4z

والتعليم. وفي 24 نوفمبر 2023، أعلنت اعتزامها عقد وتوقيع 15 مبادرة للتعاون المشترك و13 مذكرة تفاهم من أجل تعزيز حركة الاستثمار والتجارة البينية مع مصر.[213]

☜ عمان

حققت سلطنة عمان جهوداً معنية بتحقيق الهدف 17 وخاصة في 2023؛ فقد أطلقت في 31 مايو صندوق "عُمان المستقبل" بقيمة 5.2 مليار دولار لتعزيز النشاط الاقتصادي وفي 30 سبتمبر 2023، وقّعت عدة شراكات استراتيجية مع الشركات الأمريكية لتعزيز التبادل[214]. وفي 28 نوفمبر 2023، أرسلت عمان مساعدات إنسانية وإغاثية إلى الشعب الفلسطيني، تتضمن نحو 100 طن من المواد الغذائية.[215]

☜ اليمن

في سياق العمل لتحقيق غايات الهدف 17، وافق البنك الدولي على تمويلٍ إضافيٍ ثانٍ بقيمة 207 ملايين دولار للمشروع الطارئ لتعزيز الحماية الاجتماعية والاستجابة لجائحة كورونا في 27 مارس، كما وافق بقيمة 150 مليون دولار كتمويل إضافي ثان للمشروع الطارئ لرأس المال البشري في اليمن في شهر سبتمبر. وفي 28 فبراير 2023، انتهى مؤتمر للدول المانحة لليمن بتعهد من 31 دولة ومنظمة دولية توفير مساعدات بقيمة 1,2 مليار دولار، توظف لدرء خطر المجاعة وإيصال مساعدات لملايين اليمنيين.[216]

☜ الكويت

اتفقت الكويت واليابان على إقامة شراكة استراتيجية شاملة في كافة المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والصحية والثقافية في 14 مايو، وفي يونيو، قدمت الكويت إلى منظمة اليونسف مساهمات مالية لتقديم الإغاثة الطارئة للأطفال وأسرهم في أربع دول مختلفة موزعة بنحو 500 و699 و646 دولار لكلاً من أفغانستان والسودان والصومال وباكستان على التوالي.

ثانياً: التنمية المستدامة في المنطقة العربية.. قراءة في الأطر الإنمائية والمؤشرات

تستمد التنمية المستدامة في المنطقة العربية مضامينها من حزمة واسعة من المواثيق والأطر والرؤى التنموية والخطط والسياسات: القطرية والإقليمية المتسقة مع رؤية الأمم المتحدة 2030 ولاسيما الميثاق العربي لحقوق الإنسان؛ حيث تنص المادة 37 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان على التنمية كحق إنساني وتلزم أطرافه باتباع

---

[213] الاقتصاد الإلكتروني، مصر توقع 12 مذكرة تفاهم مع الإمارات والبحرين والأردن باستثمارات تتجاوز 2 مليار دولار، 26 فبراير 2023، https://economyplusme.com/103791/

[214] وكالة الأنباء العمانية، الوفد العُماني التجاري يوقع شراكات استراتيجية في ختام زيارته إلى الولايات المتحدة الأمريكية، 30 سبتمبر 2023، https://omannews.gov.om/topics/ar/7/show/423626/

[215] صدى البلد، سلطنة عمان ترسل 100 طن مواد غذائية للفلسطينيين في غزة، 28 فبراير 2023، https://www.elbalad.news/6016055

[216] بي بي سي عربية، هل تكفي تبرعات المانحين لإنهاء الأزمة الانسانية في اليمن؟، 28 فبراير 2023، https://www.bbc.com/arabic/interactivity-64805464

وتفعيل كافة الأطر والسياسات لتحقيقه ولاسيما عبر جامعة الدول العربية. وفي سياق ذلك، انبثقت عدة استراتيجيات وأطر عامة وتخصصية ذات صلة بأهداف إنمائية محددة، وتشكلت عدة آليات إقليمية مشتركة لتحقيق التنمية المستدامة.

1. خلفية عن الأطر الإنمائية في المنطقة العربية

← الأطر التنموية العامة

تسارعت وتيرة الجهود العربية الإقليمية وتزاحمت الاستراتيجيات التنموية العربية ولاسيما: الإطار الاستراتيجي العربي للتنمية المستدامة في 2014، والإعلان العربي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة، والاطار الاسترشادي العربي لدعم خطة التنمية المستدامة 2030 ولعل الناظر للجهود العربية في 2023، يدرك أن السياقات العربية تحتضن رؤيتها التنموية الجديدة المعروفة إعلامياً" بـ "رؤية العالم العربي عام 2045 "، والتي ترتكز على 6 أركان رئيسة هي: **الأمن والأمان والعدل والعدالة والازدهار والتنمية والابتكار والإبداع والتنوع والانفتاح والتجدد الثقافي والحضاري**، ويهدف بدوره إلى تعزيز فرص التنمية المستدامة ومواكبة التقدم الحاصل على مستوى العالم.[217]

← الأطر التنموية المعنية بالأبعاد الاجتماعية

أولت المنطقة اهتماماً جلياً للأبعاد الاجتماعية التنمية المستدامة، وترجمت اهتمامها إلى عدة استراتيجيات وأطر محددة منها: الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد والإعلان العربي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة في الأبعاد الاجتماعية والاستراتيجية العربية حول حماية الأطفال النازحين واللاجئين الاستراتيجية العربية للصحة 2017: 2030. والخطة الاستراتيجية العربية المعنية صحة الأمهات والأطفال والمراهقات 2017: 2030 وإعلان القاهرة للمرأة العربية وأجندة تنمية المرأة في المنطقة العربية 2030. والعقد العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار 2015: 2024 والاستراتيجية العربية للوقاية والاستجابة لمناهضة كافة أشكال العنف الاجتماعي وفي سياق 2023، وتحديداً وفي يوليو 2023، أعلنت جامعة الدول العربية اعتزامها إطلاق استراتيجية خاصة للشباب والسلام والأمن لضمان تفاعل الشباب ومشاركته وتعزيز إمكاناته. [218]

← الأطر المعنية بالأبعاد الاقتصادية

قدمت المنطقة العربية لعام 2023 مجموعة من الأطر والسياسات المعنية بالبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، ودارت جهودها حول الاستراتيجية العربية للبحث والابتكار حتى 2023 واستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة وخطة عمل اللجنة الفرعية الأفريقية المعنية بالهجرة 2020: 2023، والاستراتيجية العربية للعمل التطوعي وفي 26 مارس

---

[217] لكم 2، رؤية 2045 من أجل عقد اجتماعي عربي جديد، 29 أغسطس 2023، https://lakome2.com/opinion/280504/

[218] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، جهود جامعة الدول العربية في تنفيذ التنمية المستدامة في 2030، تاريخ الوصول 16 ديسمبر 2023. https://shorter.me/0dR8z

2023، تم توقيع إطار العمل الإقليمي للدول العربية (2023- 2028) الهادف إلى اتباع نهج متوازن لمكافحة المخدرات، وتعزيز التصدي للجريمة المنظمة، ومكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، والتصدي للفساد والجرائم المالية، ومنع الإرهاب والعنف ومكافحتهما وتعزيز العدالة الجنائية ومنع الجريمة، وفي مايو 2023، جددت الجهود العربية المشتركة تعهداتها وتأكيداتها على التنمية المستدامة بموجب إعلان جدة الصادر؛ حيث تضمنت بنوده على أهمية التنمية المستدامة والأمن والاستقرار والعيش في سلام حق أصيل للمواطن العربي وأهمية استثمار الموارد والفرص والإمكانات لتحقيق نهضة عربية صناعية وزراعية شاملة.[219]

← الأطر المعنية بالأبعاد البيئية

أفضت التغيرات المناخية والسياقات البيئية للمنطقة العربية إلى إطلاق حزمة واسعة من الأطر والاستراتيجية المعنية بالبيئة والمناخ ومنها: الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة 2010: 2030 والاستراتيجية العربية للأمن المائي 2010: 2030 والاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة 2030 والإطار التنفيذي للبعد البيئي في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030 والاستراتيجية العربية للإدارة المستدامة للمياه الزراعية والأمن الغذائي العربي. [220]

← البنى المؤسسية

اتساقاً مع المساعي لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية ، تشكلت عدة آليات تنموية مشتركة منها ما يلي: اللجنة العربية رفيعة المستوى لتحقيق التنمية المستدامة والإطار الاسترشادي العربي لدعم التنمية المستدامة 2030 ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية للدول العربية ومنصة الأسبوع العربي للتنمية المستدامة وآلية التمويل المستدامة في المنطقة العربية والشبكة العربية للمنتديات الوطنية للتنمية المستدامة والشبكة العربية للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة وشبكة العطاء الاجتماعي واللجنة الفرعية للقضاء على الجوع في المنطقة العربية وإطلاق شبكة "خديجة كشبكة عربية للتمكين الاقتصادي للمرأة العربية. [221]

---

[219] الأمم المتحدة، توقيع إطار العمل الإقليمي للدول العربية (2023- 2028) وإطلاق الخطة العربية للوقاية والحد من أخطار المخدرات على المجتمع العربي، مارس 2023، https://shorter.me/IWcTm

[220] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، جهود جامعة الدول العربية في تنفيذ التنمية المستدامة في 2030، مرجع سابق، https://shorter.me/0dR8z

[221] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، جهود جامعة الدول العربية في تنفيذ التنمية المستدامة في 2030مرجع سابق، https://shorter.me/0dR8z

2. الرؤى التقييمية لمؤشرات التنمية المستدامة خلال عام 2023

الهدف / الدولة	الهدف 6	الهدف 7	الهدف 9	الهدف 11	الهدف 17
إقليم شمال افريقيا					
مصر	↑	↑	↑	↑	↑
ليبيا	↓	→	↑	↑	↑
السودان	↓	↓	↓	↓	↑
تونس	↓	↑	↑	↑	↑
المغرب	→	↑	↑	↑	↑
الجزائر	↑	↑	↑	↑	↑
موريتانيا	→	↑	↑	↑	↑
إقليم شرق افريقيا					
الصومال	↓	↑	↑	→	↑
جيبوتي	→	↑	↑	↑	↑
جزر القمر	→	↑	↑	→	↑
إقليم دول الشام والعراق					
سوريا	↓	↑	↓	↑	↑
لبنان	↓	↓	↓	↑	↑
الأردن	↓	↑	↑	↑	↑
فلسطين	↓	↑	↓	↑	↑
العراق	→	↓	↑	→	↑
إقليم الخليج العربي					
اليمن	↓	↑	↓	↑	↑
قطر	↑	↑	↑	↑	↑
السعودية	↑	↑	↑	↑	↑
الإمارات	↑	↑	↑	↑	↑
البحرين	↓	↑	↑	↑	↑
الكويت	↑	↑	↑	↑	↑
سلطنة عمان	↑	↑	↑	↑	↑

شكل رقم (2): مؤشرات أداء الدول العربية عن الأهداف الإنمائية خلال عام 2023

يشير السهم الأخضر إلى تقدم ملحوظ، السهم الأحمر إلى تراجع في الأداء، اما الأصفر يشير إلى الثبات في الاداء

تعكس دلالات المنطقة العربية ووقائعها خلال عام 2023 مساعي حثيثة لتسريع التنمية المستدامة بكافة أبعادها: الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وغاياتها ومؤشراتها وأهدافها المقدرة بنحو 196، 240، 17 على التوالي. ومن خلال الرصد والتحليل لواقع التنمية المستدامة، تبين وقائع المنطقة العربية التنموية قدرة 7 من دولها قطع 3/2 طريقهم لتحقيق التنمية المستدامة، تلك الدول هي: الجزائر ومصر والأردن والمغرب وعمان وتونس والإمارات العربية المتحدة، وتشير إلى عدم قدرة 14 دولة آخرين على تحقيق هدفاً واحداً من أهدافها الإنمائية، وتزعم أن الدول القابعة تحت وطأة الصراعات والفقر هي الأكثر عرضة لخطر التخلف عن الركب ولاسيما سوريا واليمن،[222] وتشير إلى وقوع معظم الدول العربية عند الدرجة الحمراء بشأن مؤشرات التنمية المستدامة؛ حيث يصنف الهدف 5 باعتباره الهدف الأكثر تحدياً للمنطقة العربية، وحاجة الأهداف 3، و6، و7، و9، و14، و16 إلى جهود متنامية لتخفيف تحدياتها وإزالتها.

بينما ترصد القراءة الجغرافية لوقائع التنمية المستدامة مدى معاناة الدول العربية الكائنة في إقليم شمال أفريقيا من تحديات كثيرة، تحول دون تحقيقهم الأهداف: 2، و3، و5 و8، و14، ومعاناة دول مجلس التعاون الخليجي من تحديات الأهداف: 5، و6، و12، و13؛ حيث تنتشر السمنة وندرة المياه وتحديات الطاقة النظيفة وجودة الهواء، وتوضح تزايد تحديات الأهداف 5، و8 بشدة في دول الشام. [223]

← مؤشرات الهدف 6" المياه النظيفة والصرف الصحي"

تعد المنطقة العربية الأكثر معاناة وتألماً لندرة المياه في العالم؛ حيث يقبع بداخلها 14 دولة من أصل 20 دولة تعاني من الإجهاد المائي، ويصل فيها الفرد إلى 12% فقط من مستويات المياه المتجددة لنظيره العالمي، ويأتي أكثر من 50% من مائيتها من خارج المنطقة نفسها، بل تتضافر التغيرات المائية مع الصراعات؛ لتحرم أكثر من 70% من السوريين من مياه الشرب الآمنة. ويحصل 103 مليون على خدمات مياه الشرب المأمونة و301 مليون على خدمات الصرف الصحي المأمونة و58 مليون على المرافق الأساسية لغسل اليدين وهناك 372 يعيشون في بلدان بمستويات المرتفعة والخطيرة من الإجهاد المائي.

← مؤشرات الهدف 7 "طاقة نظيفة وبأسعار معقولة"

في الوقت الذي تبذل فيه الدول العربية جهودًا قوية ومؤثر في مجال النهوض بقطاع الطاقة داخل دول المنطقة، اطلقت 13 دولة عربية استراتيجيتها لإدارة قطاع الطاقة المحلي حتى عام 2030، بينما وضعت عمان استراتيجية تمتد لعام 2040، وتركز اغلب

---

[222] Sustainable Development Solutions Network, Release of the Arab Region SDG Index and Dashboards Report 2023, 7 December 2023, https://www.unsdsn.org/release-of-the-arab -region-sdg-index-and-dashboards-report-2023

[223] اليوم السابع، لاق تقرير التنمية العربية حول تغير المناخ والتنمية المستدامة في الدول العربية، 6 نوفمبر 2023، https://www.almasryalyoum.com/news/details/3023724

الاســـتراتيجيات على تحســـين كفاءة اســـتخدام الطاقة في المباني وزيادة كفاءة عملية التولية واســـتغلال الموارد المحلية، لكن رغم ذلك مازالت اغلب دول المنطقة تعاني من أزمة ارتفاع أسعار الطاقة مقارنة بالمتوسطات العالمية، حيث قات مجموعة دعم تشمل البحرين وليبيا وقطر والإمارات بخفض الدعم الحكومي لقطاع الطاقة ما بين 2010 و2020 بصـــورة كبيرة، بينما جاءت الجزائر كالدولة العربية الوحيدة التي زادت من الدعم المالي المقدم لقطاع الطاقة المحلية داخل البلاد، وتختبر المنطقة فجوة وتفاوت ســـعري كبير بين دولها كمقابل لخدمات الطاقة، حيث ترتفع الأســـعار من 0.2 دولار / كيلو وات في سوريا إلى 30.95 دولار /كيلو وات ساعة في جيبوتي بما يمثل 20 ضعف السعر العادل في المنطقة البالغ 7.11 دولار/كيلو وات ساعة[224].

← مؤشرات الهدف 9 "الصناعة والابتكار والبنية التحتية"

لاتزال الصناعات التحويلية في المنطقة الأكثر تلويثاً وأقل إنتاجية وتوليد للوظائف، وتشير أحدث البيانات إلى دول مجلس التعاون الخليجي وبلدان المشـــرق العربي لديها أعلى معدلات الصـــناعات التحويلية بنســـبة 11% مقابل 8% لأقل البلدان نمو العربية و9% من بلدان المغرب العربي وتسجل المنطقة العربية نمواً لدى مستخدمي الأنترنت من 28.8% إلى 70.3% خلال الفترة من 2012: 2022؛ ليصـــل عدد مســـتخدمي الأنترنت إلى 327 مليون شخص، ورغم ذلك، لا يزال 30% من سكان المنطقة مستبعدين رقمياً.[225]

← مؤشرات الهدف 11 "المدن والمجتمعات المستدامة"

تعكس المنطقة العربية توسعاً حضرياً ملحوظاً بمعدل قدره 2.5% سنوياً، وتصور حياة أكثر من 57% من العرب في المناطق الحضـرية بواقع 99% و98%، و58%، و44% و28، و3% في كلاً من قطر والكويت والمغرب ومصـــر وجزر القمر والســـودان على التوالي، وترصـــد المؤشرات حياة أكثر 28% من سكان الحضر في أحياء فقيرة ومستوطنات غير رسمية.[226]

[224] Arab Future energy index, AFEX 2023, https://bit.ly/3TE8aAE

[225] الأمم المتحدة، مبادرة تهدف إلى حشد تريليون دولار لتمويل التنمية المستدامة في المنطقة العربية، 18 سبتمبر 2023، https://news.un.org/ar/story/2023/09/1123742

[226] مباشر مصر، الإمارات والبحرين توقعان على 5 مذكرات تفاهم، 23 نوفمبر 2023، https://shorter.me/fHfho

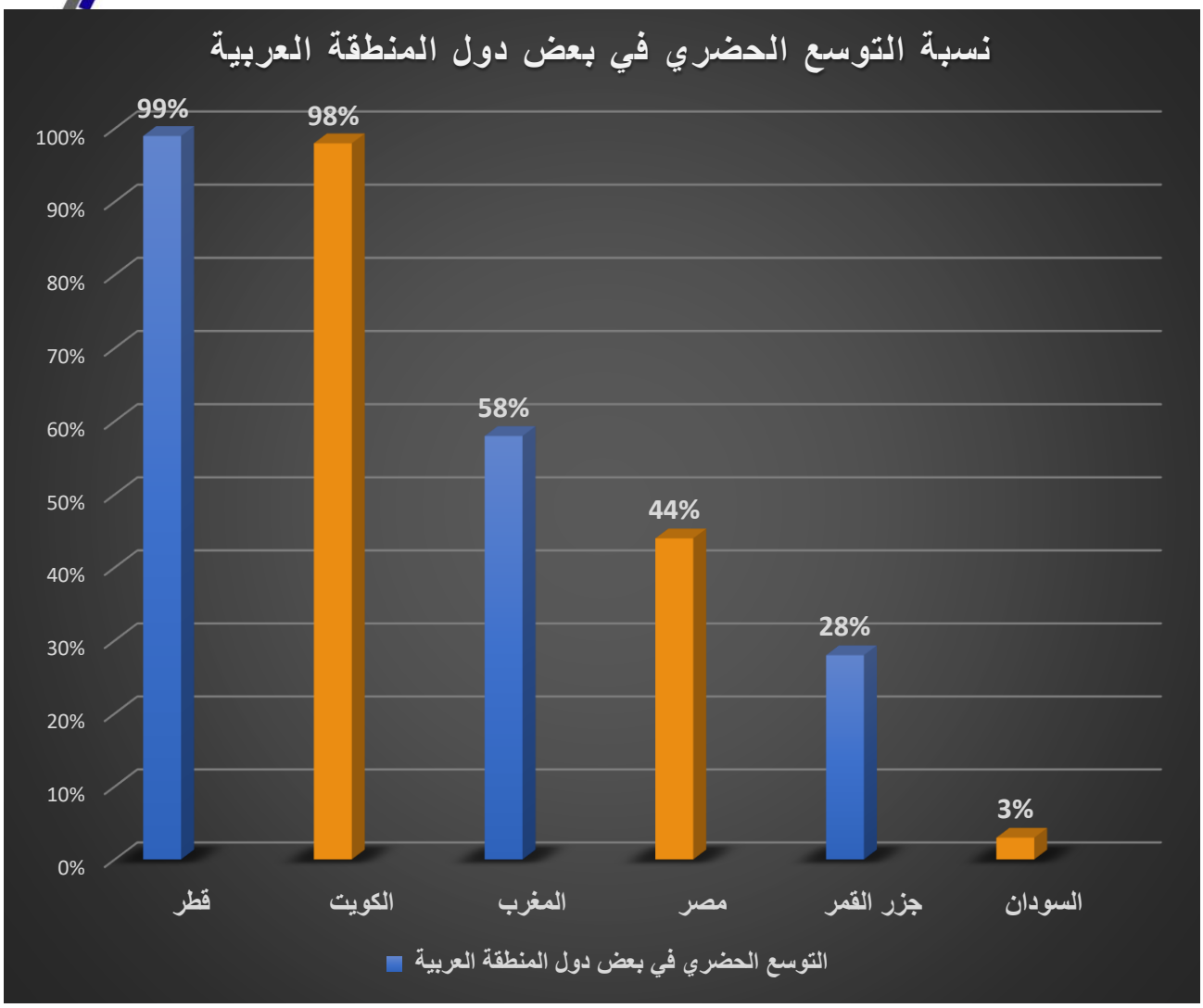

شكل (3): نسب التوسع الحضري والمدن المستدامة في عدد من الدول العربية

مؤشرات الهدف 17" الشراكات من أجل الأهداف"

لا تزال المنطقة العربية لا تستفيد من التجارة العالمية ولاتزال حصة الصادرات للمنطقة من الصادرات العالمية للخدمات متواضعة ولم يحقق سوى 50% من البلدان العربية معدلاً لا يقل عن 90% لتسجيل المواليد وأقل من نصفها حقق 75% لتسجيل الوفيات.[227]

ثالثاً: التنمية المستدامة في المنطقة العربية بين التحديات وآليات المواجهة

1. التنمية المستدامة في المنطقة العربية.. رؤية تحليلية للتحديات القائمة

← التحديات السياسية والأمنية

☜ الصراعات والنزاعات المسلحة

تعج البيئة العربية بعدد من المتغيرات الأمنية شديدة التعقيد ما بين الصراعات والنزاعات التي كبدتها نحو 900 مليار دولار وخسائر اقتصادية عن الفترة من 2011 حتى 2023 بفعل اشتداد ساحة الصراعات في ليبيا وسوريا والعراق واليمن وفلسطين وخلف معدلات متزايدة من النازحين واللاجئين التي رفعت سقف الاحتياجات الإنسانية إلى 60 مليون نسمة، و30 مليون نازحاً ومشرداً وفقاً لإحصائيات 2023، وتأثر 180 مليون من الدول المجاورة بتلك النزاعات، ويتضح تأثير تلك الصراعات في فلسطين وسوريا واليمن؛ ففي الأولى، تسبب في تراجع التنمية بما يتراوح 11:16 سنة في فلسطين وبمعدل 16:19 سنة في غزة وفقاً لحدة النزاع، [228]وفي سوريا، بلغت معدلات الفقر بنحو 90% مقارنة بـ28% في 2021، وارتفعت الاحتياجات الإنسانية إلى 15.3 مليون شخص، وتسبب في ضياع الجهود التنموية في اليمن لأكثر من 30 عاماً ورفع الفقر إلى 71%: 78% . [229]

☜ تأثير الحرب الروسية- الأوكرانية

ألقت الحرب الروسية - الأوكرانية بتأثيرات سلبية على التنمية المستدامة؛ فقد كبدت الاقتصاد العالمي خسائر مقدرة بنحو 1.6 تريليون دولار وفقاً لإحصائيات 2022، ولم تكن المنطقة العربية بعيدة عن تلك التداعيات؛ حيث تم رصد تأثيرات متفاوتة، كانت أقل حدة بالنسبة للدول المصدرة للطاقة، وأكثر حدة على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل وارتبطت تلك الصعوبات بشكل خاص بارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وكلفة الواردات، واضطرابات الإمدادات والإنتاج.[230] وحتى منتصف عام 2022، كانت دول الشرق الأوسط التي تعتمد على استيراد مجموعة مهمة من سلعها الإستراتيجية من روسيا وأوكرانيا قد بدأت في التأثر بصورة كبيرة

---

[227] سكو، التقدم المحرز للتنمية المستدامة في المنطقة العربية، مرجع سابق، https://shorter.me/lh22i

[228] البرنامج لإنمائي للأمم المتحدة، ارتفاع معدّل الفقر في دولة فلسطين بأكثر من الثلث في حال استمرار الحرب لشهر ثانٍ، 9 نوفمبر 2023، https://shorter.me/uRaCE

[229] البوابة العربية للتنمية، ديمغرافيا، تاريخ 16 ديسمبر 2023، https://shorter.me/z-0cu

[230] عربية سكاي نيوز، ما هي الانعكاسات الاقتصادية لحرب أوكرانيا على الشرق الأوسط؟، 23 فبراير 2023،https://shorter.me/1X36z

بتبعات الحرب الدائرة داخل الأراضي الأوكرانية، وجاءت مصر على رأس أكثر الدول المتأثرة سلبًا بنتائج الحرب الأوكرانية بينما جاءت اليمن كأقل دول المنطقة العربية تأثرًا.[231]

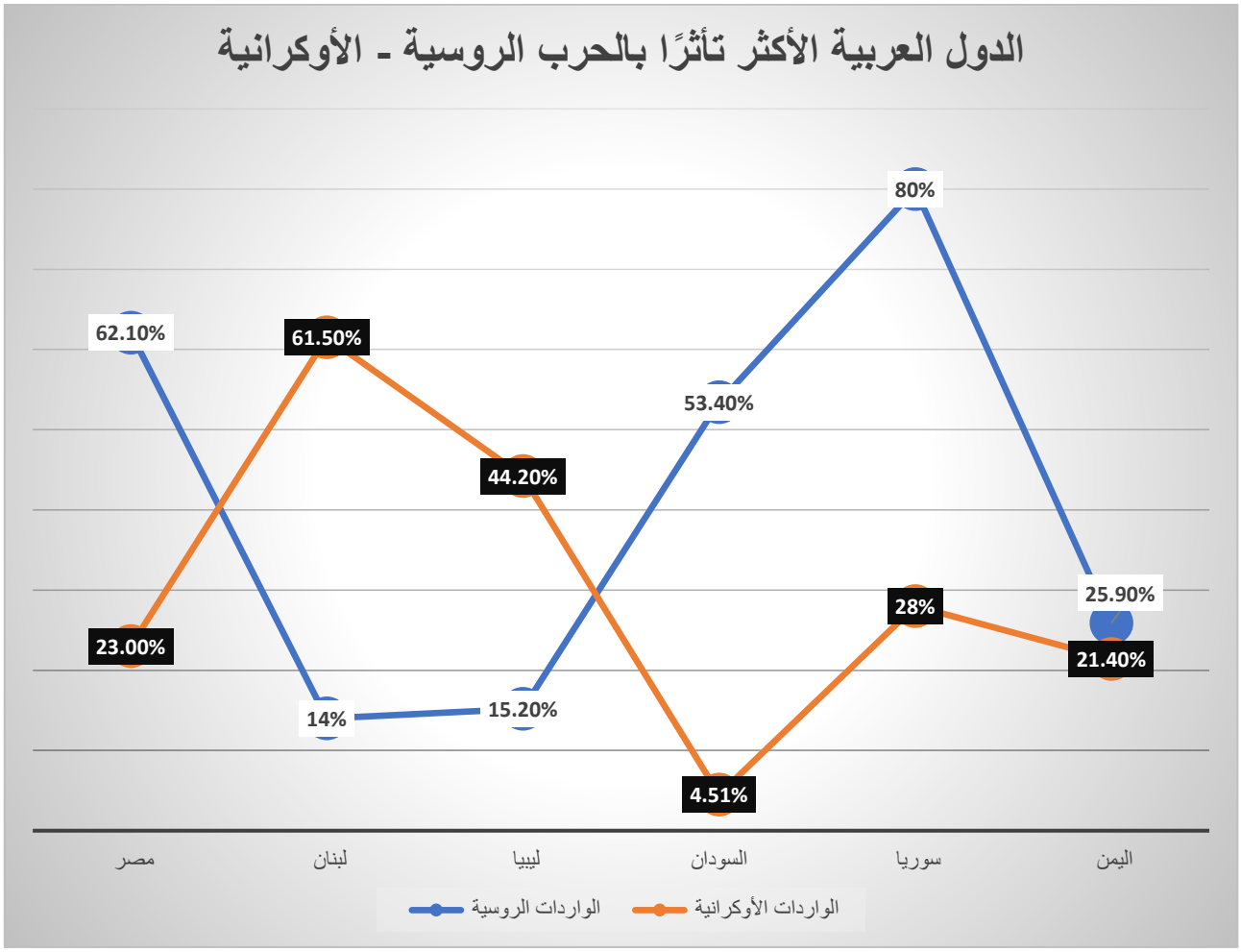

شكل (4): نسب تأثر الصادرات والواردات في عدد من الدول العربية بسبب الحرب الروسية الأوكرانية

ظاهرة الهجرة والنزوح

تتضح ظاهرة الهجرة في النطاقات العربية كجزء من الظاهرة الدولية المقدرة بنحو 214 مليون شخص، وتعكس مدى تدني الوقائع الاقتصادية والسياسية والأمنية انتشار الفساد وعدم العدالة الاجتماعية وانعدام الفرص مما يجبر الشباب العربي كغيره من شباب الدول النامية المسئولة عن 3/1 الأعداد المهاجرة إلى الهجرة خارج الحدود بطرق شرعية وغير شرعية بحثاً عن ظروف وبيئة مواتية، لتهجر معها عقولهم وأفكارهم وقدراتهم لبلدانهم وتتحول إلى طاقات اقتصادية لصالح الدول الأخرى مما يؤثر على التنمية والنمو الاقتصادي في الدول العربية، وفي هذا السياق، ففي الوقت الذي استضافت فيه الدول العربية 41.4 مليون مهاجرا ولاجئاً دولياً يمثلون نحو 15% من المهاجرين واللاجئين الدوليين في العالم، لا تزال حركة الهجرة والنزوح في تزايد مستمر في الدول العربية؛ فقد بلغت نحو 32.8 مليون شخص في 2020.

[231] How Russia's War in Ukraine is Impacting the MENA Region, The Tahrir Institute, https://bit.ly/4aCdcUm

انتشار الجريمة المنظمة والجماعات المسلحة

أدى الفراغ في السلطة نتيجة الاضطرابات الإقليمية تواجد متزايد للجهات المسلحة الفاعلة والشبكات الإجرامية والتي من شأنها المساس بالمجتمعات المسالمة، ويعتبر نمو الشبكات الإجرامية عبر الوطنية ظاهرة مقلقة، وقوضت سيادة القانون وظروف الأمن والاستقرار الاقتصادي اللازم لتحقيق التنمية المستدامة، وكذلك تحرم الحكومة من الإيرادات وتيسير الفساد. كما لا يزال الإرهاب حاضراً بقوة في المنطقة العربية بصوره التقليدية وغير التقليدية ولا يزال يفرز تداعيات سلبية على التقدمات المحرزة للتنمية المستدامة لعام 2023؛ ففي الربع الثاني من عام 2023، احتضنت المنطقة العربية أكثر من 230 عملية إرهابية مقارنة بـ 35 عملية فقط في الربع الأول، أفضت تلك العمليات إلى إراقة دماء 3387 ضحية.[232]

← التحديات الاقتصادية

البنية الهيكلية الاقتصادية

قادت البنى الهيكلية للاقتصادات العربية شديدة التركيز على الموارد النفطية والمصادر غير المتجددة كما يتضح في الاقتصاد السعودي والليبي والتركيز على الصناعات كثيفة رأس المال إلى زيادة انكشاف الاقتصادات العربية وتعرضها للتقلبات الخارجية ولاسيما كوفيد 19 والحرب الأوكرانية - الروسية وتراكم الديون.[233]

جائحة كوفيد 19

ألقت جائحة كورونا منذ انتشارها في مارس 2020 بظلالها على المنطقة العربية باعتبارها بيئة خصبة وداعمة لانتشارها؛ حيث سجلت كافة الدول العربية إصابات، وذلك لتحلق بالدول العربية خسائر اقتصادية مقدرة بنحو 42 مليار دولار من إجمالي الناتج المحلي ورفعت نسبة البطالة بنسبة 1.2% أي أفقدت نحو 1.7 مليون وظيفة وفقاً لإحصائيات 2020 تقديرات أولية، بين يناير ومارس، سجلت شركات الأعمال في المنطقة خسارة مقدرة بـــ 420 مليار دولار بما يعادل 8% من إجمالي الثروة في المنطقة، ورفعت نسبة الفقر بنحو 10.5 مليون إضافياً بجانب 2.5 بفعل الحرب الروسية - الأوكرانية وفقاً للإحصائيات.

تدني الرأسمال البشري

تتضح بشدة تحديات الشباب وما يمثله من قوة رأسمالية في تدني الاستثمار الرأسمالي وفقدان الشباب المهارة على العمل وعدم جاهزيتهم لسوق العمل فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة؛ إذ تحتاج الدول العربية إلى خلق ما يقرب من 60: 100 مليون وظيفة

---

[232] مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، تقرير مؤشر الإرهاب في المنطقة العربية (أبريل-يونيو) 2023، 23 يوليو 2023، https://shorter.me/rN2Ju

[233] المتداول العربي، أعلى الدول العربية من حيث الديون في 2022، 28 أبريل 2022، https://bit.ly/3EQH0iC

بحلول 2030 من أجل الحد من البطالة في الدول العربية. وتشير الإحصائيات أن 50% من الشباب العربي في المدارس الابتدائية والثانوية لا يتعلمون ولا يستوفون الحد الأدنى من مستويات القراءة والكتابة، وأن هناك أكثر من 20 مليون شاب عربي في سن الدراسة خارج المدرسة ومن المرجح أن يتسرب ما يقرب من 75 مليونًا في المدارس الابتدائية والثانوية قبل موعد تخرجهم.[234]

تأزم الديون

تفرض تراكمات الديون واحتدامها حيزاً مالياً ضيقاً للتنمية المستدامة؛ فقد ارتفع إجمالي الدين العام إلى مستوى تاريخي بلغ 1.4 تريليون دولار، بما يمثل حوالي 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة في عام 2020 وحتى في دول مجلس التعاون الخليجي ذات الدخل المرتفع، تضاعف إجمالي الدين العام خمس مرات تقريبا عن 2008 ليصل إلى 576 مليار دولار في عام 2020. وتشير الأرقام إلى أن نصف الديون العامة في المنطقة العربية تقريبا يقع على كاهل البلدان متوسطة الدخل.[235]

وفقا للبيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي لعام 2023، تأتي البحرين على قمة دول العالم العربي ذات أكبر معدل للدين العام مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي للدولة بقيمة 4.2% بينما تأتي الجزائر لتكون صاحبة النسبة المئوية الأقل من الديون من اجمالي الناتج المحلي للدولة بنسبة 0.1%.

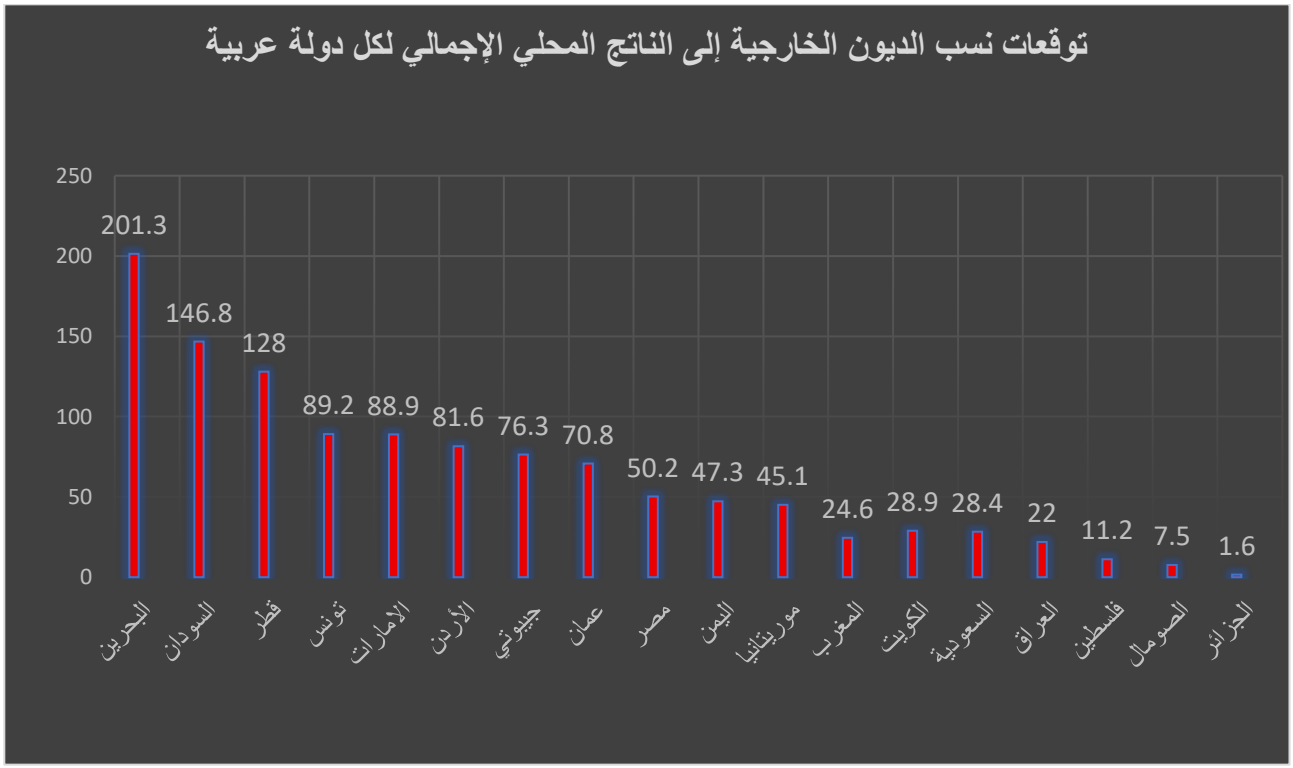

شكل (5): توقعات نسب تأثير الديون الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية

[234] الإسكو، عدم المساواة في المنطقة العربية: قنبلة موقوتة، مايو 2022، https://shorter.me/Qpajt

[235] الأمم المتحدة، الإسكوا: ارتفاع الدين العام في المنطقة العربية إلى مستويات تاريخية بلغت 1.4 تريليون دولار في 2020، 28 أكتوبر 2023، https://news.un.org/ar/story/2021/10/1086092

هجرة العقول والأدمغة

تلقي ظاهرة هجرة العقول والأدمغة من الدول العربية بتأثيراتها السلبية وتشكل هاجساً لدى صناع قرار التنمية المستدامة في المنطقة العربية؛ فرغم أن تلك الظاهرة بدأت منذ القرن التاسع عشر، إلا أنها ازدادت وتيرتها في القرن العشرين وخصوصًا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتفاقمت في القرن 21 وخاصة عقب تطورات ما عرف بـــ "الربيع العربي"؛ ونتيجة لذلك، فقدت المنطقة العربية ثلث طاقتها البشرية لصالح الهجرة إلى دول أوروبا وأستراليا وكندا، وباتت الدول العربية تعاني من تدني الرأسمال البشري وقلة الكفاءات، وتتكبد خسائر سنوية بنحو 200 مليار دولار.[236]

الاقتصاد غير الرسمي

بات الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة منتشرة في السياقات العربية، تحمل تداعيات جمة على مساعي تحقيق التنمية المستدامة؛ حيث يعمل ما يقرب من اثنين من كل ثلاثة عمال، في وظائف غير رسمية، في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتنتشر بشدة في مصر والمغرب وتونس بنسبة 26.5% و77.3% و43.9% على التوالي.[237]

التدفقات المالية غير المشروعة

تفقد المنطقة العربية بسبب التدفقات المالية غير المشروعة بنحو 60.3: 77.5 مليار دولار سنوياً من الموارد؛ فقد خسرت نحو نصف تريليون دولار خلال الفترة من 2008: 2015 بما يعادل 482.7 مليار دولار وبما يعادل خمس الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية.

هشاشة النظام المالي

تخسر الحكومات العربيّة حوالي 9 مليارات دولار سنويًا بسبب الانتهاكات الضريبيّة التي ترتكبها الشركات المتعددة الجنسيّات نتيجة ممارساتها الضارة كتحويل الأرباح بعيدًا عن البلدان التي تقوم فيها بأنشطتها، وذلك تهرّبًا من مسؤولياتها الضريبيّة. ولا تتجاوز نسبة الشركات المتعددة الجنسيات التي تسدّد الحد الأدنى العالمي المقترح لمعدل الضريبة الفعلية البالغ 15%، ثلث الشركات العاملة في المنطقة.[238]

التحديات التمويلية

تشغل تحديات التمويل وتعبئة الموارد المالية لتحقيق التنمية المستدامة حيزاً كبيراً وتحتاج إلى جهود تضامنية وتنسيقية وتشاركية عدة؛ حيث تقدر احتياجات التنمية المستدامة في المنطقة العربية نحو 230 مليار دولار سنوياً حتى 2030، وتقدر الفجوة في التمويل اللازم لتحقيق أهداف الاستدامة في اثني عشر بلداً عربياً بنحو 660 مليار دولار

---

[236] شفاف، العراق رابعاً.. هجرة جماعية للعقول من الدول العربية إلى الخارج، 13 أبريل 2023، https://shorter.me/vBVJX

[237] مدونات البنك الدولي، العمالة غير الرسمية في مصر والمغرب وتونس: ما الذي يمكن أن نتعلمه لتعزيز النمو للجميع؟، 6 نوفمبر 2023، https://shorter.me/Jf-2x

[238] الإسكوا، الإسكوا: المنطقة العربية تخسر سنويًا ما يقرب من 9 مليارات دولار بسبب الانتهاكات الضريبية للشركات المتعددة الجنسيات، 10 مايو 2023، https://shorter.me/nGWGV

سـنوياً بحلول عام 2030،[239] وتحتاج المنطقة العربية لسـد فجوة تمويل المناخ في المنطقة العربية بنحو 400 مليار دولار حتى 2030.[240]

← التحديات الاجتماعية

اتساع الفجوة بين الجنسين

تتسـع الفجوة الاجتماعية داخل الدول العربية عند الحديث عن المسـاواة بين الجنسـين التي تحتاج لأكثر من 179 عاماً لتحقيقها مقارنة بـ 142 عاماً على مسـتوى العالم، رغم النجاحات التي حققتها دول المنطقة؛ إذ تشير المنطقة العربية إلى تخصيص النساء وقتًا أطول من الرجال بما يتراوح بين 5.1 و6.2 مرات لأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر في المنطقة، وبنسـب أعلى بكثير من المتوسـط العالمي البالغ 3.2 مرة. وشـهدت نسـبة المقاعد التي تشـغلها المرأة في البرلمانات الوطنية ارتفاعًا هائلًا من 3.8% في عام 2000 إلى 18.7% في عام 2015، لكنها ما زالت أدنى من المعدّل العالمي البالغ 22.5% في عام 2015.[241]

غير أن الجهود العربية لتقليل الفجوة بين الجنسـين دفعت 10 دول عربية لتحل على مؤشـر أفضـل دول العالم التي تكافح ازمة عدم المسـاواة بين الجنسـين، حيث جاءت البحرين على قائمة الدول العربية كأكثر دولة عربية تبذل جهودًا لردم الفجوة بين الجنسين 0.66، بينما جاءت مصـر في القائمة بمعدل 0.62، كما حلت الجزائر في المرتبة الأخيرة بين الدول العربية التي تعمل على مواجهة الفجوة بين الجنسين بمعدل 0.57.[242]

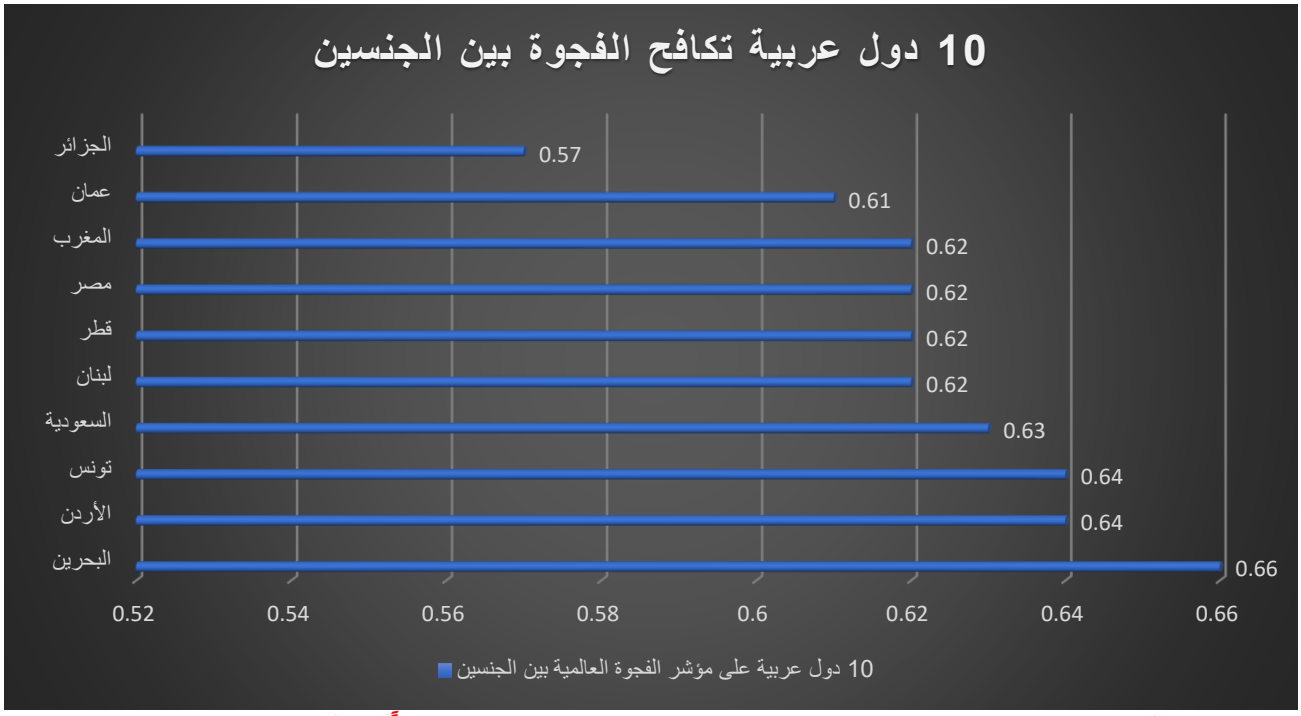

شكل (6): نسب مكافحة الفجوة بين الجنسين في عدد من الدول العربية وفقاً لمؤشر الفجوة العالمية

[239] سي إن إن الاقتصادية، القطاع الخاص والاستدامة في الدول العربية.. فجوة بين الإجراءات والأهداف، نوفمبر 2023، https://shorter.me/_5hCi
[240] اليوم السابع، التخطيط: 400 مليار دولار لسد فجوة تمويل المناخ بالمنطقة العربية، 15 سبتمبر 2023، https://shorter.me/iFH2z
[241] البوابة العربية للتنمية، النوع الاجتماعي، تاريخ الوصول 17 ديسمبر 2023، https://shorter.me/zvQSC
[242] The global gender gap index 2023, Statista, https://bit.ly/48vTzvT

تزايد النمو السكاني

تتزايد معدلات النمو السكانية باستمرار وتشهد ارتفاعات شديدة؛ حيث سجلت 3 أضعاف أمثالها عام 1971، وتجاوزت 436.4 عام 2020 مقارنة بـ22.7 مليون نسمة عام 1990، وباتت المنطقة العربية تضم 5.6% من سكان العالم، ويعيش 80% منهم في 8 دول فقط هي: مصر، الجزائر، السودان، العراق، المغرب، السعودية، اليمن وسوريا، ورغم إيجابية المؤشرات السكانية بشأن العمر المتوقع وحالة الوفيات، إلا أنه على الأصعدة القطرية، يلحظ ارتفاع معدل الوفيات والخصوبة بشكل عام وخاصة في جزر القمر، العراق، موريتانيا، الصومال، والسودان بمعدل 4 ولادات لكل امرأة.[243]

ويتضمن الرسم البياني التالي تحليل حسابي لمعدل النمو السكاني المتوقع أن تصل إليه بعض دول العالم العربي بحلول عام 2050، بحيث سيصل عدد السكان في مصر إلى 150 مليون نسمة كأكثر دولة عربية ستشهد نمو سكان خلال الـ 35 عام القادمة، تأتي بعدها العراق بـ 84 مليون نسمة، ثم السودان بـ 80 مليون نسمة، ثم الجزائر بـ 56 مليون نسمة، بينما ستقف غالبية الدول العربية الأخرى عند عتبة 50 مليون نسمة بحلول عام 2050.[244]

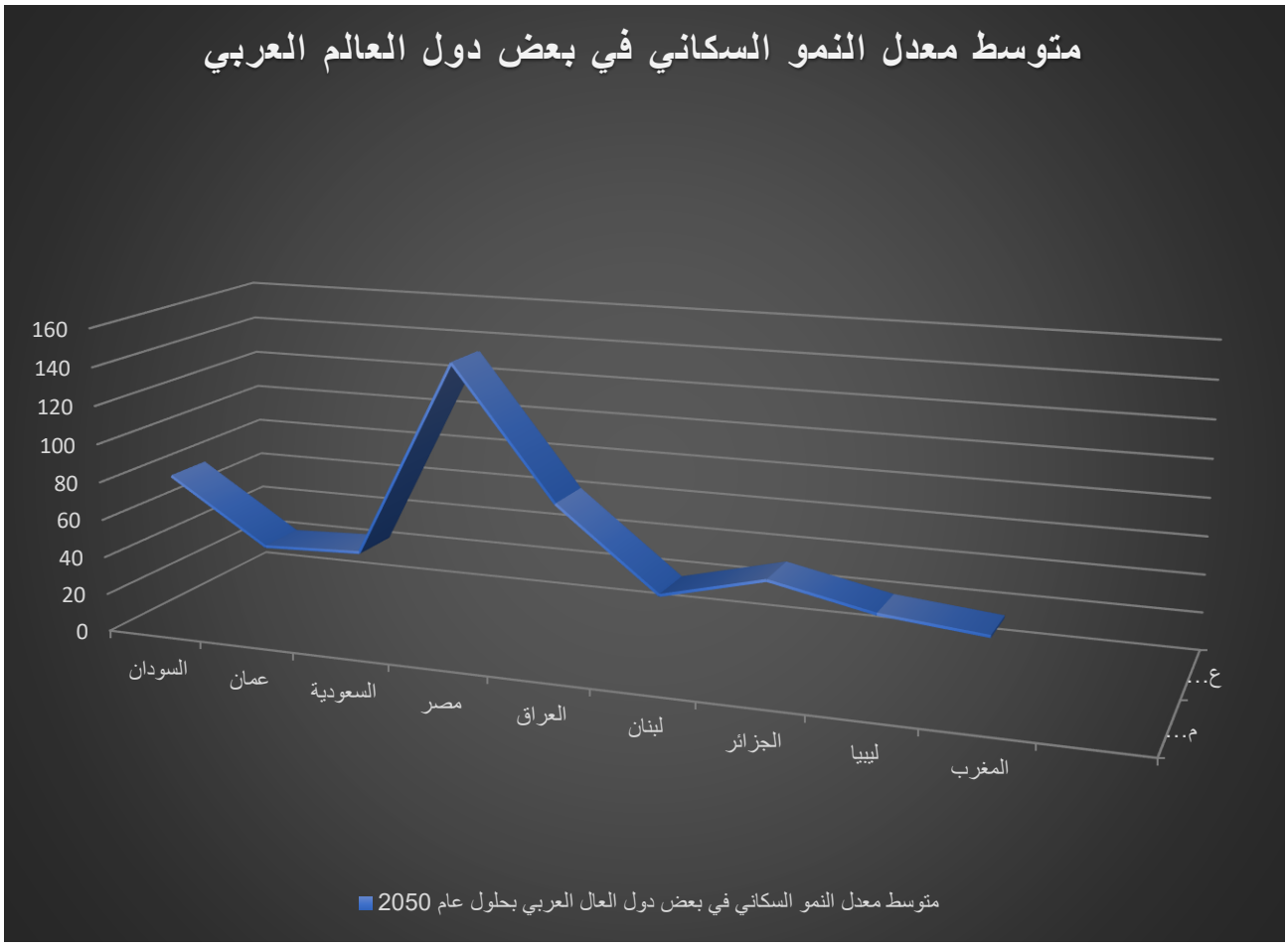

شكل (7): نسب تزايد النمو السكاني في عدد من الدول العربية بحلول 2050

[243] البوابة العربية للتنمية، ديمغرافيا، تاريخ الوصول ديسمبر 2023، https://shorter.me/i98uf

[244] Demographic Profile of the Arab Region: Realizing the Demographic Dividend, ESCWA, https://bit.ly/3tAFT3d

استمرار ظاهرة العنف ضد النساء والفتيات

لايزال العنف ضد النساء والفتيات غير المرتبط بالنزاعات مستمر في المنطقة؛ حيث أن 37% من نساء المنطقة العربي تعرضن لشكل من أشكال العنف وأن 1 من أصل 3 نساء متزوجات سبق لها التعرض لعنف جسدي من الشريك ولا يزال 18% من الفتيات العربيات دون سن 18 متزوجات و3% دون سن 15، وأن أكثر من 40 مليون أنثى عربية تعرضت لختان الإناث؛ إذ لا يزال مستمراً في السودان والصومال والعراق واليمن فضلاً عن دول عربية أخرى مثل جيبوتي ومصر وموريتانيا.[245]

هشاشة البنية الصحية

فرغم خطى المنطقة العربية الصحية، إلا أنه يمكن القول أن سكان المنطقة العربية يعيشون أقل من نظرائها في العالم بواقع 1: 6 سنوات، ولا تزال الأمراض غير المعدية تشكل تهديدات صحية رئيسة، ولا تزال حوادث السير وتعاطي المخدرات والاضطرابات متصاعدة، وتتضاءل نسبة الإنفاق الصحي بأقل من 1.00 دولار للفرد الواحد في كلاً من موريتانيا، جزر القمر، السودان، وجيبوتي مقابل 1.000 دولار للفرد في المملكة السعودية، الكويت، قطر، والإمارات العربية المتحدة، ناهيك عن استمرار تداعي الصراعات في المنطقة العربية؛ ففي سوريا، فقد الرجال 8 سنوات من متوسط الأعمال، ودمرت المرافق الصحية السورية كلياً وجزئياً بواقع 16% و42% على التوالي، أما في ليبيا، يعمل فقط 6% من مرافقها الصحية لتقدم الخدمات الأساسية.[246]

← التحديات البيئة

يشير الرسم البياني التالي إلى التغيرات المناخية المتوقعة الحدوث وفقًا للدراسات البيئية خلال العقدين ونصف القادمين، والتي من المتوقع ان تسبغ مجموعة واسعة من المخاطر التي ستضرب مصادر المياه والبيئات الزراعية داخل مجتمعات العالم العربي بصورة متفاوتة، بحيث تتفاوت معدلات الزيادة في درجات الحرارة في الإقليم ما بين درجتين حتى 2.6 درجة، بحيث تأتي الجزائر وسوريا على قمة القائمة بمعدل احترار سيرتفع بمعدل 2.6 درجة وتأتي البحرين كأقل الدول بمعدل 2 درجة[247]،

[245] البوابة العربية للتنمية، الشباب، تاريخ الوصول 17 ديسمبر 2023، https://shorter.me/StwGM

[246] البوابة العربية للتنمية، الصحة، تاريخ الوصول 17 ديسمبر 2023، https://arabdevelopmentportal.com/ar/indicator/health

[247] Climate Change in the Arab World Requires More Holistic Reforms, Carnegie Europe, https://bitly.ws/38fN5

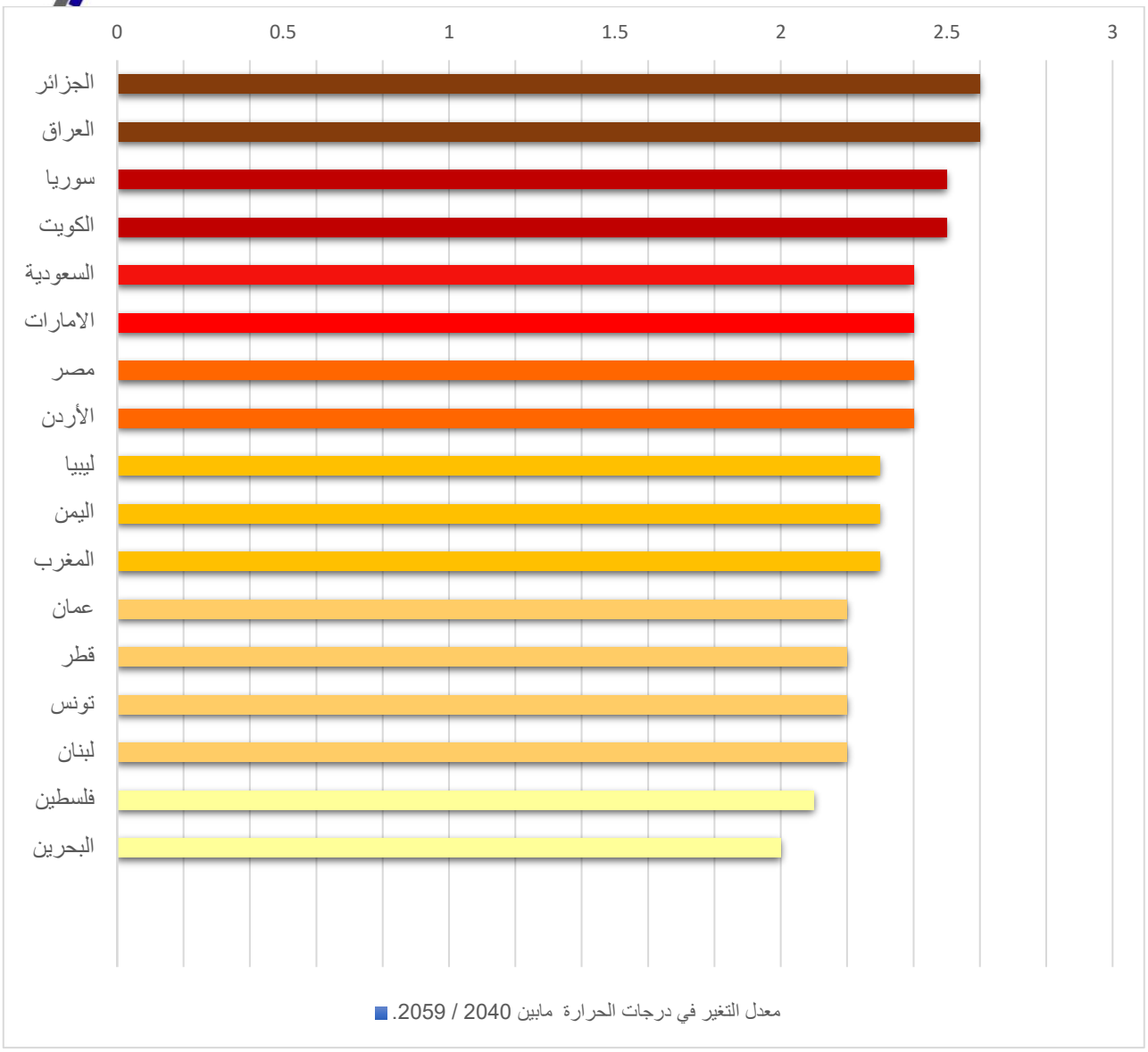

شكل (8): توقعات تأثير درجات الحرارة على عدد من الدول العربية بين 2040 - 2059

وتنقسم التحديات البيئية في العالم العربي إلى تحديين رئيسيين وهما:

التغيرات المناخية

يشـكل تغير المناخ تحديا كبيراً أمام التنمية المسـتدامة في منطقة الدول العربية؛ حيث ترتفع درجات الحرارة في منطقة الدول العربية بمعدل أسـرع بمرتين من المتوسـط العالمي بسـبب تغير المناخ، وبحلول 2050، تنذر الندرة المائية ذات صـلة بالمناخ بخسـائر اقتصـادية تعادل 14% من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة وانخفاض الإنتاجية الزراعية بنسـبة 30% بحلول2050، وتشـير إلى تعرض 45% من إجمالي المسـاحة الزراعية في المنطقة للملوحة، واسـتنزاف مغذيات التربة، وتآكل مياه الرياح.[248] ويتجلى تأثير التغيرات المناخية في اليمن؛ حيث الأكثر عرضة لتغير المناخ، ومن ينذر تغير المناخ بفقدان اليمن 93

[248] UNDP, Rising to the challenge: Climate action in the Arab region, 28 September 2023, https://shorter.me/2Atzs

مليار دولار أمريكي في الناتج المحلي الإجمالي وينذر بمعاناة 3.8 مليون شـــخص إضـــافي من سوء التغذية في اليمن، وينذر بوفاة أكثر من 121.000 شخص بحلول 2060.[249]

☜ الندرة المائية

تعد المنطقة العربية من أكثر المناطق نقصًـــا في المياه في العالم، ومن بين 22 دولة عربية، تتلقى 13 أمطارًا أقل من 251 ملم من الأمطار ســـنويًا، مع ما يقرب من 362 مليون شـــخص يعانون من ظروف تتراوح من ندرة المياه إلى الندرة المطلقة وتواجه 18 دولة عربية من أصل 22 مستويات خطيرة من ندرة المياه، وبلغ نصيب الفرد في المنطقة ثُمن متوسـط نصيب المياه المتجددة للفرد عالميا ويعيش حوالي 59.2 في المئة من السـكان العرب في المناطق الحضـــرية، مما يشـــكل ضـــغطًا إضـــافيًا على البنية التحتية للمياه الحضرية.[250]

2. ثانيًا: التوصيات وآليات مواجهة التحديات

بينما تختلف ســـياســـات واســـتراتيجيات كل دولة من دول العالم العربية في تعاملها وادارتها لجهود الارتقاء بواقع الدولة على مســـار تحقيق الأهداف التنموية، تظهر على المسار مجموعة من العراقيل والتحديات التي تتنوع آليات مواجهتها وفقا للتوصيات التي تبرز أمثل المقترحات للتعامل مع تلك التحديات بغرض تذليلها ومنها:

← توصيات لتعزيز العمل على الهدف 6 في دول المنطقة العربية:

- ☜ في ظل تفاقم أزمات المياه في الدول العربية التي تشـــهد نزاعات محتدمة بالتزامن مع تراجع الجهود المحلية لإدارة ملف المياه بالصـــورة المثلى، نوصـــي جامعة الدول العربية بتقديم الدعم الفني والاســـتشـــاري لحكومات "فلســـطين - ســـوريا - اليمن - السودان" حول سبل تخطي تحديات ملف المياه في دولهم.
- ☜ بينما تضررت دولة ليبيا بصورة هائلة نتيجة الكوارث الطبيعة التي ضربت البلاد وعلى رأســـها إعصـــار دانيال، نوصـــي الحكومة الليبية بإطلاق اســـتراتيجية وطنية تركز على دمج آليات الإنذار المبكر بأنظمة الدولة بغرض الحماية المســـتقبلية من مخاطر ازمة المناخ وتأثيرها على ملف المياه داخل ليبيا.
- ☜ في إطار اســـتمرار الازمة المائية الناتجة عن مواســـم الجفاف الممتدة في الصـــومال، نوصي الحكومة الصومالية بالتعاون مع الحكومات ذات الخبرة بغرض تبادل الخبرات مع هذه الدول التي لديها اســـهامات قوية واســـتراتيجيات ناجحة في إدارة الازمات الممتدة لشح المياه داخلها.

[249] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في المنطقة العربية، تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: توقعات تبين الآثار المدمرة لتغير المناخ على التنمية البشرية في اليمن،3 ديسمبر 2023، https://shorter.me/Y2LsH

[250] البوابة العربية للتنمية، النوع الاجتماعي، تاريخ الوصول 16 ديسمبر 2023، https://shorter.me/pcf5z

- يعتبر تلوث مصادر المياه أحد اهم أزمات قطاع المياه اللبناني، وفي إطار ذلك نوصي الحكومة اللبنانية بإطلاق استراتيجية وطنية تركز على استجلاب أنظمة لتنقية المياه، جنب إلى جنب مع إطلاق برنامج داعم للإدارة الذكية لموارد المياه اللبنانية البالغة 40 نهرًا.

← توصيات لتعزيز العمل على تحقيق الهدف 7 في المنطقة العربية:

- بخصوص التأثير السلبي للأزمة الأمنية السودانية على قطاع الطاقة في البلاد، نوصي طرفي النزاع بسرعة التوصل لتسوية بغرض التهدئة في البلاد بصورة تمنع قطاع الطاقة من الانهيار بفعل الحرب.
- بينما تسبب الازمة الاقتصادية اللبنانية أحد أهم تحديات ازمة الطاقة داخل لبنان، نوصي الحكومة اللبنانية بالتعاون مع الهيئات الأممية لإطلاق برنامج محلي يشجع على البدء في التحول متعدد المراحل نحو استخدام الطاقات النظيفة الرخيصة المستدامة، على أن تبدأ الحكومة اللبنانية بدعم المشروعات في أجهزتها وصولًا في المراحل المتقدمة لتوسيع نطاق استخدامها في المراكز الخاصة والأحياء السكنية.
- في ظل تشابه السياقات الجغرافية والاقتصادية التي تواجه دولتي العراق ولبنان نوصي حكومتي الدولتين بالعمل على تبادل الخبرات المحلية في إدارة ملف الطاقة، حيث سبق وان بدأت سوريا في مشروعها الخاص لدعم استخدام الطاقات المتجددة في مناطقها الآمنة وهو ما خفف الضغط على شبكات الكهرباء والطاقة التقليدية.

← توصيات لتعزيز العمل على تحقيق الهدف 9 في المنطقة العربية:

- في إطار الخسائر المستمرة التي تشهدها البنية التحتية السودانية، نوصي جامعة الدول العربية بالتدخل للمطالبة بتهدئة وفتح حوار سياسي بين طرفي النزاع بغرض حماية المسار التنموي داخل السودان من التراجع إلى أسوأ نقاطه منذ سنوات.
- بينما يستمر ما يزيد عن 10% من سكان جيبوتي بممارسة انشطتهم خارج الانترنت في ظل غياب خدمات الاتصالات المقدمة إليهم، نوصي وزارة الاتصالات الجيبوتية بالتعاون مع نظيرتها في الإمارات بهدف الاستفادة من الخبرة الإماراتية كأحد البلاد الرائدة في المنطقة العربية في مجال توسيع نطاق خدمات شبكات الاتصال والانترنت.
- بعد ما يزيد عن 11 عام من استمرار الحرب السورية التي دمرت البنية التحتية بالبلاد بصورة هائلة، نوصي الحكومة السورية خلال عام 2024 بالإعلان عن خطتها الرامية لإعادة الإعمار البنيوي السوري وفقا للتعهدات التمويلية التي حصلت عليها البلاد.

← توصيات لتعزيز العمل على تحقيق الهدف 11 في المنطقة العربية:

- ☜ في ظل غياب الاستراتيجيات السودانية المعلنة لإدارة الجهود نحو تحقيق الهدف التنموي 11، نوصي مجلس السيادة السوداني ببدء العمل على استراتيجية وطنية للتطوير الحضري وإدارة المدن، بالإضافة لإطلاق خطة للتحويل الذكي للمدن السودانية من مستوطنات عشوائية لمجتمعات مستدامة.
- ☜ تعتبر جزر القمر أحد أكبر الدول العربية التي تعاني من تبعات ازمة المناخ، وهو الأمر الذي يرفع التوصيات المقدمة لحكومتها من مؤسسة ماعت بغرض المطالبة بتوجيه جزء من الاهتمام الحكومي نحو الهدف التنموي 11 من خلال إطلاق استراتيجية وطنية تستهدف تخفيف الضغط على المدن الحضرية داخل جزر القمر بالعمل على خلق مدن محلية مستدامة حتى في المناطق الساحلية داخل الدولة.
- ☜ في ظل الآثار واسعة النطاق التي اختبرها المجتمع العراقي بسبب غياب الاستقرار الأمني ونشاط الجماعات الإرهابية، نوصي الحكومة العراقية بإطلاق مشروع حكومي يركز على التخطيط الحضري واسع النطاق بهدف تحقيق إدارة أفضل للمدن العراقية ومجتمعات العيش ومكافحة انتشار العشوائيات الناتجة عن التكدس السكاني في المناطق الأكثر أمنًا والأبعد عن الاضطرابات الأمنية داخل البلاد.

← توصيات في إطار تعزيز العمل على تحقيق الهدف 17 في المنطقة العربية:

- ☜ في إطار التنامي المستمر لأهمية عقد الشراكات التنموية وبخاصة لدى الدول التي شهدت نزاعات اثرت على قدرتها على إدارة الملفات التنموية بصورة منفردة، نوصي الحكومة السورية بالخروج من عباءة الشراكات التقليدية، والبدء بالتعاون مع البنك الأوروبي للتعمير والانشاء للعمل على استراتيجية مشتركة لإعادة الإعمار للبنية التحتية السورية.
- ☜ بغرض عقد شراكات هادفة لتحسين واقع الحياة في لبنان، نوصي الحكومة اللبنانية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإطلاق برامج تنموية هادفة لتحسين واقع حياة اللاجئين السورين المقيمين داخل البلاد على كافة الأصعدة وبخاصة الاقتصادية والاجتماعية.
- ☜ نوصي الحكومة اليمنية بتوسيع التعاون مع صناديق الخليج التنموية والاستثمارية للعمل بصورة واسعة المدى على عمليات إعادة الاعمار وتحسين البنى التحتية وتوسيع نطاق شبكات الاتصالات والكهرباء داخل اليمن مع الاستفادة من الخبرات الخليجية الرائدة في المجال التنموي.

القسم الثالث

نظرة على أوضاع حقوق الإنسان في المنطقة العربية

سوريا

لا يزال النزاع المسلح في الجمهورية العربية السورية واقتطاع أجزاء من الأراضي لصالح أطراف خارجية وفصائل موالية لها، وانتشار الجماعات الإرهابية والمسلحة يؤثر على الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الفئات الأولي بالرعاية والفئات الضعيفة في سوريا.

أولاً: التطور التشريعي

خلال عام 2023 لاحظت مؤسسة ماعت اصدار الرئيس السوري عدد من القوانين والمراسيم ذات الصلة بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحقوق الفئات الأولى بالرعاية، ففي 16 نوفمبر 2023، أصدر الرئيس السوري المرسوم التشريعي رقم (36) لعام 2023 القاضي بمنح عفو عام عن بعض الجرائم المرتكبة قبل تاريخ إصدار المرسوم[251]، ويتضمن المرسوم تخفيف بعض الأحكام الصادرة ضد المحكوم عليهم في مختلف جرائم الجنح والجنايات، وقد نص علي تخفيف عقوبة المحكوم عليهم بالإعدام إلى السجن المؤبد، كما تخفف عقوبة المحكوم عليهم بالسجن المؤبد إلى السجن لمدة 20 عامًا، وعلى الرغم من أن المرسوم قد منح العفو العام لمرتكبي مختلف الجنح والجنايات ذات الطبيعة الإجرامية بما في ذلك المحكوم عليهم في قضايا المخدرات، إلا أنه استثنى كافة الجرائم التي وُجهت إلى المعتقلين السياسيين والمعتقلين على خلفية الرأي.[252]

وفي 28 أغسطس، أصدر الرئيس السوري المرسوم التشريعي رقم (30) لعام 2023 والذي يقضي بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل في سوريا، وبمقتضى هذا المرسوم، تم تخفيض نسبة الضريبة على دخل الرواتب والأجور، فضلًا عن تخفيض الضريبة على الدفعة المقطوعة، ورفع الحد الأدنى المعفى منها، وربطها مباشرة مع الحد الأدنى للأجور المحدد للعاملين بالقطاع العام، وقد جاء هذا المرسوم للتخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية في سوريا ما قد يساهم في إعمال الحقوق الواردة في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.[253]

وفي 14 يناير، أصدر الرئيس السوري المرسوم التشريعي رقم (2) لعام 2023 المتعلق بتنظيم شؤون الطفل مجهول النسب ورعايته، وبتهيئة الظروف الملائمة لنموه السليم

[251] الرئيس الأسد يصدر مرسوماً بمنح عفو عام عن الجرائم المرتكبة قبل تاريخ 16/ 11/ 2023، الوكالة العربية السورية للانباء، 11 نوفمبر 2023، الرابط: https://bit.ly/3GoxOle

[252] مرسوم العفو 36 لعام 2023 يستثني مجمل المعتقلين على خلفية سياسية، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 21 نوفمبر 2023، الرابط: https://bit.ly/3t6fTfM

[253] الرئيس الأسد يصدر مرسوماً تشريعياً يقضي بتعديل عدد من أحكام قانون الضريبة على الدخل، الوكالة العربية السورية للأنباء، 28 أغسطس 2023، الرابط: https://bit.ly/3RosLYf

والبيئة الداعمة لتربيته وتعليمه، وتضمن المرسوم عدد من المواد التي تهدف إلى تحديد واجبات ومسؤوليات الدولة والمجتمع تجاه الأطفال مجهولي النسب، وذلك من خلال ضمان تمتعهم بجميع الحقوق والحريات دون تمييز عن أقرانهم، وتنظيم شؤون رعايتهم وتهيئة الظروف الملائمة لنموهم والبيئة الداعمة لتربيتهم وتعليمهم، وحمايتهم من جميع صور الاستغلال والإهمال، ومن ثم، فإن هذا المرسوم قد خلق بيئة مؤسساتية وقانونية وإجرائية تعمل على ضمان حصول الأطفال مجهولي النسب على جميع أشكال الرعاية البديلة والمتخصصة التي تمكنهم من الحصول على حقوقهم الأساسية في حياة آمنة دون تمييز عن أقرانهم من أطفال المجتمع.[254]

ثانياً: الحقوق المدنية والسياسية

ظلت الحكومة السورية حريصة على اظهار دعمها للحقوق المدنية والسياسية في 2023، ومع ذلك لا تزال تواجه هذه الحقوق تحديات في الممارسات العملية لاسيما حق السوريين في الحياة وحقهم في عدم الاحتجاز التعسفي وفي حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي.

📖 الحق في الحياة

تؤكد الحكومة السورية على كفالة الحق في الحياة، وعلى الالتزام بعدم تنفيذ عقوبة الإعدام إلا في حالات الجرائم الأشد خطورة. مع ذلك زعمت تقارير مختلفة إن عقوبة الإعدام لا تزال تُطبق على نطاق واسع وفي عدد كبير من الجرائم التي لا ينطبق عليها مصطلح أشد الجرائم، كما تؤكد النصوص القانونية الواردة في قانون العقوبات السوري أن عقوبة الإعدام لا يزال يتم تطبيقها على جرائم لا تستوفي معايير أشد الجرائم خطورة، بما في ذلك الجرائم المتعلقة بالاتجار وتهريب المخدرات الذي لا يؤدي إلى الوفاة، وحيازة المخدرات، والسرقة الجماعية، والإرهاب الذي لا يؤدي إلى الوفاة، والانتماء إلى جماعات المعارضة السياسية. ومع دخول النزاع السوري عامه الثالث عشر، لا يزال حق الأفراد في الحياة عرضة للانتهاك من قبل جميع الأطراف الرئيسية الفاعلة والقوى المسيطرة في سوريا، وفي هذا السياق، وثقت تقارير مستقلة مقتل ما لا يقل عن 501 شخصًا من المدنيين خلال النصف الأول من عام 2023، وكان من بين الضحايا 71 طفلاً و42 سيدة و3 من الكوادر الطبية و1 من الكوادر الإعلامية، وتعود المسؤولية الرئيسية عن قتل المدنيين في سوريا إلى جميع الأطراف المنخرطة في النزاع السوري والجماعات الفاعلة دون

[254] الرئيس الأسد يصدر المرسوم التشريعي رقم (2) المتعلق بتنظيم شؤون الطفل مجهول النسب ورعايته، الوكالة العربية السورية للأنباء، 14 يناير 2023، الرابط: https://bit.ly/3RmRUm1

الدولة والقوى الإقليمية والدولية المتدخلة في الأزمة السورية مثل الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية والميلشيات الموالية لإيران[255].

الحماية من الاحتجاز التعسفي والاعتقال القسري والتعذيب

يحظر الدستور والقانون في سوريا جميع ممارسات التعذيب أو إساءة المعاملة حيث تنص المادة (53) منه على أنه لا يجوز تعذيب أحد أو معاملته معاملة مهينة، كما يجرم قانون العقوبات السوري ممارسات التعذيب، ويفرض عقوبة على من يقوم بأعمال التعذيب للحصول على إقرار عن جريمة، أو معلومات بشأنها تصل إلى الحبس لمدة ثلاث سنوات، كما يكفل الدستور للمواطنين حريتهم الشخصية، ويحافظ على كرامتهم، ويحظر توقيفهم إلا بموجب أمر قضائي صادر عن جهة قضائية مختصة. ومع ذلك، لاحظت مؤسسة ماعت أن ممارسات التعذيب والاعتقال والاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي التي يعقبها معاملة المحتجزين والمعتقلين والمختفين قسرًا معاملة غير إنسانية في السجون وأماكن الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية قد أُرتكبت بشكل منهجي وعلى نطاق واسع من قبل جميع أطراف النزاع ولاسيما من قبل هيئة تحرير الشام التي احتجزت مئات المواطنين في عام 2023 بما في ذلك النشطاء السياسيين والصحفيين وذلك على خلفية التعبير عن الآراء. فضلا عن اخضاع المحتجزين والمعتقلين لمعاملة غير إنسانية وقاسية داخل مراكز الاحتجاز والسجون التي تفتقر إلى التهوية المناسبة والإضاءة وأماكن النوم الكافية وتتسم بالتكدس الشديد، وحرمان المحتجزين والمعتقلين من حق الوصول إلى الرعاية الطبية والغذائية أو التواصل مع ذويهم. ما أفضي إلى وفاة بعض المحتجزين في بعض الأحيان.

وفي وقائع محددة تدعم ما سبق، قضى مواطن تحت وطأة التعذيب في 25 نوفمبر 2023 خلال التحقيق معه من قبل ضباط أمن الدولة، بتهم كتابة عبارات مناهضة للرئيس السوري على الجدران وإحراق صوره في مدينة التل بمحافظة ريف دمشق[256]، وفي 27 مايو 2023، وثقت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية وفاة رجل يبلغ من العمر 44 عامًا نتيجة تعرضه لأنماط متعددة من التعذيب أثناء احتجازه لدى الشرطة العسكرية التابعة للجيش الوطني السوري في مدينة إعزاز.[257]

[255] أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا في حزيران والنصف الأول من عام 2023، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 7 يوليو 2023، الرابط: https://bit.ly/3Gw3rch

[256] بعد مضي أقل من شهر على اعتقاله.. شاب يفارق الحياة تحت وطأة التعذيب في أقبية النظام الأمنية، المرصد السوري لحقوق الانسان، 25 نوفمبر 2023، الرابط: https://bit.ly/3NcdXcB

[257] تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، الجمعية العامة، 14 أغسطس 2023، الرابط: https://bit.ly/47BQiun

حرية الرأي والتعبير

يكفل الدستور والقانون في سوريا حرية الرأي والتعبير بما في ذلك حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام، كما منح كل مواطن الحق في أن يعرب عن رأيه بحرية وعلنية بالقول أو الكتابة أو بوسائل التعبير كافة. ومع ذلك، لاحظت مؤسسة ماعت أن حرية الرأي والتعبير تعرضت لانتهاكات واسعة النطاق على يد جميع أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا في عام 2023، وفي هذا السياق، رصدت مؤسسة ماعت العديد من الوقائع التي تعرض خلالها الصحفيين والنشطاء والعاملين في مجال الإعلام للاعتقال أو الاحتجاز أو الاختفاء القسري من قبل جميع أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا، ففي 20 نوفمبر، على سبيل المثال، اعتقل جهاز الأمن العام التابع لهيئة تحرير الشام، ناشطًا من داخل منزله في مدينة إدلب، على خلفية منشورات ناقدة للوضع المعيشي على منصة التواصل فيسبوك[258]، وفي 28 سبتمبر، اعتقلت الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة السورية إعلامي يدير شبكة أخبار محلية تسمى "جبلة الأولى"، وذلك على خلفية منشور له على الفيسبوك، انتقد فيه الأوضاع المعيشية والخدمية المتردية، كما اعتقلت الأجهزة ذاتها في 28 أبريل، ناشطاً صحفيًا ومدير لإحدى الشبكات الإعلامية في مدينة مصياف بريف حماة الغربي، بتهمة النيل من هيبة وعزيمة الدولة، وذلك على خلفية انتقاده للحكومة السورية على صفحة الشبكة.[259]

الحق في التجمع السلمي

للمواطنين في سوريا الحق في حرية التجمع السلمي بموجب المادة رقم 44 من الدستور، وعلى الرغم من أن الحكومة السورية تؤكد احترامها للحق في حرية التجمع والتظاهرة السلمي، إلا أن مؤسسة ماعت قد لاحظت أن الحق في حرية التجمع السلمي قد واجه قيود غير مبررة في الممارسة العملية خلال عام 2023، ففي 17 أغسطس، على سبيل المثال، اندلعت تظاهرات شعبية احتجاجًا على ارتفاع معدل التضخم وتدهور الوضع الاقتصادي في سوريا في مدينة السويداء ذات الأغلبية الدرزية، ومع انتشار الاحتجاجات إلى بقية أنحاء سوريا بما في ذلك مدن درعا واللاذقية وطرطوس ودير الزور والحسكة وحمص، استخدمت قوات الأمن قوة مُفرطة لمواجهة التجمعات بما في ذلك الاعتقال والتعذيب والاخفاء القسري كما اتهمت وسائل الإعلام المتظاهرين بالخيانة والعمالة، فبحسب إحصائيات محلية موثوقة، اعتقلت قوات الأمن ما لا يقل عن 57 مدنيًا من بينهم 11 سيدة على خلفية الاحتجاجات التي اندلعت في عدة محافظات سورية بما في ذلك

[258] بسبب منشورات ناقدة "للحكومة" والوضع المعيشي.. جهاز الأمن العام التابع " للهيئة" يعتقل ناشط في إدلب، المرصد السوري لحقوق الإنسان، 20 نوفمبر، 2023، الرابط: https://bit.ly/3T3B78V

[259] أجهزة النظام الأمنية تعتقل مدير شبكة أخبار محلية، المرصد السوري لحقوق الإنسان، 28 سبتمبر 2023، الرابط: https://bit.ly/47ZNNSI

دمشق وريف دمشق، واللاذقية، وطرطوس، وحلب، خلال الفترة ما بين 1 وحتى 25 شهر أغسطس 2023.[260]

ثالثاً: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الحق في العمل

يكفل الدستور السوري الحق في العمل في ظروف عادلة ومواتية، ومع ذلك، فرض النزاع على الأراضي السورية منذ أكثر من 12 عامًا معدلات النمو الاقتصادي وضاءل من فرص العمل والوظائف المتاحة للسوريين، ما أفضي إلى تداعيات سلبية تمثلت في ارتفاع معدل البطالة في سوريا، فوفقًا لأحدث الإحصائيات الصادرة في هذا السياق، فقد ارتفع معدل البطالة في سوريا خلال عام 2023 إلى أكثر من 9.6 %، وترجح مؤسسة ماعت أن معدل البطالة الفعلي في سوريا يفوق بكثير هذه التقديرات.[261]

كما أثر الزلزال الذي ضرب أجزاء من سوريا خلال شهر فبراير بشكل كبير على معدلات البطالة وفرص العمل، فبحسب التقديرات الصادرة عن منظمة العمل الدولية في هذا السياق، فقد حوالي 170 ألف عامل في سوريا وظائفهم بسبب الزلازل التي ضرت محافظات إدلب، وحماة، واللاذقية، وطرطوس خلال شهر فبراير، مما أدى إلى تأثر نحو 154 ألف أسرة وأكثر من 725 ألف فرد بشكل مباشر.[262]

الحق في الحصول على مستوى معيشي لائق

ظل حق الأفراد في الحصول على مستوى معيشي لائق يشهد تدهوراً ملموساً في عموم سوريا خلال العام الماضي، فلم يكن حصول المواطنين في سوريا على الغذاء الصحي بالأمر الهين خلال عام 2023، ولا سيما في ظل ارتفاع معدل التضخم إلى مستويات غير مسبوقة، كما كان لمعدل التضخم الذي بلغ 238 % خلال عام 2023[263]، تبعات سلبية خطيرة على الأمن الغذائي للأفراد في سوريا، فبحسب برنامج الأغذية العالمي، يحتاج نحو 15.3 مليون سوري - أي ما يقرب من 70 % من السوريين- في الوقت الحالي إلى مساعدات انسانية عاجلة، ويعيش حوالي 90 في المائة من الأسر في سوريا في الوقت الحالي في حالة فقر، كما يعاني أكثر من 12 مليون سوري في الوقت الحالي-بما يعادل 50 % من الأسر السورية- من انعدام الأمن الغذائي، ويعاني 2.4 مليون شخص في سوريا من انعدام الأمن الغذائي الحاد، ويعتمد ما يقرب من 6 مليون شخص في سوريا بشكل أساسي على

[260] النظام السوري يواجه مطالب الاحتجاجات في آب/2023 بالعقلية المتوحشة ذاتها التي واجه فيها مطالب حراك آذار/2011، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 26 أغسطس 2023، الرابط: https://bit.ly/4a2A8f6

[261] Syrian Arab Republic Unemployment Rate 1991-2023, macro trends, link: https://bit.ly/3GogFIn

[262] Over 725,000 people affected by loss of livelihoods after Syria earthquakes, International Labour Organization, 28 March 2023, link: https://bit.ly/3RqQ43G

[263] سوريا تحتل المرتبة الثالثة عالميا بارتفاع معدلات التضخم، بلدي حكاية وطن، 14 أغسطس 2023، الرابط: https://bit.ly/3NbHkff

المســاعدة الغذائية الشــهرية التي يتلقونها من برنامج الأغذية العالمي في إطار برنامج شريان الحياة.[264]

الحق في الحصول على الرعاية الصحية

كان للنزاع الممتد في سوريا منذ أكثر من 12 عامًا تداعيات سلبية على تمتع الأفراد بالحق في الحصول على الرعاية الصحية، فنتيجة للعمليات العسكرية التي اندلعت في سوريا طيلة سنوات النزاع، أضحى ما بين 40 إلى 45 في المائة من المستشفيات والوحدات الصحية وغيرها من مرافق الرعاية الصحية في سوريا خارج الخدمة، وغادر نحو 70 في المائة من العاملين في القطاع الصحي سوريا إلى الخارج، مما أدى إلى انخفاض كبير في نسبة الأطباء إلى السكان، حيث يوجد في الوقت الحالي طبيب واحد لكل عشرة آلاف شخص داخل سوريا، وهو ما أثر على تمتع المواطنين في سوريا بالحق في الرعاية الصحية.[265]

كما استمر انتشار الأمراض والأوبئة في سوريا خلال 2023، بما في ذلك أمراض سوء التغذية والتقزم، فوفقًا لأحدث الإحصائيات الصادرة عن منظمة اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي، يعاني أكثر من 600 ألف طفل دون سن 5 سنوات في سوريا في الوقت الحالي من سوء التغذية الحاد والتقزم، وتعاني أكثر من 60 في المائة من النساء الحوامل والمرضعات في سوريا من فقر الدم، و10 في المائة من سوء التغذية.[266]

رابعًا: الفئات الأولى بالرعاية

النساء

أثر استمرار النزاع في سوريا خلال 2023 على تمتع النساء والفتيات بحقوقهن الإنسانية الأساسية، ولاسيما الحقوق المتعلقة بالحق في الحياة والأمان الشخصي والحصول على الرعاية الصحية، وفي هذا السياق، أشارت تقارير محلية موثوقة إلى تعرض عدد من النساء والفتيات خلال الفترة التي يغطيها التقرير لممارسات القتل خارج القانون والاعتقال القسري من جميع أطراف النزاع، فخلال النصف الأول من عام 2023 على سبيل المثال، قتلت ما لا يقل عن 42 سيدة بشكل تعسفي واعتقلت 37 سيدة أخرى بشكل قسري من قبل أطراف النزاع في الأراضي السورية.

[264] Report of the Special Rapporteur on the negative impact of unilateral coercive measures on the enjoyment of human rights, Alena Douhan, Visit to the Syrian Arab Republic, 3 July 2023, link: https://bit.ly/40IhO6S
[265] Impact of sanctions on the humanitarian situation in Syria, European Parliamentary Research Service, 2023, link: https://bit.ly/3svdVWk
[266] Ibid.

كما أثر النزاع بشـــكل غير متناســـب على تمتع النســـاء والفتيات في مناطق متفرقة من سـوريا بالحق في الصـحة والوصـول إلى خدمات الرعاية الصـحية خلال 2023، خاصـة فيما يتعلق بخدمات الصحة الإنجابية وعلاج فقر الدم وسوء التغذية، فوفقًا لأحدث الإحصائيات تواجه 2.3 مليون امرأة وفتاة في شـمال غرب سـوريا صـعوبات بالغة في الوصـول إلى خدمات الصحة الأساسية بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والانجابية، وتعاني 60 % من النساء الحوامل والمرضعات في سوريا من فقر الدم، و10 % من سوء التغذية، وتقدم 7 % من المنشآت الطبية العاملة في شمال غرب سوريا خدمات شاملة لرعاية الأمومة، ولا تتوفر خدمات رعاية الصحة الإنجابية للنساء سوى في أقل من 40 المائة من المرافق الطبية.[267]

الأطفال

لا يزال الأطفال هم المتضـــرر الأول من النزاع في ســـوريا ورغم الخطوات التي قامت بها الحكومة الســـورية في 2023 بما في ذلك اصـــدار الرئيس الســـوري في 14 يناير 2023 المرسوم التشريعي رقم (2) لعام 2023 المتعلق بتنظيم شؤون الطفل مجهول النسب ورعايته، والهادف إلى تهيئة الظروف الملائمة لنموه السليم وتوفير البيئة الداعمة لتربيته وتعليمه. إلا إن مؤســسـة ماعت لاحظت تعرض حق الأطفال في الحياة والحرية والأمان الشـخصـي للانتهاك على نطاق واسـع خلال عام 2023، وفي هذا الصـدد، تشـير تقديرات محلية حصـــلت عليها مؤســـســـة ماعت إلى مقتل ما لا يقل عن 71 طفلاً على يد جميع أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا خلال النصف الأول من عام 2023، فضلاً عن وجود ما لا يقل عن 5229 طفل قيد الاحتجاز أو الاعتقال أو الاختفاء القســـري من قبل أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ مارس 2011 وحتى 20 نوفمبر 2023.[268]

فضلًا عن ذلك، تأثر حق الأطفال في الصحة والوصول إلى الخدمات التعليمية في سوريا خلال 2023 على نحو واسع، فوفقًا لأحدث الإحصائيات، فإن عدد الأطفال والمراهقين غير الملتحقين بالعملية التعليمية في ســـوريا في الوقت الحالي يقدر بنحو 2.4 مليون طالب، ويعاني أكثر من 600 ألف طفل دون سن 5 سنوات في سوريا في الوقت الحالي من سوء التغذية الحاد والتقزم.[269]

[267] هي من تدفع أغلى ثمن.. تأثير الصراع على خدمات الصحة الجنسية والانجابية في شمال غرب سوريا، مارس 2023، الرابط: https://bit.ly/3R3I1It

[268] التقرير السنوي الثاني عشر للشبكة السورية لحقوق الإنسان حول الانتهاكات ضد الأطفال في سوريا، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 20 نوفمبر 2023، الرابط: https://bit.ly/46BOuAg

[269] The Impact of the Syrian Conflict on Development, Maat for Peace, Development and Human Rights, July 15, 2023, link: https://bit.ly/3uk0nxp

الأشخاص ذوي الإعاقة

يُعاني 30% من سكان سوريا من نوع من أنواع الإعاقة وهو ضعف المعدل العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة الذي يقدر بنحو 15%، كما ترتفع معدلات الإعاقة في شمال سوريا بشكل غير متناسب مقارنة بباق المناطق، وثمة تقارير مختلفة تؤكد إن جزء كبير من الإعاقة في سوريا يرتبط بالعنف الناجم عن النزاع المسلح بما في ذلك القنابل والألغام ومحدودية الوصول إلى المرافق الصحية. وأفضت الفجوة في التمويل الإنساني إلى تعاظم احتياجات الاشخاص من ذوي الإعاقة، وقد وصلت هذه الفجوة حتى يونيو 2023 نحو 45% من التمويل المطلوب. ما أفضي إلى وجود مليون طفل في عام 2023 ما زالوًا يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية العاجلة. كما ظلت الموارد المخصصة لبرامج إعادة التأهيل غير كافية لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

الأردن

على الرغم من الغاء السلطات الأردنية حالة الطوارئ المعلنة منذ مارس 2020 للتصدي لتفشي فيروس "كورونا"، والتي كانت قد منحت رئيس الوزراء سلطات واسعة للحكم بموجب أوامر دفاع، إلا إنها واصلت ممارسة القيود المفروضة على المجتمع المدني، وعلى عمل الصحفيين خلال عام 2023، من خلال استخدام قوانين فضفاضة وغامضة.

أولا: التطور التشريعي

أصدرت السلطات الأردنية عدد من القوانين بالإضافة إلى تقديم مقترحات بعدد من مشاريع القوانين التي تمس بشكل أو بأخر أوضاع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأردن خلال الفترة التي يغطيها التقرير، ففي 27 مايو، أقرّ مجلس النواب الأردني قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023، الذي يتضمن 41 مادة تختص بالجرائم التي تقع عبر الإنترنت، بما في ذلك الجرائم المتعلقة بنشر الأخبار الكاذبة، والذم، والتحقير، ونشر الإشاعات. قُوبل هذا القانون بانتقادات لاذعة من قبل الأوساط الحقوقية في الأردن التي أكدت على أنه يتضمن عدة مواد تستخدم مصطلحات فضفاضة وغامضة الصياغة تقوّض بشدة الحق في حرية الرأي والتعبير عبر الإنترنت، وتنتهك الحقوق الرقمية ومن ضمنها الحق في الخصوصية، وتهدد حق مستخدمي الإنترنت في إخفاء هويتهم، فضلاً عن أن هذا القانون يؤدي إلى إنشاء هيئة جديدة للسيطرة على وسائل التواصل الاجتماعي من شأنها أن تمهد الطريق لطفرة مقلقة في الرقابة على الإنترنت، كما أنه ينص على أحكاماً بالسجن تصل إلى ثلاث أو خمس سنوات.[270]

وفي 8 نوفمبر، أقر مجلس الوزراء الأردني مشروع قانون التنمية الاجتماعية لسنة 2023، تمهيداً لإحالته إلى مجلس النواب لاستكمال الإجراءات الدستورية لإقراره، جاء مشروع القانون بهدف تمكين وزارة التنمية الاجتماعية من تقديم الحماية والرعاية الاجتماعية للفئات المحتاجة والأكثر احتياجًا، وتحديد تلك الفئات ودعمها، فضلاً عن تحديد إجراءات ترخيص مؤسسات ومراكز ودور الإيواء التي تُقدم خدمات الرعاية الاجتماعية والرقابة والإشراف عليها، وتنظيم مهنة العمل الاجتماعي وتحديد شروط ممارستها، واعتماد البرامج الخاصة بها وترخيصها.[271]

[270] الأردن.. مجلس النواب يقر مشروع قانون الجرائم الإلكترونية، وكالة الاناضول، 28 يوليو 2023، الرابط: https://bit.ly/3vkg3ks
[271] مجلس الوزراء يقر مشروع قانون التنمية الاجتماعية، وكالة الإنباء الأردنية، 8 نوفمبر 2023، الرابط: https://bit.ly/3vgLKv9

ثانياً: الحقوق المدنية والسياسية

الحق في حرية الرأي والتعبير

ظلت حرية الرأي والتعبير عرضة لانتهاكات السلطات الأردنية خلال عام 2023، وفي هذا السياق، صادق الملك الأردني، في 12 أغسطس، على قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية سيء السمعة، الذي أقره مجلس النواب الأردني في 27 مايو، شكل اعتماد هذا القانون عقبة إضافية أمام النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان في ممارسة حقهم في حرية الرأي والتعبير في الأردن. فضلاً عن ذلك، استمرت السلطات الأردنية خلال الفترة التي يغطيها التقرير في التضييق على عمل المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن في ذلك الصحفيين، والإعلاميين، والمحامين، وناشطي الانترنت، والمدونين، ليس لشيء سوى ممارستهم حقهم المشروع في التعبير عن الرأي، ففي فجر يوم 26 يوليو 2023، اعتقلت القوات الأمنية الكاتب خالد تركي المجالي، بعد أن ادانته محكمة جزاء عمان بتهمة ذم هيئة رسمية، والحكم عليه بالسجن لمدة ثلاثة أشهر، وذلك على خلفية نشاطه السلمي على الانترنت وانتقاده لقانون مكافحة الجرائم الإلكترونية الجديد[272].

وفي 9 أغسطس، أصدرت محكمة جزاء عمان حكما بسجن الصحفي أحمد حسن الزعبي لمدة سنة كاملة بالإضافة إلى فرض غرامة قدرها 50 دينار أردني (70 دولار)، جاء هذا الحكم بعد أن أدانته المحكمة بتهمة إثارة النعرات الطائفية والعنصرية والتحريض على النزاع بين مكونات الأمة، يرتبط ذلك بمنشور له نشره على صفحته على الفيسبوك خلال إضراب سائقي شاحنات النقل بمحافظة معان في ديسمبر 2022 ضد ارتفاع أسعار الوقود، والذي انتقد فيه طريقة تعامل السلطات مع الأحداث التي رافقت الإضراب. وفي اليوم ذاته، أطلقت السلطات الأردنية سراح الصحفية هبة أبو طه بعد أن تم اعتقالها في 8 أغسطس، حيث أمضت 24 ساعة في الاحتجاز، وجاء إطلاق سراحها بعد أن قامت باستئناف الحكم الذي صدر ضدها في 14 يونيو 2023 بالسجن لمدة ثلاثة أشهر بتهمة ذم هيئة رسمية على خلفية منشور قامت بنشره على صفحتها الخاصة على موقع الفيسبوك. [273]

الحق في تكوين الجمعيات

ظلت السلطات الأردنية خلال عام 2023 تفرض قيوداً واسعة النطاق على إنشاء منظمات وجمعيات المجتمع المدني وطريقة عملها، إذ أنها أبقت على التدابير القانونية والسياساتية التي تقيّد بلا مبرر الحق في تكوين الجمعيات، وحافظت على نفس

[272] السلطات تواصل قمعها لحرية التعبير وسجنها للكتاب والصحفيين، مركز الخليج لحقوق الإنسان، 1 سبتمبر 2023، الرابط: https://bit.ly/3tojwy7
[273] مواصلة السلطات انتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان، مركز الخليج لحقوق الإنسان، 14 أغسطس 2023، الرابط: https://bit.ly/4aCzUvq

الإجراءات البيروقراطية وغير الضرورية التي تعوق تسجيلها، وواصلت فرض القيود غير اللازمة التي تحد من قدرة منظمات المجتمع المدني على تلقي التمويل الدولي، وفي هذا السياق، لاحظ باحثو مؤسسة ماعت أن السلطات الأردنية لا زالت مستمرة في فرض بعض القوانين التي تقيد على نحو معتبر حرية تكوين وتنظيم الجمعيات، بما في ذلك قانون العمل لعام 1996، وقانون الجمعيات لعام 2008، وغيرها من القوانين التي تخول وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الشؤون السياسية والبرلمانية ووزارة التجارة والصناعة والتموين، الحق في الموافقة على طلبات تسجيل الجمعيات أو رفضها، والحق في حل الجمعيات والنقابات وإحالتها إلى السلطة القضائية، والحق في الموافقة على مجالس إدارة الجمعيات، والحق في إرسال ممثلين حكوميين إلى أي اجتماع لمجالس إدارة الجمعيات، والحق في منع الجمعيات والمنظمات المدنية من تلقي التمويل الأجنبي، الأمر الذي أعاق قدرة الجمعيات الأهلية في الأردن على تلقي التمويل والمنح الأجنبية بحرية، فضلاً عن ذلك، استهدفت السلطات الأردنية خلال الفترة التي يغطيها التقرير ناشطي المجتمع المدني المرتبطين بجمعياتهم، ففي 10 أغسطس، أصدرت محكمة الاستئناف حكمها بالسجن لمدة 4 أشهر ضد الدكتور إبراهيم المنسي منسق "الحملة الشعبية للدفاع عن القرآن الكريم" في القضية المرفوعة ضده من قبل وزير الأوقاف بسبب دفاعه عن جمعية المحافظة على القرآن الكريم بعد أن اقدمت السلطات على إغلاق بعض مراكزها.[274]

الحق في التجمع السلمي

ظل الحق في حرية التظاهر والتجمع السلمي عرضة لانتهاكات السلطات الأردنية خلال عام 2023، إذ لوحظ خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرار السلطات الأردنية في قمع الاحتجاجات السلمية واعتقال المتظاهرين والمحتجين السلميين الذين يمارسون حقهم المشروع في التظاهر والاحتجاج السلمي استنادا إلى بعض القوانين المقيدة لحرية الأفراد في التجمهر والتجمع السلميين بما في ذلك قانون منع الجرائم لسنة 1954 الذي يمنح السلطات صلاحيات موسعة لاحتجاز الأشخاص بأمر إداري دون مراجعة قضائية، وفي هذا السياق، رصد باحثو مؤسسة ماعت عددًا من الوقائع خلال عام 2023 التي تعرض خلالها المحتجين والمتظاهرين السلمين للاعتقال التعسفي والاحتجاز الإداري ليس لشيء سوى مباشرتهم حقهم المشروع في التظاهر والتجمع السلمي، فخلال التظاهرات السلمية التي اندلعت في الأردن خلال الأشهر الأخيرة من عام 2023 احتجاجًا على وحشية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، اعتقلت السلطات الأردنية أكثر من 600 شخصًا من المتظاهرين والمحتجين السلميين خلال هذه التظاهرات، وحولتهم إلى

[274] المرجع السابق نفسه.

محاكمات جنائية وأمنية بتهم إثارة الشغب وتخريب الممتلكات والاعتداء على رجال الأمن، ومحاولة تغيير نظام الحكم، وفرضت كفالات باهظة عليهم بلغت ما متوسطه 50 ألف دينار أردني لكل شخص.[275]

ثالثاً: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الحق في العمل

بذلت السلطات الأردنية خلال عام 2023 بعض الجهود في سبيل ضمان حصول أكبر عدد ممكن من مواطنيها على فرص العمل، وهو ما أدى إلى انخفاض معدل البطالة في الأردن خلال العام، بمعدل 1 في المائة. ومع ذلك، ظل طيف واسع من المواطنين الأردنيين يعانون خلال الفترة المشمولة بالتقرير من البطالة ونقص فرص العمل، فبحسب أحدث الإحصائيات الرسمية الصادرة في هذا الصدد، فإن معدل البطالة في الأردن خلال عام 2023 قد استمر في تسجيل مستويات مرتفعة، إذ تجاوزت نسبته وفقا للإحصائيات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية معدل 21.9 في المائة، الأمر الذي يجعل معدل البطالة في الأردن من أعلى معدلات البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو ما يتعارض مع حق المواطنين الأردنيين في العمل كما كفلته المواثيق الدولية لحقوق الإنسان بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[276]

الحق في مستوى معيشي لائق

ظل طيف واسع من المواطنين في الأردن خلال عام 2023 يعانون من الفقر وتدني ظروف المعيشة مع استمرار الأزمات الاقتصادية الحادة، فوفقا لأحدث الإحصائيات الدولية الصادرة عن البنك الدولي في هذا السياق، فإن عدد الفقراء في الأردن قد قدر في عام 2023 بنحو 4 مليون شخص، وهو ما يعني أن أكثر من ثلث الأردنيين بما يعادل 35 في المائة من السكان في الأردن قد عانوا من الفقر وتدني ظروف المعيشة خلال الفترة التي يغطيها التقرير[277]، ونتيجة للصعوبات المعيشية التي يعيشها ما يقرب من ثلث المواطنين في الأردن، اتجه طيف واسع من المواطنين إلى استراتيجيات تكييف سلبية بما في ذلك تقليص كمية وجودة الطعام، الأمر الذي أسفر عن ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، فوفقًا لأحدث الإحصائيات الصادرة عن منظمة الأغذية

[275] السلطات الأردنية عازمة على إسكات الأصوات الرافضة لجرائم الحرب في غزة، المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا، 3 نوفمبر 2023، الرابط: https://bit.ly/3tvitwg

[276] 21.9% معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2023، دائرة الإحصاءات العامة، الرابط: https://bit.ly/3GZe2Nu

[277] البنك الدولي: أكثر من ثلث الأردنيين تحت خط الفقر، أخبار الأردن، 12 يوليو 2023، الرابط: https://bit.ly/41ExFDJ

والزراعة في هذا الصـــدد، فإن حوالي 1.7 مليون شـــخص في الأردن قد عانوا من انعدام الأمن الغذائي الحاد بما يعادل 17 في المائة من السكان.[278]

الحق في التعليم

ظلت معدلات التعليم في الأردن خلال الفترة التي يغطيها التقرير تســجل مســتويات منخفضة مقارنة بغيرها من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فوفقاً لأحدث الإحصـائيات الصـادرة عن البنك الدولي في هذا السـياق، بلغت نسـبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي 80 في المائة، في حين لم تتجاوز نســبة الالتحاق بالتعليم في المرحلة الثانوية معدل 72 في المائة، بينما انخفضــت هذه النســبة إلى أقل من 34 في المائة في مرحلة التعليم الجامعي أو التعليم العالي، وتشــير إحصــائيات الالتحاق بالتعليم إلى أنه لا يزال أمام الأردن الكثير ليفعله من أجل القضــاء على التحديات التي تعيق الالتحاق بالتعليم في جميع مراحله، بما في ذلك التحديات المتعلقة بارتفاع معدلات الفقر التي تدفع الأســر الأردنية إلى تســريح أطفالها لعدم القدرة على تحمل النفقات الدراســية، فضــلاً عن التحديات المتعلقة بتفشــي ظاهرة عمالة الأطفال في الأردن والزواج المبكر وارتفاع المصـروفات الدراسـية، حيث تشـير الإحصـائيات الرسـمية التي حصـلت عليها مؤسـسـة ماعت إلى أن نحو 23 ألف طالب جامعي كان عرضـة خلال الفترة التي يغطيها التقرير لترك الدراســة في المرحلة الجامعية بســبب ارتفاع تكاليف الدراســة وعدم القدرة على تحمل الأقساط الجامعية.[279]

رابعاً: الفئات الأولى بالرعاية

المرأة

واجهت المرأة الأردنية خلال عام 2023 تمييزاً مجحفاً في نقل جنســيتها إلى أطفالها وزوجها الأجنبي، حيث لا يســمح قانون الجنســية الأردني للمرأة الأردنية المتزوجة من غير أردني بنقل جنسـيتها إلى أطفالها وزوجها الأجنبي، في حين يسـمح القانون للرجل الأردني المتزوج من أجنبية بنقل جنســيته إلى أطفاله وزوجته الأجنبية، وهو ما يعد تمييزاً مجحفاً ضد النساء في الأردن، كما ظلت النساء الأردنيات، ولا سيما الحوامل، تعاني من التمييز في الحصول على فرص العمل، وفي هذا الصدد، تشير التقارير المحلية التي حصلت عليها مؤســســة ماعت إلى أن النســاء الأردنيات بمن في ذلك المعلمات، يجبرن على إحضــار فحص عدم وجود حمل من أجل التشغيل أو تجديد العقود في القطاع الخاص، الأمر الذي يعد نمط من العنف الاقتصـادي، أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بين النسـاء إلى أكثر من

[278] 1.7m suffer from food insecurity in Jordan, Jordan News, Jul 24,2023, link: https://bit.ly/47hpoHb

[279] بسبب القروض.. 23 ألف طالب جامعي مهددون بترك أو تأجيل الدراسة في الأردن، الجزيرة، 30 يناير 2023، الرابط: https://bit.ly/41JLEsc

30 في المائة[280]. فضلاً عن ذلك، لاحظت مؤسسة ماعت أن الحكومة الأردنية قد سعت خلال الفترة التي يغطيها التقرير إلى تقليص الفجوة بين الجنسين في تولى مناصب صنع القرار، فعلى سبيل المثال، ارتفع عدد النساء في التعديل الوزاري الذي طراء على الحكومة الأردنية في سبتمبر 2023 إلى سبع سيدات، ما يرفع نسبة تمثيل المرأة في الحكومة الأردنية إلى 24 في المائة.[281]

العمال المهاجرون

ظل العمال المهاجرون في دولة الأردن خلال الفترة التي يغطيها التقرير عرضة للاستغلال في ظل نظام الكفالة الذي يحظر على العامل تغيير الوظيفة أو السفر بدون إذن صاحب العمل، وظلت حقوقهم في العمل في ظل ظروف عادلة ومرضية تنتهك على نطاق واسع، إذ لا زال يخضع العمال المهاجرين، ولا سيما خدم المنازل وعمال الملابس وعمال البناء والعمال الزراعيون للعمل القسري والإجباري على يد أصحاب العمل، كما أنهم معرضون لعدم دفع الأجور، والعمل لعدد ساعات طويلة، والحرمان من الطعام، والاعتداء الجسدي والجنسي، وتقييد الحركة عبر حجز جوازات السفر أو الحجز في مكان العمل، ويواجهون تحديات جسيمة فيما يتعلق باستصدار وتجديد تصاريح العمل والإقامة، فبحسب تقارير حقوقية محلية، فإن أكثر من 71% من العمال المهاجرين العاملين في الأردن خلال عام 2023 قد أكدوا عدم قدرتهم على دفع رسوم إصدار تصريح العمل.[282]

اللاجئون

ظل اللاجئون في دولة الأردن خلال الفترة التي يغطيها التقرير يعيشون في ظل ظروف معيشية صعبة للغاية، ويواجهون صعوبات بالغة في الوصول إلى الغذاء، وفرص العمل، وفي هذا الصدد، تشير أحدث الإحصائيات الدولية التي حصلت عليها مؤسسة ماعت إلى أن 62 في المائة من اللاجئين في المجتمعات المضيفة ومخيمات اللاجئين في الأردن قد عانوا من انعدام الأمن الغذائي خلال الربع الأول من عام 2023، كما أن 55 في المائة من اللاجئين الذين يعيشون في المجتمعات المضيفة، و70 في المائة من اللاجئين الذين يعيشون في المخيمات قد عانوا من البطالة ونقص الوصول إلى فرص العمل خلال الفترة ذاتها.[283]

---

[280] تضامن: الإناث في الأردن يواجهنّ مخاطر العنف الاقتصادي بالرغم من إرتفاع معدلات البطالة بينهنّ والتي وصلت إلى 30.7% للربع الأول من عام 2023، جمعية معهد تضامن النساء الأردني، 17 سبتمبر 2023، الرابط: https://bit.ly/47jVO3M

[281] 24 % من مجلس الوزراء نساء.. وصولا للمساواة بحلول عام 2030، الغد، 30 سبتمبر 2023، الرابط: https://bit.ly/4azk5Ws

[282] "تمكين": العمال المهاجرون يواجهون العديد من التحديات في الأردن، تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، ١٧ ديسمبر ٢٠٢٣، الرابط: https://bit.ly/48yVP4Q

[283] Jordan - Food Security Outcome Monitoring - Q1 2023, World Food Programme, 18 July 2023, link: https://bit.ly/3NIAUnQ

لبنان

تأثرت حقوق الإنسان في لبنان خلال عام 2023 بالأزمة الاقتصادية والسياسية ورغم الخطوات التي بذلتها حكومة تصريف الأعمال لا تزال هذه الأزمة سببا في فرض تحديات جسيمة على الحقوق الأساسية ولاسيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الفئات الأولي بالرعاية والضعيفة.

أولا: التطور التشريعي

لاحظت مؤسسة ماعت في عام 2023 محاولات مختلفة من أعضاء مجلس النواب اللبناني مدفوعين بمطالبات منظمات المجتمع لاعتماد مشاريع قوانين ذات صلة بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاجتماعية. وحقوق الفئات الأولي بالرعاية. علي سبيل المثال، في نوفمبر 2023 توافقت اللجان المشتركة المشكلة من مجلس النواب على الموافقة على اقتراح مشروع القانون المنبثق عن المرسوم 13760 الخاص بتعديل بعض أحكام قانون الضمان الاجتماعي وإنشاء نظام التقاعد والحماية الاجتماعية. وفي 7 سبتمبر أقرت لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب، مشروع قانون لمنع زواج القاصرات ويجرم مشروع القانون زواج الأطفال حتى يبلغوا 18 عامًا وهو ما يتفق مع أحكام قانون الطفل التي صادقت عليه لبنان. مع ذلك ظلت هناك دعوات للأخذ بالاعتبار خصوصية المجتمع اللبناني ويري متبنى هذه الادعاءات إن اعتماد مشروع القانون سيكون بمثابة اقتداءً بالدول الغربية. وجادل البعض بضرورة السماح لمن هم في الفئة العمرية من 16 إلى 18 عامًا بالزواج كحالات استثنائية. ولتجاوز التمثيل المتناقص للنساء في مراكز صنع القرار وافق في 7 ديسمبر 2023 عدد من اعضاء مجلس النواب الذين ينتمون لأحزاب مختلفة على مشروع قانون الكوتا النسائية في المجالس البلدية وحال اقرار مشروع القانون ستصل نسبة النساء 40% من إجمالي أعضاء المجلس البلدية.

ثانيا: الحقوق المدنية والسياسية

الحق في الحياة

تكفل التشريعات في لبنان الحق في الحياة، وفي عام 2023 استمرت لبنان في فرض وقف اختياري لتطبيق عقوبة الإعدام وكان أخر تطبيق للعقوبة وفقا للتحالف العالمي لإنهاء عقوبة الإعدام في عام 2004 أي منذ ما يقرب من عقدين. ويعد الوقف الاختياري لتطبيق هذه العقوبة من الممارسات الجيدة التي تمهد لإلغاء العقوبة بعد ذلك. مع ذلك تأثر الحق في الحياة بالحرب الإسرائيلية على قطاع غزة التي بدأت في 7 أكتوبر 2023. حيث أدي

القصـف الإسـرائيلي على جنوب لبنان إلى وفاة عدد من المدنيين بما في ذلك صـحفيين، وأدي قصف عشوائي بالذخيرة الحية للجيش الإسرائيلي في 13 أكتوبر إلى مقتل الصحفي في رويترز عصام عبد الله وإصابة ستة صحفيين أخرين، ورغم إن الصحفيين كانوا يرتدون سـترات زرقاء للوقاية مميزة بشـعار كلمة "صـحافة " إلا إن الجيش الإسـرائيلي لم يراعي الحماية الممنوحة للصحفيين اثناء النزاعات بما يخالف مبادئ القانون الدولي الإنساني.

الحماية من الاختفاء القسري

ظلت قضـية المفقودين والمختفين قسـرياً منذ الحرب الأهلية اللبنانية تمثل شـاغلاً لأهالي المفقودين في عام 2023 ويقدر عدد هؤلاء المفقودين بأكثر من 17 ألف ورغم إنشاء الهيئة الوطنية اللبنانية للمفقودين وللمُختفين قسرياً، الذين مُنحت لهم سلطة الوصول إلى المعلومات واسـتخراج الجثث وتحديد مواقع الدفن وتسـليم رفاتهم إلى أقاربهم، إلا إن الهيئة واجهت عقبات للقيام بمهامها الواردة في القانون وأهم هذه العقبات هي نقص الموارد المالية المخصـصـة لها، وعدم تخصـيص مقر للهيئة، ما دفع أعضـاءها للاجتماع في منازلهم. ما جعل من المسـتحيل على اعضـاء الهيئة ممارسـة ولايتهم على الوجه الأمثل، وتري مؤسـسـة ماعت ضـرورة تعاون السـلطات اللبنانية بشـكل أكبر مع الفريق العامل المعني بالاختفاء القسـري والتماس الدعم الفني من الفريق حتى يتثنى اتخاذ خطوات جادة في قضية المفقودين.

حرية الصحافة

تحظي لبنان بهامش من حرية الصـحافة في عام 2023، وجاءت في المرتبة 119 في مؤشـر حرية الصـحافة العالمي لعام 2023 مقارنة بالمرتبة 130 في عام 2022، وتخلو السـجون في لبنان من أي صـحفيين معتقلين، وهو ما دفع مزيد من الصـحفيين إلى التعبير عن أراءهم بحرية، مع ذلك تواصـلت المضـايقات والتهديدات التي تواجه الصـحفيين الذين تناولوا قضـايا جدلية مثل الجندر. وتتعارض المضـايقات التي تواجه الصـحفيين مع المادة 19 من الإعلان العـالمي لحقوق الإنسـان ونفس المـادة في العهـد الـدولي للحقوق المـدنيـة والسياسية التي صادقت عليه لبنان

حرية التعبير والتجمع السلمي

تكفل لبنان الحق في حرية الرأي والتعبير، لكن ظلت التشـريعات السـارية تنطوي على تجريم بعض الممارسـات وتفرض عقوبات بالسـجن على "التشـهير وانتقاد الموظفين العموميين"، كما واجهت التجمعات السلمية التي خرجت في وسط بيروت في 30 سبتمبر للتعبير عن أراءهم ضـد انتهاك الحقوق الأساسـية، لاعتداءات من قبيل الرشـق بالحجارة

وتوجيه الشتائم، وتشير تقارير إن هذه الأفعال قام بها موالون للدولة. في الوقت التي لم تتدخل فيه قوات الأمن الداخلي لمنع هذه الاعتداءات. في سياق متصل فحصت مؤسسة ماعت فيديو لهذه المسيرات ويظهر الفيديو اعتداء أحد عناصر قوي الأمن الداخلي على أحد المتظاهرين الذين طالب بالتدخل لمنع الاعتداء على المتظاهرين. وفي ظل الدعوات التي طالبت بإجراء تحقيق نزيه في الاشتباكات التي وقعت على أثر هذه المظاهرة زعم وزير الداخلية اللبناني إن المسيرة لم تكن مرخصة.

ثالثا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

أثرت الأزمة الاقتصادية في لبنان علي حق المواطنين في العمل وعلي حق الأطفال في التعليم وعلى تقديم خدمات الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي.

الحق في العمل

يكفل الدستور اللبناني حق كل مواطن في تولي الوظائف العامة ويمنع التمييز بين المواطنين اثناء التقديم على تولي الوظائف. مع ذلك تشير بيانات منظمة العمل الدولية إلى إن نسبة البطالة في لبنان تبلغ 29.3% من إجمالي المؤهلين للعمل. وترتفع هذه النسبة بالنسبة للنساء حيث تصل لنحو 32%. في سياق متصل فقد تعاظمت مشكلة العمالة غير المنتظمة في لبنان، وقد وصلت في عام 2023 لنحو 60% وجدير إن هؤلاء العمال لا تشملهم أي اجراءات للحماية الاجتماعية في لبنان. وبشكل عام دفعت الأزمة الاقتصادية بعض السكان في لبنان للبحث عن طرق بديلة لتجاوز هذه الأزمة كالهجرة غير الشرعية أو العمل في أعمال غير مشروعة مثل تجارة المخدرات.

التعليم

الحق في التعليم مكفول بموجب الدستور اللبناني، وقد وصل عدد مؤسسات التعليم الرسمي في لبنان لنحو 1235 مدرسة تخدم أكثر من 3.225 ألف طالب، مع ذلك أثرت الأزمة الاقتصادية ونقص التمويل علي حق الطلاب اللاجئين السوريين في لبنان في التعليم. وهدد وزير التربية والتعليم اللبناني في أكتوبر 2023 بخفض عدد المدارس المتاحة لهؤلاء الطلاب مالم تنفق الدول المانحة المُتعهدة بتمويل تعليم اللاجئين على تعليمهم. في سياق متصل لم تقف الأزمة الاقتصادية على اللبنانيين حيث أوقفت 15% من الأسر السورية في لبنان تعليم أطفالها بسبب الأزمة الاقتصادية وخفضت 52% من الأسر انفاقها على التعليم.

الرعاية الصحية

يكفل الدستور في لبنان الحق في الرعاية الصحية، مع ذلك واجه إعمال هذا الحق تحديات فرضت على السكان مزيد من التكاليف، ولا يتمتع إلا 50% من سكان لبنان بالرعاية الصحية في المقابل لا يستفيد النصف الأخر من السكان من التغطية الصحية وفرضت الأزمة الاقتصادية في لبنان مزيد من الإنفاق على الرعاية الصحية، حتى بات الوصول إلى خدمات الرعاية الصحّية الشاملة وبتكلفة معقولة عقبة تواجه العديد من السكان، حيث وصل الإنفاق الشخصي على الصحة إلى نحو 85% من إجمالي الدخل. كما أثرت الأزمة الاقتصادية على مخصصات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وبات الصندوق يغطي 10% فقط من تكلفة خدمات الرعاية الصحية. في سياق متصل لاحظت مؤسسة ماعت استمرار العقبات التي تحد من تلقي النساء والفتيات الريفيات من خدمات الصحة الإنجابية والجنسية.

الحق في الضمان الاجتماعي

ينظم قانون الضمان الاجتماعي وتعديلاته الحق في الضمان الاجتماعي في لبنان مع ذلك لا يزال يستبعد هذا القانون بعض الفئات من تطبيق أحكامه. وفي عام 2023 اقترحت لجنة المرأة والطفل في مجلس النواب تعديل بعض مواد هذا القانون وبالتحديد المواد ذات الصلة بالمرأة وأطفالها. في سياق متصل فقد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي قدرته على توفير الضمان الاجتماعي للمشتركين فيه وفقا لدراسة أعلنت عن نتائجها منظمة العمل الدولية في مايو 2023. يتعارض التأخير في تحقيق الضمان الاجتماعي للفئات الضعيفة مع المادة 22 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تكفل الحق في الضمان الاجتماعي والتي التزمت لبنان بتنفيذ مواده.

رابعا: حقوق الفئات الأولي بالرعاية

واجهت النساء والأطفال واللاجئين والأطفال ذوي الإعاقة تحديات واسعة في عام 2023 ما أعاق تمتعهم بالحقوق الأساسية وجعلتهم في حاجة لمزيد من التدابير الإضافية.

النساء

تشكل النساء في لبنان 51.5% من إجمالي السكان، أي يتفوقن من حيث العدد علي الرجال ومع ذلك لا يتضمن الدستور اللبناني نصوصا صريحة لمنع التمييز علي أساس الجنس، لكن في الوقت نفسه تقول الحكومة إن المادة السابعة من الدستور تمنع التمييز، كما عزت الحكومة اقرار الإطار القانوني للمساواة إلي نص المادة الثانية من قانون أصول المحاكمات المدنية والذي يمنح المعاهدات الدولية والإقليمية التي صادقت عليها لبنان

سـلطة أعلي علي القوانين الداخلية. ورغم الجهود التي بذلتها الهيئة الوطنية لشـؤون المرأة خلال عام 2023 لا تزال المرأة في لبنان تواجه تحديات هائلة ومنها:

- **العنف المنزلي**: آخذ العنف المنزلي في لبنان في التزايد خلال عام 2023، وبحسـب إحصـائيات الهيئة الوطنية لشـؤون المرأة فإن عدد الشـكاوى المبلغ عنها في الخط الساخن التابع للهيئة والتي تتعلق بحالات العنف المنزلي قد بلغ 86 شكوى في شهر أغسـطس 2023. تتوزع هذه الشـكاوى حول أنواع مختلفة من العنف، وقد شـكلت الإحصائيات 75 شكوى تتعلق بالعنف الجسدي، وشكوتين تتعلق بالعنف الجنسي، و9 شكاوى تتعلق بالعنف النفسي والمعنوي. ورغم المناشدات الواسعة من المنظمات النسـائية لإنصـاف ضـحايا العنف الأسـري من النسـاء إلا إن ثمة خطوات بطيئة للاستجابة لهذه المناشدات.
- **المشـاركة السـياسـية:** رغم إن لبنان دولة طرف في العهد الدولي للحقوق المدنية والسـياسـية واتفاقية القضـاء على التمييز ضـد المرأة وهما صـكين يضـمنا الحق في المشـاركة السـياسـية للنسـاء إلا إن النسـاء في لبنان جري تمثيلهن في نطاق محدود سـواء في مجلس النواب حيث لم تبلغ نسـبتهم سـوي 6.3% من إجمالي النواب أو في مجلس الوزراء حيث تبلغ نسـب النسـاء 4% فقط، ولا يمثلهن إلا امرأة واحدة في حكومة تصـريف الأعمال الحالية من أصـل 24 وزيراً. ولا تزال هناك دعوات لاعتماد مشاريع قوانين تخصص نظام الحصص لصالح النساء وخاصة في المجالس البلدية كبداية.
- **التحرش الجنسـي:** اسـتمرت ظاهرة التحرش الجنسـي مُنتشـرة في لبنان في 2023، وأدي احجام النسـاء عن الإبلاغ عن تعرضـهن للتحرش إلى خلل في البيانات المتاحة حول الظاهرة، ووفقا لجمعيات محلية فإن 60% من النساء تعرضن للتحرش الجنسي في لبنان ولم يبلغن عن الواقعة ورغم اعتماد قانون التحرش الجنسي وتأهيل الضحايا لا يزال هناك ثغرات في قوانين أخري تسـمح بإفلات الجناة من العقاب وطالبت جمعيات نسـائية بتعديل الفصـل السـابع من قانون العقوبات اللبناني من أجل إنهاء الإفلات من العقاب على جرائم التحرش الجنسي بالنساء والفتيات.

الأطفال

يبلغ عدد الأطفال في لبنان 32.9% من إجمالي السكان، وحرصت الحكومة خلال عام 2023 على اظهار مراعاة تطبيق مصـالح الطفل الفضـلي أحد المبادئ الأسـاسـية في اتفاقية حقوق الطفل.

- **عمالة الأطفال:** أدت الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت لبنان إلي دفع الأسر لأطفالهم للعمل بما في ذلك أسوأ اشكال عمل الأطفال، وفي يونيو 2023 وصلت نسبة الأطفال العاملين في لبنان نحو 40% مقارنة بنحو 30% في عام 2022 وفقا لرئيسة وحدة مكافحة عمل الأطفال في وزارة العمل اللبنانية. في السياق نفسه زعمت تقارير ارتفاع معدلات الأطفال الذين يعملون في أسوأ أشكال عمل الأطفال لاسيما في الدعارة وفي تجارة المخدرات وهو ما يتعارض مع المقصد السابع من الهدف الثامن من اهداف التنمية المستدامة
- **العقاب البدني:** لا يحظر القانون جميع أشكال العقاب البدني وغيره من ضروب العقوبات القاسية أو المهينة، في البيت والمدرسة، وفي أماكن الرعاية البديلة انتشرت هذه الممارسات على نطاق واسع. وخلال شهر يوليو انتشر على نطاق واسع فيديو لمشرفات يعنفن اطفالاً في حضانة في منطقة الجديدة بقضاء المتن في لبنان. ولا تزال مؤسسة ماعت تلاحظ علي نطاق واسع استخدام العقوبة البدنية كأداة لتأديب الأطفال وتلقي هذه الثقافة قبولا مجتمعياً، وهو ما يعزز من استمرارها، وتري مؤسسة ماعت ضرورة في بذل مزيد من العناية بحملات التوعية بخطورة العقاب البدني للأطفال في لبنان.

اللاجئين

لاحظت مؤسسة ماعت اتجاه حكومي في عام 2023 يحض على ترحيل اللاجئين السوريين في لبنان، وبجانب الترحيل الفعلي لمئات اللاجئين السوريين في الفترة الزمنية للتقرير، زعمت تقارير اتخاذ الحكومة ممارسات اضافية تمثلت في هدم المنازل التي يسكنها اللاجئين ما أطرهم إلى مغادرتها. تتعارض هذه الإجراءات مع العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية التي صادقت عليه لبنان واتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين.

الاشخاص ذوي الإعاقة

تصل نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في لبنان إلى 15% وهو ما يقترب من تخطي النسبة العالمية وحاولت وزارة الشؤون الاجتماعية بذل مزيد من الجهود لإعمال حقوق تلك الفئة، وقد أطلقت الوزارة "برنامج البدل النقدي للأشخاص ذوي الاعاقة" بشراكة وتعاون مع اليونيسف ومنظمة العمل الدولية وبتمويل أوروبي، بموجب البرنامج يتم تقديم مخصصات نقدية مباشرة إلى عدد من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون في لبنان، مع ذلك ظل هؤلاء الأشخاص يعانون من أوجه تمييز مختلفة، في أماكن العمل علي سبيل المثال تكونت تصورات نمطية لدي أصحاب العمل مفاداها إن الأشخاص ذوي الإعاقة أقل انتاجية من الأخرين. في سياق متصل واجهت النساء ذوي الإعاقة عقبات أكثر من غيرهن وظلوا أكثر عرضة للعنف الجسدي والإيذاء البدني، كما ظلت البرامج والخدمات الموجهة للنساء والفتيات ذوات الإعاقة محدود.

العراق

على الرغم من الاستقرار السياسي النسبي على مستوي الحكم الذي حدث في العراق خلال 2023 خاصة فيما يتعلق بوجود رئيس للعراق ورئيس وزراء، بخلاف بعض السنوات الماضية التي شهدت أزمات سياسية عديدة، تمثلت في عدم القدرة على انتخاب رئيس للبلاد أو حدوث صراعات على منصب رئيس الوزراء، لكن شهدت العراق عام 2023 اضطرابات اجتماعية وسياسية على المستوي الشعبي، كما أثر نشاط الجماعات الإرهابية والمسلحة في العراق على حقوق الإنسان لا سميا الحقوق المدنية والسياسية وهو ما قوض التزامات العراق بحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

أولا: التطور التشريعي

شهد عام 2023 صدور 35 قانوناً في العراق، كان من بينهم ثلاثة قوانين تتعلق بحقوق الإنسان سواء السياسية والمدنية أو الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما كانت هناك ثمة محاولات لإقرار مشاريع قوانين أخري وخاصة تلك التي تتعلق بحقوق الفئات الأولي بالرعاية.

وتمثل التطور التشريعي الأول في الموافقة على الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، وذلك في 7 مارس، ومن شأن هذا القانون أن يساهم في الحماية من الأثار الضارة للإشعاعات، كما يؤدي إلى إعمال الحق في بيئة نظيفة وسلمية وصحية. بينما تمثل التطور التشريعي الثاني في قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال، والذي جري إقراراه في 17 مايو، واستهدف القانون شمول أوسع للعاملين في القطاعات الثلاثة (الخاص والمختلط والتعاوني) في العراق، وأن كل عراقي سيكون مشمولا بقانون العمل لضمان حياة كريمة للعمال وعائلاتهم، وبالتالي توسيع قاعدة الحماية الاجتماعية لشمول فئات أوسع من شرائح المجتمع.

وتمثل التطور التشريعي الثالث لعام 2023 في 2 أكتوبر، والمتعلق بالتصديق على الاتفاقية العربية لمنع ومكافحة الاستنساخ البشري، ويعد الاستنساخ البشري بمثابة اعتداءً على كرامة الإنسان بما يتعارض مع حق كل فرد في الكرامة، كما جاء في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة وافقت في 8 مارس 2005 على إعلان يطالب جميع الدول الأعضاء بحظر جميع أشكال الاستنساخ البشري بما في ذلك الاستنساخ من أجل الأغراض الطبية. أما فيما يتعلق بالحد من حالات العنف الأسري كشفت لجنة المرأة والأسرة في البرلمان العراقي سعيها إلى اقرار مشروع قانون الحد من العنف الأسري، وذلك بعد المستويات المرتفعة من حالات

العنف الأســري في مختلف أنحاء العراق. ورغم اعتماد العراق لقانون الناجيات الإيزيديات في 1 مارس 2021، والذي أنشــأ برنامج تعويض إداري يهدف إلى إنفاذ حق الناجيات في التعويض، فهناك مخاوف جدية طرأت حيال الشرط الإضافي الذي فُرض على هذا القانون في أبريل 2023 والمتمثل في الطلب منهن تقديم شــكوى جنائية للتأهل لتلقي التعويض، وهو ما قد يتســبب في إعاقة قدرة الضــحايا على اتخاذ قرار بشــأن رفع قضــاياهم أمام محكمة قضائية.

وأعادت الحكومة العراقية طرح مشــروعي قانونين على مجلس النواب، يقيدان بشــدة الحق في حرية التعبير والتجمع الســلمي، وســيمنح مشــروع القانون المقترح الأول والخاص بحرية التعبير والتجمع السلمي السلطات العراقية غطاء للمحاكمة التعسفية لأي شــخص يدلي بتعليقات عامة تنتهك الآداب العامة أو النظام العام في العراق، أما مشــروع القانون المقترح بشــأن الجرائم المعلوماتية، فهو يفرض قيود على صــانعي المحتوي على الأنترنت، بدعوي المساس بـــمصالح البلاد الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية أو الأمنية العليا.

ثانيا: الحقوق المدنية والسياسية

الحق في الحياة

يكفل الدســتور العراقي الحق في الحياة بموجب المادة 15 مع ذلك لاحظت مؤســســة ماعت مجموعة من الممارســات خلال عام 2023، والتي تتعارض مع التزامات العراق بموجب العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لاسيما احترام الحق في الحياة، وعزت معظم هذه الممارسات إلي الجماعات المسلحة والإرهابية المُنتشرة في العراق، ففي 27 يناير، تعرض المدافع عن حقوق الإنســان عباس كامل الجابري، لمحاولة اغتيال قرب منزله، واصــيب بجروحٍ طفيفة، وذلك على خلفية تعرضــه للتهديدات المتكررة لرفضــه التنازل عن الشــكوى القضــائية التي رفعها ضــد المتهمين بقتل شــقيقه حمزة كامل الجابري، الذي فقد حياته خلال احتجاجات جسر الزيتون بمدينة الناصرية، وفي 22 فبراير، تم اغتيال اســتشــاري الأمراض القلبية والباطنية الدكتور أحمد عبد الله المدفعي بعد خروجه من عيادته بمحافظة ديالى، وذلك من قبل مجموعة مســلحة، وعلى إثر ذلك نظمت المؤسسات الصحية في محافظة ديالى في 27 فبراير، وقفات احتجاجية للمطالبة بكشف الجناة وتقديمهم إلى محاكمة عادلة. وأعلنت نقابة أطباء العراق عن غلق عيادات الأطباء الخاصة والمستشفيات الأهلية عدا الحالات الطارئة في عموم العراق لليوم نفسه، وفي 17 مارس، تم اغتيال الدكتور عقيل عبد الله الناصــري عندما كان متوجهاً لإلقاء محاضــرة بالكلية التربوية المفتوحة. ورغم أن تقارير صــحفية أكدت قيام الســلطات الأمنية إلقاء

القبض على الجناة الذين قاموا باغتيال الدكتور المدفعي والناصـــري، لكن لم يُعلن أي تفاصـــيل أخري حتى الآن للكشـــف عن هويتهم ودوافع الجريمة التي ارتكبوها. وفي مايو اتهم ناشط المجتمع المدني أكرم عذاب جهات حكومية بقتل شقيقه سعد عذاب بعد أن أكد قيام قوة مكونة من 3 ســـيارات حكومية تابعة لجهاز الأمن الوطني بمداهمة منزلهم لإلقاء القبض على شـــقيقه لمشـــاركته في تظاهرات رافضـــة لإقرار قانون الجرائم المعلوماتية، وأكد محاولة أحد عناصـــر القوة الأمنية الحكومية ضـــرب شـــقيقه بمقبض مسدسه لكن رصاصة انطلقت منه وقتلته.

وفي 16 أكتوبر، تم اغتيال ناشط المجتمع المدني علي محمود عبود السباعي، وسط بغداد باســـتخدام مســـدس كاتم للصـــوت، وكان الســـباعي قد اشـــترك خلال شـــهر أكتوبر في المظاهرة التي انطلقت في ساحة التحرير حيث نشر على صفحته على الفيسبوك صورة له وهو يحمل لافتة كتب عليها أهداف حراك أكتوبر الشـــعبي وتضـــمنت محاســـبة قتلة المتظاهرين، وانصاف ضحايا الاحتجاجات. وفي 8 أكتوبر 2023، أعلنت زينة حافظ الصالحي المرشـــحة لانتخابات مجالس المحافظات عن محافظة ديالى، انســـحابها من خوض هذه الانتخابات وأن السـبب هو التهديدات التي اسـتلمتها ووصـلت إلى حد التهديد بقتل ابنها. وتؤكد المادة (6) من الجزء الثالث من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والذي انضـمت إليه العراق عام 1971 على أن "الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسـان، وعلى القانون أن يحمى هذا الحق، ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفا.

📖 الحق في حرية الرأي والتعبير

رغم الضـمانات التي توفرها التشـريعات العراقية لحماية حرية الرأي والتعبير إلا إنه اتخذت الحكومة العراقية خلال عام 2023 العديد من القرارات التي انتهكت حرية الرأي والتعبير. ففي 26 مارس، قررت هيئة الإعلام والمواصـلات العراقية إيقاف عرض مسـلسـل الكاسـر الذي يُعرض على قناة يو تي في الفضـــائية العراقية بناءً على الشـــكاوى الواردة من قبل أعضـــاء مجلس النواب وشـــيوخ العشـــائر، وكانت نقابة الفنانين العراقية قد قالت إنها قامت بفحص مسـلسـل الكاسـر، وتابعت الحلقتين الأولى والثانية، ولم تجد فيه ما يسـيء إلى قيم الشـعب العراقي وتقاليده، وهذا القرار يناقض المادة (38) من الدسـتور العراقي التي أكدت على حرية التعبير في كافة الوســـائل. كان هناك أيضـــا حملة أمنية لمكافحة المحتوي الهابط على الإنترنت، وهي حملة من شـــأنها أن تُخلّف تأثيراً ســـلبياً وتقيد حرية التعبير. وفي 24 أغسطس، تم اعتقال الصحفي إسلام كاشاني، من قبل قوة أمنية تابعة لقوات الأمن الداخلي، وفي الوقت نفســـه قامت قوة أخرى من الأســـايش باقتحام منزله بعد ســـاعاتٍ من اعتقاله، ولم تملك القوتان تصـــريحاً قضـــائياً باعتقاله أو اقتحام منزله، وأكدت مصـادر محلية موثوقة إن اعتقاله يرتبط بآرائه التي ينشـرها على شـبكات التواصـل

الاجتماعي، وبرامجه الإخبارية التلفزيونية، والتي انتقد فيها الفساد في مؤسسات الإقليم، وعدم دفع الرواتب للموظفين، وسوء الخدمات العامة المقدمة للمواطنين. وتعد كل تلك الوقائع انتهاكاً للمادة (19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وذات المادة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

ادعاءات الاختفاء القسري

تعرض العديد من المواطنين العراقيين للاختفاء قسرياً لأسباب مختلفة، فهناك ما يقرب من مليون شخص يقدر أنهم كانوا ضحايا للاختفاء، بما في ذلك الاختفاء القسري، على مدى العقود الخمسة الماضية، وهو ما دفع ذوي ضحايا الاختفاء القسري في العراق إلى تنظيم وقفات تضامنية في عدد من المحافظات في 15 أغسطس، والتي انضم إليها ناشطي المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان وطالبوا الحكومة العراقية بالكشف عن مصير أبنائهم، وملاحقة مرتكبي جرائم الإخفاء القسري ضدهم، خاصة وأن الاختفاء القسري لا يزال غير موجود كجريمة مستقلة في التشريعات الوطنية العراقية، وبالتالي فلا يمكن محاكمته على هذا النحو في العراق.

وفي 1 فبراير، تعرض الناشط البيئي جاسم الأسدي إلى عملية اختطاف قامت بها مجموعة مسلحة مجهولة ترتدي الملابس المدنية، وتم تقييده ونقله إلى جهة مجهولة، والأسدي هو من أبرز المدافعين عن أهوار العراق ويمتلك معلومات تفصيليه عنها، ونظم وشارك منذ 2008 في العديد من الفعاليات التي كانت تهدف إلى الحفاظ على أهوار العراق ودعم سكانها المحليين، وأكد الأسدي بعد إطلاق سراحه في 15 مارس، أنه تعرض للاستجواب والتحقيق ولسوء المعاملة التي ترقي للتعذيب لنحو أسبوعين من قبل مجموعة مسلحة. وفي 21 مارس اخُتُطفت في العراق إليزابيث تسوركوف الباحثة والمقيمة في الولايات المتحدة، وزعمت تقارير إن هذه الوقائع تأتي ضمن نمط عمليات الاختطاف المستهدِف في العراق على يد أطراف تابعة للدولة وأخرى غير تابعة لها، وأن الحكومة العراقية مسؤولة عن بذل كل ما في وسعها لضمان سلامتها وإطلاق سراحها ومحاسبة خاطفيها، خاصة وأن العراق طرف في الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وبالتالي فالعراق ملزم بتجريم الإخفاء القسري، والتحقيق فيه، وتقديم المسؤولين عنه إلى العدالة، وضمان تعويض الضحايا.

ثالثا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الحق في العمل في ظروف عادلة

تكفل دولة العراق دستورياً وقانونياً الحق في العمل للمواطنين العراقيين، إذ تنص المادة 22 من الدستور العراقي على أن "العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة

كريمة وينظم القانون العلاقة بين العمال وأصحاب العمل على أسس اقتصادية مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية"، وقانونياً فقانون العمل في العراق رقم (37) لسنة 2015 تضمن مواد وأحكام تكفل تمتع جميع المواطنين العراقيين بالحق في العمل، كما تكفل المادة الرابعة من هذا القانون للعامل الحصول علي أجر يكفي لسد احتياجاته الأساسية ويمكنه من إعالة أسرته، ورغم ذلك فقد شهدت العراق وعلي مدار عام 2023 وخاصة في معظم المدن التابعة لمحافظة السليمانية مظاهرات حاشدة نظمها المعلمون والمتقاعدون، طالبوا فيها بدفع رواتبهم بانتظام وعبر البنوك، واستنكروا قيام الحكومة بفرض الادخار الاجباري عليهم حيث اعتبروها طريقة اخرى مقننة تؤدي إلى مصادرة رواتبهم بدون موافقتهم.

كما نظم الخريجون من العاطلين عن العمل في محافظة السليمانية أيضاً، الذين يتجاوز عددهم ثلاثون ألف خريجاً، مظاهرات في يومي الأحد والأربعاء من كل أسبوع، يطالبون فيها السلطات بتعيينهم في اختصاصاتهم. ووفقاً لوزارة التخطيط فإن نسب البطالة بموجب آخر مسح نفذه الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، وصلت إلى 16.5% بين السكان الذين هم بعمر 18 إلى 63 سنة الناشطين اقتصادياً، كما أن نسبة البطالة بين صفوف الشباب للأعمار بين 18 الى 30 سنة تتجاوز الـ 20 بالمائة، بينما تنخفض النسبة للأعمار المتقدمة من شريحة القوى العاملة، و يتزايد أعداد خريجي الجامعات العراقية الذين لم يتمكّنوا من الحصول على وظائف، بسبب عدم الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي، فيما تستمر احتجاجات الشباب المعطّلين عن العمل في محافظات عراقية عديدة، لتصل إلى إغلاق مؤسسات الدولة، ومقار الشركات النفطية في جنوبي العراق، على الرغم من تعهد الحكومة بالعمل على الحد من البطالة والفقر في البلاد

📖 الحق في التعليم

يكفل الدستور والقانون العراقي الحق في التعليم المجاني لكل المواطنين العراقيين، وتنص المادة 34 من الدستور العراقي على أن "التعليم عامل أساسي لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية، وتكفل الدولة مكافحة الأمية، والتعليم المجاني حق كل العراقيين في مختلف مراحله، وتشجع الدولة البحث العلمي بما يخدم الإنسانية". وسجلت مستويات التعليم في العراق خلال عام 2023 مستويات دنيا بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، فقد أظهر المسح الأخير الذي أجرته وزارة التخطيط العراقية، أن معدلات الأمية في العراق بلغت 12.3بالمئة في عموم مدن البلاد، وأن معدلات الأمية ترتفع في صفوف الإناث إلى حوالي 28 بالمئة فيما تقدر في

صـــفوف الذكور بنحو 13بالمئة، وتتصـــدر محافظة المثنى المحافظات العراقية من حيث نسب الأمية بنسبة 22 بالمئة، تليها محافظة دهوك بنسبة 18 بالمئة.

الحق في السكن

يعاني ألاف العراقيين من أزمة كبيرة تتمثل في الاكتظاظ الســكاني في كبريات المدن العراقية وما تخلفه من ضــغوط هائلة على البنى التحتية والخدمية فيها، وانتشــار للعشوائيات في أطرافها وضواحيها، خاصة وأن عدد الأشخاص الذين يعيشون أوضاع النزوح الداخلي في المخيمات في العراق يقترب من مليون شــخص، وهي مخيمات تفتقر أغلبها لمقومات الحياة ومن الخدمات الأســاســية مثل مرافق المياه والصــرف الصــحي فضـلاً عن افتقارها لأدني معايير السـلامة والأمن، ورغم إعلان الحكومة العراقية عن إنجاز تصــاميم أكثر من 20 مدينة ســكنية جديدة، لمواجهة أزمة الســكن وأن محافظة بغداد لوحدها ستشهد بناء 3 مدن مستحدثة، إلا أن هناك معوقات كبيرة سياسية واقتصادية قد تقف في وجه تلك الخطة.

رابعا: حقوق الفئات الضعيفة

حقوق المرأة

علي الرغم من أن هناك أكثر من مادة في الدســتور العراقي تحمي حقوق النســاء وتكفل مســاواتها مع الرجال في مختلف الميادين الســياســية والاقتصــادية، حيث تنص المادة 20،16،14 من الدستور العراقي على أن العراقيين متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصـل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضــع الاقتصــادي أو الاجتماعي، وأن تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين، إلا النساء العراقيات واجهن تحديات مختلفة خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

- **تهديد المدافعات عن حقوق الإنسان**: تعرضت العديد من النساء العراقيات خاصة الناشطات الحقوقيات والسياسيات منهن لكثير من التهديدات، حيث تلقت المدافعة عن حقوق الإنسان سارة جاسم محمد تهديدات مستمرة ومتكررة بالقتل أو تشويه صورتها باستخدام السوائل الحارقة، بسبب وقوفها مع النساء اللائي يواجهن الابتزاز الإلكتروني، والعنف المنزلي، والتحرش، ضمن الحملات التي تقوم بتنظيمها للدفاع عن حقوق النســاء، وتصـدر هذه التهديدات عن حسـابات شـخصـية معروفة على مواقع التواصـل الاجتماعي، وبالرغم من تقديمها عدة شـكاوى للجهات الحكومية المختصـة، وكان أخرها الشــكوى التي قدمتها بتاريخ 24 مايو 2023، إلا أنها لم تحصــل على نتيجة تذكر ، مما اضطرها إلى تقليل نشاطاتها وعدم الخروج من منزلها إلا للضرورة.

- **العنف الأسـري:** يقع العديد من النسـاء والأطفال في العراق ضـحايا للعنف في السـنوات الأخيرة بينما لم تتخذ السـلطات أي إجراءات جادة لحمايتهم، ففي 26 يونيو، قام أب بمركز محافظة القادسـية، بتعنيف ابنته البالغة من العمر 9 سـنوات بشـكل وحشي مما أدى إلى وفاتها، بعد أن نشرت عن طريق الخطأ مقطع فيديو ظهرت فيه على تطبيق تيك توك، وفي 4 أغسـطس 2020، كانت الحكومة العراقية قد أقرت قانون مكافحة العنف الأسري من أجل حماية الفئات الضعيفة في المجتمع، وخاصة الأطفال والنسـاء، وتم إرسـال مشـروع القانون إلى البرلمان العراقي لمناقشـته والموافقة عليه، ولكن لم يتم إحراز أي تقدم حتى الآن. وفي 31 يناير 2023، قتلت المدونة طيبة العلي على يد والدها الذي قام بخنقها بدعوي ارتكابها جريمة شـرف، وكانت الضحية تنشر محتوى متنوع عن مواضيع مسلية وجمالية عبر حسابها في إنستجرام حيث تابعها أكثر من 160 ألف متابع، وبالرغم من طلبها الحماية من السـلطات الأمنية العراقية قبل قتلها، لكنهم فشلوا في اتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ حياتها.

حقوق الطفل

كفل الدسـتور العراقي ضـمانات مختلفة لحماية حقوق الطفل، كما عبرت الدولة علي التزامها بإعمال مصالح الطفل الفضلي بما يتفق مع اتفاقية حقوق الطفل التي صادقت عليها العراق مع ذلك لاحظت مؤسـسـة ماعت عدد من الممارسـات التي لا تزال تعيق حقوق الطفل ومنها.

- **عمالة الأطفال:** تشـير التقديرات إلى إن نحو 900 ألف طفل في العراق منخرطون في العمل في سـن مبكر، بسـبب الفقر والحرمان الاقتصـادي وحتى مع التزام العراق باتفاقيات منظمة العمل الدولية لا تزال التوجه العازم على إنهاء عمالة الاطفال في الممارسة العملية محدود للغاية.
- **العقاب البدني:** لا تزال العقوبة البدنية مشـروعا بموجب المادة 41 من قانون العقوبات العراقي والتي تتيح للآباء والمدرسين ضرب الأطفال بذريعة التأديب، كما إن ثمة إتاحة للعقاب البدني ايضـا في أماكن الرعاية البديلة التي تأوي الأطفال وتتعارض هذه الممارسـات مع التزامات دولة العراق بموجب اتفاقية حقوق الطفل ولاسـيما المبدأ العام الخاص بحقوق الطفل الفضلي.

حقوق ذوي الإعاقة

يُعد العراق من بين أكبر الدول التي تضـم اشـخاص من ذوي الإعاقة في العالم حيث إن 10% من إجمالي السـكان معاقون، ولاحظت مؤسـسـة ماعت مجموعة من التدابير خلال الفترة التي يغطيها التقرير لدعم حقوق الأشـخاص ذوي الإعاقة من بينها شـروع وزارة العمل والشـؤون الاجتماعية في إعداد اسـتراتيجية الأشـخاص ذوي الإعاقة، وتسـليم

الرواتب المتعلقة بالمعاقين في إطار برامج الحماية الاجتماعية. مع ذلك لا تزال هناك عقبات تواجه هذه الفئة في التمتع بحقوقهم كاملة، فما برحوا يواجهون وفقا لشـــهادات بعضهم تحديات في الوصول إلى المباني والمرافق ووسائل النقل العامة وفي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات بسـبب عدم إتاحة خدمات الترجمة بلغة الإشـارة، على جانب أخر انتقدت بعض الجمعيات الموارد الضـــعيفة والبرامج المحدودة لإعادة تأهيل هذه الفئة.

فلسطين

لم يتغير وضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية في 2023، عما سبقه من سنوات حتي أكتوبر 2023، وهو التاريخ الذي تفاقمت فيه أوضاع حقوق الإنسان وانهارت علي نحو غير مسبوق بسبب الانتهاكات الجسمية التي مارستهًا القوة القائمة بالاحتلال، وفي ليل 7 أكتوبر 2023 ونهار 8 أكتوبر بدأت قوات الاحتلال الإسرائيلي قصفًا جويًا مُدمرًا علي قطاع غزة، وسبق ذلك إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي "نيتنياهو " إن قوات الاحتلال في حالة حرب، وتبع ذلك تصريحات متتالية لمسؤولين حكوميين تابعين لقوات الاحتلال تفيد بإن قوات الاحتلال ستقوم بفعل أي شيء من أجل الانتصار في هذه الحرب. وشبه وزير الدفاع الإسرائيلي المواطنين في قطاع غزة بإنهم "حيوانات بشرية" ودعًا إلى قطع المياه والطعام والوقود عنهم. وهي ممارسات ترقي إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية

أدي جميع ما سبق إلى إعطاء الضوء الأخضر لقصف جوي مُدمر ضد البنية التحتية المدنية والأهداف غير العسكرية في قطاع غزة، حيث أسقط سلاح الجو الإسرائيلي حتى نهاية ديسمبر 2023 أكثر من ألفي طن من القنابل على قطاع غزة. وبينت الأدلة التي جمعتها مؤسسة ماعت إن الأشخاص المدنيين هم الضحية الأولي لهذا القصف الجوي المميت للقوة القائمة بالاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة. حيث تقتل اسرائيل يوميًا منذ الثامن من أكتوبر 2023 نحو 126 طفل وهو أكثر من أي صراع آخر في العالم.

أولا: التطور التشريعي ذات الصلة بحقوق الإنسان

لاحظت مؤسسة ماعت مزيد من التطور التشريعي ذات الصلة بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، فقد شهد عام 2023 توجه من قبل مجلس الوزراء الفلسطيني لإقرار مشروع قرار بقانون تنظيم الحق في الحصول علي المعلومات، ولم تسمح إلا للوزراء في المجلس بالاطلاع علي نصوص القانون[284]. وتمنح مسودة مشروع القانون سلطات واسعة لما تعرف بدائرة المعلومات التابعة للأمين العام في مجلس الوزراء الفلسطيني وهو ما من شأنه تقييد الوصول إلى المعلومات[285].

خلال الفترة التي يغطيها التقرير استمرت القوة القائمة بالاحتلال في فلسطين بفرض سلطة الأمر الواقع في الأراضي الفلسطينية واستخدمت قوانين الإرهاب لتقييد حرية المجتمع المدني بما يهيئ بيئة غير مواتية لعمل هذه المنظمات. في الوقت نفسه وفي

[284] مؤسسات مجتمع مدني ومؤسسات إعلامية وحقوقية تحذر من توجه الحكومة لإقرار قانون مقيّد لحرية الوصول للمعلومات، ائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة https://www.aman-palestine.org/activities/20394.html

[285] المرجع السابق

يوليو 2023 اعتمدت ما تعرف باللجنة الوزارية للتشـــريع مشـــروع قانون يرمي إلى إلغاء النشـــاط الســـياســـي للطلاب الفلســـطينيين في الجامعات الإســـرائيلية بدعوي دعم المنظمات الإرهابية[286].

في نوفمبر 2023 ناقش الكنيست الإسرائيلي مشروع قانوني يتناقض مع جميع المعايير الدولية لحقوق الإنســـان فوفقًا لوزير الأمن الإســـرائيلي بن غفير فإن لجنة برلمانية تابعة للكنيست ناقشت مشروع قانون لإعدام أسري فلسطينيين وإن مشروع القانون قد نال موافقة اللجنة الوزارية لشـؤون التشـريع وتنص مسـودة مشـروع القانون على "عقوبة الموت بحق كل شـخص يتسـبب عن قصـد وبسـبب اللامبالاة في وفاة مواطن اسـرائيلي بدافع عنصـري أو كراهية لإلحاق الضـرر بإسـرائيل"، وفور طرح مشـروع القانون انتقدت منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية.

ثانيا: الحقوق المدنية والسياسية

الحق في الحياة

تبع الاجتياح الإســـرائيلي البري لقطاع غزة وحتى قبل ذلك انتهاكات واســـعة للحق في الحياة وهو أســـمي حقوق الإنســـان ولا يعلوه فوقه حق أخر. ووفقا للإحصـــائيات التي أطلعت عليها مؤســـســـة ماعت فإن قوات الاحتلال الإســـرائيلي قتلت أكثر من 30 ألف شـــخص في قطاع غزة حتى يوم 30 ديســـمبر 2023، من بينهم 27800 من المدنيين[287]، بالإضافة إلى إصابة أكثر من 58 ألف أخرين.

يخالف اســـتهداف المدنيين المادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 كما يتعارض اسـتهداف المدنيين مع المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسـان، والسـادسـة في العهد الدولي للحقوق المدنية والسـياسـية الذي صـادقت عليه اسـرائيل في 3 أكتوبر 1991. ولم تتقيد القوة القائمة بالاحتلال بأي مبادئ واردة في القانون الدولي مثل مبادئ التناسب والضرورة والتمييز عند إطلاق النار، وعلى العكس من ذلك كانت القوة المفرطة والعشـــوائية بمثابة ســـلوك واســـتراتيجية ممنهجة لقوات الاحتلال بناءً على أوامر عليا واردة لقوات الأمن الإسرائيلي.

لم تخل الضـفة الغربية من أعمال القتل أيضـا وفي الفترة من يناير 2023 وحتى منتصـف ديسمبر من نفس العام قتلت القوة القائمة بالاحتلال أكثر من 400 فلسطينيا من بينهم أكثر من 100 طفل وفقا لإحصـــائيات ذات مصـــداقية[288]. كما اســـتهدفت آلة القتل

[286] المصادقة على مشروع قانون لحظر النشاط السياسي للطلبة الفلسطينيين في الجامعات الإسرائيلية، https://www.wafa.ps/Pages/Details/74999

[287] Euro-Med Monitor, http://tinyurl.com/378bs4y4

[288] Humanitarian Coordinator Lynn Hastings briefs the press in Geneva, https://www.unocha.org/publications/report/occupied-palestinian-territory/humanitarian-coordinator-lynn-hastings-briefs-press-geneva

الإسـرائيلي الشـرهة الصـحفيين ما أدي إلى وفيات غير مسـبوقة لممارسـي هذه المهنة وقد وصـل عدد الصـحفيين القتلى حتى 30 ديسـمبر 2023 أكثر من 100 صـحفي. ويتعارض استهداف الصحفيين مع المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 كما يتعارض اسـتهداف الصـحفيين مع المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسـان والمادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسـياسـية وخطة الأمم المتحدة لضـمان سلامة الصحفيين.

تكوين الجمعيات

لاحظت مؤسـسـة ماعت القيود التي لا تزال تعترض عمل المنظمات غير الحكومية الفلسـطينية خلال الفترة التي يغطيها التقرير، حيث تقع هذه المنظمات بين المطرقة والسندان، فمن ناحية رفضت السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية في مارس 2023 إعادة تسـجيل منظمة غير حكومية تتولي الدفاع عن مواطنين فلسـطينيين محتجزين في الضـفة الغربية بذريعة إن هذه المنظمة تمارس أنشـطة غير ربحية في الوقت التي تتلقي فيه تمويلا اجنبيًا، بينما زعمت المنظمة إنهًا مسـجلة كمؤسـسـة مدنية بما يتفق مع القانون الفلسـطيني الذي لا يمنع تلقي التمويل الأجنبي، وتخالف هذه الممارسـات التزام السلطة الفلسطينية بأحكام المادة 21 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

من ناحية أخري اسـتمرت قوات الاحتلال الإسـرائيلي بفرض سـلطة الأمر الواقع في الأراضي الفلسطينية، واستخدمت قوانين الإرهاب لتقييد حرية المجتمع المدني بما يهيئ بيئة غير مواتية لعمل هذه المنظمات. وظلت القيود واردة على مكاتب سـت منظمات فلسطينية وفرع الاتحاد الدولي للدفاع عن حقوق الطفل بعد قرار اسرائيل بتصنيف هذه المنظمات كمنظمات إرهابية. وفي مايو 2023 اقترح حزب الليكود في إسـرائيل مشـروع قانون يتضـمن فرض ضـريبة 65% من إجمالي المسـاعدات والتمويلات التي تتلقاها المنظمات غير الحكومية والمنظمات الإغاثية في إسرائيل وفي فلسطين على حد سواء.

في سـياق متصـل خلص تقرير صـادر عن لجنة التحقيق الدولية المسـتقلة التابعة للأمم المتحدة في الأراضـي الفلسـطينية في يونيو 2023 إن الحكومة الإسـرائيلية فرضـت قيود متوالية على المجتمع المدني بهدف اسـكاته. ويشـمل ذلك تجريم منظّمات المجتمع المدني الفلسـطينية وأعضـائها بوصـفهم ارهابيين، وممارسـة الضـغوط والتهديدات على المؤسسات بجانب ضغوط إضافية على المانحين وتنفيذ تدابير تهدف إلى قطع مصادر التمويل والدعم.[289] لم تتوقف القيود على المجتمع المدني في الضـفة الغربية فحسـب

[289] أقرت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة أن جميع الكيانات في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلّة تنتهك حقوق أعضاء المجتمع المدني وترتبط القيود التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية على الفلسطينيين بشكل أساسي بالاحتلال، https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2023/06/rights-civil-society-members-are-being-violated-all-entities-israel-and

لكن اتســعت لتشــمل قطاع غزة. في 20 فبراير عقدت منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة حلقة نقاش طالبت فيها وزارة الداخلية في القطاع بإلغاء جميع القرارات والاجراءات المعمول بها لتقييد العمل الأهلي بقرار معلن ومنشــور حيث تقيد ســلطات الأمر الواقع في قطاع غزة عمل المجتمع المدني وتفرض علي هذه المنظمات ضــرورة إجراء تقديم إشعار خطي من قبل المؤسسات الأهلية لمباحث المؤسسات قبل تنفيذ النشاط، وكذلك إشعار الشرطة السياحية من قبل المرفق السياحي الذي ينعقد فيه النشاط[290]

الاحتجاز الإداري

ظلت اسرائيل تمارس الاحتجاز والاعتقال الإداري ضد الفلسطينيين في قطاع غزة خلال الفترة التي يغطيها التقرير علي الرغم من التوصيات التي تقدمت لهًا في المراجعة الأخيرة من آلية الاســتعراض الدوري الشــامل والملاحظات الختامية للجان المعاهدات التابعة للأمم المتحدة، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير احتجزت ســلطات الاحتلال الإســرائيلي أكثر من 2800 فلسطينيا وفقًا لمصلحة السجون الإسرائيلية ولم توجه لهؤلاء الأشخاص تهم ولم يحالوا إلي محاكمة وظل التواصــل بينهم وبين ذويهم منقطعًا خلال ذات الفترة من التقرير، بما يخالف أحكام العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وخلال الفترة من يناير 2022 وحتي أغســطس 2023 أفادت المقررة الخاصــة المعنية بفلســطين إن عدد الأطفال المحتجزين دون تهمة آخذ في الارتفاع ووثقت مؤسسة ماعت احتجاز أكثر من 20 طفل خلال ذات الفترة وغالبًا ما يحتجز هؤلاء الأطفال بتهم تتعلق بإلقاء الحجارة علي العربات المدرعة للقوات الإسرائيلية.

التجمع والاجتماعات السلمية

ظلت قوات الاحتلال الإسـرائيلي تمنع تجمعات فلسـطينية عند المسـجد الأقصى خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وظلت هناك قيود على ممارسة هذا الحق في قطاع غزة، وفي 4 أغسطس فض افراد الأمن في قطاع غزة عدد من التجمعات التي خرجت اعتراضًا على تراجع الأوضـاع الاقتصـادية وتواصـل أزمة الكهرباء، كما منع أفراد الأمن الصـحفيين من تغطية هذه التجمعات واحتجزت بعضـهم مثل الصـحفي أيهاب عمر الذي تمت مصـادرة هاتفه والاعتداء عليه. في مارس، فرضــت الأجهزة الأمنية في مدينة رام الله بالضــفة الغربية قيودًا على التجمعات السلمية التي دعًا إليهًا حراك المعلمين الموحد، وقد خرجت

[290] مؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة تطالب وزارة الداخلية بإلغاء جميع القرارات والاجراءات المعمول بها لتقييد العمل الأهلي بقرار معلن ومنشور، https://www.aman-palestine.org/activities/19463.html

من قبل المعلمين في الضفة الغربية من أجل الاعتصام أمام مجلس الوزراء الفلسطيني.

الحرمان من حرية الحركة والتنقل

الحق في حرية الحركة والتنقل هي حقوق أساسية مترسخة في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. بيد أن مؤسسة ماعت قد وثقت تعرض هذا الحق لقيود مُجحفة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وهو ما يقوض هذا الحق، ويجعل السكان في فلسطين، في شبه حصار متواصل. ورغم إن سلطات الاحتلال من بين الدول الأطراف في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية إلا إنها لم تمتثل لمبادئ وأحكام هذا العهد. وهو ما يلقي بتبعات جسيمة علي حياة أكثر من 4 مليون فلسطيني. وتتمثل القيود على حرية الحركة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في السيطرة المُطلقة لسلطات الاحتلال على المعابر الحدودية. في الضفة الغربية على سبيل المثال تُسيطر سلطات الاحتلال على الضفة الغربية، وتفرض حواجز بين المُدن وبعضها، ما يقسم المناطق إلى أجزاء صغيرة، وقد بلغ عدد الحواجز العسكرية نحو 108 حاجز في الضفة الغربية[291]. بينما وثقت تقارير موثوقة وجود نحو 175 نقطة تفتيش عسكرية وهو ما يؤدي بالتبعية إلى قيود على حرية الحركة ليس من فلسطين إلى دول أخري فحسب لكن من المدن الفلسطينية إلى بعضها، وغالبا ما يُمنع حاملو بطاقات الهوية الفلسطينية في الضفة الغربية من الدخول إلى القدس الشرقية وإسرائيل دون تصاريح إسرائيلية تسمح لهم بالمرور، وفي أحيان كثيرة لا يكون من اليسير الحصول على تلك التصاريح التي تأخذ إجراءات استخراجها فترات طويلة وقد تنتهي بالرفض.

أما في قطاع غزة فتتحكم سلطات الاحتلال في معبر بيت حانون "إيرز" ومعبر كرم أبو سالم التجاري وهو من بين معبرين وحيدين يُستخدمان لتنقل الأفراد من وإلى قطاع غزة[292]. وينجم عن إغلاق بيت حنون منع أهالي الأسري من رؤية أبنائهم في سجون سلطات الاحتلال، بالإضافة إلى منع المرضي من الانتقال للمستشفيات وتقلي العلاج الملائم، وهو ما قد يؤدي لوفاتهم. بينما يهدد إغلاق معبر كرم أبو سالم الحركة التجارية في القطاع ويؤثر على نحو 14 ألف عامل فلسطيني يُعد المعبر بمثابة الوسيلة الوحيدة لمرورهم إلى أماكن عملهم[293].

---

[291] التقرير الأسبوعي حول الانتهاكات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، على الرابط التالي: https://bit.ly/3Aked31

[292] Al Mezan and PCHR send joint submission to the UN Human Rights Council ahead of Israel's UPR, https://bit.ly/3DStYim

[293] إسرائيل تواصل إغلاق معبر كرم أبو سالم جنوب غزة لليوم الثاني، روسيا اليوم، على الرابط التالي:https://bit.ly/3zVWsXu

ثالثا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الحق في العمل

انخفض عدد العاملين في السوق المحلي الفلسطيني من 993 ألف في الربع الأول من عام 2023 إلى 987 ألف في الربع الثاني من العام نفسه، وأدت القيود التي وضعتها القوة القائمة بالاحتلال بعد السابع من أكتوبر إلى عقبات إضافية علي الحق في العمل بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين[294]. في قطاع غزة بلغ عدد العاطلين عن العمل خلال الربع الثاني من عام 2023 بسبب الحصار والقيود المفروضة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي نحو 379 ألف عاطل ما يعني إن معدل البطالة في القطاع بلغ 46% مقارنة بنحو 34.8% في عام 2006 وقد تفاقمت نسبة البطالة بسبب القيود الإسرائيلية علي الحق في العمل حيث تفرض عقبات على وصول المزارعين الفلسطينيين إلى الاراضي الزراعية المملوكة لهم، كما تفرض حصار بحري يمنع الصيادين من ممارسة نشاطهم[295].

الحق التعليم

علي الرغم من إن السلطة الفلسطينية والقوة القائمة بالاحتلال التزمًا بإعمال الحق في التعليم إلا إن مؤسسة ماعت أطلعت على تقارير تفيد بإن الفصول الدراسية في القدس لم تكن كافية لاستيعاب الطلاب. وإن ثمة نقص يبلغ 3517 فصل دراسي للأطفال الفلسطينيين الذي يعيشون في القدس[296]. في سياق متصل أدت الحملة البرية التي قادها جيش الاحتلال الإسرائيلي والقصف الجوي المستمر منذ أكتوبر 2023 إلى تدمير أكثر من 100 مدرسة بالكامل حتي نوفمبر 2023 بما يخالف المادة 147 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 باعتبار المدارس من الأعيان المدنية، كما يتعارض استهداف المرافق التعليمية مع المادة 13 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

الحق في السكن

حتى نهاية نوفمبر 2023 هاجم المستوطنون 93 مركزا سكانيا فلسطينيا وقتلوًا بناءً على هذه الهجمات أكثر من 15 فلسطينيًا في قطاع غزة وصل عدد المنازل المدمرة كليًا حتى نهاية ديسمبر 2023 أكثر من 67 ألف وحدة سكنية وفقا للمقرر الخاص المعني بالحق في السكن فإن إسرائيل دمرت كليًا وجزئيًا 70% من المباني الصالحة للسكن والعيش في قطاع غزة يتعارض ذلك مع الحق في مستوي معيشي لائق الوارد في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. كما للاحظت مؤسسة ماعت إن مخيم جنين للاجئين

[294] الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الثاني، https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4560
[295] الحق في العمل بقطاع غزة بين حصار دائم وقيود لا تنتهي، علي الرابط التالي:http://tinyurl.com/2cemudu6
[296] تقرير حقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام 2022، علي الرابط التالي: http://tinyurl.com/bd8h9umj

والذي يتضمن وحدات سكنية فلسطينية تعرض للهجوم سبع مرات في عام 2023 أدي ذلك إلى وفاة أكثر من 40 فلسطينيا من بينهم تسعة أطفال وفقا للمقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويتعارض استهداف الوحدات السكنية مع المادة 48 من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1979 الملحق باتفاقيات جنيف، كما يتعارض مع المادة 11 في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة التي تتضمن بين جملة أمور الحق في السكن والمأوى.

رابعا: الفئات الأولي بالرعاية

حقوق النساء

تشكل النساء نسبة 49% من إجمالي السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة مع ذلك واجهت النساء الفلسطينيات انتهاكات جسيمة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، كما واجهت النساء ذوات الإعاقة انتهاكات غير متناسبة وهي:

- **الحقوق الصحية:** وفقا لصندوق الأمم المتحدة للسكان فإن النساء في قطاع غزة لا يستطعن الحصول على الخدمات الصحية الأساسية. وإن ما يقدر بنحو 50 ألف امرأة حامل في قطاع غزة لا يستطعن الحصول على الخدمات الصحية".
- **العنف المنزلي:** وفقا لإحصائيات رسمية فإن أكثر من 58% من النساء المتزوجات حالياً أو اللواتي سبق لهن الزواج في سن 15 إلى 64 عامًا في فلسطين تعرضن للعنف (على الأقل لمرة واحدة) من قبل أزواجهن في حين إن العنف النفسي كان أكثر انوع العنف الذي يمارس ضد النساء المتزوجات حالياً.
- **النساء ذوات الإعاقة:** تشير التقارير إن احتمال تعرض النساء والفتيات ذوات الإعاقة للعنف الجنسي تزيد بأربعة أضعاف عن احتمال تعرض النساء والفتيات الأخريات، وظل العنف والتمييز الممنهج سائدًا سواءً ذلك الذي يُمارس على النساء والفتيات ذوات الإعاقة من قبل السلطة القائمة بالاحتلال، أو العنف الداخلي نتيجة الثقافة المجتمعية الأبوية [297].

حقوق الأطفال

علي الرغم من الإعلان الإسرائيلي بإنها تحترم حقوق الطفل إلا إن الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة كانوًا هدفًا للقوة القائمة بالاحتلال، وحتى منتصف عام 2023 قتلت إسرائيل 28 طفلاً كان أخرهم الطفل محمد التميمي الذي قتل خلال شهر يونيو برصاص قوات الاحتلال في مدينة رام الله، وهو نمط متكرر من انتهاك حق هؤلاء الأطفال في

[297] ورقة حقائق: وضع النساء والفتيات ذوات الإعاقة في فلسطين في يوم المرأة العالمي، https://www.qader.org/ar/resources/4866.html

الحياة مع افلات كامل من العقاب. بعيدًا عن الانتهاكات التي مارسهًا الاحتلال الإسرائيلي في حق الأطفال في فلسـطين لاحظت مؤسـسـة ماعت مزيد من الانتهاكات التي تواجه الأطفال ومن بينها:

- **العقاب البدني:** لا يزال العقاب البدني والنفسي واللفظي بمثابة ممارسة شائعة في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- **اسـوأ أشـكال عمل الأطفال:** وفقا لبيانات رسـمية فلسـطينية في عام 2023 فإن نسبة الأطفال العاملين في الضفة الغربية بلغت 5% بينما تشير إحصائيات منظمات المجتمع المدني إن الأعداد تفوق هذه الإحصائيات[298].

[298] عمالة الأطفال تبلغ 5 بالمئة في الضفة الغربية، علي الرابط التالي:http://tinyurl.com/mntmmzpx

مصر

في 18 ديسمبر 2023 أعلنت الهيئة الوطنية لمتابعة الانتخابات المصرية فوز المرشح الرئاسي عبد الفتاح السيسي بولاية رئاسية جديدة تستمر لست سنوات بنسبة 89.6% من إجمالي أصوات الناخبين، وفور انتخابه أكد الرئيس السيسي استمرار مناقشات الحوار الوطني وحرص الدولة المصرية على تحقيق التنمية وتوفير الحياة الكريمة لمواطنيها. ظلت هناك تطورات إيجابية خلال الفترة التي يغطيها التقرير تتعلق بالإفراج عن المحتجزين في قضايا الرأي والمحبوسين احتياطيًا، في نوفمبر أعلن عضو لجنة العفو الرئاسي إنه جري الإفراج عن 1400 من المحبوسين احتياطيًا منذ إعادة تفعيل لجنة العفو الرئاسي. وفي 19 أغسطس، أصدر رئيس الجمهورية عفوًا رئاسيًا عن 30 من المتهمين الصادر في حقهم أحكامًا نهائيا[299]. وبحسب التقارير التي أطلعت عليها مؤسسة ماعت فإن دمج المفرج عنهم وإعادة تأهيلهم من جديد كان توجيهاً رئاسيًا ومن أولويات اللجنة.

كما ظلت النيابة العامة خلال الفترة التي يغطيها التقرير تصدر قرارات بإلغاء منع تصرف بعض المتهمين المعفو عنهم في التصرف في أموالهم. ففي 26 نوفمبر، أصدرت النيابة العامة قرارًا بإنهاء منع تصرف السياسي زياد العليمي في أمواله ورفع اسمه من قائمة الإرهابيين. وفي أغسطس جري اعتماد وثيقة مخرجات الحوار الوطني والذي نصت صراحة على أهمية دعم قضايا حقوق الإنسان، بتنسيق من جميع مؤسسات الدولة وجري رفع هذه المخرجات إلي رئيس الجمهورية الذي رحب بها ووعد باتخاذ ما يلزم لتطبيق ما يمكن منها. مع ذلك ورغم هذه الجهود لاحظت مؤسسة ماعت التقدم المحدود في تنفيذ وثيقة الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وخاصة فيما يتعلق بالمسار التشريعي رغم مرور أكثر من عامين على إطلاق الإستراتيجية، وظلت هذه الإستراتيجية تفتقر لخطة عمل تنفيذية تحدد الأدوار المنوطة بكل جهة لتنفيذ هذه الإستراتيجية. رغم هذا التطور ظلت الفترة التي يغطيها التقرير تشهد أزمة اقتصادية حادة أثرت على الأسر المصرية وقد أدت هذه الأزمة إلى ارتفاع معدلات التضخم إلى 36.5% في يوليو 2023 متأثر بارتفاع اسعار الغذاء، ووصلت أسعار بعض السلع الأساسية لمستويات غير مسبوقة وظلت هناك شكاوى من ارتفاع هذه الأسعار من غالبية فئات المجتمع المصري.

أولا: الإطار التشريعي

شهد عام 2023 محاولات مختلفة من أجل اقرار عدد من مشاريع القوانين التي تتصل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية وحقوق الفئات الأولي بالرعاية في

[299] بعفو من السيسي.. إطلاق 30 مداناً بأحكام نهائية بينهم أحمد دومة، http://tinyurl.com/5b8w22vr

مصـــر، مثل النســـاء والأطفال، إلا أن معظم مشـــاريع القوانين التي ناقشـــها البرلمان بغرفتيه لم يُحيلها مجلس النواب الي الرئيس للتصـــديق عليها، وبالتالي لم تقر هذه القوانين ولم تدخل حيز التنفيذ. وقد تتبعت مؤســـســـة ماعت محاولات إقرار تشـــريعات جديدة خلال الفترة التي يغطيها التقرير. ففي إطار العمل على تعزيز حقوق الأطباء أصـدر رئيس مجلس الوزراء، في 24 ديســـمبر قرارًا يتضـــمن اعترافًا رســـميًا بالإصـــابات التي يتعرض لها الأطباء نتيجة الإرهاق والإجهاد في العمل، ويمنح القرار تعويضًـــا لهم حال تعرضـهم لهذا الإجهاد. كما نص القرار الذي نشـر في الجريدة الرسـمية علي، تعديل ثلاث مواد بلائحة النظام الأســـاســـي لصـــندوق التعويض عن مخاطر المهن الطبية، وذلك لإضـــافة الإصـــابات الناجمة عن الإرهاق والإجهاد لتلك المخاطر التي تســـتحق التعويض. وفي حالات الوفاة أصـــبحت الهيئة العامة للرعاية الصـــحية تختص مع الإدارة المركزية للجان الطبية بالهيئة العامة للتأمين الصحي ولجانها الطبية العامة، بإصدار شهادة تفيد بحدوث الوفاة نتيجة مزاولة المهن الطبية[300]. وفي ســـياق العمل على تعزيز أوضـــاع العمالة المنزلية وتنفيذ أحد التوصـــيات الموجهة لمصـــر في المراجعة الأخيرة لآلية الاســـتعراض الدوري الشـــامل، ناقشـــت اللجنة القانونية في وزارة العمل قانون لتقنين أوضـــاع العمالة المنزلية تمهيدًا لعرضـــه على البرلمان. في ســـياق متصـــل جري اعتماد مشـــروع قانون إنشـــاء الجهاز المصـــري للملكية الفكرية، والذي يحقق جزئيًا النتيجة المســـتهدفة الخامســـة الخاصـــة بتطوير التشـــريعات المتعقلة بحماية الملكية الفكرية والواردة في البند الفرعي الثامن الخاص بالحقوق الثقافية في المحور الخاص بالحقوق الاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية من الإســـتراتيجية الوطنية لحقوق الإنســـان. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير أيضـا جري إضـافة تعديلات على مشـروع قانون العمل والذي يجري مناقشـــته داخل البرلمان ونصـــت هذه التعديلات على ضـــمان مبدأ الحق في الأجر المتســـاوي، وإضـــافة مادة لحظر جميع أشـــكال التحرش الجنســـي والعنف والاعتداءات والمضايقات وإساءة استخدام السلطة في أماكن العمل، هذا بجانب إضافة مادة تمنح إجازة الأبوة، وأخرى تســـمح بنظام إجراءات وســـاعات عمل مرنة يجري تحديد معاييرها وشروطها في لوائح العمل. كما أعدت وزارة التضامن الاجتماعي مسودة مشروع قانون الطفل الذي تناقشه وزارة التضامن الاجتماعي والذي ينص على تعديلات تتصل بالحماية الاجتماعية للأطفال. ويأتي مشـروع القانون كبديل لمشـروع القانون رقم 12 لسـنة 1996 المعدل بالقانون 126 لسنة 2008 كما تتضمن مسودة مشروع القانون نصوصًا خاصة بتعزيز النظام القضائي الخاص بالأطفال الشهود بما يمكن أن يساهم في تحقيق النتيجة المســتهدفة الواردة في البند الفرعي الثالث الخاص بالمحاكمات العادلة في المحور الأول

[300] الوزراء يوافق على تعديل أحكام صندوق التعويض عن مخاطر المهن الطبية، https://www.elbalad.news/6036416

الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. لكن لا يزال مشروع القانون لم يقدم إلى مجلس الوزراء تمهيًدا لإحالته لمجلس النواب.

رغم هذا الزخم التشريعي ظل التقدم التشريعي المتصل بتنفيذ النتائج المستهدفة من المسار التشريعي في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان محدودًا. كما ظلت مشاريع القوانين التي اعتبرتها منظمات المجتمع المدني والمجلس القومي لحقوق الإنسان بمثابة أولوية تراوح مكانهًا ولم يبت في أمر هذه المشاريع، ومن بينها قانون الحق في تداول المعلومات والإحصاءات والبيانات الرسمية والقانون الشامل لمكافحة العنف ضد المرأة، وكذا قانون حماية المبلغين والشهود وهي قوانين لم تكن على أجندة مجلس النواب حتي نهاية عام 2023.

ثانيا: الحقوق المدنية والسياسية

الحق في الحياة

كفلت المادة 59 من الدستور في مصر الحق في الحياة الآمنة لكل مُقيم على أراضيه[301] ، كما خصصت الاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان البند الفرعي الأول في المحور الأول الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لصالح الحق في الحياة والسلامة الجسدية[302]. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير لم تلاحظ مؤسسة ماعت أي انتهاكات لهذا الحق من قبل القوات المكلفة بإنفاذ القانون. ولم تطلع ماعت على تقارير تفيد بإن انتهاك هذا الحق. في السياق نفسه ورغم استمرار المحاكم المصرية في إصدار أحكام الإعدام إلا إنه وفقا للتحالف العالمي لإنهاء عقوبة الإعدام فإن عام 2023 لم يشهد اي حالة إعدام في مصر. وتتمثل وجهة النظر الحكومية في إن مصر بتطبيق العقوبة تستند إلى الفقرة الثانية في المادة 6 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية التي تنص على أنه "لا يجوز في البلدان التي لم تلغ عقوبة الإعدام، أن يحكم بهذه العقوبة إلا جزاء على أشد الجرائم خطورة وفقا للتشريع النافذ، وقت ارتكاب الجريمة وغير المخالف لأحكام هذا العهد. ولا يجوز تطبيق هذه العقوبة إلا بمقتضى حكم نهائي صادر عن محكمة مختصة". وتشدد الحكومة على إن الحكم بالإعدام يتسق مع الجرائم الأشد خطورة.

التجمع السلمي

يكفل الدستور المصري الحق في التجمع السلمي ويحيل ممارسة هذا الحق إلي القانون، كما سمحت قوات الأمن لبعض التجمعات العمالية المحدودة والتي خرجت للمطالبة بإصلاحات اقتصادية لصالحهم، ولم تواجه قوات الأمن هذه التظاهرات والتجمعات

[301] الدستور المصري المعدل 2019، المادة 59، على الرابط التالي: https://manshurat.org/node/14675
[302] الاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان، ص 16، على الرابط التالي: https://bit.ly/3iRETmb

المحدودة بالفض أو تفريق هذه التجمعات. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير أيضـــا خرجت مظاهرات في مُدن مختلفة للتضامن مع الشعب الفلسطيني بعد أحداث السابع من أكتوبر، وفي 21 أكتوبر على وجه التحديد خرجت مظاهرات في عدة مدن مصـرية بما في ذلك محافظات القاهرة الكبري والإســكندرية للتعبير عن التضـــامن مع الشـــعب الفلســـطيني، ووفقا لتقارير أعقب هذه التظاهرات القاء القبض على بعض المتظاهرين الذين خرجوًا على حدود التظاهر. وقد وصـــل عدد المحتجزين بعد نهاية هذه التجمعات وفقا لمحامين ما يقارب أكثر من 100 شخص[303] وفيما جري إطلاق سراح بعض من الذين قبضـــوًا عليهم في التجمعات التي جرت في الأزهر والتحرير جري حبس الباقية على ذمة تحقيقات في القضـــية 2469 حصـــر أمن دولة عليًا. جدير بالذكر إن مصـــر دولة طرف في العهد الدولي للحقوق المدنية السياسية والذي يتيح الحق في التجمع السلمي في المادة 21 من العهد ويعد فرض أي قيود على ممارســـة هذا الحق بمثابة عدم امتثال لأحكام العهد الدولي.

تكوين الجمعيات وحرية عمل منظمات المجتمع المدني

لاحظت مؤســـســـة ماعت تطورات إيجابية لصـــالح دعم منظمات المجتمع المدني خلال الفترة التي يغطيها التقرير، ففي 22 أغســـطس أصـــدرت وزارة العدل بيانًا أعلنت فيه إســقاط الدعاوى الجنائية بحق 75 منظمة تم التحقيق معها في قضـية المجتمع المدني، المعروفة إعلامياً بقضـــية "التمويل الأجنبي"، رقم 173 لســـنة 2011؛ وظلت هناك 10 منظمات أخرى لا تزال قيد التحقيق[304]. في 19 أكتوبر أصـــدر قاضـــي التحقيق المنتدب من محكمة اســتئناف القاهرة للتحقيق في ذات القضـية أمرًا بألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم كفاية الأدلة ناحية المركز المصـري لحقوق السـكن كما نص القرار على رفع أسـماء من تضـمنهم الأمر من قوائم الممنوعين من السـفر وترقب الوصـول بالإضـافة إلى قوائم المنع من التصـــرف في أموالهم الســـائلة والمنقولة. كما ظهرت بوادر أخري خلال الفترة التي يغطيها التقرير لتعميق الشـــراكة مع منظمات المجتمع المدني وخاصـــة من قبل وزارة التضـــامن الاجتماعي؛ على ســـبيل المثال في 20 يونيو افتتحت وزارة التضـــامن الاجتماعي مؤتمر «المجتمع المدني.. نحو شـــراكة فعالة في الجمهورية الجديدة» ودعت خلال هذا المؤتمر إلى ترســـيخ الشـــراكة مع منظمات المجتمع المدني[305]، وأكدت وزيرة التضامن أن رؤية وزارة التضامن الاجتماعي في الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني، تعتمد على عدد من الأسس أهمها "استقلالية المجتمع المدني، وقدرته على وضع أجندة أولوياته بما يتناســـب مع احتياجات المجتمع الاجتماعية والثقافية والاقتصـــادية، وبما

[303] بعد تظاهرات لدعم فلسطين: القبض على 109 في القاهرة والإسكندرية، زواية تالتة، علي الرابط التالي:http://tinyurl.com/whk9vs6r
[304] عامان على إطلاق الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.. ما الذي تحقق؟؟، على الرابط التالي: http://tinyurl.com/26axv79f
[305] مؤتمر «المجتمع المدني.. نحو شراكة فعالة في الجمهورية الجديدة»،علي الرابط التالي:http://tinyurl.com/yu3wppah

يناسب الظروف الوطنية[306]. لكن رغم ذلك وبحسب مزاعم منظمات حقوق الإنسان ظلت هناك قيود على تمويل منظمات المجتمع المدني في الفترة التي يغطيها التقرير. مع ذلك كشفت وزارة التضامن الاجتماعي إن الوزارة رصدت 16.3 مليار جنيه لنحو 133 جمعية ومؤسسة أهلية في خلال تسع سنوات في الفترة من 2014 وحتى عام 2023.[307]

حرية الصحافة

جاءت مصر في المرتبة 166 من أصل 180 دولة في مؤشر حرية الصحافة الدولي لعام 2023، وهو تقدم مركزين عن عام 2022 حيث كانت مصر في المرتبة 168 من أصل 180 دولة. ويبدو إن هذا التقدم بفضل الإفراجات الصادرة في حق الصحفيين خلال الفترة التي يغطيها التقرير، ففي 1 مايو صدر قرار قضائي بالإفراج عن رؤوف عبيد، رئيس تحرير يومية روز اليوسف، والمنتج هشام عبد العزيز، العامل بقناة الجزيرة مباشر القطرية، واللذَين كانا قيد الحبس الاحتياطي، ورغم ذلك ظلت هناك تقارير تشير إلى استمرار وجود صحفيين قيد الحبس بسبب أراءهم الذين عبروًا عنهًا. مارست نقابة الصحفيين جهودًا إيجابية خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وفي 12 ديسمبر، خاطب خالد البلشي نقيب الصحفيين إدارات الصحف القومية والحزبية لتطبيق الحد الأدنى للأجور على جميع الصحفيين بداية من يناير 2024.

في سياق متصل استمر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في حجب بعض المواقع الصحفية على سبيل المثال في 29 أكتوبر، قرر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، إحالة موقع مدي مصر للنيابة العامة، وحجب الموقع ورابطه الإلكتروني لمدة ستة أشهر، بدعوي ممارسة النشاط الإعلامي دون الحصول على ترخيص بذلك من المجلس بالمخالفة للمادتين 6 و59 من القانون 180 لسنة 2018، ولنشره أخبارا كاذبة دون التحري من مصادرها. وقال موقع مدي مصر في جلسة استماع إنهم ملتزمين بمواثيق الشرف الإعلامية المتعارف عليها عالميا، وكذلك المعايير المهنية الصارمة التي يتبعها وفريق عمله في ظل الإيمان الدائم بحق المواطنين في المعرفة والحصول على المعلومات.

مناهضة التعذيب

نظرت لجنة مناهضة التعذيب في التقرير الدوري الخامس لمصر في يومي 14 و 15 نوفمبر 2023 واثناء الحوار مع اللجنة أشارت مصر إلي الخطوات التي اتخذتها من أجل الحد من ممارسات إساءة المعاملة أو المعاملة القاسية والمهينة، كما أشارت مصر إلي تخصيص بند فرعي في المحور الاول من الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان للحد من

[306] مصر: قلق حول رؤية النظام لدور المجتمع المدني، شبكة المنظمات غير الحكومية للتنمية، علي الرابط التالي: http://tinyurl.com/37rreuf7

[307] التضامن: 16.3 مليار جنيه تمويل وارد للمجتمع المدني خلال 9 سنوات، على الرابط التالي: https://www.cairo24.com/1823038

الممارسات الفردية والحفاظ علي السلامة الجسدية لكن طلبت اللجنة في ملاحظاتها الختامية من الحكومة المصرية أن تنظر في تعديل المادة 126 من قانون العقوبات لضمان توافُق تعريف التعذيب توافقاً تاماً مع المادة 1 من الاتفاقية بجانب تسريع وتيرة مواءمة ظروف الاحتجاز مع قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، في أماكن الاحتجاز من بينها مركز بدر للتأهيل والإصلاح.

ثالثا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الحق في الصحة

لاحظت مؤسسة ماعت بعض المبادرات الايجابية المتعلقة بتعزيز الحق في الصحة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، واستكمال تطبيق نظام التأمين الصحي الشامل. كما تشير الإحصائيات الرسمية إن وزارة الصحة أصدرت مليون و800 ألف قرارًا بالعلاج على نفقة الدولة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، ويساهم هذا الإجراء في تنفيذ النتيجة المتعلقة بزيادة معدلات سرعة تأدية الخدمة الطبية لمتلقي العلاج على نفقة الدولة في الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان. كما استمرت وزارة الصحة والسكان في فحص نحو 237 ألف طفل مولود ضمن مبادرة 100 مليون صحة للكشف عن الأمراض الوراثية لدي الأطفال حديثي الولادة وبشكل عام استمر العمل على المبادرة خلال فترة التقرير من بين جملة أمور بالتركيز على الفئات الأولي بالرعاية وفي المناطق النائية والحدودية.

وتحاول مصر زيادة اعضاء هيئة التمريض من خلال التوسع في الكليات التي تخدم هذا الغرض تشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مايو 2023 إن 12.6% هي نسبة زيادة اعضاء هيئة التمريض في مصر، وجاء ذلك بفعل التوسع في إنشاء كليات هيئة التمريض. وفي الفترة من يناير 2022 وحتى نهاية يوليو 2023 قدم أكثر من 4 آلاف طبيب استقالتهم، ويرتفع هذا العدد سنويًا حيث تضاعف أربع مرات منذ عام 2016، ومن ثم يهاجر هؤلاء الأطباء إلى دول أخري. وللتعامل مع هذه الأزمة قرر وزير الصحة في مارس 2023، تشكيل لجنة يرأسها، لوقف هجرة الأطباء والعمل علي تحسين ظروفهم، وعزي عدد من المسؤولين الحكوميين وأعضاء النقابة هجرة الأطباء لتدني الأجور لدى بعضهم، وعدم وجود قانون للمسؤولية الطبية. وفقا للنقابة العامة لأطباء مصر يجب أن يكون هناك 8.4% لكل 10 آلاف مواطن، ولكن النسبة في مصر أقل من ذلك ولا تصل حتى لنصف النسبة الطبيعة بالمستشفيات. وظلت هناك مطالبات بتوفر بيئة أمنة للأطباء، لإن ذلك من شأنه تحسين حالة الرعاية الصحية للمرضي.

الحق في التعليم

التعليم حق لكل مواطن وفقا للمادة 19 من الدستور المصري، وهو الزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، بشكل مجاني. وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن 4% من الناتج القومي الإجمالي، وقد لاحظت مؤسسة ماعت بعض الخطوات الإيجابية لتعزيز الحق في التعليم في الفترة التي يغطيها التقرير. في 7 مارس، أطلق وزير التعليم العالي إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي وتقوم على 3 محاور رئيسية، هي استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر 2030"، بجانب التحول نحو جامعات الجيل الرابع، ودعم العلاقة بين منظومة التعليم العالي والبحث العلمي وخطة التنمية الشاملة لمصر[308]. كما ظل هناك توجه لدعم تعليم اللاجئين المقيمين في مصر. ففي نوفمبر أصدرت وزارة التربية والتعليم الفني قرارًا يمنح الطلاب اللاجئين من الجنسية السورية المسجلين لدي المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في مراحل التعليم الأساسي التسجيل في المدارس الحكومية. مع ذلك أدي ارتفاع الأسعار في كافة مناحي الحياة في مصر خلال الفترة التي يغطيها التقرير إلى ارتفاع مصاريف المدارس الخاصة والدولية. وظلت هناك شكاوى من بعض أولياء الأمور من زيادة مصاريف المدارس الخاصة والدولية. في سبتمبر أصدرت وزارة التربية والتعليم إعلانًا بشأن مصروفات المدارس الخاصة والدولية للعام الدراسي الجديد 2023-2024، تضمن تعديلات كبيرة على الرسوم والمصروفات التي يتوجب على أولياء الأمور تحملها، ووصلت نسبة الزيادات في التكاليف الدراسية إلى 25% لبعض المدارس. ونص الإعلان على تحديد زيادة نسبة 6% للمدارس الخاصة أو الدولية التي تتجاوز مصروفاتها السنوية 35 ألف جنيه، وكذلك تخصيص زيادة 7% لتلك التي تتراوح مصروفاتها بين 25 و35 ألف جنيه، بجانب ارتفاع بـ نسبة 10% للمدارس التي تتراوح مصروفاتها بين 20 و25 ألف جنيه، و12% للمدارس التي تتراوح مصروفاتها ما بين 15 و20 ألف جنيه[309].

كما لاحظت مؤسسة ماعت استمرار عدم الوصول إلى النسب المقررة في الدستور للإنفاق على التعليم ففي 26 سبتمبر 2023 قال رئيس الجمهورية إن حجم الإنفاق على التعليم غير كاف وطالب بطرح قضية التعليم على نحو صائب أفضل من ترديد ما أسماه "كلام إيجابي". بجانب ذلك ورغم المبادرات الرامية إلي تحفيز الطلاب علي الالتحاق بالتعليم ظلت معدلات التسرب في المراحل الأساسية مرتفعة للغاية، ووفقا لبيانات صادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في تقريره التعليم ما قبل الجامعي والصادر في يناير 2023 ، فإن إجمالي عدد المتسربين من التعليم في المرحلتين الابتدائية والإعدادية

[308] إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي وتوقيع 4 تحالفات، علي الرابط التالي:http://tinyurl.com/3c32fpnz

[309] فساد المدارس الخاصة.. هل أصبح التعليم في مصر "بيزنس"؟، ذات مصر، http://tinyurl.com/25vfh88z

بلغ 68 ألف و831 طالب وطالبة .وأشـار التقرير أن عدد الطلاب الذين تسـربوا من التعليم الابتدائي وصـــل إلي 25 ألفًا و380 طالب منهن 14 ألف و797 طالبًا ونحو 10 آلاف و401 طالبة بينما تســرب من التعليم الإعـدادي نحو 43 ألفًا و351 طالب منهم 16 ألف و631 طالبًا مقابل 26ألف و720 طالبة.

الضمان الاجتماعي

لاحظت مؤسـسـة ماعت بعض التدابير الإيجابية خلال الفترة التي يغطيها التقرير لتعزيز الضـمان الاجتماعي للفئات الضـعيفة والأولي بالرعاية. في 8 نوفمبر وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون بشأن إصدار قانون الضمان الاجتماعي والدعم النقدي. وحدد مشروع القانون الفئات التي يتم صـرف الدعم النقدي المشـروط لها (تكافل)، كما بين شـروط اسـتمرار حصـول الأسـرة المسـتفيدة من الدعم النقدي "تكافل" بشـكل كامل ودوري ومنتظم، والإجراءات التي يتم اتخاذها حال عدم التزام الأسـر بتلك الشـروط. لكن نهاية الفترة التي يغطيها التقرير لم يناقش مشـروع القانون في مجلس النواب. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير ارتفعت مخصـصـات الأمان الاجتماعي في مصـر إلى 31.2 مليار جنيه في مشـروع الموازنة للعام المالي 2023-2024، وهذه المخصـصـات تشـمل معاشـات الضـمان الاجتماعي وبرنامجي "تكافل" و"كرامة"، للأسـر الفقيرة. وكانت هذه المخصـصـات في موازنة عام 2022-2023 نحو 22.2 مليار جنيه، ما يعني وجود زيادة بنحو 10 مليارات جنيه. لكن تجدر الإشـارة إن موازنة الضـمان الاجتماعي في عام 2024 تضـم نحو 5 ملايين أسـرة فقيرة، نظير 4 ملايين أسرة فقيرة في عام 2022-2023.

الحق في السكن

يكفل الدسـتور المصـري الحق في السـكن وظلت الحكومة وخاصـة وزارة الإسـكان تطرح وحدات سـكانية للفئات محدودة الدخل ومتوسـطة الدخل، مع ذلك ظلت هناك شـكاوى بسبب عدم كفاية الوحدات السكنية مقارنة بالمتقدمين للحصول على هذه الوحدات. كما انتظر هؤلاء المتقدمين للحصـــول على وحدات ســـكنية في إطار مشـــروع ســـكن لكل المصـــريين أكثر من عام لمعرفة النتيجة الخاصـــة بكونهم داخل الأولوية أم خارجها. كما وافق مجلس إدارة صـندوق الإسـكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري في نوفمبر 2023 على تعديل الحد الأدنى للمقدم ليصبح 20% بدلا من 15%، وهو ما كان مسار شكوى خلال الفترة التي يغطيها التقرير. كما ظلت هناك مطالبات بإتاحة الحق في الســـكن لصـــالح بعض العمال. في 26 نوفمبر 2023، دخل عمال مجموعة كير سـيرفس في منطقة شـرم الشيخ بمحافظة جنوب سيناء، اضرابًا احتجاجا على تدني أوضاعهم المعيشية في الأجور

والخدمات داخل المعسكر، واشتكي العمال من مشاكل جلدية بسبب السكن غير المجهز وغير الأدمي الذين يعيشون فيه.

رابعا: حقوق الفئات الأولي بالرعاية

حقوق النساء

يكفل الدستور حقوق المرأة في مصر، وظلت هناك مبادرات إيجابية لصالح النساء خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وقامت مصر بالترويج للإطار الوطني للاستثمار في الفتيات والذي يهدف لتنسيق الجهود من أجل تمكين نحو 20 مليون فتاة دون سن التاسعة عشر في مصر[310]، وبرنامج "رابحة" الخاص بالتمكين الاقتصادي للمرأة المصرية، ويهدف إلي دعم التمكين الاقتصادي لأكثر من 6300 امرأة في 7 محافظات من خلال زيادة الوصول إلى فرص العمل، وخلال شهر فبراير صدر تقرير مجموعة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات لتقدير وفيات الأمهات والذي أشاد بجهود مصر في تخفيض وفيات الأمهات[311]. كما وثقت مؤسسة ماعت استمرار العمل في إنشاء وحدات للمرأة الآمنة في الجامعات المصرية، فعلي سبيل المثال؛ جري انشاء وحدة المرأة الآمنة بجامعة قناة السويس بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان وذلك في 11 مايو، وتحفز هذه الوحدات من استقبال ضحايا العنف البدني والنفسي والجنسي أيضا. ولكن ورغم هذه التطورات الإيجابية ظلت هناك عقبات تواجه المرأة المصرية من بينها:

- **العنف ضد المرأة:** ظلت معدلات العنف ضد المرأة في مصر آخذة في الارتفاع خلال الفترة التي يغطيها التقرير، واجهت النساء ذوات الإعاقة عقبات إضافية فوفقا لتقارير حقوقية فإن 34% من النساء المصريات ذوات الإعاقة يواجهن العنف من أزواجهن[312] ورغم الجهود الحكومية لمعالجة هذه الظاهرة إلا إن ذلك لم يحد منها، حيث أوصت دراسة صادرة عن مجلس الشيوخ في فبراير، على التوسع في إنشاء وحدات الدعم النفسي المعنية بتأهيل وإعادة دمج ضحايا العنف.
- **ختان الإناث:** على الرغم من التعديلات التي طرأت على قانون العقوبات المتعلقة بختان الإناث التي نصت على حذف أي اشارة تتيح استخدام المبرر الطبي لإجراء عمليات الختان وتغليظ العقوبات برفع الحد الأدنى والاقصى للعقوبة واستحداث عقوبات اضافية للأطباء وممارسي مهنة التمريض وكل من حرض على إجراء هذه

[310] الإطار الوطني للاستثمار في الفتيات في مصر يحظى بترحيب الشركاء الدوليين ضمن فعاليات الدورة السابعة والستين للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة، ويبرز "دوّي" و"نورة"، علي الرابط التالي:http://tinyurl.com/yc2cz3b3

[311] Trends in maternal mortality 2000 to 2020: estimates by WHO, UNICEF, UNFPA, World Bank Group and UNDESA/Population Division, https://www.who.int/publications/i/item/9789240068759

[312] Silent Struggle: 34% of Egyptian Women with Disabilities Face Violence from Husbands, https://cairo52.com/2023/08/28/silent-struggle-34-of-egyptian-women-with-disabilities-face-violence-from-husbands/

الممارســة الضــارة. أما إذا كانت نتيجة ممارســة الختان وفاة الفتاة فالعقوبة تكون السجن المشدد لمدة لا تقل عن 15 سنة ولا تزيد على 20 سنة. مع ذلك؛ وفقا لتقرير صادر عن المجلس القومي للأمومة والطفل تفيد بإن 80% من جرائم تشويه الأعضاء التناســلية للإناث يجريها أطباء وهو ما يمثل مشــكلة ماثلة أمام القضــاء على هذه الممارسة الضارة، كما لاحظت مؤسسة ماعت إن نقص الإبلاغ يمثل سببًا اساسيًا في تفاقم هذه الظاهرة ووفقا لتحقيقات عديدة في هذا الشأن فإن الأهالي لا يبلغون عن هذه الممارســة بســبب الخوف من العقاب أو بســبب الأفكار النمطية والعرف والتقاليد الثقافية التي تصــور لهم هذه الممارســة كإجراء مفيد للفتاة[313]. وهو ما يستلزم مزيد من حملات التوعية لاسيما في المناطق الريفية والنائية.

حقوق الأطفال

لاحظت مؤسسة ماعت استمرار الجهود الرامية إلى تحقيق مصالح الطفل الفضلي وفقا لاتفاقية حقوق الطفل التي صادقت عليها مصــر. فقد اســتمرت الجهة المســؤولة في محاولة تنفيذ الإطار الاســتراتيجي والخطة الوطنية للطفولة والأمومة في مصــر 2018 - 2030. في تنظيم برامج تدريبية للمتعاملين مع قضــية عمالة الأطفال، ففي ســبتمبر، أعلنت وزارة العمل تنظيم برنامجين تدريبيين في نطاق أنشــطة "برنامج العمل الأفضــل" بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وذلك لدعم قدرات مفتشــي الســلامة والصــحة المهنية في 11 محافظة. وفي مايو، قامت وزارة العمل بتدريب 29 من مفتشي العمل في ثماني محافظات مصرية وذلك من أجل تعزيز دورهم في التفتيش على المنشأة وتطبيق القوانين ذات الصــلة بحماية الأطفال من الاســتغلال بما في ذلك أســوأ أشــكال عمل الأطفال. وفقا للتقرير العربي الثاني عن الفقر متعدد الابعاد الصــادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مايو 2023 فإن مصــر ســجلت أدني مســتويات الفقر متعدد الابعاد بالنسبة للأطفال في المناطق الريفية[314]. كما خصصت مصر استثمارات في خطة الدولة للتنمية الاقتصــادية والاجتماعية 2022 - 2023 بأكثر من 7 مليون جنيه لتطوير الســياســات المتعلقة بحماية الطفل في مصــر. ولتنفيذ المحور الفرعي الخاص بحقوق الطفل في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.

كما تضــمنت التوصــيات النهائية للمرحلة الأولي من الحوار الوطني الذي نشــرت في ســبتمبر 2023 التوصــية بتعديل المادة الأولي من قانون رقم 119 لســنة 1952 الخاص بأحكام الولاية على المال لتصبح الأم في المرتبة التالية مباشرة للأب في مسألة الوصاية على أموال الطفل القاصــر فبموجب القانون تنقل الوصــاية على أموال القاصــر إلي الجد

[313] الطفولة والأمومة: 80% من جرائم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث تتم بيد أطباء، https://tinyurl.com/828dt9c9

[314] التقرير العربي للفقر متعدد الأبعاد، ص 20، علي الرابط التالي: https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2023-05/arab-multidimensional-poverty-second-report-arabic.pdf

ومن ثم العم بعد وفاة الأب، وكان ذلك يتسبب في نزاعات قضائية بسبب حاجة الأم إلى الوصاية على أموال أبناءها. في السياق ذاته تضمنت النقاشات الخاصة بالحوار الوطني مقترحات بإنشاء صندوق أموال القاصرين يقوم باستثمار هذه الأموال والعمل على تنميتها. وقضائيا واصلت نيابة الطفل في التحقيق في وقائع العنف والاستغلال الجنسي ضد الأطفال وأمرت النيابة بحبس المتهمين الذين تسببوا بالإضرار بمصالح الطفل الفضلي. ولاحظت مؤسسة ماعت إن هذه الإجراءات تراعي مبدأ مصالح الطفل الفضلي. مع ذلك ظلت هناك بعض العقبات التي تعترض تحقيق مصالح الطفل الفضلي بما يتناسب مع ما هو وارد في اتفاقية حقوق الطفل وهذه العقبات تتمثل في:

- **عمالة الأطفال:** تلاحظ مؤسسة ماعت بإيجابية استمرار الجهود الرامية لمواجهة ظاهرة أسوأ اشكال عمالة الأطفال من خلال إطلاق حملات لمكافحة استغلال الأطفال وفتح تحقيقات في التسول القسري للأطفال الذي يرقي للإتجار بهم. إلا إن مؤسسة ماعت تري إن ثمة مؤشرات أخري تدعو للقلق فيما يخص القضاء علي أسوأ أشكال عمل الأطفال حيث لا تزال تفتقر مكاتب قوة العمل إلي القوة البشرية والموارد المالية الكافية للأداء بأدوارها وهي المنوط بها وفقا للمادة 137 من اللائحة التنفيذية لقانون الطفل رقم 12 لعام 1996 المعدل بالقانون رقم 126 لسنة 2008، إجراء المراقبة الدائمة علي صاحب العمل للتأكد من التزامه في تشغيل الأطفال بأحكام القانون واللائحة وعلي وجه التحديد الأحكام المتعلقة بساعات العمل المحددة وحسن معاملة صاحب العمل للأطفال، وعدم الحاق ضرر بالأطفال العاملين لديه بدنيا ونفسيا، لكن في الغالب إن مكاتب القوي العاملة لا تقوم بهذا الأدوار. ويؤدي ضعف مكاتب قوة العمل إلى غياب أي أنظمة قوية لتفتيش العمل لأنه نادراً ما يصل التفتيش إلى مناطق العمال في الاقتصاد غير الرسمي حيث يعمل غالبية الأطفال. وإذا تشيد مؤسسة ماعت بالخطوات الرامية لتعيين عدد أكبر من المفتشين لسد الفجوة بين العدد الحالي للمفتشين والعدد المفترض تواجده لكن لا تزال الحكومة غير قادرة على تنفيذ التوصية الفنية لمنظمة العمل الدولية التي تفيد بضرورة وجود مفتش واحد لكل 15000 عامل في الاقتصادات النامية، وعليه فإن مصر مُطالبه بالعمل على توظيف عدد اخر من مفتشي العمل.
- **العنف ضد الأطفال:** وفقا لإحصائيات وزارة التضامن الاجتماعي إن نسبة العنف الأسري ضد الأطفال وفقًا لأخر مسح للأسرة المصرية، وصلت إلى 75% من الأطفال المصريين من سن سنة واحدة لسن 14 سنة تعرضوا لأشكال مختلفة من العنف، بداية من الضرب الخفيف وانتهاءً بأنواع من الضرب والحرق والركل العنيف. وتنبه مؤسسة ماعت إلى عدم وجود أي مادة في قانون العقوبات تتيح فرض عقوبات على

الاباء عند ممارسة العنف ضد أطفالهم وهو ما يجعل هذه الممارسة نمط متكرر بحجة التأديب. كما تلاحظ مؤسسة ماعت ارتفاع معدلات العنف الإلكتروني ضد الأطفال في مصر، لاسيما العنف الجنسي والابتزاز خلال وسائل التواصل الاجتماعي وعبر الانترنت وهو ما تبينه البلاغات التي ترد للمجلس القومي للطفولة والأمومة.

حقوق ذوي الإعاقة

يكفل الدستور حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد لاحظت مؤسسة ماعت مجموعة من التدابير لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، فقد أعلنت وزارة التضامن الاجتماعي في فبراير 2023 طرح بطاقات الخدمات المتكاملة لمستحقيها من الأشخاص ذوي الاعاقة وفقا لألوان محددة، حيث يشير كل لون لنسبة الإعاقة ودرجتها؛ وقد جري تحديد اللون الأزرق المعتاد للإعاقات الشديدة والإعاقات بالغة الشدة، واللون الأخضر للإعاقات المتوسطة، واللون الأرجواني للإعاقات البسيطة. ويذكر أن بطاقة إثبات الإعاقة تضفي مميزات عديدة للشخص من ذوي الإعاقة؛ كتمكين حاملها من الجمع بين معاشين، الدمج في المدارس والجامعات، والتعيين بنسبة 5% من عدد العاملين والإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية علي السيارات والإعفاء من الضرائب، بالإضافة إلى الحصول على سكن حكومي مناسب والإعفاء الجمركي علي الأجهزة التعويضية، والتخفيض علي وسائل النقل والمواصلات والتعامل مع حاملها أمام جميع الجهات الحكومية أنه معاق، والكشف المجاني في المستشفيات، وخصومات علي اشتراكات مراكز الشباب والأندية الرياضية ومجانية الدخول. مع ذلك ظلت هناك شكاوى من استمرار ظواهر مثل الوصم الاجتماعي والتمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة بجانب استمرار العقبات التي تحول دون إدماجهم بشكل كامل في التعليم.

اللاجئين وطالبي اللجوء

ظل هناك حالة من الجدل بخصوص وضع اللاجئين في مصر خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وظهرت مطالبات مختلفة لتقنين أوضاع اللاجئين بسبب الظروف الاقتصادية التي تمر بها مصر، وظل نحو 473 ألف لاجئ وطالب لجوء مسجلين لدي المفوضية السامية من 62 جنسية حتى نهاية 2023 وجاءت الجنسية السودانية كأكبر عدد من اللاجئين المسجلين وتبعها اللاجئين من الجنسية السورية ومن ثم جنوب السودان[315]. بينما ظلت تشير التقديرات الحكومية إن مصر تستضيف 9 مليون لاجئ ومهاجر من أكثر من 100 دولة.

[315] سياق اللاجئين في مصر، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، على الرابط التالي: https://www.unhcr.org/eg/ar/about-us/refugee-context-in-egypt

في 7 يونيو وافق مجلس الوزراء على مشـــروع قانون بإصـــدار قانون لجوء الأجانب. وقد تضمن مشروع القانون الزام اللاجئون وطالبو اللجوء بتوفيق أوضاعهم طبقا لأحكام هذا القانون خلال ســـنة من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية، ويجوز لرئيس الوزراء بعد موافقة مجلس الوزراء، مد المدة المشـار إليها لمدة مماثلة، نص مشـروع القانون على أن تنشـأ لجنة تسمى "اللجنة الدائمة لشئون اللاجئين"، تكون لها الشخصية الاعتبارية، وتتبع رئيس مجلس الوزراء، ويكون مقرها الرئيسي محافظة القاهرة، وتكون هي الجهة المسؤولة عن كافة شئون اللاجئين بما في ذلك المعلومات والبيانات الإحصائية الخاصة بأعداد اللاجئين، كما تتولى بالتنســيق مع وزارة الخارجية التعاون مع المفوضــية الســامية للأمم المتحدة لشـئون اللاجئين، وغيرها من المنظمات والجهات الدولية المعنية بشـئون اللاجئين، وكذا التنســـيق مع الجهات الإدارية في الدولة لضـــمان تقديم كافة أوجه الدعم والرعاية والخدمات للاجئين[316] . غير إن مشـــروع القانون لم يُناقش في مجلس النواب حتى نهاية 2023.

[316] مجلس الوزراء يوافق على عدة قرارات خلال اجتماعه رقم 243، الهيئة العامة للاستعلامات، على الرابط التالي:http://tinyurl.com/5n8p2jtt

المغرب

في 8 سـبتمبر 2023 ضـرب زلزال بقوة 7 ريختر المغرب وتركز في اقاليم الحوز ومراكش ونجم عنه مئات من الوفيات والإصـابات، ووفقا لتقديرات مختلفة فإن المغرب واجه خسـائر محتملة تصـل إلى 8% من الناتج المحلي الإجمالي، بسـبب تداعيات الزلزال. ورغم التدخل الحكومي الفوري والمسـاعدات الإنسـانية من المجتمع الدولي لا تزال التداعيات الاجتماعية لهذا الزلزال مستمرة. ولاحظت مؤسسـة ماعت استمرار الجهة التشريعية في المملكة المغربية طرح مشـاريع قوانين ذات صـلة بحقوق الإنسـان لاسـيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، لكن لا تزال هناك قيود على ممارسـة هذه الحقوق وخاصة الحق في حرية الصحافة والحق في حرية الرأي والتعبير.

اولاً: التطور التشريعي

لاحظت مؤسـسـة ماعت إصـدار البرلمان المغربي مجموعة من القوانين، بجانب إصـدار القرارات الوزارية التي تعادل القوانين الصادرة عن مجلس الوزراء والوزارات المختلفة في المملكة المغربية، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بالإضـافة إلى الظهائر الشـريفة (المراسيم الملكية) التي يصدرها ملك المغرب بصفته سلطة عليا، والتي تعني بدء تنفيذ القوانين المُصدق عليها، وتعد هذه التشريعات ذات صلة بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصـادية والاجتماعية وحقوق الفئات الأولى بالرعاية. فعلي سـبيل المثال في 30 نوفمبر، صـدر الظهير الشـريف رقم 1.23.87، المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشـر ورفع مبالغ الاسـتفادة من نظام الدعم الاجتماعي المباشـر الذي يقدم إعانات متعلقة بالحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة، كما يقوم بتقديم دعم مباشـر للأسـر التي لها أولاد بمن فيهم الأولاد المتكفل بهم، وكذلك يقدم إعانات للأسـر لدعم قدرتها الشـرائية من أجل الحد من الهشاشة والحماية من المخاطر المرتبطة بالشيخوخة، وتقديم إعانات خاصة لدعم الأطفال الأيتام والأطفال المهملين نزلاء مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

في سـياق متصـل وفي 30 نوفمبر، صـدر ظهير شـريف رقم 1.23.88 لتنفيذ القانون رقم 59.23 المتعلق بإنشـاء الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي وتحديد مهامها المتعلقة بالعمل على تدبير نظام الدعم الاجتماعي المباشر وفقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري العمل بها، وكذلك تحديد أجهزة عمل الوكالة وتشـكيلها، بما يتفق مع المادة 22 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسـان والمادة 9 من العهد الدولي للحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية، الذي يضـمنًا الحق في الضـمان الاجتماعي. وفي 30 نوفمبر أيضـاً، صـدر ظهير شـريف رقم 1.23.83 لتنفيذ القانون رقم 50.23 في شـأن منح الأطفال ضـحايا

زلزال الحوز (الحادث في 8 سبتمبر 2023) - ممن فقدوا أباهم أو كافلهم الرئيسي كنتيجة لهذا الزلازل ومنحهم إعانة إجمالية بمبلغ شهري محدد هو 1250 درهم مغربي أي ما يوازي (121.81 دولار أمريكي)، مع حق هؤلاء الأطفال في الاستفادة من الخدمات التي يمكن أن تقدمها لهم مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين، وقدماء المحاربين، كما يُمنح لهم حق مجانية العلاجات الطبية والجراحية والاستشفاء في التشكيلات الصحية المدنية والعسكرية التابعة للدولة، مع تخفيضات التنقل عبر كافة وسائل النقل، إضافة إلى تكفل الدولة بمجموع أو بعض المصاريف المتعلقة بالصحة والدراسة الضرورية لنموهم. كما سيكون لهم الأسبقية في الالتحاق بمؤسسات التعليم والتكوين وفي الحصول على المنح الدراسية والأسبقية للحاق بالمناصب العمومية لإدارات الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية بما يضمن تنفيذ أحكام اتفاقية حقوق الطفل التي صادقت عليها المغرب. وفي سياق متصل صادق مجلس النواب في نوفمبر 2023 على مشروع قانون رقم 15.23 المتعلق بإنشاء لجنة مؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر، وفي وقت سابق، في 13 أبريل 2023 قام مجلس الحكومة بالتصديق على هذا المشروع بعدما قدمه وزير الشباب والثقافة والتواصل، يهدف هذا القانون إلى إحداث لجنة مؤقتة تحل محل أجهزة المجلس الوطني للصحافة، وتحدد مدة انتدابها في سنتين ابتداء من تاريخ تعيين أعضائها ما لم يتم انتخاب أعضاء جدد خلال هذه المدة. غير أن هذا القانون واجه جدل قبل أن يتم التصديق عليه من قبل مجلس النواب، حيث اعتبرته منظمات المجتمع المدني يتضمن تدابير من شأنها المساس بمكتسبات التنظيم الذاتي للصحافة ويحكم من زيادة سيطرة الحكومة على المجلس الوطني للصحافة ووسائل الإعلام في المغرب.

استكمالًا لمشاريع القوانين وفي 24 أكتوبر 2023، صادق مجلس النواب على مشروع قانون رقم 43.22 المُوافق عليه من قبل مجلس الوزراء في 9 يونيو 2023 المسمى بقانون العقوبات البديلة، وقد واجه هذا القانون جدلا كبيرا بين الحكومة وأحزاب المعارضة داخل البرلمان قبل التوصل إلى صيغة توافقية تم التصديق عليها، ويهدف قانون العقوبات البديلة وفقا لطلب الإحالة من الحكومة مواجهة تكدس السجون المغربية وترشيد التكاليف، بتقديم بدائل لمرتكبي الجرائم الخفيفة بجانب العقوبات السالبة للحرية في الجنح التي لا تتجاوز العقوبة المحكوم بها خمس سنوات. كما فرق القانون بين ثلاث أنواع من العقوبات البديلة، ألا وهي: العمل للمنفعة العامة، والمراقبة الإلكترونية، وتقييد بعض الحقوق وفرض تدابير رقابية أو علاجية أو تأهيلية.

ثانياً: الحقوق المدنية والسياسية

الحق في الحياة

تكفل المملكة المغربية الحق في الحياة، حيث ينص الفصل 20 من الدستور المغربي علي إن "الحق في الحياة هو أول الحقوق لكل إنسان. ويحمي القانون هذا الحق" وتجدر الإشارة إلى إن المملكة المغربية دولة طرف في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي يحمي الحق في الحياة وفقا لنص المادة السادسة، لكن تلاحظ ماعت بأن المملكة لم تنضم إلى البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الهادفة إلى إلغاء عقوبة الإعدام في الدول الأطراف فيها، كما لاحظت المؤسسة بأن المملكة تعتمد سياسة وسط في إطار التعامل مع عقوبة الإعدام، حيث مازالت المحاكم تقر في أحكامها بفرض عقوبة الإعدام باعتبارها عقوبة جنائية أصلية، بل تعد أعلى الهرم في التراتبية، لكن أوقف تنفيذ القرارات القاضية به منذ عام 1993، وفي أوقات كثيرة تُكرر مبادرة العفو الملكي بحق المحكوم عليهم بالإعدام. وفقا لتقرير أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مايو 2023، فإن عدد المحكوم عليهم بالإعدام في المغرب بلغ 83 شخصا إلى حدود نهاية عام 2022، من بين 83 محكوم بالإعدام صدرت أحكام نهائية في حق 54 شخصا وابتدائية لصالح 14 شخصا، في حين أن 15 شخصا قد تمت محاكمتهم استئنافيا، وقد استفاد نحو 213 محكوم بالإعدام من العفو الملكي بين الأعوام 2000 و2022.

الحماية من الاتجار بالبشر

تكفل المغرب الحماية من الاتجار بالبشر، ولاحظت مؤسسة ماعت مجموعة من الجهود التي اتخذتها السلطات المغربية للتغلب على هذه الممارسة ومن بين هذه الجهود وافقت الحكومة علي دليل شامل لتحديد هوية الضحايا، وآلية الاستجابة الوطنية، واستراتيجية مكافحة الاتجار بالبشر للفترة 2023-2030، في مارس 2023. ومع ذلك، ظلت تواجه الوكالات المعنية بمواجهة هذه الظاهرة تحديات مختلفة من بينها عدم كفاية المأوى والخدمات المتخصصة لضحايا الاتجار بالبشر غير كافية، والتوقف عن تقديم الدعم المالي أو العيني لمنظمات المجتمع المدني التي تقدم الخدمات للضحايا. لكن في الوقت نفسه استمرت الحكومة في خططها لإنشاء أماكن متخصصة لضحايا الاتجار علي سبيل المثال في مارس 2023، أعلنت الحكومة أنها تنوي إنشاء أربعة ملاجئ متخصصة لضحايا الاتجار في وجدة والدار البيضاء وأغادير وطنجة، مع خطط لإنشاء ملاجئ متخصصة في جميع الولايات كما واصلت الحكومة تقديم الخدمات لضحايا العنف من النساء والأطفال بما في ذلك ضحايا الاتجار المحتملين في 40 مركز استقبال يعمل

بها ممرضـــون وأخصـــائيون اجتماعيون في المســـتشـــفيات الكبرى، بجانب تقديم هذه الخدمات في وحدات الحماية التابعة لوزارة العدل في المحاكم المغربية.

حرية الرأي والتعبير

ينص الفصـــل 25 من الدســـتور المغربي على أن حرية الفكر والرأي والتعبير مكفولة بكل أشـــكالها، وأن حرية الإبداع والنشـــر والعرض في مجالات الإبداع الأدبي والفني والبحث العلمي والتقني مضمونة، كما نص الفصل 28 على كفالة حرية الصحافة وضمانها وبأنه لا يمكن ولا يمكن تقييدها بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية، فهذا الفصل أكد على حق الجميع في التعبير، ونشـــر الأخبار والأفكار والآراء بكل حرية، ومن غير قيد، عدا ما ينص عليه القانون صـــراحة، بالرغم من هذا الكفالة دســـتوريا، فهناك انتهاكات تُرتكب وتحد من ممارســـة هذا الحق. وفقا للفصـــل 447.2 من القانون الجنائي "يعاقب بالحبس من ســـنة واحدة إلى ثلاث ســـنوات وغرامة تتراوح من 2.000 درهم (حوالي 200 دولار) إلى 20.000 درهم (حوالي 2000 دولار)، كل من قام بأي وسيلة، بما في ذلك الأنظمة المعلوماتية، ببث أو توزيع تركيبة مكونة من أقوال شـــخص أو صـــورته، دون موافقته، أو قام ببث أو توزيع ادعاءات أو وقائع كاذبة، بقصد المس بالحياة للأشخاص أو التشهير بهم"، يُستخدم هذا القانون كوســـيلة للحد من كفالة الدســـتور لحرية الرأي والتعبير، وتســـتخدم الحكومة هذه التشـــريعات في أحيان مختلفة لمعاقبة كُتاب الرأي، ففي 10 أبريل، قُدمت الصـــحفية حنان بكور للمحاكمة أمام المحكمة الابتدائية بمدينة ســـلا بتهم "نشـــر أخبار مزيفة باســـتخدام وســـائل إلكترونية تضـــر بالحياة الخاصـــة. في 3 مايو، زعمت تقارير مختلفة أن عدد من الصـــحفيين والأكاديميين جري حرمانهم من حق القراءة والكتابة في مخالفة واضـــحة لمبادئ الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة الســـجناء. وفي أمثلة محددة تعرض الصحفيين سليمان الريسوني وعمر الراضي وتوفيق بوعشرين، والصادرة بحقّهم أحكام بالحبس 5 و6 و15 عامًا على التوالي، وأيضـــا المحامي المعارض محمد زيان المحكوم بالحبس ثلاثة أعوام بتهم عدة بينها "الخيانة الزوجية"، والناشـــط الحقوقي رضـــا بن عثمان المحكوم بالحبس 18 شـــهرا بســـبب انتقادات عبر فيســـبوك للحرمان من حق القراءة والكتابة.

حرية الصحافة

جاءت المملكة المغربية على المرتبة 144 من أصـــل 180 دولة في مؤشـــر حرية الصـــحافة العالمي لعام 2023 في تراجع عما حققته في العام الســـابق، حيث جاءت في عام 2022 في المرتبة 135 من أصل 180 دولة، زعمت تقارير إن هذا التراجع يعود إلى استخدام السلطات المغربية قانون العقوبات والقانون الجنائي بدل من قانون الصـــحافة والنشـــر، وكذلك

استخدام عدد من الإجراءات القضائية مثل الاحتجاز التعسفي والقبض على الصحفيين بدون استدعاء قضائي مسبق بغرض ترهيب الصحفيين والحد من حرية الرأي والنشر. ففي 5 أكتوبر، تم القبض على المحرر الصحفي عبد المجيد أمياي محرر موقع (شمس بوست) في مقهى بمدينة وجدة شمال شرق المغرب، واقتيد على الفور إلى مقر الشرطة الذي أمضي به أكثر من 24 ساعة قبل إطلاق سراحه بكفالة، حيث يواجه أمياي تهم تتعلق "ببث وتوزيع ادعاءات وقائع كاذبة عن طريق الأنظمة المعلوماتية بقصد المس بالحياة الخاصة للأشخاص والتشهير بهم، تتعارض حرية الصحافة مع المادة 19 في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ونفس المادة في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

حرية الحركة

يضمن القانون المغربي حرية التنقل والقدرة على تغيير مكان العمل أو التعليم، حيث نص الدستور المغربي في الفصل 24 على حرية التنقل عبر التراب الوطني والاستقرار فيه، والخروج منه، والعودة إليه، مضمونة للجميع وفق القانون، كما أتاحت الحكومة وثائق السفر للصحراويين للسفر وشجعت عودة اللاجئين الصحراويين من الجزائر وأماكن أخرى إذا اعترفوا بسيادة الحكومة على الصحراء.. هذا الشرط حد من حق حرية الانتقال المكفولة للجميع بلا استثناء. في سياق متصل لاحظت الناشطة (سلطانة خايا) من منطقة الصحراء بأنها تتعرض للإقامة الجبرية (الفعلية) منذ عام 2020 بسبب نشاطها السياسي والحقوقي المعارض للمغرب بما يتعارض مع الحق في حرية الحركة الوارد في المادة الثالثة عشر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ثالثا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الحق في الصحة

يكفل الدستور المغربي الحق في الصحة، حيث ينص الفصل 31 من الدستور المغربي على أن الدولة ممثلة في المؤسسات العمومية والجماعات الترابية على المستوى المحلي ملزمة بتعبئة الوسائل المتاحة من أجل تيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين على قدم المساواة من الحق في العلاج والعناية الصحية والتغطية الصحية والحماية الاجتماعية، مع ذلك يعاني قطاع الصحة في المغرب من مشكلات اجتماعية ومادية مرتبطة أساسا بالنمو الديموغرافي المتزايد خلال السنوات الأخيرة، مقابل ضعف الدعم المادي واستئثار فئة قليلة من صلاحيات التغطية الصحية والفساد المتفشي في المستشفيات العمومية، فوفقا لتقارير مختلفة لا يستفيد من التغطية الصحية إلا قلة

قليلة من سكان العاصمة والمدن الحضرية، بسبب ضعف التجهيزات في المستشفيات العامة وقلة الكفاءات الطبية، فيضطر أغلب المغاربة أصحاب الدخول المتوسطة فما فوق إلى العلاج في المستشفيات الخاصة رغم تكاليفها الباهظة، بسبب تدني مستوى الخدمات المقدمة في المستشفيات العمومية. كما يعاني المغرب من مشكلات مناخية مثل الجفاف المزمن الذي يؤثر على جودة المياه، وقد تسبب زلزال الحوز في سبتمبر 2023 في تدمير البنية التحتية والطبية المتدهورة بالأساس في منطقة الجنوب.

الحق في التعليم

رغم إن المملكة المغربية تتيح الحق في التعليم إلا إن ثمة ازمات مختلفة تحيط بالعملية التعليمية في المغرب خلال الفترة التي يغطيها التقرير ففي 20 ديسمبر، أعلن التنسيق الوطني لقطاع التعليم، الذي يشمل 25 هيئة، تمديد الإضراب عن العمل لينضم للتنسيقية الموحدة لهيئة التدريس، وتنسيقية الثانوي التأهيلي. ونقابة الاتحاد الوطني للشغل وتأتي هذه الاضطرابات على خلفية اعتماد الحكومة في 27 سبتمبر النظام الأساسي الخاص بموظفي قطاع التربية الوطنية، لكن هذا الاضراب أثر على العملية التعليمية حيث بلغ عدد المدارس التي دخلت في اضراب استجابة لما سبق 250 ألف مدرسة، ما جعل هناك مقترحات لتطبيق نظام التعليم عن بعد لكن تقارير محلية انتقدت تطبيق التعليم عن بعد خلال ذات الفترة التي يغطيها التقرير.

الحق في الضمان الاجتماعي

لاحظت مؤسسة ماعت مجموعة من الممارسات التي تتوافق مع ضمان الحق في الضمان الاجتماعي فخلال شهر نوفمبر أعلن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مراقبة حق الاستفادة من التعويضات للأبناء المستفيدين من التعويضات العائلية الذين تتراوح أعمارهم ما بين 12 و21 سنة، والأبناء المستفيدين من معاش المتوفى عنهم، بالإضافة إلى المستفيدين من التغطية الصحية الإجبارية والذين تتراوح أعمارهم ما بين 21 و26 سنة. كما استحدث الصندوق في 10 يوليو آلية جديدة لتيسير وصول الفئات الضعيفة للضمان الاجتماعي. مع ذلك لاحظت مؤسسة ماعت التقارير التي تفيد بإن الأشخاص الذين يعملون في القطاع الخاص لا يحظون بالتغطية المتعلقة بالضمان الاجتماعي.

رابعا: حقوق الفئات الاولي بالرعاية

حقوق المرأة

كفل الدستور المغربي المساواة بين الرجل والمرأة، وتسعي المملكة وفقا للنص الدستوري إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء. وتأسست وفقا لهذه الغاية هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز , في سبتمبر 2023، كُثر الحديث عن تعديل مدونة الأسرة، بناء على طلب الملك المغربي محمد السادس للحكومة من أجل رفع مقترحاتها بشأن تعديل مدونة الأسرة، وذلك في خلال 6 شهور، جاء هذا التوجيه من الملك بناء على مطالبات جمعيات نسائية بإدخال إصلاحات عليها خاصة والتركيز على بعض النقاط الضرورية للمرأة مثل تزويج القاصرات والطلاق وتقسيم الممتلكات بين الأزواج والإرث، وثمة اتفاق إن المدونة ستواجه معوقات متعددة كإطار قانوني مرجعي، أو على مستوى تطبيقها على أرض الواقع، فالأمر لا يقتصر على الثغرات القانونية التي تعاني منها المدونة. أهم ما ذكر في المدونة بأنها حددت السن الأدنى للزواج بـــ 18 عاما، لكنها تسمح للقضاة بمنح "إذن خاص" لتزويج فتيات تتراوح أعمارهن بين 15 و18 عاما بناء على طلب أسرهم.

في 24 مارس، قبل المغرب بعض التوصيات الواردة في الاستعراض الدوري الشامل بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف ضد المرأة، لكنه رفض توصيات تجريم الاغتصاب الزوجي وضمان المساواة في الميراث. مع ملاحظة أن القانون المغربي لعام 2018 المتعلق بالعنف ضد المرأة يُنشئ تدابير وقائية، ويوفر حماية جديدة للضحايا، إلا أنه يطالب الضحايا برفع دعوى جنائية للحصول على الحماية، وهو ما لا يمكن إلا لعدد قليل من الضحايا القيام به. لا يحدد القانون أيضا واجبات الشرطة، والنيابة العامة، وقضاة التحقيق في حالات العنف الأسري، أو تمويل مراكز إيواء النساء. لا تعاقب "المسطرة الجنائية" مرتكب العقوبة البدنية بحق الأطفال إذا تسبب بـ "إيذاء خفيف". كما أن القانون لا يُجرّم صراحة الاغتصاب الزوجي، ويعاقب القانون الأفراد المدانين بالاغتصاب بالسجن لمدة تتراوح بين خمس 10 سنوات؛ وعندما تنطوي الإدانة على قاصر، تتراوح عقوبة السجن بين 10 سنوات و20 سنة. والاغتصاب الزوجي ليس جريمة متعددة بشكل منفصل، وبالتالي لا يمكن توجيه الاتهام إلى الأفراد بارتكابه.

حقوق الطفل

تعمل المغرب على حماية حقوق الطفل وهي دولة طرف في اتفاقية حقوق الطفل التي تضمن هذه الحماية، وتنص مدونة الأسرة الجديدة على مراعاة مصلحة الطفل في القضايا التي تتناول وضعية الطفل لاسيما حقوقه في الحضانة والنسب والنفقة

والتمثيل القانوني وسائر الحالات التي تدخل ضمن اختصاص قضاء الأسرة. ولاحظت مؤسسة ماعت إنه خلال الفترة التي يغطيها التقرير ظل المجلس الوطني لحقوق الإنسان يواصل مبادرة الاستشارات مع الاطفال والتي تعد بمثابة توجه ابداعي يهدف إلى سماع الأطفال في المغرب لاسيما للجنة حقوق الطفل في الأمم المتحدة مع ذلك لاحظت مؤسسة ماعت عدد من التحديات التي تواجه الأطفال من بينها:

- **عمالة الأطفال**: أطلعت مؤسسة ماعت على تقارير تفيد بإن أكثر من 127 ألف طفل يعملون في المغرب وإن نسبة 60% من هؤلاء الأطفال يعملون في الأعمال التي تنطوي على خطورة وفي أسوأ أشكال العمل بما يتعارض المقصد السابع من الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة.
- **العنف البدني:** ظل العنف البدني ممارسة سائدة في المغرب لاسيما في المناطق الريفية وفي بعض المؤسسات الخاصة بالرعاية البديلة.

الاشخاص ذوي الإعاقة

يحمي القانون الأشخاص ذوي الإعاقة في المغرب، ويفرض علي وزارة التجهيز والنقل تهيئة المباني التابعة للوزارة والمؤسسات العمومية تحت وصايتها، حسب الإمكانيات، لجعلها أحسن ولوجيه وملاءمة لحاجيات الأشخاص في وضعية إعاقة؛ كما لاحظت مؤسسة ماعت مجموعة من التدابير الأخرى لإدماج الاشخاص ذوي الإعاقة في المغرب خلال الفترة التي يغطيها التقرير ومن بين الأمثلة المحددة لهذه التدابير أطلقت وزارة التضامن والادماج الاجتماعي في 20 ديسمبر المشروع الفني "Art-Lab المغرب" لإدماج الأشخاص الذين هم في وضع الإعاقة، من خلال تمكينهم من المشاركة في الأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية. لكن ظلت هناك شكاوى من تعرض الأشخاص ذوي الإعاقة في المغرب للتمييز القائم على أساس الإعاقة بينما تعرضت النساء للعنف والاعتداء الجسدي.

الجزائر

شهد عام 2023 استقبال الجزائر لعدد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، بما في ذلك المقررة الخاصة المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان، والمقرر الخاص المعني بالحق في التجمع السلمي، مع ذلك ظلت أوضاع حقوق الإنسان في الجزائر خلال 2023 محل انتقاد عديد من الخبراء والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان، وتركزت هذه الانتقادات علي الممارسات التعسفية فيما يخص الحق في حرية التعبير وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، كما ظلت هناك حاجة لتحديث البيانات المتعلقة بالأطفال المنخرطين في أسوأ أشكال العمل والمعرضين بالخطر بشكل عام.

أولا: التطور التشريعي ذات الصلة بحقوق الإنسان

أصدرت السلطات الجزائرية عدداً من القوانين بالإضافة إلى تقديم مقترحات بعدد من مشاريع القوانين ذات صلة بشكل أو بأخر بأوضاع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وقد لاحظت مؤسسة ماعت إنه في 28 نوفمبر، اعتمد البرلمان الجزائري مشروعي قانونين يتعلقان بالأنشطة السمعية والبصرية والصحافة المكتوبة والإلكترونية، يُنشئ مشروع القانون المتعلق بالصحافة المطبوعة والإلكترونية هيئة تنظيمية لوسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية، بينما يعدل مشروع القانون المتعلق بالأنشطة السمعية والبصرية حالة الهيئة التنظيمية السمعية والبصرية التي تم إنشاؤها في عام 2014، وينص مشروعي القانونين على أنّه يتم تعيين جميع أعضاء الهيئتين التنظيميتين من قبل رئيس الجمهورية، وهو ما أثار بواعث قلق لدى منظمات حقوق الإنسان بشأن الهيئات التي ينظم عملهًا القانون. وفي 13 أبريل، أقر البرلمان قانون الإعلام الجديد الذي يتضمن 55 مادة تختص بتنظيم عمل الصحفيين ووسائل الإعلام في الجزائر، قُوبل هذا القانون الذي دخل حيز التنفيذ في 29 أغسطس، بانتقادات واسعة النطاق من قبل منظمات حقوق الإنسان والتي أكدت أن هذا القانون يفرض قيودًا إضافية على عمل الصحافيين ويعزز الرقابة على وسائل الإعلام، نظرًا لأنه يتضمن بنودًا فضفاضة قد تستخدم على نحو غير مبرر لتعزيز الرقابة على وسائل الإعلام ولا سيما الصحافة المطبوعة والإلكترونية، إلى جانب استحداث تعقيدات غير ضرورية فيما يخص عمل الجزائريين مع وسائل الإعلام الأجنبية، حيث استبعد القانون الجزائريين مزدوجي الجنسية من حق امتلاك أو المساهمة في ملكية وسيلة إعلام في الجزائر، ومنع وسائل الإعلام الجزائرية من تلقي أي تمويل أو مساعدة مادية من أي جهة أجنبية، وفرض غرامات مالية تصل إلى 14 ألف دولار على من يتلقى تمويلًا أو إعانة من جهة أجنبية، وألزم الصحفي

بالكشف عن مصادره أمام القضاء إذا لزم الأمر، وهو ما سيقلص من فرص الصحافيين ووسائل الإعلام في إعداد ونشر تحقيقات استقصائية تتعلق بالملفات التي تخص الشأن العام. وتتعارض أحكام مشروع القانون مع المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وذات المادة في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والتي صادقت عليه الجزائر في 12 سبتمبر 1989.

وفي 7 مارس، اعتمدت السلطات الجزائرية قانونًا بشأن النقابات العمالية، واجه هذا القانون أيضًا انتقادات واسعة النطاق من قبل النقابات ومنظمات حقوق الإنسان في الجزائر، والتي أكدت على أن هذا القانون يهدف إلى إحكام السيطرة على النشاط النقابي، حيث حظر هذا القانون بشكل خاص على أي نقابي ممارسة السياسة، وأعطى الحكومة الحق في رفض تسجيل النقابات دون إتاحة الفرصة للاستئناف، ومنع النقابات من استثمار دخلها أو شراء العقارات، وفرض قيود على انتساب النقابات إلى المنظمات الدولية، وهو ما جعل من المستحيل على النقابات المستقلة العمل بحرية في الجزائر. ويتعارض مشروع القانون مع التزامات دولة الجزائر بموجب الانضمام إلى العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وخاصة الفقرة الثانية في المادة 22 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. من جانب أخر، وفي 6 أكتوبر، أعلنت الحكومة الجزائرية الانتهاء من مسودة مشروع قانون الأحزاب السياسية وانتقدت تقارير مختلفة القيود التي تضعها مسودة مشروع القانون على الشراكات التي يمكن أن تقيمها الأحزاب مع أصحاب المصلحة الأخرين بما في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية. واعتبر البعض إن القانون ينص على توغل السلطة التشريعية في عمل الأحزاب السياسية حيث قيد مشروع القانون رئاسة الأحزاب السياسية بمدتين فقط، في حين اعتبر خبراء إن هذا التقييد يعد توغلاً في الشأن الداخلي للأحزاب السياسية في الجزائر.

ثانيا: الحقوق المدنية والسياسية

📖 الحق في حرية الرأي والتعبير

تكفل المواد 44 و48 من الدستور الجزائري الحق في حرية التعبير وحرية الصحافة. مع ذلك ظلت هذه الحقوق عرضة لممارسات تعسفية من قبل السلطات الجزائرية خلال 2023، وفي هذا السياق، أصدرت السلطات الجزائرية خلال الفترة المشمولة بالتقرير عددًا من القوانين المقيدة لحرية الأفراد في التعبير عن الرأي، بما في ذلك قانون الإعلام الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في 29 أغسطس 2023، والقانونين المتعلقين بالأنشطة السمعية والبصرية، والصحافة المكتوبة والإلكترونية اللذين صادق عليها البرلمان الجزائري في 28 نوفمبر 2023، وقد شكل اعتماد هذا القانون عقبة إضافية أمام النشطاء والصحفيين

والمدافعين عن حقوق الإنســان في ممارســة حقهم في حرية الرأي والتعبير في الجزائر. في المقابل، اسـتمرت السـلطات الجزائرية خلال الفترة التي يغطيها التقرير في مضـايقة واعتقال ومحاكمة الصحفيين والنشطاء والمعارضين السياسيين ومستخدمي وسائل التواصــل الاجتماعي بتهم تتعلق بالتعبير عن الرأي، بما في ذلك إهانة الرئيس والبرلمان والجيش ومؤسـسـات الدولة، كما زعمت تقارير إغلاق وسـائل الإعلام المسـتقلة. وخلال 2023، حاكمت السـلطات الجزائرية أكثر من خمسـة صـحفيين، وأغلقت أكثر من 3 وسـائل إعلامية مسـتقلة. ففي 29 أغسـطس، على سـبيل المثال، حكمت محكمة قسـنطينة الابتدائية على الصـحفي الجزائري مصـطفى بن جامع، والباحث الجزائري الكندي رؤوف فرح بالســجن لمدة عامين وغرامة قدرها 200,000 دينار، اســتنادًا إلى تُهم زُعم إنها ملفقة تتعلق بنشر معلومات ووثائق مصنفة وتلقي أموال من مؤسسات خارجية. وفي 18 يونيو، رفعت محكمة الاسـتئناف في الجزائر العاصـمة عقوبة السـجن الصـادرة ضـد الصـحفي البارز إحسان القاضي من خمس سنوات إلى سبع سنوات، وذلك استنادًا إلى تهم ملفقة ولا أســاس لها تتعلق بتلقي أموال من أجل الدعاية الســياســية وتعريض أمن الدولة للخطر، ونشر أخبار كاذبة، تأتي هذه الاتهامات على خلفية نشره عدة تحليلات سياسية عن الوضع السياسي في الجزائر ودور الجيش الجزائري في الانتخابات الرئاسية المزمع عقدها في 2024 .وفي 15 يناير، حجبت السـلطات الجزائرية وسـيلتي إعلام مسـتقلتين، هما: راديو إم، ومغرب إيمرجنت، الأمر الذي فرض قيود اضافية علي الأصوات المعارضة في الجزائر .

الحق في التجمع السلمي

ينظم القانون رقم 89-28 الصــادر بتاريخ 31 ديســمبر 1989 وتعديلاته الحق في التجمع السلمي. وفي السياق ظل هذا الحق عرضة لانتهاكات السلطات الجزائرية خلال 2023، إذ لوحظ خلال الفترة المشـمولة بالتقرير، اسـتمرار السـلطات الجزائرية في قمع الاحتجاجات السـلمية واعتقال المتظاهرين والمحتجين السـلميين الذين يمارسـون حقهم المشـروع في التظاهر والاحتجاج السلمي، وفي هذا السياق، وثقت مؤسسة ماعت عددًا من الوقائع التي تعرض خلالها المحتجين والمتظاهرين الســلميين للاعتقال التعســفي والاحتجاز بسـبب ممارسـة حقهم في التجمع السـلمي. ففي 20 أغسـطس، على سـبيل المثال، اعتقلت السلطات الجزائرية ما لا يقل عن 40 ناشطًا كانوا قد تجمعوا لإحياء ذكرى مؤتمر الصــومام عام 1956 في قرية افري شــرق الجزائر. بما يتعارض مع التزامات دولة الجزائر بموجب المادة 21 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

الحق في تكوين الجمعيات

ظل الحق في حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها عرضة لانتهاك السلطات الجزائرية خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وفي هذا الصدد، اعتمدت السلطات الجزائرية في 7 مارس، قانونًا بشأن النقابات العمالية، شكل اعتماد هذا القانون عقبة إضافية أمام النقابات العمالية وجعل من المستحيل عليها العمل بحرية في الجزائر. فضلاً عن ذلك، واصلت السلطات الجزائرية إجراءاتها التعسفية التي تهدف من خلالها إلى التضييق على عمل منظمات المجتمع المدني والعاملين بها، حيث استمرت السلطات الجزائرية خلال الفترة التي يغطيها التقرير في حل وإغلاق منظمات وجمعيات المجتمع المدني وسجن أعضاؤها، وحافظت على نفس الإجراءات البيروقراطية وغير الضرورية التي تعيق تسجيل الجمعيات والمنظمات، وواصلت فرض القيود غير اللازمة التي تحد من قدرة منظمات المجتمع المدني على تلقي التمويل الدولي، ففي 20 يناير، على سبيل المثال، علمت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، وهي أقدم منظمة حقوقية مستقلة في الجزائر، بقرار حلها من قبل السلطات القضائية في الجزائر عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي، دون أن يتم إبلاغها بخضوعها للمحاكمة. كما استهدفت السلطات الجزائرية خلال الفترة التي يغطيها التقرير ناشطي المجتمع المدني المرتبطين وجمعياتهم ومنظماتهم، في 2 مارس، قضت محكمة جزائرية بسجن المدافع عن حقوق الإنسان زكريا حناش لمدة 3 سنوات غيابيًا، وذلك استنادًا إلى تهم زائفة تتعلق بنشره أخبار كاذبة وتلقي أموال وتعريض أمن الدولة للخطر ، كما اعتقلت السلطات الجزائرية في 8 أكتوبر، الناشط أحمد منصري، رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، وأصدرت بحقه حكمًا بالسجن لمدة عام، استنادًا إلى تهم ملفقة تتعلق بنشره وثائق تضر بالمصلحة الوطنية، والتحريض على العنف والتجمهر غير المسلح، وذلك بعدما التقى في 17 سبتمبر المقرر الخاص المعني بحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات أثناء زيارته للجزائر.

ثالثا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الحق في العمل

ظل طيف واسع من المواطنين في الجزائر يعانون خلال الفترة المشمولة بالتقرير من البطالة ونقص فرص العمل، فبحسب أحدث الإحصائيات التي حصلت عليها مؤسسة ماعت في هذا الصدد، فإن أن معدل البطالة في الجزائر قد بلغ مستويات مرتفعة، إذ تجاوزت نسبته وفقًا لهذه الإحصائيات معدل 12.7 في المائة، الأمر الذي يشير إلى أن مئات الآلاف من المواطنين في الجزائر محرمون من الحق في العمل كما كفلته المواثيق الدولية لحقوق الإنسان بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية. فضلاً عن ذلك، تشير التقارير التي حصلت عليها المؤسسة إلى أن الشباب في الجزائر قد عانوا بشكل غير متناسب من البطالة ونقص فرص العمل، فعلى الرغم من أن معدل البطالة الإجمالي في الجزائر قد بلغ في عام 2023 حوالي 12.7 في المائة، بيد أن معدل البطالة بين الشباب الجزائري خلال الفترة المشمولة بالتقرير قد بلغ مستويات مرتفعة للغاية، حيث تشير أحدث الإحصائيات التي حصلت عليها مؤسسة ماعت في هذا السياق إلى أن معدل بطالة الشباب في الجزائر قد بلغت 29.3 %.

الحق في مستوي معيشي لائق

التزمت الجزائر بإعمال هذا الحق في تقاريرها الدورية المقدمة إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع ذلك ظل هناك نقص في تحديد نسبة الفقر في الجزائر. وقد أشارت العديد من التقارير الدولية إلى تفاقم نسبة الفقر وتدهور مستوى معيشة طيف واسع من المواطنين في الجزائر خلال الفترة التي يغطيها التقرير، فعلى سبيل المثال، أشار تقرير صادر عن مؤسسة فريدريش إيبرت في مارس 2023، إلى أن ما يقرب من نصف الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 إلى 30 عامًا يعيشون في حالة فقر وهشاشة في الجزائر، ويرجع ذلك إلى نقص فرص العمل والعقبات المالية والإدارية التي تمنع الشباب في سن العمل من وضع أنفسهم كفاعلين اقتصاديين.

الحق في التعليم

تراجعت نسبة الإنفاق على التعليم في الجزائر وفقا لأحدث الإحصائيات الصادرة عن البنك الدولي إلى ما نسبته 13.1 في المائة من إجمالي الإنفاق الحكومي. ومع ذلك، لا يزال يعد الإنفاق الحكومي على التعليم في الجزائر من أعلى معدلات الإنفاق على التعليم في منطقة الشرق الأوسط. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة في الجزائر في سبيل تحسين فرص الوصول إلى التعليم ورفع معدلاته، إلا أن الأشخاص ذوي الإعاقة ظلوا بمنأى عن هذه الجهود، حيث أشارت تقارير محلية إلى أن الأطفال ذوي الإعاقة في الجزائر يواجهون تحديات وصعوبات كبيرة في الحصول على التعليم في جميع مراحله، فضلاً عن افتقار معظم المدارس في الجزائر إلى المعلمين المدربين على العمل مع الأطفال ذوي الإعاقة، وهو ما هدد جدوى الجهود المبذولة لإدماج الأطفال ذوي الإعاقة في المدارس العامة.

الرعاية الصحية

الحق في الوصول إلى الخدمات الصحية مكفول للجميع ودون تمييز بموجب المادة 54 من الدستور الجزائري، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير لاحظت مؤسسة ماعت بعض الممارسات التي تتعارض مع هذا النص الدستوري ففي 31 يوليو، أمرت وزارة الصحة في

الجزائر جميع المؤسسات الصحية العامة بمطالبة الأجانب المقيمين في الجزائر بالدفع مقابل الحصول على الخدمات الصحية وهو ما يتناقض مع التزامات الجزائر بموجب المادة 12 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

رابعا: الفئات الأولي بالرعاية

حقوق المرأة

واجهت النساء في الجزائر تمييزًا واسع النطاق خلال الفترة التي يغطيها التقرير لا سيما في الحصول على فرص العمل، حيث ارتفعت نسبة النساء العاطلات عن العمل في الجزائر مقارنة بالرجال، فبحسب أحدث الإحصائيات التي حصلت عليها مؤسسة ماعت، فإن نسبة النساء العاطلات عن العمل في الجزائر قد بلغت في 2023 أكثر من 20.4 في المائة مقابل 9.4 في المائة للرجال، الأمر الذي يشير إلى وجود فجوة كبيرة في التوظيف بين الجنسين في الجزائر. فضلاً عن ذلك، ظلت النساء خلال الفترة التي يغطيها التقرير تتعرض لأشكال مختلفة من العنف القائم على النوع الاجتماعي بما في ذلك القتل، وفي هذا السياق، أشارت تقارير محلية إلى أن نحو 37 امرأة وفتاة قد قُتلن خلال الفترة ما بين يناير وديسمبر 2023، على يد أزواجهن، أو أزواجهن السابقين، أو جيرانهم، أو أشقائهم، أو آبائهن، أو أبنائهن، أو أقارب آخري ، كما ظلت نسب مشاركة النساء في جميع مستويات صنع القرار في الجزائر خلال 2023 تسجل مستويات متدنية للغاية، فوفقًا لأحدث الإحصائيات الصادر في هذا السياق، فقد بلغت نسبة مشاركة النساء في المناصب الوزارية خلال الفترة المشمولة بالتقرير نحو 14.7 في المائة، كما وصلت نسبة تمثيل المرأة في الجزائر 7.8% في البرلمان وفقا للاتحاد البرلماني الدولي وهي نسبة ضعيفة للغاية ولا ترقي لمتوسط النسب العالمية المتفق عليها لتمثيل النساء.

حقوق الطفل

عبرت الجزائر في مناسبات مختلفة عن دعمها لتحقيق مصالح الطفل الفضلي التزامًا بأحكام اتفاقية حقوق الطفل مع ذلك ظلت هناك قيود مختلفة على حقوق الطفل في الجزائر خلال عام 2023 منها:

- **نقص البيانات:** ظلت تحديث قاعدة البيانات المتعلقة بالأطفال المعرضين للخطر يتقلص في عام 2023، وكانت إدارة البحث الجنائي من خلال الديوان الوطني لحماية الطفل تقوم في السابق بجمع إحصاءات دورية عن الأطفال المعرضين للخطر المعنوي والجسدي، والأحداث الجانحين، وضحايا جميع أنواع العنف مع ذلك فإن هذه الإحصائيات لم تحُدث بعد.

- **العقاب البدني:** رغم التزام الجزائر بحظر العقوبة الجسدية في كافة الظروف، وقبولها لتوصية في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل تتفق مع هذا الالتزام إلا إن تأديب الاطفال لا يزال ممارسة مشروعة في المنزل. كما لا تزال هذه الممارسة سارية ضد الأطفال في أماكن الرعاية البديلة.
- **عمالة الأطفال:** ظلت هناك اتهامات للحكومة الجزائرية خلال عام 2023 بتخفيض عدد الأطفال المنخرطين في العمل، وتقدر وزارة العمل الجزائرية هؤلاء الأطفال بما لا يقل عن 1% من إجمالي القوة العاملة في الجزائر في حين قدرت تقارير أخري إن هذه النسبة لا ترقي لمستوي الحقيقة. وظلت هناك مطالبات أخري بمضاعفة عقوبة التحريض على عمالة الأطفال ويعاقب القانون في الجزائر كل شخص مسؤول عن الاستغلال الاقتصادي للطفل بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة مالية. وهي عقوبة ضعيفة. في سياق متصل ظلت هناك حاجة إلى سياسة وطنية تشمل كافة أنواع عمالة الأطفال.

📖 حقوق اللاجئين

استمرت الانتهاكات الخطيرة التي ترتكبها السلطات الجزائرية ضد المهاجرين واللاجئين وملتمسي اللجوء خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بما في ذلك الانتهاكات المتعلقة بالاعتقال القسري والاحتجاز التعسفي، ومزاعم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والطرد الجماعي إلى الحدود البرية، وفي هذا السياق، أشارت تقارير دولية موثوقة إلى أن السلطات الجزائرية قد واصلت خلال 2023 إجراءات الطرد التعسفي والجماعي بحق آلاف المهاجرين واللاجئين من جنسيات عدة إلى النيجر، ولم يتخذ في أغلب الحالات أي تدقيق فردي أو إجراءات قانونية، فوفقًا للإحصائيات التي أطلعت عليها مؤسسة ماعت في هذا الصدد، فإن السلطات الجزائرية قد طردت بشكل جماعي ما يقرب من 10 آلاف مهاجر ولاجئ إلى النيجر في ظروف غير إنسانية ومحفوفة بالمخاطر خلال الفترة ما بين شهري يناير ومارس 2023، وهو ما يعد تناقضًا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين.

تونس

ثمة حملة غير مسبوقة ضد المهاجرين واللاجئين في تونس خلال عام 2023 أدت إلى ممارسات غير إنسانية واسعة ضد هذه الفئة، وأضفي خطابًا رسميًا تبنته الحكومة شرعية على هذه الحملة. وظلت هناك مطالبات خلال الفترة التي يغطيها التقرير بترحيل هؤلاء اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية. بما يتعارض مع القانون الدولي للاجئين. وفي ديسمبر 2023 بدأت أول انتخابات للمجالس المحلية بتاريخ تونس، ولكنها شهدت مقاطعة أحزاب من توجهات مختلفة، وبلغ العدد الإجمالي للمشاركين في التصويت مليونا و59 ألفا و4 ناخبين، بنسبة تصويت بلغت 11.66 بالمئة، من مجموع عدد الناخبين المسجّلين، وهو 9 ملايين و79 ألفا و271 ناخبا، وهي نسبة ضئيلة للغاية عدتها مؤسسات وأحزاب تونسية دلالة على رفض العملية السياسية التي يقودها الرئيس التونسي الحالي قيس سعيد.[317]

أولا: التطور التشريعي ذات الصلة بحقوق الإنسان

لاحظت مؤسسة ماعت عدد من التطورات التشريعية ذات الصلة بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية في تونس خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وظلت مشاريع القوانين التي أقترحها البرلمان في تونس خلال الفترة الزمنية للتقرير عرْضة للانتقادات المختلفة. ففي 10 أكتوبر، قدم عدد من أعضاء البرلمان مشروع قانون الجمعيات كبديل لقانون الجمعيات الحالي، والذي يسمح بحيز واسع للجمعيات والمنظمات غير الحكومية. انتقدت منظمات حقوق الإنسان المحلية والإقليمية والدولية مشروع القانون وقالت إنه يهدف إلى فرض قيود غير مبررة على عمل المنظمات غير الحكومية في تونس. ويمنح مشروع القانون الجهة الإدارية سلطة تقديرية غير مقيدة للاعتراض على إنشاء منظمة في غضون شهر بعد التصريح بتشكيلها، وخلال هذه الفترة لا يسمح للمنظمة بالعمل[318]. كما يمنح مشروع القانون السلطة التنفيذية الأحقية في إلغاء نشاطً لمنظمة غير حكومية أو تأجيله أو حل المنظمة. في سياق متصل وخلال شهر نوفمبر، صادق البرلمان على مشروع الحكومة لاعتماد قانون المالية التعديلي لسنة 2023. وهو القانون الذي رفع نسب الأداءات والضرائب على الاستثمار المحلي والأجنبي، وقد لاقى القانون معارضة وانتقادات واسعة في تونس لتأثيراته السلبية على الاستثمار في تونس والاضرار بنحو مليوني عائلة فقيرة بحسب التقارير.[319]

[317] تونس.. نسبة التصويت في الانتخابات المحلية 11.66 بالمئة، الأناضول، 27 ديسمبر 2023، متاح علي الرابط التالي: http://tinyurl.com/4vzfnrpn

[318] Law on associations: a bill that threatens civil society, https://inkyfada.com/en/2023/12/13/law-association-bill-threaten-civil-society/

[319] قانون المالية الجديد يفجر غضب الأحزاب التونسية، الشرق الأوسط، 9 يناير 2023، متاح علي الرابط التالي: http://tinyurl.com/3ruckbsy

ثانياً: الحقوق المدنية والسياسية

الحق في حرية الرأي والتعبير

يكفل الدستور التونسي الحق في حرية الرأي والتعبير، مع ذلك تعرض هذا الحق لقيود مختلفة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وظل الأشخاص الذين يعبرون عن اراء ناقدة للسلطة التنفيذية عرضة للاحتجاز التعسفي ومن بين الاشخاص الذين جري احتجازهم لزهر العكرمي، وهو محامٍ معروف وشخصية سياسية انتقد السلطات التونسية في وسائل الإعلام، ونورالدين بوطار، مدير إذاعة موزاييك، وهي محطة شعبية مستقلة، وكان الرئيس التونسي قد وصف المعتقلين علنًا بأنهم إرهابيون واتهمهم بالتآمر لزعزعة الدولة وإثارة التوتر الاجتماعي.[320] كما خضع ما لا يقل عن 39 شخصًا في 25 يوليو للتحقيق أو الملاحقة القضائية لمجرد ممارستهم لحقهم في حرية التعبير، وشملت الاتهامات المنسوبة إليهم إهانة السلطات ونشر أخبار كاذبة. [321]وفي 3 أكتوبر، قامت قوات الأمن باعتقال المعارضة التونسية عبير موسي، بعد أيام من إعلانها عن رغبتها في الترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة، وتم استجوابها حول مجموعة من الاتهامات المتعلقة بالأمن وصدر قرارًا بإيداعها بالسجن قيد الايقاف التحفظي[322] وفي ديسمبر أصدرت محكمة عسكرية حكما بالسجن عاما واحدا مع إيقاف التنفيذ في حق عضو جبهة الخلاص المعارضة شيماء عيسى إثر إدانتها بتهمة تحريض العسكريين على العصيان وإهانة رئيس البلاد، وكانت عيسي قد تعرضت للاعتقال في فبراير، بعد لقاءها بدبلوماسيين أجانب وشخصيات معارضة تونسية أخرى لمناقشة الوضع السياسي في تونس.[323]

حرية الصحافة

جاءت تونس في المرتبة 121 في مؤشر الصحافة الدولي الصادر عن مراسلون بلا حدود لعام 2023 وهو تراجع 27 مركزًا مقارنة بعام 2022 حيث جاءت تونس في المرتبة 94 في المؤشر خلال عام 2022، ويبدو إن هذا التراجع في ظل القيود المفروضة على حرية الصحافة في تونس خلال الفترة التي يغطيها التقرير. ففي شهر مارس، منعت السلطات التونسية الصحفيين من تغطية الجلسة الافتتاحية للبرلمان الجديد، وكان ذلك محل انتقاد الصحفيين باعتبار أن هذا المنع يمثل سابقةً في حد ذاتها حيث إن البرلمان ومنذ الخمسينيات كانت أبوابه مفتوحة دائما أمام الإعلاميين بما في ذلك صحافة المعارضة.[324]

---

[320] حملة احتجاز جديدة ضمن استراتيجية تجريم النشاط المعارض، الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، 13 فبراير 2023، متاح علي الرابط التالي: http://tinyurl.com/mpewtfam

[321] حقوق الإنسان في خطر بعد عامين على هيمنة الرئيس سعيّد على السلطة، امنستي، 24 يوليو 2023، متاح علي الرابط التالي: http://tinyurl.com/y2ms2w8e

[322] القضاء التونسي يصدر قرارا بالسجن ضد المعارضة عبير موسي، فرانس 24، 5 أكتوبر 2023، متاح علي الرابط التالي: http://tinyurl.com/2p88pwnz

[323] القضاء العسكري بتونس يصدر حكما بالسجن عاما واحدا موقوف التنفيذ على المعارضة شيماء عيسى، فرانس 24، 13 ديسمبر 2023، متاح علي الرابط التالي: http://tinyurl.com/3skyacuu

[324] البرلمان التونسي: ما مدى شرعيته في ظل رفض المعارضة؟ بي بي سي عربي، 13 مارس 2023، متاح علي الرابط التالي: http://tinyurl.com/37umca4d

وفي 15 مايو أصدرت الدائرة المختصة في قضايا الارهاب الحكم على صحافي تونسي يدعي خليفة القاسمي بالسجن خمس سنوات وهو مراسل إذاعة "موزاييك FM" بالقيروان على خلفية نشره تقريرًا صحافيًا نقله عن مصدر أمني رسمي، وراعى فيه قواعد المهنية وأخلاقيات العمل الصحافي.

ولفتت تقارير إن الاعتداءات على حرية العمل الصحفي في تونس شهدت ارتفاعًا خلال السنوات الماضية، إذ وصلت خلال الفترة من مايو 2022 إلي مايو 2023 نحو 257 اعتداء، كأعلى إحصائية خلال السنوات الخمسة الأخيرة. لم تقف الممارسات التعسفية عند فرض قيود علي العمل الصحفي وامتدت إلي الاعتداء علي الصحفيين ففي 13 مايو، هاجم عنصر أمن رئيسة فرع النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين بالجنوب الغربي الصحافية "سوار عمايدية" خلال تغطيتها لفعالية صحيّة بأحد مستشفيات ولاية قفصة، إذ دفعها العنصران بقوة واعتديا عليها بعنف، وجري تهديدهًا بوقفهًا من العمل.

الاحتجاز التعسفي

يمنع الدستور التونسي الاحتجاز التعسفي المطول للأشخاص، ومع ذلك استشرت هذه الظاهرة في تونس خلال الفترة التي يغطيها التقرير حيث لا يزال 7 أشخاص على الأقل قيد الاحتجاز التعسفي على خلفية نشاطهم السياسي أو أقوالهم، بينهم الشخصيتان المعارضتان البارزتان جوهر بن مبارك وخيام التركي[325]. ويتعارض ذلك مع الأحكام الواردة في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية التي صادقت عليه تونس في 18 مارس 1969.

التجمع السلمي

يكفل الدستور التونسي الحق في التجمع السلمي، مع ذلك تعرض هذا الحق للانتهاك في الفترة التي يغطيها التقرير، ففي 18 فبراير أمر الرئيس التونسي بترحيل إيستر لينش، وهي إحدى عضوات كونفدرالية النقابات الأوروبية، بذريعة التدخل في شؤون تونس الداخلية، وكانت لينش قد جاءت لمساندة مطالب الاتحاد العام التونسي للشغل بالتفاوض مع الرئاسة وإطلاق سراح النقابيين الموقوفين. وفي 5 مارس منع والي مدينة تونس مسيرة من قبل ائتلاف سياسي معارض وهو جبهة الخلاص الوطني، وذلك لإنها كانت ستعارض استحواذ الرئيس التونسي على السلطة، وقد جري اتهام بعض قيادات الجبهة بالسعي نحو التآمر على أمن الدولة، مع ذلك تمكنت الجبهة من تنظيم المسيرة لكن بأعداد أقل بسبب مراقبة الشرطة.

[325] تونس: ماذا تحقق بعد عامين من استحواذ سعيّد على السلطة؟، https://www.bbc.com/arabic/interactivity-66305148

ثالثا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الحق في العمل بظروف مرضية

في عام 2023 عاني عدد كبير من المواطنين التونسيين من البطالة وقلة فرص العمل، خاصة مع الأزمة الاقتصادية التي تمر بها تونس منذ سنتين، ووفق أحدث الإحصائيات للمعهد الوطني التونسي للإحصاء، فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل في تونس نحو 638 ألف خلال الربع الثاني من عام 2023 بنسبة 15.6%، بينما بلغ عدد العاطلين في الربع الأول من العام نحو 655 ألف بنسبة 16.1%، وقدرت نسبة البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة خلال الربع الثاني من سنة 2023 بـما يقارب 38,1 % مقابل 40,2% خلال الربع الأول، وحسب الجنس، تقدر نسبة البطالة خلال الربع الثاني من سنة 2023 بـ 39,2 % لدى الذكور و35,8 % لدى الإناث، وقدرت نسبة البطالة من بين حاملي الشهادات العليا بـ 23,7 % خلال الربع الثاني، مقابل 23,1% خلال الربع الأول من نفس السنة، وحسب الجنس، تقدر نسبة البطالة خلال الربع الثاني من بـ 14,9 % لدى الذكور مقابل 31 % لدى الإناث.[326] وهذا يعني أن مئات الألاف من المواطنين في تونس محرومون من الحق في العمل الوارد في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وقد أجبر تفشي البطالة في تونس بعض الأكاديميين علي الهجرة غير الشرعية إلي أوروبا، ففي شهر أغسطس نجح مغني الراب التونسي الشهير المعروف باسم حسان جونيور في عبور البحر الأبيض المتوسط، في عملية هجرة غير نظامية إلى إيطاليا على متن قارب كان يحمل نحو 15 مهاجراً تونسياً، كما شارك لاعبون شباب لنوادي كرة قدم في تونس في موجات الهجرة غير الشرعية إلي تونس.[327]

الحق في الصحة

ظلت السلطات في تونس عاجزة عن ضمان تمتع عدد كبير من المواطنين بالحق في التمتع بأعلى مستوي من الصحة لأسباب عدة أهمها العجز عن الحد من هجرة الأطباء خارج تونس، حيث تشير آخر الإحصاءات الرسمية في تونس إلى هجرة 3300 طبيب خلال السنوات الخمس الأخيرة بمعدل يفوق 400 طبيب سنوياً، في حين يبلغ عدد الأطباء العاملين في تونس 8500 طبيب، ويتخرج سنوياً 500 طبيب في كليات الطب بتونس يغادر معظمهم لمزاولة المهنة خارج تونس، وتمثل الظروف الصعبة التي يلقاها الأطباء الشبان في المستشفيات العمومية التونسية من نقص في البنية التحتية وتجهيزات وفقدان الأمن داخل المستشفيات وازدياد ظاهرة العنف ضد الأطباء إضافة إلى تدني

[326] مؤشرات التشغيل والبطالة للثلاثي الثاني من سنة 2023، احصائيات تونس، متاح علي الرابط التالي، http://tinyurl.com/4kaekt29
[327] تفشي البطالة يرغم «مشاهير تونس» على ركوب قوارب الموت، الشرق الأوسط، 18 أغسطس 2023، متاح علي الرابط التالي: http://tinyurl.com/4kydr8mn

الأجور أهم الأسباب التي تجعل معظم الأطباء الشبان يفكرون في الهجرة بعد تخرجهم مباشرة.[328]

كما أن الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي يصل إلى 6.8% مما يعني أنه لا يزال منخفض للغاية مقارنة بالمتوسط العالمي للإنفاق على الصحة والذي اشترطت منظمة الصحة العالمية ألا ينخفض عن 15% من ميزانية الدولة، رغم أن تونس التزمت بموجب اتفاقية أبوجا لعام 2001 بتخصيص 15٪ من ميزانيتها الإجمالية للإنفاق على الصحة.[329] إلا إنها لم تلتزم بذلك حتى الآن.

وعجزت السلطات التونسية خلال عام 2023 عن توفير الاعتمادات المالية للعديد من المشروعات الصحية وعلى رأسها المستشفيات، ما نتج عنه تعطل تلك المشروعات والتي كان من أهمها تعطّل مشروع مستشفى الملك سلمان بن عبد العزيز بالقيروان، والذي كان من المفترض أن يحتوي على 500 سرير و16 قاعة عمليات وقسم للحروق البليغة.[330]

الحق في الضمان الاجتماعي

يكفل الدستور التونسي الحق في الضمان الاجتماعي، وحاولت الحكومة التونسية خلال الفترة التي يغطيها التقرير معالجة وتحسين وضع الصناديق الاجتماعية من خلال العمل على تحويلها إلى مؤسسات مالية تحت إشراف البنك المركزي، مع زيادة نسبة مساهمة الموظفين وأصحاب المؤسسات، في خطوة تهدف إلى الحفاظ على التوازنات المالية وإنقاذها من الإفلاس[331].

رابعا: حقوق الفئات الأولي بالرعاية

حقوق النساء

ظلت وزارة المرأة والاسرة في تونس تطْلق مزيد من المبادرات لصالح النساء الضعيفات خلال الفترة التي يغطيها التقرير، واستمرت في تنفيذ برامج التمكين الاقتصادي لصالح المرأة في تونس، واستفاد حتى أغسطس 2023 نحو 3800 امرأة من هذه البرامج بما في ذلك برنامج رائدات الذي خصص 30 مليون دينار كاعتمادات مالية لصالح النساء. مع ذلك ظلت المرأة تواجه قيودًا على مستويات مختلفة[332].

☜ **المشاركة السياسية:** رغم التمثيل الجيد للمرأة التونسية في مجلس الوزراء لا تزال المرأة ممثلة تمثيلا ناقصًا في الحياة السياسية وخاصة في البرلمان، فيبلغ تمثيل

---

[328] تونس تعالج عجز الأطباء بـ"عقود احتراف" لصينيين، اندبندنت عربية، متاح علي الرابط التالي: http://tinyurl.com/3yu9r4p8

[329] ميزانية 2023: ماذا لو لم يكن هناك سوى 100 دينار في خزينة الدولة؟ انكفاضة، 30 مارس 2023، متاح علي الرابط التالي: http://tinyurl.com/4zhy47y9

[330] وزير الصحة يتحدّث في البرلمان عن الضغوط المالية ونقص الأدوية وتعطّل المشاريع، بوابة تونس، 2 ديسمبر 2023، متاح علي الرابط التالي: http://tinyurl.com/bddy2szc

[331] تونس تحول الصناديق الاجتماعية إلى مؤسسات ربحية خاضعة للبنك المركزي، العرب، علي الرابط التالي:http://tinyurl.com/mwz8j5tf

[332] وزارة المرأة تكشف حصيلة مكاسب المرأة التونسية، http://tinyurl.com/4nxrzjks

المرأة 15.7% من إجمالي مقاعد البرلمان التونسي[333]، وفقا للاتحاد البرلماني الدولي وهي نسبة تقل عن متوسط التمثيل المتفق عليها عالميًا لتمثيل النساء في البرلمانات الوطنية.

- **قتل النساء:** حذرت تقارير حقوقية من ارتفاع معدلات قتل النساء في تونس خلال الفترة التي يغطيها التقرير وتفيد الإحصائيات بإن 27 امرأة وفتاة قد تعرضن للقتل في تونس خلال عام 2023 من قبل أما الشريك الحميم أو أحد أقاربهًا.

حقوق الأطفال

يكفل الدستور التونسي حقوق الطفل، وتعد تونس دولة طرف في اتفاقية حقوق الطفل منذ 30 يناير 1992، وقد لاحظت مؤسسة ماعت اعتماد مزيد من البرامج لصالح الطفل، ومن بين هذه البرامج برنامج الإيداع العائلي الذي يشمل 280 طفل في السنة التعليمية 2022- 2023 وقد استفاد الأطفال بمنحة مالية شهرية قيمتها 200 دينار للطفل الواحد. مع ذلك واجه الأطفال ممارسات تعسفية تتعارض مع حقوقهم بموجب اتفاقية حقوق الطفل، ومنها:

- **عمالة الأطفال:** أطلعت مؤسسة ماعت على تقارير مختلفة تفيد بتزايد أعداد المنخرطين في أسوأ أشكال عمل الأطفال وتفيد الإحصائيات إن 217 ألف طفل يعملون في تونس من بينهم 107 ألف طفل يعمل في القطاع الزراعي ورغم العقوبات التي يفرضها القانون على تشغيل الأطفال لكن ظلت هذه الممارسة سائدة خلال الفترة التي يغطيها التقرير[334]. في سياق متصل اتهمت تقارير حقوقية معهد باستور الحكومي التابع لوزارة الصحة التونسية باستغلال الأطفال في صيد العقارب للاستفادة منها مع عدم وجود آليات للوقاية[335].

اللاجئين والمهاجرين

كان عام 2023 بمثابة فترة غير مسبوقة بالنسبة للاجئين والمهاجرين ولاسيما الأفارقة في تونس، حيث ظلت هناك حملات مختلفة ضد هؤلاء اللاجئين والدفع نحو ترحيلهم من البلاد طوال الفترة التي يغطيها التقرير، تفيد الإحصائيات إن أكثر من 9 آلاف لاجئ وطالب لجوء من المسجلين حالياً لدى مكتب المفوضية في تونس، معظمهم من الشرق الأوسط وجنوب الصحراء والقرن الإفريقي. وخلال شهر يوليو، وقعت اشتباكات بين اللاجئين من افريقيا جنوب الصحراء وسكان محليين في مدينة صفاقس على وقع هذه الاشتباكات توفي أحد السكان تبع ذلك حملة واسعة ضد اللاجئين، وتعالت الأصوات التي تطالب بترحيلهم من تونس. وفي فبراير قامت الشرطة بحملة اعتقالات، يبدو أنها

[333] Tunisia, Inter-Parliamentary Union, https://www.ipu.org/parliament/TN

[334] تونس: 107 الاف طفل يشتغلون في الفلاحة، علي الرابط التالي: http://tinyurl.com/48eb3f4a

[335] ضجة في تونس.. معهد حكومي متهم باستغلال أطفال في صيد العقارب، علي الرابط التالي:http://tinyurl.com/56sjf65t

استهدفت المهاجرين الأفارقة السود على أساس مظهرهم أو الأحياء التي يقطنون فيها. بحسب منظمات محلية، أن 850 شخصا على الأقل اعتُقلوا تعسفا.

كما تشير التقارير إن هذه الحملة تعاظمت منذ خطاب الرئيس التونسي في 21 فبراير والذي اتهم فيه المهاجرين بقيامهم بجرائم عنف وممارسات غير مقبولة في تونس، وفي أعقاب خطاب الرئيس التونسي نزل رجال تونسيون مسلحون بالهراوات والسكاكين أحيانًا إلى شوارع العاصمة، وهاجموا المهاجرين واللاجئين الأفارقة وداهموا منازلهم، وفي 24 فبراير، طُعنت مانويلا دي، 22 عامًا، وهي طالبة لجوء كاميرونية، في صدرها، ما تسبب لها بجروح مروعة، وقد هاجمتها مجموعة من ستة رجال ووجهوا إليها شتائم عنصرية، بالإضافة إلي قيام السلطات التونسية بحملة واسعة علي المهاجرين وتم اعتقال 850 شخصا على الأقل بشكل تعسفي.[336] كما ارتكبت قوات الشرطة، والجيش، والحرس الوطني التونسية، بما فيها الحرس البحري، خلال عام 2023 انتهاكات خطيرة ضدّ المهاجرين، واللاجئين، وطالبي اللجوء الأفارقة السود، وشملت تلك الانتهاكات الضرب، واستخدام القوّة المفرطة، وفي بعض الحالات التعذيب، والاعتقال والإيقاف التعسفي، والطرد الجماعي، والإخلاء القسري، وسرقة الأموال والممتلكات،[337] وطردت قوات الأمن التونسية جماعيا عدة مئات من المهاجرين وطالبي اللجوء الأفارقة السود، بينهم أطفال ونساء حوامل، إلى منطقة عازلة نائية على الحدود التونسية - الليبية، وضمت المجموعة أشخاصا لديهم وضع نظامي وغير نظامي في تونس، وطُردوا دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، فظلّوا عالقين هناك لعدّة أسابيع دون طعام وماء كافيين. وتوفي 27 شخصا منهم على الأقل على الحدود.[338] وقد نتج عن هذ أحداث عنف في بعض مناطق ولاية صفاقس في تونس بين المهاجرين والسكان المحليين، حيث قُتل أحد السكان وأصيب العشرات من الجانبين بجروح وكسور وكدمات، نتيجة الاشتباكات بالحجارة والأيدي والأدوات الحادة.[339]

[336] تونس: الخطاب العنصري للرئيس يُحرّض على موجة عنف ضد الأفارقة السود، منظمة العفو الدولية، 10 مارس 2023، متاح علي الرابط التالي: http://tinyurl.com/47t2ztn9

[337] اعتراض مهاجرين أفارقة في البحر وطردهم، هيومن رايتس ووتش، 10 أكتوبر 2023، متاح علي الرابط التالي: http://tinyurl.com/4crmpp2f

[338] لا ملاذ للمهاجرين واللاجئين الأفارقة السود، هيومن رايتس ووتش، 19 يوليو 2023، متاح على الرابط التالي: http://tinyurl.com/3np6n9rb

[339] يجب وضع حد لأحداث العنف بين المهاجرين والسكان في صفاقس، الاورومتوسطي لحقوق الانسان، 5 يوليو 2023، متاح على الرابط التالي: http://tinyurl.com/3k426fjs

ليبيا

تواجه ليبيا أزمة إنسـانية طويلة الأمد بسـبب التوتر المسـتمر بين الجهات الفاعلة في الحياة السـياسـية، ما أفضـي إلى وجود حكومتين الأولي في غرب ليبيا والثانية مُكلفة من البرلمان في الشرق ما أثر على حقوق الإنسان الأساسية. كما تواجه ليبيا تحديات مُتعلقة بالحوكمة والتحديات الاقتصادية. إضافة إلى ذلك تسببت الفيضانات غير المسبوقة في سـبتمبر 2023 في مدينة درنة في أضـرار واسـعة أثرت على البنية التحتية وأدت إلى وفاة آلاف المدنيين، حيث صنفت كأكبر الكوارث الطبيعية في العقد الأخير.

اولا: التطور التشريعي ذات الصلة بحقوق الإنسان

لاحظت مؤسسـة ماعت إنه خلال الفترة التي يغطيها التقرير ثمة تغيرات على المسـتوي التشـريعي في ليبيا، لاسـيما فيما يتعلق بالتشـريعات المتعلقة بالانتخابات، فعلي سـبيل المثال في 7 فبراير، اعتمد مجلس النواب في شـرق ليبيا التعـديل رقم 13 على الإعلان الدسـتوري، وهدف التعديل أن يكون بمثابة أسـاس دسـتوري للانتخابات من خلال تحديد الشـكل المسـتقبلي للحكومة في ليبيا. وينص التعديل رقم 13 على أن يكون الرئيس هو رئيس الحكومة وسـيكون مقره في طرابلس بينما يتكون البرلمان من مجلسـين: مجلس النواب ومقره بنغـازي ومجلس الشـيوخ ومقره طرابلس. في سـياق متصـل وافق المجلس الأعلى للـدولـة على التعـديـل رقم 13 في 2 مـارس. لكن في الوقـت ذاتـه واجـه التعديل اعتراضـات من داخل وخارج ليبيا كان أبرزها انتقاد الممثل الخاص للأمين العام للتعديل لأنه لا يشـمل على خريطة طريق وجداول زمنية واضـحة لإجراء انتخابات شـاملة في عـام 2023 ويضـيف قضـايا خلافيـة إضـافيـة مثـل التمثيـل الإقليمي في مجلس الشـيوخ[340]. وفي 2 أكتوبر، أقر مجلس النواب الليبي قانونَي انتخاب رئيس الدولة وانتخابات مجلس الأمـة اللـذين قـد احيلا من لجنـة "6+6"إلى البرلمـان واعتبر رئيس مجلس النواب عقيلة صـالح أن القانونَين لم يقصـيا أحدا وهما بمثابة أسـاسـا لتوحيد السـلطة ويحققان رغبة الليبيين بإجراء انتخابات رئاسـية وبرلمانية حيث راعى الاعتبارات والظروف التي تمر بها ليبيا وحقق المسـاواة في ممارسـة العمل السـياسـي، وأن لكل مواطن حق الترشـح مدنيا أو عسـكريا ومن لم يفز في الانتخابات يعود لوظيفته السـابقة.[341] كما لاحظت مؤسـسـة ماعت خلال الفترة التي يغطيها التقرير بعض القيود علي المجتمع المدني. حيث أصدر في 13 مارس مدير إدارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بمكتب رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا التعميم رقم 2023/10. الأمر التنفيذي رقم 5803 الذي يأمر

340 - Libya: The International Community's Bet over Holding Elections in 2023, TIMEP,7 July 2023, link, https://timep.org/2023/07/07/libya-the-international-communitys-bet-over-holding-elections-in-2023/

341 - البرلمان الليبي يقر قانوني انتخاب رئيس الدولة ومجلس الأمة، الجزيرة نت، 3 أكتوبر 2023، الرابط، https://bit.ly/3uTXF1E

مفوضـــية المجتمع المدني الليبية بإلغاء التراخيص الممنوحة لجميع المنظمات غير الحكومية التي تم إنشـــاؤها منذ عام 2011. وفي 21 مارس 2023، أصـــدر رئيس الوزراء "الدبيبة" التعميم الوزاري رقم 2023. للسـماح باسـتمرار عمل الجمعيات الأهلية المحلية والدولية على أن تقوم بتسـوية أوضـاعها بموجب القانون رقم 19 من خلال الإجراءات التي أقرتها لجنة دراســة تســجيل الجمعيات الأهلية التي أنشــئت في 19 فبراير 2023 بموجب المرسوم 138.[342] إلا أنه في 4 ديسمبر، اصدرت محكمة البيضاء الابتدائية حكما يلغى قرار رئيس حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة الخاصـــة بتشـــكيل لجنة لتنظيم منظمات ومؤسسات المجتمع المدني في البلاد، وبموجب الحكم تم إلغاء القرار رقم 7 لسنة 2023 الصـادر عن حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة والقرار رقم 312 لسـنة 2023 بشـأن تشـكيل لجنة دعم وتنظيم عمل مؤســســـات المجتمع المدني، وألزمت المحكمة المدعى عليه بالمصاريف القضائية.

ثانيا: الحقوق المدنية والسياسية

الحق في الحياة

تكفل ليبيا الحق في الحياة لمواطنيها، وأكدت تصـريحات المسـؤولين الحكوميين احترام هذا الحق بما في ذلك رئيس بعثة ليبيا لدي الأمم المتحدة في جنيف، مع ذلك لاحظت مؤسسة ماعت ثمة علاقة وثيقة بين انتشار الميلشيات المسلحة لاسيما في غرب ليبيا وانتهاك الحق في الحياة، على ســبيل المثال؛ وقعت اشــتباكات مســلحة خلال شــهر أغسطس، بين اللواء 444 وقوة الردع الخاصة في غرب ليبيا أفضت إلى وفاة 27 شخصاً وإصــابة 104 معظمهم من المدنيين. من بين الأمثلة الأخرى الدالة على عدم احترام الحق في الحياة وثقت مؤســســة ماعت في 12 أغســطس، العثور على جثة مواطن ليبي يدعي وليد محمد الجديد الترهوني، ويبلغ 42 عامًا وذلك في بمســتشــفى الحوادث أبو ســليم، وبفحص الأدلة التي أطلعت عليها مؤسسة ماعت اتضحت آثار تعذيب جسدي على جثته. وكان الترهوني قد اختُطف في 28 يوليو 2023 من قِبل جهاز دعم الاستقرار التابع للمجلس الرئاســي الليبي، بعد مداهمة منزله في منطقة الهضــبة بطرابلس. تتعارض هذه الممارسات مع احترام الحق في الحياة الوارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. في السياق وفي 10 سبتمبر اندلعت كارثة طبيعية مدمرة في شــرق ليبيا عندما أحدثت العاصــفة دانيال دمار مع هطول أمطار غزيرة ورياح شـديدة. وتسـببت الفيضـانات في تدمير أحياء بأكملها، وورد أن بعضـها جرف إلى البحر الأبيض المتوســط. وتم الإبلاغ عن الأضــرار التي لحقت بالمباني والبنية التحتية على أنها

[342] - CSOS Denounce new restrictive law, CIVICUS, 30 Jun 2023, link, https://monitor.civicus.org/explore/csos-denounce-new-restrictive-law/

جسيمة، وأصبحت العديد من الطرق غير صالحة للاستخدام. واعتبارا من 18 سبتمبر أفادت التقارير أن عدد القتلى تجاوز 4000 شخص ولا يزال أكثر من 10000 شخص في عداد المفقودين ونزح ما لا يقل عن 34000 شخص من منازلهم. وفي 28 سبتمبر أعلنت الحكومة المعينة من قبل البرلمان في شرق ليبيا تعويض المتضررين من الفيضانات لكن ثمة شكاوى مستمرة بعدم عدالة التعويضات.

حرية الصحافة

يكفل الإعلان الدستوري المؤقت في ليبيا الحق في حرية الصحافة. مع ذلك حازت ليبيا على المرتبة 149 من أصل 180 دولة في مؤشر حرية الصحافة لعام 2023، مقارنة بالمرتبة 143 في عام 2022 ما يعني تراجع ست مراكز خلال عام وفقا لتصنيف المؤشر. ولاحظت مؤسسة ماعت استمرار بعض القيود المفروضة على الصحفيين في ليبيا خلال الفترة التي يغطيها التقرير، ومن بين الأمثلة التي وثقتها مؤسسة ماعت اعتقال المصور الصحفي سليم سالم الشبل في 29 أغسطس، ويبلغ 29 عامًا وجاء اختطافه من قبل عناصر تابعين لجهاز الأمن الداخلي، بعد أن تم اعتراض سيارته في أحد شوارع مدينة طرابلس والدفع به إلى مكان مجهول. وقد جاء اعتقال الشبل تعسفياً على خلفية نشاطه ومشاركته في الاحتجاجات الشعبية ضد حكومة الوحدة الوطنية. كما سجلت المؤسسة حالات اعتقال تعسفي أخرى طالت محتجين في طرابلس، وما زال التحقق مستمراً بشأنها. وفي شهر سبتمبر، وعلى خلفية المظاهرات التي اندلعت في شرق ليبيا للمطالبة بإعادة أعمار مدينة درنة لاحظت مؤسسة ماعت فرض إجراءات أمنية مشددة كعزل بعض المناطق وتقييد حركة الصحفيين وقطع الإنترنت والاتصالات ما جعل الصحفيين يواجهون صعوبات في ممارسة نشاطهم السلمي.

الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري

لاحظت مؤسسة ماعت ارتفاع وتيرة ممارسات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري في ليبيا خلال الفترة التي يغطيها التقرير ضد من يعتقدون إنهم يشكلون خطرًا على مصالح كل طرف على حدة وقد خلصت البعثة إن كثير ممن يحتجزون بعد اختطافهم لا يتمكنوا من الوصول الي محام أو التواصل مع أسرهم ويعيشون بمعزل عن العالم الخارجي وأحيانا في الحبس الانفرادي على نحو يتعارض مع قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) ووفقا لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا حتى 5 مايو 2023 كان أكثر من 19 الف شخص من بينهم 216 امرأة، محتجزين في 28 سجناً رسمياً تابعاً لوزارة العدل في غرب ليبيا العديد منهم محتجزون لفترات طويلة مع إمكانية محدودة أو متأخرة للوصول إلى الإجراءات القضائية، علاوة على ذلك تفيد التقارير

أن الرجال والنساء المحتجزين في جميع أنحاء ليبيا يتعرضون لسوء المعاملة أو العنف الجنسي أو التعذيب أو الاستغلال الجنسي مقابل الحصول على الماء أو الغذاء أو غيرها من المواد الأساسية.[343]

ومن بين الوقائع التي وثقتها مؤسسة ماعت خلال الفترة التي يغطيها التقرير، في 9 أكتوبر، وثقت مؤسسة ماعت اعتقال محامي أثناء أدائه مهام عمله والاعتداء عليه بالضرب والإهانة اللفظية من قبل أفراد الشرطة القضائية داخل مقر نيابة جنوب بنغازي، وأخلي سبيله بعد ساعات من الاحتجاز التعسفي. وفي 13 أغسطس اختفي قسريا مدير الشركة الوطنية العامة للنقل البحري خالد خليفة التواتي، ويبلغ من العمر 47 عامًا. بعد اعتراض سيارته في منطقة غوط الشعال بطرابلس من قبل مسلحين يستقلون ثلاث سيارات مدنية، ومن ثم اقتيد لمكان مجهول قبل أن يظهر بعد خمسة أيام من اختفاءه وإطلاق سراحه. وفي 26 يونيو اختفي قسريًا مواطن يدعي فاروق الصديق ويبلغ 51 عامًا، من قبل ثلاثة مسلحين مجهولين يستقلون سيارات مدنية أثناء تواجده مع اطفاله في منطقة البيفي بطرابلس وحتى نهاية يونيو 2023 كان مصيره مجهولاً. تتعارض هذه الممارسات مع التزامات ليبيا بموجب العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والميثاق العربي لحقوق الإنسان حيث يضمنا الحماية من الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري.

حرية التجمع السلمي

تكفل وثيقة الإعلان الدستوري الحق في حرية التجمع السلمي مع ذلك وفي أعقاب الفيضانات القاتلة التي حدثت في 10 سبتمبر 2023 في مدينة درنة بشرق ليبيا، حيث تم الإبلاغ عن مقتل آلاف الأشخاص وفقد آلاف آخرين، وفي 18 سبتمبر، أفيد أن مئات المتظاهرين تجمعوا في درنة للاحتجاج على إهمال السلطات الذي أدى إلى الفيضانات القاتلة. وطالب المتظاهرون في بيانهم بإجراء تحقيقات سريعة واتخاذ إجراءات قانونية ضد المسؤولين عن الكارثة وأحرق المتظاهرون منزل رئيس البلدية.[344]

ثالثا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الرعاية الصحية

في 22 مايو أصدرت حكومة بنغازي القانون رقم 15 لسنة 2023 بشأن إنشاء هيئة اعتماد المؤسسات الصحية، ومراقبتها وبموجبه طبقا للمادة الثانية تُنشأ هيئة عامة إشرافية

[343] - Fierce clashes in Tripoli highlight precarious situation, UN NEWS, 22 Aug 2023, link, https://news.un.org/en/story/2023/08/1139967

[344] - Deadly Floods spark protests, authorities respond with restrictions, CIVICUS, 11 Sep 2023, link, https://monitor.civicus.org/explore/deadly-floods-spark-protests-authorities-respond-with-restrictions/

ورقابية تسمى "هيئة اعتماد المؤسسات الصحية ومراقبتها" ويكون لها شخصية اعتبارية، وتتمتع بالذمة المالية المستقلة، وتخضع للإشراف العام لمجلس النواب ويكون مقرها الرئيسي مدينة بنغازي كما يحق لها فتح فروع أو مكاتب في المناطق الصحية ويصدر بنظام العمل فيها قرار من رئيس الهيئة. وتهدف الهيئة إلى ضمان جودة الخدمات الصحية والتحسين المستمر لها وتأكيد الثقة في جودة مخرجات الخدمات الصحية في دولة ليبيا، وخارجها.[345]

أما في طرابلس فقد أطلقت وزارة الصحة بحكومة الوحدة الوطنية في 21 مارس، استراتيجية وطنية لتطوير القطاع خلال الفترة من 2023- 2028 تحت شعار 5 سنوات رؤية لمستقبل صحي. وتهدف إلى تحسين جودة الخدمات الصحية والطبية باعتبار القطاع الصحي هو حصن المجتمع ومحور الرعاية والحماية من الامراض والآفات. ترتكز على الاهتمام بالرعاية الصحية الأولية باعتبارها خط الدفاع الأول لقطاع الصحة والذي أهمل لفترة طويلة مما أدى الى تدني مستوى الخدمات الصحية.[346]

من المعروف أن النظام الصحي الليبي كان يعاني- قبل العاصفة دانيال- من اضطراب شديد بسبب الصراع الذي طال لأكثر من عقد من الزمن. وفي سبتمبر أعلنت وزارة الصحة والمركز الوطني لمكافحة الأمراض عن أن نتائج المسح الوطني للترصد المتدرج لانتشار عوامل الخطورة للأمراض غير السارية في ليبيا بدعم من منظمة الصحة العالمية. وكشفت نتائج المسح أن ليبيا لديها معدل انتشار مرتفع للغاية للأمراض غير السارية وعوامل الخطورة المرتبطة بها. وتم تحديد أكثر من 40% ومعظمهم من الفئة العمرية ما بين 18 إلى 29 عاما على أنهم مدخنون. كما أن أكثر من 25% يعانون من ارتفاع ضغط الدم[347]. وكان للعاصفة دانيال بالغ الاثر على القطاع الطبي في ليبيا حيث أدت الكارثة إلى خروج الكثير من المؤسسات الصحية، من الخدمة. ولم يكن هناك سوى مرفق صحي واحد يعمل في درنة جرى استخدامه في الأيام الأولى للكارثة لكل الغايات العلاجية. كما أن مرافق الرعاية الصحية الأولية في جميع أنحاء البلاد واجهت نقصا حادا في الموظفين والأدوية والمعدات والأجهزة الطبية. كما أكدت الامم المتحدة فقدان 101 من العاملين الصحيين في شرق ليبيا يُعد ضربة أخرى موجعة للنظام الصحي هناك[348] .

[345] - قانون رقم 15 لسنة 2023 م بشأن إنشاء هيئة اعتماد المؤسسات الصحية، ومراقبتها، المجمع القانوني الليبي، 22 مايو 2022 ، الرابط، https://bit.ly/3RGUdiH

[346] - للمزيد من المعلومات عن هذه الخطة يرجى الرجوع إلى الرابط، https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=274226

[347] - ليبيا تنشر نتائج المسح الوطني للترصد المتدرج لانتشار عوامل الخطورة للأمراض غير السارية، منظمة الصحة العالمية، 7 سبتمبر 2023 ، الرابط، https://www.emro.who.int/ar/2023-arabic/libya-releases-steps-survey-results-on-ncds.html

[348] - مصرع أكثر من 100 عامل صحي بسبب العاصفة دانيال في ليبيا، الامم المتحدة، 2 أكتوبر 2023 ، الرابط، https://news.un.org/ar/story/2023/10/1124352

الحق في التعليم

تكفل الوثيقة الدستورية الحق في التعليم وفي إطار جهود التعامل مع ما بعد الإعصار أصدر وزير التربية والتعليم بحكومة الوحدة الوطنية قرارا بتشكيل لجنة تتولى إعداد مقترح بالخطة الدراسية البديلة للعام الدراسي 2023/2024 للمناطق المتضرِّرة جراء الكارثة الطبيعية التي حلَّت بالمنطقة الشرقية.[349] مع ذلك تشير التقديرات أن حوالي 300 ألف طفل قد تعرضوا للعاصفة دانيال في جميع أنحاء شرق ليبيا، مما أثر بالتالي على حقهم في الحصول على التعليم حيث تضررت عشرات المدارس في المناطق التي ضربها إعصار "دانيال" بشرق ليبيا. وأن إجمالي المدارس المتضررة جراء السيول والفيضانات بالمنطقة الشرقية بلغ 114 مؤسسة موزعة على 15 بلدية بالمنطقة الشرقية، مصنفة حسب نوع الصيانة المطلوبة شاملة أو خفيفة. وكان العدد الأكبر من المدارس المتضررة كان في مدينتي البيضاء ودرنة. ومن المعروف أن الضرر الذي سببته عاصفة "دانيال" تجاوز المباني والمرافق التعليمية إلى إحداث تأثيرات نفسية على التلاميذ خاصة في مرحلة التعليم الأساسي.[350] حيث تشير إحصائية أجرتها مصلحة المرافق التعليمية إلى تضرر 114 مؤسسة تعليمية فيها كانت تضم 189.157 تلميذ في بلديات شرق ليبيا وكما تأخر بدء العام الدراسي في شرق ليبيا بسبب الفيضانات ففي 1 أكتوبر بدأت الدراسة رسميا، باستثناء المناطق المتضررة في درنة حيث بدأت المدارس في تقديم الدعم النفسي الاجتماعي وخطط المدارس في المناطق المتضررة من درنة لإعادة فتح أبوابها رسميا في 22 أكتوبر. ووفق بيانات الوزارة يبلغ عدد التلاميذ والطلاب بمراقبة درنة 42.239 يدرسون في 73 مؤسسة تعليمية، منها 18 تضررت بالسيول والفيضانات.[351]

الحق في العمل

أدى استمرار الصراع في ليبيا لما يزيد عن عقد من الزمن إلى شح فرص العمل وتزايد معدلات البطالة، حيث بلغت 19% خلال الفترة التي يغطيها التقرير وفقا لإحصائيات البنك الدولي، في سياق متصل يعمل أكثر من 75% في الاقتصاد غير الرسمي ما يقوض جزء من حقوقهم الأساسية بسبب استغلال أصحاب العمل. في سياق متصل ارتفعت معدلات الهجرة غير المشروعة حيث شهدت الأشهر الأولى من عام 2023 تسارعا كبيرا في الهجرة عبر ليبيا. وشهدت الفترة الممتدة من يناير إلى مايو وصول 22,662 شخصا بشكل غير

[349] - كيف أثر إعصار دانيال على مدارس شرق ليبيا؟، أصوات مغاربية، 19 سبتمبر 2023 ، الرابط، https://bit.ly/3vpuROK
[350] - كيف أثر إعصار دانيال على مدارس شرق ليبيا؟، أصوات مغاربية، 19 سبتمبر 2023 ، الرابط، https://bit.ly/3vpuROK
[351] - ليبيا بين لوعة الفقد ومرارة النزوح: ضحايا كارثة دانيال في وضع إنساني صعب والحكومات لا تحرك ساكناً، القدس العربي، 21 أكتوبر 2023، الرابط، https://bit.ly/4aGFn4i

نظامي إلى إيطاليا، بارتفاع من 8,923 خلال نفس الفترة من عام 2022 وجاء أكثر من نصف هؤلاء الوافدين من ليبيا من المنطقة الشرقية لليبيا[352].

رابعا: الفئات الاولى بالرعايا

حقوق المرأة

يكفل الإعلان الدستوري وهو الوثيقة القانونية الأعلى السارية حاليا في ليبيا حقوق المرأة في ليبيا ولاحظت مؤسسة ماعت مجموعة من المبادرات الرامية لتدعيم هذه الحقوق مع ذلك ظلت هناك قيود تواجه المرأة في ليبيا ومن بينها:

- **التمييز في العمل:** يمثل عدم المساواة بين الجنسين تحديا مستمرا في ليبيا حيث لا تزال النساء في ليبيا يواجهن أجورا منخفضة ويتحملن عبئاً ثقيلاً من الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال غير مدفوعة الأجر، ويعانين من نقص كبير في التمثيل في الأدوار القيادية المدنية والتجارية من الناحية القانونية فإن المرأة الليبية يمكنها تقلّد أي منصب واختيار أي مجال ترغب في العمل به، بالرغم من وجود نص قانوني يتعلق بعدم جواز تشغيل المرأة في وظائف لا تتناسب مع طبيعتها إلا أن اللائحة التنفيذية نصّت على أنْ للمرأة الحق في مزاولة كافة الأعمال والوظائف، مما يعني أنّه لا يوجد عمل محظور عليها، ولكن للمجتمع قانون موازي يتحكّم في أفراده ويجعل الكثير من المجالات حكراً على الرجال ويستهجن امتهان النساء لها.
- **القيود على حرية التنقل:** في أبريل 2023 فرض جهاز الأمن الداخلي بحكومة الوحدة الوطنية الموقتة قيود على سفر المرأة بمفردها حيث يشترط الجهاز على كل امرأة ليبية في حالة السفر دون مرافق تعبئة نموذج يتضمن أسئلة غير مبررة حول أسباب سفرها، وسبب غياب المرافق، وعدد مرات السفر السابقة. ويعد هذا الإجراء التمييزي مخالف مبدأ المساواة المنصوص عليه في الإعلان الدستوري المؤقت 2011 (المادة 6، والمادة 14). كما يخالف المادة 31 من الاتفاق السياسي ويتعارض مع التشريعات الليبية التي كفلت للمرأة حق التنقل والسفر باعتبارها مواطنة كاملة الأهلية تحظى بكافة ضمانات الحق في المواطنة.[353]
- **العنف ضد المرأة:** لايزال العنف ضد المرأة في ليبيا يمثل إشكالية بسبب غياب الاستقرار وهشاشة الأوضاع الأمنية، حيث أضحت النساء الفئات الأكثر ضعفا، وكانت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أكدت أن جميع النساء الأعضاء في المجالس المنتخبة

[352] - الانفجار الكليبتوقراطي في ليبيا، منظمة the sentry، نوفمبر 2023، الرابط، https://thesentry.org/wp-content/uploads/2023/11/KleptocraticBoom-Nov2023-AR.pdf

[353] - حقوقيون وشخصيات عامة يرفضون فرض حكومة الدبيبة قيودا على سفر المرأة ويطلبون إلغاءها فورًا، بوابة الوسط، 13 مايو 2023، الرابط، https://alwasat.ly/news/libya/398537

تقريبا تعرضن لشكل واحد على الأقل من أشكال العنف السياسي أثناء انتخابهن أو بعده، وشملت تلك الأشكال بحسب الهيئة التلويح بالاختطاف والاختفاء القسري، والمضايقات عبر الإنترنت، والعنف اللفظي والنفسي وهذه التهديدات جاءت من الجماعات المسلحة وأعضاء المجالس المنتخبة الذكور وأفراد المجتمع المحلي.[354] فضلا عن وجود ثغرات متعددة في الإطار القانوني تسمح بعدم الإبلاغ عن العنف الأسري إلى حد كبير، كتبرئة المغتصب إذا تزوج ضحيته، وكذلك تخفيف العقوبات في قضايا جرائم الشرف وتزويج القاصرات بإذن قضائي إضافة الى عدم وجود قانون خاص بحماية المرأة من العنف ينظم عملية الإبلاغ. وبالرغم من وجود مسودة مشروع قانون قدمت إلى البرلمان فإنها لا تزال لم توضع على جدول أعمال جلسات مجلس النواب بسبب الصراع الداخلي بين رئيسة لجنة المرأة والطفل بمجلس النواب ورئيسة كتلة المرأة بالمجلس.[355]

حقوق الأطفال

واجه أطفال ليبيا في 2023 مأساة أخرى بعد أكثر من عقد من الصراع. غالبا ما تكون الأحداث المناخية المتطرفة أكثر فتكًا بالأطفال من الأحداث المناخية المتطرفة نفسها، حيث يعد الأطفال من بين الفئات الأكثر ضعفًا ويتعرضون لخطر كبير لتفشي الأمراض ونقص مياه الشرب الآمنة وسوء التغذية وتعطيل التعلم، والعنف. حيث تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 300,000 طفل قد تأثروا بعاصفة دانيال القوية في جميع أنحاء شرق ليبيا بسبب نقص الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم وإمدادات المياه الصالحة للشرب، كما حذرت اليونيسف من أن أكثر من 16 ألف طفل نزحوا في شرق ليبيا بعد أعنف عاصفة في أفريقيا في التاريخ المسجل. كما إن الأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنية التحتية الصحية والتعليمية تعني أن الأطفال يواجهون مرة أخرى المزيد من تعطيل تعلمهم وتفشي الأمراض الفتاكة. وفي المنطقة المتضررة حيث أن من بين 117 مدرسة متأثرة دمرت 4 وتعرضت 80 لأضرار جزئية.[356] وبالإضافة إلى المخاطر المباشرة للموت والإصابة، تشكل الفيضانات في ليبيا خطر شديد على صحة الأطفال وسلامتهم. ومع تضاؤل إمدادات المياه الصالحة للشرب فإن احتمالات تفشي الإسهال والكوليرا فضلا عن الجفاف وسوء التغذية تتزايد بشكل كبير. وفي الوقت نفسه فإن الأطفال الذين

[354] - الجدل يتجدد في ليبيا حول العنف السياسي ضد المرأة، اصوات مغاربية، 1 ديسمبر 2023، الرابط، https://bit.ly/3GD5yeE

[355] - ليبيا: ازدياد معدلات العنف ضد المرأة في ظل غياب البيانات الرسمية والتوثيق، مركز مدافع لحقوق الانسان، 8 سبتمبر 2023 ، الرابط، https://defendercenter.org/ar/7138

[356] - More than 16,000 children are displaced following Libya floods , UNICEF, 28 Sep 2023, link, https://www.unicef.org/press-releases/more-16000-children-are-displaced%E2%80%AFfollowing-libya-floods-unicef

يفقدون والديهم أو ينفصلون عن أسرهم يكونون أكثر عرضة لمخاطر الحماية بما في ذلك العنف والاستغلال.[357]

النازحين والمشردين داخليا

طبقا للإحصائيات الأخيرة يوجد ما يقارب 125 ألف من نازح ليبي من المدن المتضررة خلال النزاع المستمر، فضلا عما يعادل 40 ألف شخص نزحوا مؤخرًا من درنة جراء العاصفة حسب تقرير المنظمة الدولية للهجرة. حيث لا يزال هناك حوالي 40,018 فردًا نازحين بعد أن وصلت العاصفة دانيال إلى اليابسة في شمال شرق ليبيا في 11 سبتمبر، وتفيد التقارير أن بعض الأسر عادت إلى ديارها. ففي المرج، على سبيل المثال، عادت العديد من الأسر التي أُجبرت على ترك منازلها. ولا يزال عدد المنازل المتضررة أكثر من 350 منزلاً. ويوجد حوالي 285 نازحاً من درنة في مدينة المرج (و800 نازح إجمالاً).[358] كما أن غالبية نازحي تاورغاء من سكان مخيمات بنغازي الذين تم طردهم، ما زالوا مشردين حاليًا داخل مدينة بنغازي، غير قادرين لا على العودة للمخيمات ولا لمدينة تاورغاء. كانت قوات من اللواء طارق بن زياد التابعة للقيادة العامة في شرق ليبيا قد بدأت إخلاء المخيمات في بنغازي بشكل تدريجي منذ 10 سبتمبر، تزامنا مع العاصفة دانيال، ونقلت سكّان مخيمات قاريونس والحلّيس والمدينة الرياضية إلى المدارس العامة. وبعد مرور العاصفة، رفضت عودة سكان المخيمات إلى أماكنهم، إذ تفاجئوا بأمر إخلاء دائم لجميع مخيمات النزوح الداخلي في بنغازي رغم سلامتها وعدم تضررها جراء العاصفة.[359]

اللاجئين

تواصل السلطات الليبية إعادة المهاجرين إلى موانئ غير آمنة حيث أُوقِفَ 543 مهاجرًا في البحر المتوسط خلال الفترة من 17 إلى 23 سبتمبر، وتم إعادتهم إلى ليبيا عن طريق خفر السواحل الليبي. وأفاد تقرير للمنظمة الدولية للهجرة بأن هؤلاء المهاجرين تم نقلهم إلى ميناء طرابلس ومرسى البريق[360]. كما رصدت منظمة محلية في 6 من نوفمبر، اعتقال جماعي من قبل الأجهزة الأمنية بوزارة الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية لأكثر من 200 طالب لجوء اغلبهم من الجنسية السودانية بينهم نساء و30 طفل كانوا يخيمون أمام مقر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في منطقة السراج بطرابلس مطالبين المفوضية اتخاذ إجراءات إعادة التوطين بشأنهم، وتم نقل جميع طالبي اللجوء الى مراكز

[357] - Nearly 300,000 children affected in Libya after Storm Daniel devastates entire communities, UNICEF, 14 Sep 2023, link, https://www.unicef.org/press-releases/nearly-300000-children-affected-libya-after-storm-daniel

[358] - Libya – Storm Daniel Flash Update 6 -26 September 2023, IOM, 26 Sep 2023, link, https://dtm.iom.int/reports/libya-storm-daniel-flash-update-6-26-september-2023?close=true

[359] - ليبيا: 3500 ألف نازح من تاورغاء بلا مأوى ولا حلول جذرية تضمن لهم سكن إنساني، مركز مدافع لحقوق الانسان، 21 أكتوبر 2023، الرابط، https://defendercenter.org/ar/7196

[360] - تستمر السلطات الليبية في إرجاع المهاجرين لموانئ غير آمنة، مؤسسة بلادي، سبتمبر 2023، الرابط، https://bit.ly/4alpjoD

احتجاز في طرابلس ولايزالون محتجزين فيها.[361] كما أكد تقرير للبعثة الدولية المســتقلة لتقصــي الحقائق في ليبيا التابعة للأمم المتحدة صــدر في يونيو 2023، أن اللاجئين الذين يحتجزون بصــورة منهجية في ليبيا يعانون انتهاكات مروعة من قتل وتعذيب واســترقاق، وخصوصا النساء اللواتي يتعرضن للاغتصاب لقاء منحهن الطعام والماء.[362]

[361] - انتهاكات حقوق الانسان في ليبيا خلال شهر نوفمبر 2023، منظمة رصد الجرائم في ليبيا، 1 ديسمبر 2023، الرابط، https://bit.ly/3Rkk3Ji

[362] - الجدل يتجدد في ليبيا حول العنف السياسي ضد المرأة، اصوات مغاربية، 1 ديسمبر 2023، الرابط، https://bit.ly/3GD5yeE

موريتانيا

ظلت حقوق الإنســـان في موريتانيا خلال 2023 يعترضـــها بعض العقبات التي أثرت على الحيز المتاح للمدافعين عن حقوق الإنســـان والمدونين رغم من تقدم الدولة في مؤشـــر حرية الصـــحافة 11 مركزًا في عام 2023، وحاولت الحكومة بذل جهود أكبر لتعزيز الحقوق الاقتصـادية والاجتماعية من خلال التصـديق على مشـاريع القوانين المتعلقة بالضـمان الاجتماعي والرعاية الصـحية لكن لا تزال هناك حاجة لتطبيق هذه المشـاريع وإنشـاء مزيد من الآليات للتنفيذ. كما اعتمدت موريتانيا الاسـتراتيجية الوطنية لحقوق الإنسـان في عام 2023 وتعتمد على 17 محوراً وأهداف عمل يفترض تحقيقها في الفترة من 2024 -2028.

أولا: التطور التشريعي ذات الصلة بحقوق الإنسان

لاحظت مؤسسة ماعت اتخاذ موريتانية مجموعة من التدابير التشريعية خلال الفترة التي يغطيها التقرير وتتصـــل هذه التشـــريعات بحقوق الإنســـان من بين هذه التشـــريعات صـادقت الحكومة في 27 ديسـمبر، على مشـروع قانون يتعلق بالصـحفي المهني والذي يسعى لتنظيم مهنة الصحافة ويحدد المسار الوظيفي للصحفيين ويحدد عمل الصحفي المهني. كما يضع إطارا قانونيا لوضع الصحفي المهني في موريتانيا ويدمج جميع الفئات المهنية مثل الصـــحفيين المســـتقلين والمراســـلين المعتمدين ومتعاوني التحريريين والفنيين المشـــاركين في إنتاج المعلومات، ومن ناحية أخرى يضـــع معايير واضـــحة لممارسـة مهنة الصـحفي هذه، من خلال ضـمان حرية المعلومات وضـمان حماية حقوق الصـــحفيين. وفي ســـياق تعزيز الرعاية الصـــحية، صـــادقت الحكومة الموريتانية في 29 نوفمبر، على مشـروع قانون إنشـاء نظام التأمين الصـحي، ويأتي مشـروع القانون كبديل لأمر القانوني رقم 2005-006 الصادر بتاريخ 29 سبتمبر 2005، ويستهدف مشروع القانون توسيع التغطية الصحية للمواطنين في موريتانيا وبالتحديد المشمولين بالتأمين الصحي ليشمل دخول فئات أخري جديدة ما يساهم في تعزيز الرعاية الصحية بما يتفق مع المادة 12 من العهد الدولي للحقوق الاقتصـــادية والاجتماعية التي صـــادقت عليه موريتانيا. وفي سياق تعزيز حقوق الإنسان بشكل عام صادقت على الاستراتيجية الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنســـان للفترة 2024-2028، ويتمثل هدف الاســـتراتيجية في تعزيز الجهود التي تبـذلها الحكومـة بـالفعـل في مجـال حقوق الإنســـان، كمـا ترمي إلى تنفيـذ الالتزامـات الدستورية والدولية وبرنامج "تعهداتي" لرئيس الجمهورية وفقا لتوصيات الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنســـان. وتســـتند هذ الاســـتراتيجية إلى أهداف التنمية المســـتدامة وتهدف إلى إحداث تحول وحماية حقوق ملموســـة وفعالة من منظور مزدوج للمســـاواة

القانونية وعدم التمييز. وتعتمد على 17 محور، مقسمة إلى أهداف عمل، والتي تشير إلى دور الجهات الفاعلة في تعزيز حقوق الإنسان في موريتانيا في الفترة من 2024- 2028.

ثانيا: الحقوق المدنية والسياسية

حرية الصحافة

طبقا لمؤشر حرية الصحافة العالمي الصادر في عام 2023، حلت موريتانيا في المرتبة 86 عالميا وذلك بعد أن كانت في المرتبة 97 في 2022 لتتقدم 11 مركزا. كما احتلت المركز الثاني عربيا. وطبقا للمؤشر نادراً ما يتعرض الصحفيون لاعتداءات جسدية وإن كانت تطالهم هجمات لفظية أو حملات تنمر على منصات التواصل الاجتماعي. وبينما يمكن للمراسلين التنقل بحرية داخل البلد يبقى من الصعب الوصول إلى بعض المناطق العسكرية بالقرب من الحدود الشرقية والشمالية دون إذن رسمي. ونادرا ما تتطرق وسائل الإعلام لقضايا الاغتصاب الزوجي أو الجنس أو العبودية، ناهيك عن الفساد والجيش والإسلام والفوارق الطبقية. كما أنه ورغم تعهد الحكومة بتحسين ظروف عمل الصحفيين فإن وضعهم لا يزال يتسم بالهشاشة. وعلى الرغم من تعرض الصحفيون لضغوط كبيرة من السلطة السياسية. لكن بعض المنابر الإعلامية مثل موقع الأخبار تمكنت من الحفاظ على استقلاليتها بشكل أو بآخر.

ادعاءات التعذيب

استمرت الحكومة الموريتانية في استخدام القمع ضد المواطنين ونشطاء المجتمع المدني حيث أكدت منظمات محلية استمرار حالات التعذيب في مراكز الشرطة وكان أبرزها خضوع الناشط الصوفي ولد الشين للتعذيب وسوء المعاملة أدت إلى وفاته حيث وجدت بعض العلامات الظاهرة على جثة ولد الشين (رضوض وكدمات آثار القيود في اليدين والرجلين...دماء، إلخ). وفي فبراير 2023، طالبت منظمات حقوق الإنسان بأنهاء التعقب الأمني للناشط السياسي امدو سيدي الذي تم توقيفه على إثر الوقفة التي نظمها بعض الشباب في 17 مارس 2021، وعدم استهدفه من طرف الأمن السياسي. وتمكينه من حقوقه المدنية حيث لايزال منذ توقيفه من طرف إدارة الأمن محروما من حقوق المواطنة ويتعرض هو وأسرته للمضايقة والحرمان والتعذيب النفسي والبدني. بما يتفق مع التزامات موريتانيا بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب.

الاحتجاز والاعتقال القسري

يحظر الدستور الاعتقال والاحتجاز التعسفيين وينص على حق أي شخص من الطعن في قانونية اعتقاله أو احتجازه أمام المحكمة. لم تلتزم الحكومة دائماً بهذه النصوص

والحقوق. يحق للمعتقل قانونًا الطعن في قانونية احتجازه في ظرفين: **أولاً**، إذا ظل الشخص معتقلاً بعد انتهاء الفترة القانونية لاحتجازه؛ **وثانيًا**، إذا لم يوافق المحتجز على الحكم الصادر بحقه. مع ذلك ظلت قوات الأمن تعتقل عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين بسبب أراءهم الناقدة للحكومة، وأفضت هذه الممارسات في 10 فبراير إلى وفاة المدافع عن حقوق الإنسان سوفي ولد جبريل ولد شين بسبب سوء المعاملة أثناء احتجازه. رغم زيارة الآلية الوطنية لمنع التعذيب اماكن الاحتجاز إلا إن ذلك ما يكون في الغالب وفقا لترتيبات مسبقة.

الحماية من العبودية الحديثة

ظلت موريتانيا تتبوأ مراكز متقدمة في مؤشر العبودية الحديثة، ووفقا للمؤشر العبودية الحديثة لعام 2023ـــ جاءت الدولة في المرتبة الثالثة عالميًا والثانية في أفريقيا 2023، حيث كان ما يقارب 32 من كل ألف شخص يعيشون في العبودية الحديثة في موريتانيا، في حين تعرض 149 ألف شخص للعمل القسري أو الزواج القسري في موريتانيا، تتعارض هذه الممارسات مع الحماية من الرق المعاصر المكفول بموجب المادة الرابعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ثالثا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الحق في الرعاية الصحية

سعت الحكومة الموريتانية إلى تعزيز نظام الرعاية الصحية خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وذلك بتوسيع المستفيدين من الرعاية الصحية من خلال دمج مزيد من الفئات في نظام الرعاية الصحية، حيث مررت الحكومة مشروع قانون إنشاء نظام التأمين الصحي في 30 نوفمبر 2023. ومن شأن توسيع التغطية الصحية للمواطنين أن يساهم في أعمال المادة 12 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي صادقت عليه موريتانيا. كما لاحظت مؤسسة ماعت جهودًا أخري مختلفة لإعمال الرعاية الصحية خلال 2023 في موريتانيا، حيث خفضت الحكومة في مارس 2023 تكلفة عمليات القسطرة والعمليات الجراحية المرتبطة بالقلب والشرايين وجاء ذلك في إطار الجهود المتعلقة بنفاذ الفئات المهمشة إلى الرعاية الصحية. رغم هذا الجهود اعترفت الحكومة بإن ثمة نقص في قطاع الصحة ومكافحة بعض الأمراض المُنتشرة في الدولة.

الحق في التعليم

وثقت تقارير طبقا لأحدث البيانات المتاحة حتى اكتوبر 2023 أن نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي في موريتانيا بلغت 86.69% بينما نسبة الالتحاق الإجمالي بالتعليم الثانوي بلغت

35.89% في حين مازالت نسبة الالتحاق بالتعليم العالي 5.87%. ويلاحظ أن هذه النسب منخفضة بشكل عام عن مثيلاتها في أعوام سابقة تم تسجيلها في تقارير اقليمية معنية برصد واحصاء مؤشرات التنمية في الدول العربية. أما فيما يتعلق بالتعليم ما قبل المدرسي سجلت موريتانيا زيادة ملحوظة في نسبة الأطفال الذين يلتحقون بالتعليم ما قبل المدرسة، حيث ارتفعت هذه النسبة من 9.2 في المائة في العام الدراسي 2021 - 2022 إلى 15.2 في المائة في الموسم 2022-2023. هذا يعكس التزام الحكومة بتوفير فرص تعليمية لأطفال موريتانيا منذ سن مبكرة حيث تتجه الحكومة نحو تعزيز المنشآت التعليمية وزيادة عدد الأطفال المسجلين فيها، مع التركيز الخاص على تعزيز التعليم للفتيات.

أما بالنسبة للتعليم العالي فقد خصصت الحكومة الموريتانية 17.3 مليارات أوقية (حوالي 47 مليون دولار)، لميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مشروع قانون المالية لسنة 2023 من أصل مجموع الميزانية العامة التي قاربت تريليون أوقية (حوالي 3 مليارات دولار). إلا أن نظام التعليم العالي في موريتانيا يعاني من مشاكل أوجبت مراجعته، وخاصة أن خريجي القطاع يجدون صعوبة في ولوج سوق العمل بسبب الفجوة بين طبيعة تكوينهم وحاجة السوق وتشير أرقام بيانات المعهد الدولي للتخطيط إلى أن متوسط فترات الحصول على وظيفة في موريتانيا هو بشكل عام طويل بعد التخرج من الجامعة، إذ أنه بعد حوالي أربع سنوات من التخرج يتمكن نصف الخريجين من الحصول على عمل. كما أنه من أجل توظيف أو حصول دفعة من خريجي الجامعات الموريتانية بشكل كامل يجب انتظار 10 سنوات من تاريخ التخرج وهو ما يعتبره المعهد دليلا على عدم مواءمة جلية بين التكوين الجامعي ومتطلبات سوق العمل. ومن ثم تلاحظ ماعت أنه يجب أن تتمحور الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي حول حشد الموارد وتعزيز الحوكمة، وتعزيز كفاءة مؤسسات التعليم العالي.

الحق في السكن

تظهر إحصاءات وزارة الإسكان أن عدد الأسر القاطنة في الأحياء العشوائية بالعاصمة يصل نحو 119 ألفا نسمة، تعمل الحكومة على تحسين ظروفهم المعيشية ومنحهم قطعا أرضية في مناطق جديدة مهيكلة مما سيمكنهم من الولوج إلى الملكية العقارية المجانية. وخلال شهر أكتوبر، أعلنت الحكومة الموريتانية أنها انتهت من المرحلة الأولي من مشروع حياة جديدة الذي يهدف إلى القضاء على العشوائيات وتوفير سكن لائق للمواطنين حيث يهدف المشروع إلى القضاء على 28 حياً تشكل جيوباً عشوائية تطوق ولايتي نواكشوط الشمالية والجنوبية. فضلا عن توفير حياة جديدة لآلاف المواطنين الذين أجبرتهم الظروف عبر السنين، لاتخاذ ما يعرف (بالكزرة) سكنا، والمرحلة الأولى من

المشروع استهدفت تأهيل قطاع 22 في توجنين شيدت فيه 3 مدارس ابتدائية، وإعدادية وثانوية ومركزا صحيا ومفوضية للشرطة، و8 كلم من الطرق الإسفلتية و15 كلم من الطرق المدعمة.

الضمان الاجتماعي

في 29 نوفمبر صادقت الحكومة الموريتانية على مشروع قانون ينص على تعديل قانون يتضمن استفادة الأرامل من صندوق الضمان الاجتماعي. وسعت موريتانيا من خلال هذا التصديق إلى تعزيز التزاماتها بموجب العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بشكل خاص وبموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان بشكل عام. حيث يعيش ما يقرب من 30٪ من السكان تحت خط الفقر الوطني. ولمعالجة هذه المشكلة أطلقت السلطات الموريتانية مشروعا لمكافحة الفقر يسمى "تكافول" والذي يتم تنفيذه في المناطق التي ينتشر فيها الفقر بشكل كبير. وبموجب ذلك تم إنشاء سجل اجتماعي على أساس استهداف المجتمع: يحدد المجتمع نفسه من هم الأكثر ضعفا وفقا للحصص والمعايير المحددة مسبقا. ويضم هذا السجل الاجتماعي حاليا أكثر من 200 ألف أسرة تمثل ثلث السكان الموريتانيين، ويغطي كامل البلاد. قررت الحكومة الموريتانية توسيع نطاق برنامج تكافل على الصعيد الوطني، والتوسع أفقيا وعموديا، وزيادة عدد المستفيدين إلى 100 ألف أسرة وزيادة مبلغ التحويل النقدي ربع السنوي لكل أسرة من 1500 إلى 2200 في عام 2021، ثم 2900 في عام 2023 والوصول إلى 3600 في عام 2024.

رابعا: حقوق الفئات الأولي بالرعاية

حقوق المرأة

على الرغم من الإطار المؤسسي القوي والإرادة السياسية لتعزيز المساواة بين الجنسين، فإن قمع النظام الأبوي الذكوري المقترن بالصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها البلاد يعيق تقدّم النساء والفتيات في المجتمع الموريتاني، وعلى الرغم من الأخذ بنظام الحصص الانتخابية في عام 2006، لا تزال المرأة مستبعدة في صنع القرار السياسي، ولا تشغل سوى نسبة صغيرة من المناصب الانتخابية والمعينة على الصعيد الجهوي وعلى مستوى البلديات. قد أظهرت موريتانيا التزاما راسخا بتحسين التعليم والفرص الاقتصادية للنساء والفتيات. ومع ذلك فإن معدلات تسرب الفتيات من المدارس بسبب زواج الأطفال (39٪) وحمل المراهقات (18٪) تمثل العقبة الرئيسية أمام تمكينهن. ولا تزال مشاركة المرأة في القوى العاملة منخفضة بشكل غير متناسب، وتتركز أساسا في القطاع غير الرسمي. كما تواجه المرأة حواجز كبيرة تتعلق بملكية الأراضي والعقارات وريادة الأعمال والائتمان. كما تسجل البلاد واحد من أعلى معدلات

الوفيات في العالم بسبب حمل المراهقات وعدم المباعدة بين الولادات وختان الإناث ونقص الرعاية السابقة للولادة. لا تزال النساء الريفيات والمهاجرات واللاجئات والنساء ضحايا العبودية والناجيات منها والنساء المحرومات من حريتهن يواجهن أشكالا متقاطعة من التمييز وانتهاكات الحقوق.

حقوق الاطفال

تعد عمالة الاطفال من أهم المشاكل والقضايا في موريتانيا. وبحسب آخر التقديرات المتوفرة تبلغ نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و17 عاماً المنخرطين في عمالة الأطفال 37.6%. وهذا يعني أن الكثير من الأطفال الموريتانيين ينتهي بهم الأمر إلى العمل بدلا من الذهاب إلى المدرسة أو أنهم متعبون للغاية من العمل بحيث لا يستفيدون من التعليم الذي يتلقونه. وفي فبراير 2023 أنشأت الحكومة الهيئة الوطنية وهي منظمة مكلفة بمكافحة العبودية الوراثية والاتجار بالبشر وعلى الرغم من المبادرات الجديدة لمعالجة عمل الأطفال يعتقد أن موريتانيا لم تحقق سوى تقدم ضئيل لأنها استمرت في تنفيذ قانون يؤخر التقدم للقضاء على عمالة الأطفال. يشترط قانون الأحوال المدنية الموريتاني نسخة من رخصة زواج الوالدين البيولوجيين حتى يتمكن الأطفال من الحصول على شهادة الميلاد. ونتيجة لذلك مُنع الأطفال المولدون خارج إطار الزواج والعديد من أطفال الحراطين والأقليات العرقية من جنوب الصحراء الكبرى بما في ذلك أولئك الذين ينحدرون من أصل العبيد من التسجيل عند الولادة. نظرا لأن شهادات الميلاد مطلوبة للالتحاق بالمدارس الثانوية في موريتانيا، فإن الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 12 عامًا لا يمكنهم الوصول إلى التعليم، مما يجعلهم أكثر عرضة لأسوأ أشكال عمالة الأطفال. يتعرض الأطفال في موريتانيا لأسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك العبودية القسرية والوراثية. ويؤدي الأطفال أيضاً مهاماً خطيرة في الزراعة. ومن ثم تؤكد مؤسسة ماعت على ضرورة أن تقوم موريتانيا بمراجعة إطار السياسات لمكافحة العمل الجبري وعمل الأطفال، وإنشاء قائمة بالأعمال الخطرة، وتوفير بناء القدرات للجهات الفاعلة في نظام حماية الطفل، وتدريب مفتشي العمل وممثلي العمال على مكافحة عمل الأطفال، فضلا عن تمكين اللاجئين وبناء قدرة السكان المحليين على الصمود.

الأشخاص ذوي الإعاقة

ينص الدستور الموريتاني على عدم التمييز على أساس الإعاقة، مع ذلك لاحظت مؤسسة ماعت ممارسات تمييزية مرتفعة ضد الأشخاص ذوي الإعاقة عند محاولة التحاقهم بأي مهنة. بصورة عامة ظلت إمكانية وصول الأشخاص من ذوي الإعاقة محدودة في الوصول إلى التعليم والخدمات الصحية والمباني العامة ووسائل النقل ولم يكن الوصول

على مسافة واحدة من الأخرين، حيث واجه الصم والمكفوفين ممارسات تمييزية اضافية. فخلال شـهر سـبتمبر قدمت اللجنة المعنية بحقوق الاشـخاص ذوي الإعاقة ملاحظاتها الختامية لموريتانيا وانتقدت اللجنة في هذه الملاحظات عدم وجود تعريف شـامل للتمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، بجانب نقص مشاركة النساء ذوات الإعاقة والمنظمات التي تمثلهن في عمليات صـنع القرار في الحياة العامة والسـياسـية، وبالتحديد في المرصـد الوطني لحقوق المرأة والفتاة، من بين الملاحظات الأخرى الذي أوردتها اللجنة تعرض الأطفال ذوي الإعاقة إلى الاستغلال وسوء المعاملة.

السودان

أدي النزاع المسلح الذي بدأ في 15 أبريل 2023 بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، إلى تدهور حقوق الإنسان في السودان بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وقد نزح 6.7 مليون شخص سواء داخل أو خارج السودان بسبب النزاع القائم. وأدي هذا النزاع إلى تفاقم الأزمة الإنسانية، حيث أكثر من 17 مليون شخص في السودان يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، فيما يعاني 4.9 مليون من مستويات طارئة من الجوع وبات ملايين الأشخاص في حاجة للمساعدات الإنسانية العاجلة.

أولا: التطور التشريعي

في 10 أبريل، اي قبل خمسة أيام من بداية النزاع في السودان بدأت أعمال صياغة دستور انتقالي جديد في السودان يستند إلى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها السودان. لكن عطل النزاع المسلح استكمال أعمال هذه اللجنة. وقد افتقرت البيئة التشريعية في السودان في عام 2023 إلى مزيد من التشريعات، وكان لوقع الحرب آثار مختلفة من بينها محدودية التشريعات التي تتناول الحقوق الأساسية، وباستثناء المرسومين الدستوريين الذي اعتمدهما مجلس السيادة في سبتمبر 2023 والقاضيان بحل قوات الدعم السريع وإلغاء قانون الدعم السريع لعام 2017 فلم تلاحظ مؤسسة ماعت أي تشريعات تساهم في تنفيذ الحقوق المدنية والسياسية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: الحقوق المدنية والسياسية

الحق في الحياة وفي الأمان الشخصي

عكفت لجنة صياغة الدستور الانتقالي المؤقت في السودان على تضمين احترام الحق في الحياة في المسودة التي كان مكرر النقاش حولها، مع ذلك فالنزاع القائم في الوقت الحالي أدي الي انتهاك واسع لهذا الحق ووفقا لإحصائيات مشروع بيانات موقع وحدث النزاع المسلح فإن النزاع القائم في السودان، أفضي إلى مقتل 9 آلاف شخص حتى أكتوبر 2023 من بينهم أكثر من 1320 مدني بينما أصيب أكثر 4500 مدني أخرين. ولم تراعي قوات الدعم السريع والمسلحين الموالين لطرفي النزاع الحماية الممنوحة للمدنيين في النزاعات المسلحة غير الدولية واتسم سلوك هؤلاء المسلحون بالقوة المفرطة والهجمات العشوائية التي لا تراعي مبدأ التمييز والضرورة اللذان يضمنا الحماية للمدنيين

بموجب القانون الدولي لإنسان. كما تعد هذه الممارسات انتهاكًا صارخًا للحق في الحياة الوارد في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي وقائع محددة وثقتها مؤسسة ماعت، قتل أكثر من 50 شخصًا من المدنيين في ثلاث هجمات متفرقة في جنوب الخرطوم الذي يتمتع بكثافة سكانية مرتفعة في يونيو 2023. وفي 22 يوليو 2023 قصف مجهولون يرجح إنهم مسلحون تابعون للدعم السريع مناطق سكنية في دار فور ما أدي لمقتل 22 مدنيًا.

ادعاءات الاختفاء القسري

زعمت تقارير مختلفة عن تزايد ممارسات الاختفاء القسري في السودان في الفترة التي يغطيها التقرير وبحسب المعلومات التي أطلعت عليها مؤسسة ماعت فقد اختفي قسرًا في السودان أكثر من 715 شخص من المدنيين في الفترة من 15 أبريل وحتى 15 أكتوبر، ويحتمل إنه من بين هؤلاء 49 امرأة قد يكن تعرضن للاغتصاب والعنف الجنسي في الأماكن المجهولة اللواتي اختفين فيها، كما يحتمل إن 16 طفلاً لم يبلغن 18 عامًا من بين المختفين قسريًا في السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جدير بالذكر إن هذه الممارسات تتنافي مع أحكام اتفاقية حماية جميع الاشخاص من الاختفاء القسري التي صادقت عليها السودان في 21 أغسطس 2011.

ادعاءات التعذيب

وردت تقارير عديدة خلال الفترة التي يغطيها التقرير عن وقوع ممارسات التعذيب وسوء المعاملة للمدنيين، وفي يوليو 2023 وثقت مؤسسة ماعت قيام مسلحون يتبعون قوات الدعم السريع بتعذيب بعض الأفراد الذين يزعم ارتباطهم بالقوات المسلحة السودانية وجرت هذه الممارسات في ظل إفلات من العقاب أو أي شكل من أشكال المساءلة، وظلت آليات العدالة قاصرة علي ملاحقة الجناة، تتعارض هذه الممارسات مع القانون الدولي الإنساني لاسيما المادة 4(2 أ) من البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقية جنيف الأربعة الاعتداء على السلامة البدنية والعقلية للأشخاص ولاسيما المعاملة القاسية أو التعذيب.

الحماية من ممارسة الرق المعاصر

يحمي الإطار القانوني في السودان ممارسات العبودية الحديثة والرق المعاصر، مع ذلك زعمت تقارير مختلفة إن الصراع في السودان أدي إلى انشاء اسواق للرق بمعرفة الدعم السريع وتوضح شهادات فتيات مختطفات من الخرطوم ومناطق في دارفور تم بيعهن في أسواق للرق ودفع عائلاتهم إلي دفع الفدية للإفراج عنهن وجود هذه الأسواق، خاصة

في مناطق في الفاشـر وحاضـرة شـمال دارفور، وتفيد التقارير إن العائلات التي لم تمتثل لدفع الفدية اغتصبن فتياتهن وتعرضن للعنف الجنسي.

ثالثا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الحق في مستوي معيشي لائق

صاحب النزاع في السودان انهيار جميع الخدمات العامة، وفقد آلاف من السكان منازلهم بسبب القصف العشوائي لقوات الدعم السريع وموالون للقوات المسلحة، كما تضاعف انعدام الأمن الغذائي بعد النزاع بشكل مباشر، مما أثر على أكثر من 20.3 مليون شخص، ويتعرض ما لا يقل عن 700 ألف طفل الآن لخطر سـوء التغذية الحاد والوفاة. أدي جميع ما سـبق إلى تأخير تنفيذ المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسـان، والمادة 11 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي صادقت عليه السودان.

الحق في الصحة

عبر السودان عن التزامه المتكرر بضمان الحق في الصحة، مع ذلك أدي الصراع الحالي إلى انهيار نظام الصحة العامة، حيث أدي القصف العشوائي المتكرر لطرفي النزاع إلى خروج 100 من أصـل 130 مسـتشـفى في الخرطوم وبعض الولايات الأخرى، ما أدي إلى تفاقم الأزمة الصـحية في السـودان، ومن بين الوقائع التي وثقتهًا مؤسـسـة ماعت هاجم مسلحون تابعين للدعم السريع في 27 يوليو، مستشفى زالنجي بولاية وسط دارفور ما أدي لخروج المسـتشـفى عن الخدمة. وفي نفس اليوم، هاجم مسـلحون تابعون أيضـا للدعم السـريع عدد من المرافق الصـحية في منطقة بارا بولاية شـمال كردفان، ما أدي لخروجها عن الخدمة، كما واجه النسـاء عقبات عديدة للوصـول لحقوق الصـحة الإنجابية تتعارض هذه الممارسـات مع المادة 18 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 والتي تنص على "عدم جواز الهجوم على المسـتشـفيات المدنية المنظمة لتقديم الرعاية للجرحى والمرضى والعجزة والنساء في وضع الولادة.

الحق في التعليم

تكفل التشـريعات في السـودان الحق في التعليم، مع ذلك أضـفي الصـراع الجاري في السـودان أعباء اضـافية على العملية التعليمة وأصـبح 1 من كل 3 أطفال خارج التعليم بسـبب النزاع في عام 2023، كما تأثرت المرافق التعليمية، فقبل الحرب وفقا لإحصـاءات مسـتقلة، فإن 60% من المدارس الحكومية لم تكن صـالحة للتعليم بسـبب المباني المتهالكة وإهمال الصـيانة الدورية، ووفقا للجنة حصـر الأضـرار في مؤسـسـات التعليم الجامعي وما قبل الجامعي فقد تأثرت 104 من المؤسـسـات التعليمة في السـودان جراء

الحرب أما كليا أو جزئيا. تتعارض هذه الممارسات مع المادة 147 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 باعتبار المدارس من الأعيان المدنية، كما يتعارض استهداف المرافق التعليمية مع المادة 13 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

رابعًا: حقوق الفئات الأولي بالرعاية

حقوق النساء

تمثل النساء نصف المجتمع السوداني وفقا لبيانات عام 2023 وأثرت الحرب الدائرة بين القوات المسلحة السودانية والدعم السريع على النساء بشكل غير متناسب وتجلي هذا التأثير في عدد من الممارسات:

- **العنف الجنسي:** زعمت تقارير مختلفة إن النساء والفتيات اللواتي لم يبلغن 12 عامًا تعرضن للعنف الجنسي وإن أطراف النزاع في السودان استخدموًا العنف الجنسي كسلاح حرب في الصراع القائم حاليًا. ووفقا لتقارير محلية تعرضت أكثر من 100 امرأة للعنف الجنسي منذ بداية النزاع، بينما يمكن أن تكون الحالات أكثر من ذلك بسبب ضعف الإبلاغ واتهمن الناجيات من هذه الحوادث مسلحون تابعين للدعم السريع على هذه الممارسات فيما نسبت بعض الحالات لرجال لم تحدد هويتهم.
- **زواج القاصرات:** ضاعفت الحرب في السودان من ممارسات الزواج القسري للفتيات لاسيما في المناطق الريفية، وأرجعت تقارير هذه الزيادة في معدلات الزواج القسري إلى العوامل الاجتماعية حيث تُدفع الأسر لزواج أطفالهن بدعوي حمايتهن من العنف الجنسي.

حقوق الأطفال

واجه الأطفال قيود متواصلة بسبب الحرب خلال الفترة التي يغطيها التقرير تتعارض مع مصالحهم الفضلي الواردة في اتفاقية حقوق الطفل التي صادقت عليها السودان ولاحظت مؤسسة ماعت عدد من الممارسات التي تتنافي والحقوق الممنوحة للأطفال وأهمها:

- **وفاة الأطفال في مراكز الإيواء**: تعرض الأطفال في دور الإيواء لاسيما حديثي الولادة للوفاة بسبب انقطاع متكرر للكهرباء، في سياق متصل نفذت الأدوية الصحية والمواد الغذائية الضرورية للأطفال ما أدي لوفاة أخرين.
- **تجنيد الأطفال:** تفيد تقارير مختلفة إن قوات الدعم السريع واصلت تجنيد الأطفال لاستخدامهم في المعارك مع القوات المسلحة السودانية وبحسب المعلومات المتاحة فإن أكثر من 250 طفل جري تجنيدهم حتى أكتوبر 2023 بينما يتوقع أن يكون

العدد أكبر من ذلك، كما أكدت المقررة الخاصة المعنية بمسألة الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال إن الوضع الإنساني والفقر دفع ببعض الأسر لقبول تجنيد الأطفال من قبل الدعم السريع.

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

تأثر الأشخاص من ذوي الإعاقة في السودان بسبب الحرب في السودان، وعلى سبيل المثال لا الحصر لم يتمكن الأشخاص ذوي الإعاقة الجسدية أو مستخدمي الكراسي المتحركة من الركض في حالة حدوث انفجارات، ولن يتمكن الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية من سماع أصحاب الانفجارات أو سماع طلقات الرصاص إذا كانوا بجوار هذه الانفجارات، وبالتالي لن يعرفوا ما يحدث. في مايو 2023 ناشد بيان مشترك 14 مؤسسة تعمل على الدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المنظمات الإغاثية العاملة في عمليات الإجلاء تقديم كافة المساعدات الكافية للأشخاص من ذوي الإعاقة، كما واجه الأشخاص ذوي الإعاقة ظروف صحية بالغة الصعوبة، وقد واجه ذوي الإعاقة الحركية والذهنية نقص الأدوية في مراكز الايواء، ووفقا لشهادة أحد مشرفي "مركز دياب لذوي الإعاقة الحركية والذهنية" فإن الوضع لا يُناسب الأشخاص ذوي الإعاقة حيث أنهم يعانون من محدودة عدد الأسرة ويواجهون صعوبات في النوم على الأرض. كما عاش عدد من هؤلاء في فناء المركز لعدم توفر غرف كافية. وتتعارض هذه الممارسات مع مبادئ وأحكام اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة التي صادقت عليها السودان.

الصومال

ظلت الأعمال العسكرية بين الحكومة الصومالية وبين حركة الشباب في الصومال وهي جماعة إرهابية، قائمة خلال عام 2023، وترتب على ذلك خسائر فادحة في أرواح المدنيين وخاصة النساء والأطفال. واستمرت حركة الشباب في تجنيد الأطفال خلال الفترة التي يغطيها التقرير. كما تصاعدت أعمال العنف الجنسي والمنزلي ضد النساء. وظلت الأزمة الإنسانية بسبب النزاع متواصلة حيث يعاني طفلين من كل خمسة أطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد. كما حذرت الجهات العاملة في مجال الإغاثة من أن النساء الحوامل والأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين خمس سنوات وما دون ذلك غير قادرات على الوصول إلى خدمات التغذية، حتى في المرافق التي يوجد فيها إمدادات وفيرة.

أولا: التطور التشريعي ذات الصلة بحقوق الإنسان

زخرت البيئة التشريعية في الصومال خلال الفترة التي يغطيها التقرير بعدد من التشريعات الهامة والتي تتعلق بحقوق الإنسان سواء المدنية والسياسية أو الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو حقوق الفئات الضعيفة، ففي 13 سبتمبر، وافق مجلس النواب الاتحادي الصومالي علي قانون اللاجئين وطالبي اللجوء في الصومال، ومن إجمالي النواب في البرلمان الصومالي وافق 134 نائب علي القانون بينما رفضه نائب واحد، في حين امتنع 6 نواب عن التصويت علي القانون، ووفقا للقانون فثمة أهمية في استقبال الصومال للأشخاص الذين هاجروا من بلدانهم خاصة البلدان التي تشهد صراعات ونزاعات والذين يتعرضوًا لانتهاكات حقوق الإنسان [363].

وفي 4 سبتمبر، أقر مجلس النواب الصومالي قانون المعاشات التقاعدية لموظفي الخدمة المدنية الحكومية، وبلغ عدد النواب الذين حضروا الجلسة 141 نائبا، وصوت 139 بالموافقة على القانون، وامتنع نائبين فقط عن التصويت، ووضع القانون الجديد قواعد المعاشات التقاعدية بالنسبة لموظفي الدولة، إضافة إلى تحديد الاستحقاقات المالية التي يجب أن يتحصل عليها الموظفون بعد خروجهم من وظائفهم المدنية[364]. بجانب ذلك وخلال شهر أغسطس عقدت لجنة حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية للمرأة في البرلمان، جلسة استماع عامة حول مشروع قانون حماية حقوق الصوماليين ذوي الإعاقة، وحضر اللقاء رئيس لجنة حقوق الإنسان والمرأة والشؤون الإنسانية وأعضائها، كما حضره مجموعات من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين أبدوا آرائهم حول مشروع القانون

[363] Available on: https://web.facebook.com/golahashacabkajfs/posts/pfbid02LxbJ9cZtrT33NzEXWmUAzKyuDmWs6ZrcgrEpQs7RfcBJ3Y4idWNNYTrcrtaGfYcKl

[364] Muxuu yahay sharciga ay ansixiyeen Xildhibaanada Golaha Shacabka BFS? (Sawirro), September 4, 2023, https://www.allbanaadir.org/?p=299294

وناقشـــت اللجنة النقاط التي اقترحوا تغييرها.[365] وفي أغســـطس وافق مجلس الوزراء الصـومالي علي مشـروع قانون بشـأن حقوق الأطفال، ويشـكل مشـروع القانون إطارا لمعالجة مجموعة من التحديات التي يواجها الأطفال في الصـومال، والذي يهدف إلى منع أشـــكال مختلفة من ســـوء المعاملة والإهمال والاســـتغلال وغيرها من الأضـــرار المحتملة[366]. ويمنح مشـــروع القانون الأولوية لإنشـــاء بيئة تعزز ســـلامتهم ورعايتهم وتنميتهم بشكل عام. ويعد مشروع القانون إطارًا شاملاً مصممًا لمعالجة مجموعة من التحديات التي يواجها الأطفال، ســـواء كان ذلك في المنزل أو في مجتمعاتهم أو داخل مؤسسات مثل المدارس والمدارس الدينية[367].

ثانيا: الحقوق المدنية والسياسية

الحق في الحياة

يكفل الدســـتور المؤقت في الصـــومال الحق في الحياة، مع ذلك كان هذا الحق مهدرًا في سياق العمليات العسكرية للحكومة الصومالية والعمليات الإرهابية التي تقوم بها حركة الشباب، حيث قُتل مئات المدنيين خلال الفترة التي يغطيها التقرير، على سبيل المثال في الفترة من سبتمبر إلى 13 أكتوبر 2023 قتل أكثر 1700 شخص في الصومال.[368] كان معظم الوفيات في ولايتي هرشـبيلي وغالمودوغ. كما ظل الحق في الحياة مهدرًا بسـبب الكوارث الطبيعية أيضا مثل الأمطار والأعاصير، ففي شهر نوفمبر قتل 96 شخص نتيجة الأمطار الغزيرة التي ضـــربت الصـــومال، بســـبب ظاهرة النينو والظواهر الجوية ثنائية القطب في المحيط الهندي، والتي تســـببت أيضـــاً في نزوح نحو 700 ألف شـــخص[369]. وفي الفترة من يوليو إلى ســـبتمبر، نُفذت الجماعات الإرهابية 21 عملية إرهابية في الصـــومال تبنت حركة الشـــباب من هذه العمليات (15) عملية وهو ما نســـبته (71.4%) من إجمالي العمليات الإرهابية في الصـــومال، وقد عزت باقية العمليات لمجهولين، وقد خلفت هذه العمليات أكبر عدد من القتلى والجرحى في المنطقة العربية خلال الربع الثالث من عام 2023، حيث قتـل وجرح 562 من المـدنيين والعســـكريين بواقع 110 من المـدنيين ونحو 452 من العسكريين بين ما فاضت أرواحهم إلى براءها وبين جرحي.

كما اســـتمرت الحكومة الصـــومالية في تطبيق عقوبة الإعدام خلال الفترة التي يغطيها التقرير. ففي 8 مارس نفّذت المحكمة العســـكرية بولاية بونتلاند، حكما بالإعدام رميا

[365] Available on: https://web.facebook.com/golahashacabkajfs/posts/pfbid02KLEZQWUckCiAtudLKLdyA7LEQYqzd5UTeCrckTioA5N7sCNc2tg7K6f3vCAw69tRl

[366] Somalia Takes Historic Step in Safeguarding Children's Rights with New Legislation, AUGUST 10, 2023, Available on: http://tinyurl.com/ybe9ttca

[367] Historic Step in Safeguarding Children's Rights in Somalia, https://www.anppcan.org/historic-step-in-safeguarding-childrens-rights-in-somalia/

[368] Somalia: Al-Shabaab Strikes Back at Local Administrators, https://acleddata.com/2023/10/20/somalia-situation-update-october-2023-al-shabaab-strikes-back-at-local-administrators/

[369] Death toll from flooding in Somalia climbs to nearly 100, Reuters, November 26, 2023, available on: http://tinyurl.com/2p82y5ks

بالرصاص ضد 13 عنصرا تورّطوا في ارتكاب عمليات إرهابية في مناطق الولاية، وفي الأول من نوفمبر، أُعدم خمسة رجال بتهمة القتل في ولاية هرجيسا، وبلغ إجمالي عدد اللذين نفذ بحقهم عقوبة الإعدام في عام 2023 في الصومال 55 عملية إعدام[370]

حرية الصحافة ووسائل الإعلام

يدعو الدستور المؤقت إلى حرية الصحافة، مع ذلك جاءت الصومال في المرتبة 141 من أصل من 180 دولة في مؤشر الصحافة الدولي الصادر عن مؤسسة مراسلون بلا حدود لعام 2023. وظل الصحفيين يواجهون قيود ومضايقات خلال الفترة التي يغطيها التقرير بما في ذلك الإيقاف عن العمل والغرامات والعنف من جانب الجهات غير الحكومية ويمنح القانون وزارة الإعلام صلاحيات واسعة لتنظيم وسائل الإعلام.[371]

في 10 فبراير، أصيب محامي نقابة الصحفيين والمستشار القانوني للصحفيين، عبد الرحمن حسن عمر، بجروح مختلفة بعد أن هاجمه أربعة رجال مسلحين بينما كان عائداً إلى منزله من العمل. حيث قام ثلاثة مسلحين بجانب شخص أخر يقود " توك توك" بالهجوم علي الصحفي المذكور ما أدي إلى إصابته. وقد أبلغت نقابة الصحفيين الشرطة بالحادثة التي وعدت بالتحقيق فيها[372]، ولم تتوافر معلومات بشأن هذا التحقيق ونتائجه.

في 22 يناير، أطلق ضباط الشرطة الصومالية الرصاص الحي على صحفيين يعملان في شركة رسالة للإعلام أثناء تغطيتهما لهجوم إرهابي على مكتب عمدة مقديشو. وبحسب مدير مؤسسة الرسالة الإعلامية فإنهم لم يصابوا بأذى، إلا أن الصحفيين اضطروا لمغادرة المكان على الفور[373].

التجمع السلمي

على الرغم من أن الدستور المؤقت يضمن حرية التجمع، إلا أن مسؤولي الأمن يشترطون الموافقة على المظاهرات، وقد استخدموا العنف بما في ذلك إطلاق النار لمواجهة التجمعات حتى السلمية منها غير المصرح بها. مع ذلك ظلت هناك تظاهرات تخرج بموافقة من الحكومة على سبيل المثال في 20 أكتوبر خرج عدد كبير من الصوماليين في العاصمة مقديشو للتضامن مع الشعب الفلسطيني، والمطالبة بوقف إطلاق النار في قطاع غزة. في 8 مايو، اشتبك محتجون مع قوات الأمن في مدينة بوراما بأرض الصومال،

[370] Worldwide Wednesday International Roundup: China, Israel, Iran, Malaysia, Philippines, Qatar, Somalia, Vietnam, and Zimbabwe, Death Penalty information center,, Dec 06, 2023, available on: http://tinyurl.com/555fwuf8

[371] FREEDOM IN THE WORLD 2023 Somalia, https://freedomhouse.org/country/somalia/freedom-world/2023

[372] Amid ongoing crackdown on media freedom, SJS condemns recent arbitrary arrests of journalists in Mogadishu and Somaliland, http://tinyurl.com/3asbpenk

[373] Amid deteriorating press freedom situation, journalists continue to face detention and harassment in Somaliland and Mogadishu, http://tinyurl.com/y4pvyv22

وذلك في أعقاب مقتل ناشط سياسي على يد سلطات أرض الصومال، وأقام المتظاهرون حواجز على الطرق؛ وتضمن التدخل الأمني ضد المحتجين إطلاق الرصاص الحي، وهو ما أوقع عدداً من الضحايا[374]، وتتعارض تلك الانتهاكات للحق في التجمع السلمي مع المادة 21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

حرية الرأي والتعبير

ينص الدستور المؤقت في الصومال في المادة 18 علي حرية الرأي والتعبير مع ذلك واجه المدونين بعض المضايقات والاعتقالات التعسفية والإيقاف والغرامات وأعمال العنف واسع النطاق، ففي 17 أغسطس اعتقل ضباط أمن يرتدون ملابس مدنية محمد إبراهيم عثمان بلبل، وهو صحفي يعمل في قناة كعب التلفزيونية وموظف في منظمة محلية للدفاع عن وسائل الإعلام، وتم اعتقاله بعد يوم من نشره قصة حول اختلاس أموال الاتحاد الأوروبي المخصصة لتدريب ضباط من الشرطة الصومالية، وفي 25 سبتمبر اتُهم بإهانة الدولة ونشر أخبار كاذبة ومغرضة، وتم نقله إلى سجن مقديشو المركزي في 28 سبتمبر حيث لا يزال محتجزاً[375]، وفي 17 أكتوبر قُتل صحفيا تلفزيونيا صوماليا في تفجير انتحاري في مقديشو، كما أصيب مدير تلفزيون كابل بجروح خطيرة، وأكدت الشرطة الصومالية أن منفذي الهجوم كانوا أعضاء في حركة الشباب الارهابية[376].وفي 20 أغسطس أمرت وزارة الاتصالات والتكنولوجيا الصومالية مزودي خدمات الإنترنت بإيقاف بعض التطبيقات علي شبكات التواصل الاجتماعي مثل التيك توك والتيليجرام، من أجل حماية المجتمع من الأفكار الإرهابية والحفاظ علي تقاليده وعاداته المسامحة[377].

ثالثا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الحق في العمل بظروف مرضية

ينص الدستور في الصومال علي الحق في العمل في الفقرة الأولي من المادة 24، ومع ذلك تعتبر البطالة إحدى أبرز الأزمات الاجتماعية التي تواجه المواطنين وخاصة فئة الشباب في الصومال، والتي تدفع بعضهم إلى الهجرة غير النظامية أو ارتكاب جرائم اجتماعية[378]، وأكد اتحاد النقابات الصومالية على أن 70% من مواطني الصومال عاطلون

[374] Somalia: Protest and clashes ongoing in Borama, Somaliland, prompting security intervention, May 8, 2023, available on: http://tinyurl.com/586fvw7e

[375] Somalia: Free journalist jailed for investigative report: Mohamed Ibrahim Osman Bulbul, amnesty, October 6, 2023, available on: https://www.amnesty.org/en/documents/afr52/7279/2023/en/

[376] Somali TV Journalist killed in Mogadishu suicide bombing, africanews, 17 october 2023K available on: https://www.africanews.com/2023/10/17/somali-tv-journalist-killed-in-mogadishu-suicide-bombing/

[377] Somalia Orders TikTok, Telegram Shut Down, voanews, August 20, 2023, available on: http://tinyurl.com/yc6kc4xe

[378] قصة كفاح: شابة جامعية تواجه البطالة بـ"غسل الملابس" في الصومال، العين، 18 مارس 2023، متاح علي الرابط التالي: https://al-ain.com/article/story-university-woman-faces-somalia

عن العمل، بما في ذلك الخريجون الشباب[379]. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير لم تلاحظ مؤسسة ماعت أي مبادرات لتوفير فرص عمل لشباب الصومال. كان غياب هذه المبادرات وارتفاع معدلات البطالة دافعاً لبعض الشباب في بعض الأحيان أما للهجرة غير الشرعية أو الانضمام إلى الجماعات الإرهابية.

الحق في الصحة

ينص الدستور المؤقت في الصومال علي حق جميع المواطنين بالتمتع بأعلى درجات الرعاية الصحية، ومع ذلك فإن الصومال تتحصل علي أدنى مؤشرات الصحة والرفاهية على مستوى العالم، وأدت فترات الصراع الطويلة وانعدام الأمن، التي تفاقمت بسبب حالات الجفاف الشديد المتكررة وما تبعها من انعدام الأمن الغذائي، إلى تدمير الوضع الصحي للسكان وألحقت أضرارا جسيمة بالنظام الصحي الضعيف في الأصل، ويؤدي الجفاف إلى عمليات النزوح، مما يؤدي إلى مستويات غير مسبوقة من سوء التغذية وحالات الطوارئ الصحية والأوبئة، ولا تزال معدلات الإصابة بالمرض والوفيات بشكل عام في البلاد مرتفعة للغاية، خاصة بين النساء والأطفال، ويوجد في الصومال حاليًا ثالث أعلى معدل لوفيات الأطفال في العالم، ويموت واحد من كل سبعة أطفال قبل سن الخامسة، وتعاني الأمهات الصوماليات من سادس أعلى معدل لوفاة الأمهات في العالم، حيث تموت واحدة من كل 12 أم صومالية لأسباب تتعلق بالحمل[380].

وتتعاون جهات دولية مع الحكومة الصومالية لتعزيز الحق في الصحة لجميع المواطنين الصوماليين، فخلال عام 2023 أنشأ صندوق الأمم المتحدة للسكان والحكومة السويدية، بدعم إضافي من حكومات سويسرا وفنلندا وإيطاليا، مركزًا متطوراً للدم، في العاصمة مقديشو، وهو ما يعد علامة بارزة في تعزيز البنية التحتية للرعاية الصحية في الصومال ومعالجة التحديات الطبية الحرجة[381].

الحق في التعليم

يكفل الدستور في الصومال الحق في التعليم لجميع المواطنين، كما ينص القانون علي الحق في التعليم المجاني حتي المرحلة الثانوية، ومع ذلك يفتقر ما يقرب من 4.84 مليون من النازحين داخليًا والأطفال غير النازحين الذين تتراوح أعمارهم بين 5 إلى 17 عامًا في جميع أنحاء الصومال إلى إمكانية الوصول إلى التعليم الجيد، وتتمثل العوائق الرئيسية التي تقيد الوصول إلى التعليم في تكلفة التعليم ونقص الخدمات التعليمية المتاحة، لا

[379] In Somalia, recent graduates face high unemployment, challenges, theafricareport, October 23, 2023, available on: http://tinyurl.com/4bznxcn3

[380] Somalia Health Cluster Strategy 2023-2025, reliefweb ,5 Jun 2023, available on: http://tinyurl.com/2ymv6nkb

[381] Strengthening Healthcare in Somalia: UNFPA and Swedish Government Collaborate to Inaugurate Vital Blood Bank, 7 Aug 2023, http://tinyurl.com/muyx54f5

سيما للأطفال النازحين داخليًا، ويؤدي عدم الحصول على التعليم إلى ضرر دائم للأطفال ويعرضهم لمجموعة واسعة من المخاوف المتعلقة بالحماية مما يؤدي إلى حلقة مفرغة من الفقر. ويعد أطفال الأسر النازحة هم الأكثر تضررا، فهناك حوالي 1.7 مليون طفل في سن الدراسة من النازحين داخليًا، منهم 63% لم يحصلوا على التعليم في القري الذين كانوا يعيشون فيها قبل النزوح، ويعد النازحون الجدد في سن الدراسة هم المجموعة الأكثر تضرراً حيث لا يتمكن سوى 20% منهم من الوصول إلى خدمات التعليم الابتدائي، ولا يزال التعليم يعاني من نقص مزمن في التمويل في مواجهة الاحتياجات المتزايدة[382]. وتحاول الدولة الصومالية بالتعاون مع الجهات الدولية تحسين بيئة وظروف التعليم، فعلي سبيل المثال يعمل مشروع "تحقيق الاستقرار من خلال برنامج التعليم" التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مع المجتمعات والسلطات المحلية في المناطق المتعافية من الصراع العنيف في الصومال لإعادة تأهيل أو بناء أكثر من 195 فصلًا دراسيًا متضررًا، وسيؤدي ذلك إلى توسيع نطاق الوصول إلى التعليم لـ 10,000 طالب إضافي كل عام وتعزيز قدرة الحكومة المحلية على تقديم خدمات التعليم الأساسي[383].

الحق في مياه شرب نظيفة

يواجه نحو 4.2 مليون شخص في الصومال نقصًا حادًا في المياه، وكان للحرب الأهلية التي اندلعت منذ ثلاثة عقود تأثير عميق على أنظمة المياه في الصومال، خاصة مع الافتقار إلى الإدارة والتنظيم لتنسيق و طوير أي مشروعات مائية قائمة، وتقدر مصادر المياه الحالية التي لا تعمل في الصومال بنحو 40%، وهو ما أدي إلي نقص المياه في جميع أنحاء البلاد، وتؤدي الاضطرابات المدنية والأزمات الإنسانية المستمرة في الصومال إلى زيادة الضغط على النظام المائي، وقد أدى ذلك إلى الإفراط في استخدام مضخات المياه الجوفية وزيادة الضغط على البنية التحتية، مما تسبب في عجز شديد في توفير المياه، ويضاف إلي ذلك أن تكاليف المياه أصبحت باهظة، إذ تتجاوز الآن دولار للمتر المكعب، بخلاف المسافات الطويلة التي يتعين على الأفراد قطعها للحصول على المياه، إلى جانب التلوث المحتمل للمياه، والذي يشكل أحد أكبر التحديات التي تواجه الفئات الأشد فقراً في الصومال[384]. ويعد أكبر مصدر للمياه في الصومال، هي المياه الجوفية والتي تمثل 80٪ من مصادر المياه، لكن المياه الجوفية تتعرض لمستويات عالية من التلوث بسبب الاستخدام المكثف للخزانات الضحلة تحت الأرض، وتقاسم

[382] Education Response Snapshot (Jan - Oct 2023), 27 Nov 2023, Available on: https://reliefweb.int/report/somalia/education-response-snapshot-jan-oct-2023

[383] Education and Health, USAID, https://www.usaid.gov/somalia/education

[384] Rebekah Crilly ,A CLOSER LOOK AT THE WATER CRISIS IN SOMALIA, MARCH 26, 2023, Available on: https://borgenproject.org/water-crisis-in-somalia/

الماشية والبشر نفس نقاط المياه والتخلص غير المناسب من مياه الصرف الصحي، وهو ما ينعكس في أضرار بالغة على الصحة العامة وانتشار مكثف للأمراض[385].

رابعا: الفئات الأولي بالرعاية

حقوق النساء

ينص الدستور الصومالي في المادة 11 علي المساواة بين جميع الاشخاص دون النظر إلي أي اعتبارات، ومع ذلك فقد أدي النزاع المسلح والجفاف والنزوح وعدم الاستقرار السياسي في الصومال، إلي جعل النساء في وضعية غير مواتية ومأسوية وتُصنف الصومال من بين أسوأ الدول في مجال حقوق المرأة، حيث بلغت درجة مؤشر عدم المساواة بين الجنسين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 0.776 والدرجة القصوى تبلغ 1، وتعني عدم المساواة الكاملة بين الجنسين، كما جاءت الصومال في المرتبة الرابعة في قائمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأعلى مستويات عدم المساواة، والثانية عشرة على مؤشر المرأة والسلام والأمن التابع لجامعة جورج تاون، وتبلغ نسبة النساء الصوماليات اللاتي يعملن 23% فقط من النساء، ويذهب 25% فقط من الفتيات الصوماليات إلى المدارس الابتدائية، و65% من النساء الصوماليات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 عامًا لم يحصلن على تعليم كامل، كما أن 35.5% من النساء الصوماليات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 عامًا تزوجن قبل سن 18 عامًا، ويبلغ معدل المواليد بين المراهقات في الصومال 118 ولادة لكل 1000 امرأة تتراوح أعمارهن بين 15 و19 عامًا، كما أن 99,2% من النساء والفتيات الصوماليات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا تعرضن لختان الإناث. وتجلي التمييز والممارسات التعسفية ضد النساء في أكثر من مستوي ومنها:

☜ **المشاركة السياسية:** على الرغم من تخصيص حصة للنساء في البرلمان الصومالي تبلغ 30%، إلا أن نسبة النساء في البرلمان الحالي تبلغ 20% فقط[386]. وظهرت خلال عام 2023 مبادرات شاركت فيها الحكومة الصومالية من أجل تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ففي 14 أكتوبر، حضر القائم بأعمال رئيس المجلس الشعبي لحزب جبهة تحرير الصومال والنائب الثاني لرئيس المجلس الشعبي اجتماعاً لدعم المجموعة النسائية في مجلس الشعب فيما يتعلق بتعزيز العمل السياسي، وحضر اللقاء نائب رئيس الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء بالإضافة إلى أعضاء من البرلمان والمنظمات النسائية بإدارة إقليم بنادير[387].

---

[385] المرجع السابق، متاح علي الرابط التالي: https://borgenproject.org/water-crisis-in-somalia/

[386] Olivia Giovetti ,The everyday challenges faced by Somali women and girls, Sep 28, 2023, available on: https://concernusa.org/news/somali-women-girls-challenges/

[387] Available on: http://tinyurl.com/54weacyx

☜**العنف المنزلي:** أوضحت البيانات زيادة بنسبة 6% في حالات عنف الشريك الحميم المبلغ عنها لشهر فبراير 2023 مقارنة بشهر يناير 2023 بنسبة 4% وظل ضعف آليات الشكاوى والوصول إلى العدالة شكوى عامة للنساء اللواتي تعرضن للعنف المنزلي في عام 2023[388].

حقوق الأطفال

صادقت الصومال علي اتفاقية حقوق الطفل منذ عام 2015، ويشكل الأطفال أكثر من نصف السكان في الصومال وبالرغم من ذلك لا يزال الأطفال في الصومال يتحملون العبء الأكبر من الصراعات والأزمات الدائرة، وقد أدى الصراع المستمر، والفقر، وانعدام الفرص، إلى دفع العديد من الأطفال الصوماليين إلى ترك منازلهم أملاً في العثور على حياة أفضل في مكان آخر، والبدء في البحث عن عمل أو تعليم، وفي كثير من الأحيان يواجهون مخاطر عدة أثناء رحلاتهم، فهم معرضون لأشكال مختلفة من العنف والاستغلال خاصة عندما يسلكون طرق الهجرة بحثاً عن سبل عيش بديلة[389].

ولا تزال ممارسة الزواج المبكر منتشرة في الصومال، ومعدلات زواج الأطفال أعلى بالنسبة للفتيات مقارنة بالفتيان، وبشكل خاص بالنسبة للفتيات البدويات والريفيات. وعادة ما تتزوج الفتيات في سن مبكرة بسبب حاجة الأسرة إلى ضمان الأمن الاجتماعي والاقتصادي وتجنب ولادة أطفال خارج إطار الزواج، ويُنظر إلى الزواج المبكر على أنه متطلب ثقافي وديني في نفس الوقت، في حين يتم تقييم المرأة تقليديًا وفقًا لقدرتها على الإنجاب. ويتزوج 16% من الفتيات الصوماليات بعمر 15 عاماً و34% يتزوجن بعمر 18 عاماً[390]. كما انخرطت حركة الشباب في تجنيد الأطفال واستخدامهم في العمليات الإرهابية أو كحراس في نقاط التفتيش التي تقيمها الحركة لتحصيل جبايات من السكان.

النازحين داخليًا والمهاجرين

تمثل أزمة اللاجئين الصوماليين واحدة من أصعب حالات النزوح الجماعي في العالم، فعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية، قد هرب مئات الآلاف من الأشخاص من الصومال بسبب عدم الاستقرار السياسي والحرب الأهلية الخطيرة التي اندلعت في التسعينيات، وفي فبراير 2023، تسببت الاشتباكات حول مدينة لاسكانود في الصومال في زيادة النزوح الداخلي، حيث اضطر ما لا يقل عن 150,000 شخص إلى الفرار داخل الصومال، وفر ما يقرب من 100,000 لاجئ صومالي إلى إثيوبيا، ووصلوا إلى مناطق نائية ومعزولة للغاية

[388] UNFPA Somalia GBV Quarterly Advocacy Brief | January-March 2023, https://somalia.unfpa.org/en/publications/unfpa-somalia-gbv-quarterly-advocacy-brief-january-march-2023

[389] مرجع سابق، متاح علي الرابط التالي: http://tinyurl.com/ybe9ttca

[390] Child marriage and forced marriage, August 2023, https://euaa.europa.eu/country-guidance-somalia-2023/3135-child-marriage-and-forced-marriage

ومتأثرة بالجفاف. والعديد من الصوماليين الفارين هم من النساء والأطفال والأشخاص الضعفاء،[391] وتعد الصومال بلد منشأ وعبور للمهاجرين، فكل عام هناك عشرات الآلاف من المهاجرين واللاجئين يصنعون رحلة محفوفة بالمخاطر من إثيوبيا واليمن عبر المنطقة الشمالية الشرقية من الصومال وعبر خليج عدن للوصول إلى الدول الخليجية الغنية. واتخذت الصومال خطوات إيجابية للحد من أزمة اللجوء والهجرة، حيث أطلقت برنامج "إدارة أفضل للهجرة" في أبريل 2016، وهو برنامج سيستمر حتى سبتمبر 2025، وهو برنامج مشترك بين الصومال وست دول أفريقية أخري وهي جيبوتي، إثيوبيا، إريتريا، كينيا، الصومال، جنوب السودان، وأوغندا، من أجل التعاون فيما بينهم للتحكم في ظاهرة الهجرة واللجوء التي تنتشر بقوة في تلك الدول[392].

الأشخاص ذوي الإعاقة

يرتب القانون في الصومال حقوقاً متساوية للأشخاص ذوي الإعاقة مع نظائرهم من الأشخاص الطبيعيين، ما يعني أن ثمة التزاماً ايجابياً من قبل الدولة الصومالية فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، ويعاني حوالي 2.5 مليون شخص في الصومال من الإعاقة. لأسباب تعود في معظمها إلى الصراع الطويل والأزمات الإنسانية الممتدة في الصومال منذ ثلاثة عقود، ووفقاً لخطة التنمية الوطنية الصومالية 2020-2024، فإن الأشخاص ذوي الإعاقة هم الأكثر ضعفاً في الصومال، وهم من بين الفئات المحرومة التي تفتقر إلى أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية والعمالية[393]. وتسعي الصومال منذ التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عام 2018 إلى تعزيز ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، فقامت بإنشاء الوكالة الوطنية للإعاقة عام 2018، وتم إطلاقها رسمياً عام 2021، وذلك من أجل تعزيز وتعميم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في السياسات والقوانين والبرامج والمؤسسات، وخلال عام 2023 وافق مجلس الوزراء في الصومال على مشروع قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة[394].

[391] Somalia Refugee Crisis Explained,UN, JULY 17, 2023, available on: https://www.unrefugees.org/news/somalia-refugee-crisis-explained/

[392] Better Migration Management (BMM) programme in Somalia, https://www.giz.de/en/downloads/giz-2023-en-better-migration-management-somalia.pdf

[393] ON INTERNATIONAL DAY, UN HIGHLIGHTS SOMALIA'S MILESTONES FOR RIGHTS OF PERSONS WITH DISABILITIES, UN, 3 Dec 2023, https://unsom.unmissions.org/international-day-un-highlights-somalia%E2%80%99s-milestones-rights-persons-disabilities

[394] الصومال يوقع على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الصومال لجديد، http://tinyurl.com/r6nwa8c6

جزر القمر

أولا: التطور التشريعي

لاحظت مؤسسة ماعت عدد من مشاريع القوانين التي اقترحتها الهيئة التشريعية في جزر القمر خلال الفترة التي يغطيهًا التقرير. جدير بالإشارة إن مهام التشريع تنقسم بين كل من الحكومة وجمعية اتحاد جزر القمر (البرلمان القمري)، حيث يحق للسلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الاتحاد اصدار عدد من التعديلات على القوانين الصادرة من قبل برلمان جزر القمر قبل إصدار مرسوم لاعتماد القوانين والبدء في تنفيذها.

في 27 يوليو تم إصدار القانون رقم (N 23-016/AU) المعدل للقانون (N 84-10) الصادر في 15 مايو 1984 بشأن الحالة المدنية، وقد جري اعتماد قانون الأحوال المدنية الجديد من قبل رئيس الاتحاد القمري في 25 سبتمبر 2023 ليدخل حيز التنفيذ في ذات اليوم، ويضمن قانون الاحوال المدنية الجديد الهوية القانونية للجميع من خلال ضمان تسجيل المواليد وحل مشكلة الأطفال المحرومين من الهوية، فينص القانون على "إنشاء الوكالة الوطنية للأحوال المدنية" التي سيكون لها توجيه وإدارة وتفتيش خدمات تسجيل الحالة المدنية"[395]. ويتفق القانون الجديد مع المادة 16 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي تنص على حق كل فرد، في كل مكان، بأن يعترف له بالشخصية القانونية، كما يتفق هذا القانون مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لعام 1989 التي تنص على ضرورة على التزام الدول بضمان حصول كل طفل على وثيقة الحالة المدنية منذ ولادته[396].

في 25 سبتمبر 2023، أصدر رئيس الاتحاد القانون رقم (N°23-011/Au) بشأن منع الفساد ومكافحته بعدما تم اعتماده من أعضاء البرلمان، يرمي القانون إلى تعزيز تدابير منع الفساد ومكافحته، بجانب تعزيز النزاهة والشفافية في إدارة القطاعين العام والخاص، كما يورد القانون تفاصيل إنشاء هيئات وطنية لمنع الفساد ومكافحته. من بينها دائرة لمكافحة الفساد تُنشأ داخل المحكمة العليا ويكون مستقلا عن أقسامه الأخرى، يأتي هذا القانون التزاما لما صدق عليه اتحاد جزر القمر من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام 2004 [397].

[395] Etat civil I Une politique nationale après l'adoption d'une nouvelle loi, Al-watwan, 31/07/2023, https://shorturl.ac/7ctx0

[396] Aux Comores, la promulgation de la nouvelle loi relative à l'état civil contribuera aux progrès pour l'atteinte des objectifs de développement durable (cible de l'ODD 16(, UNICEF, 26 septembre 2023, https://shorturl.ac/7ctwy

[397] Comores : la Cour suprême est dotée d'une chambre anti-corruption, Francetvinfo, 27 septembre 2023, https://shorturl.ac/7ctxb

ثانيا: الحقوق المدنية والسياسية

الحق في الحياة

لم تلاحظ مؤسسة ماعت استخدام قوات الأمن القوة المفرطة أو العشوائية في التجمعات الذي خرجت خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وخاصة المظاهرات التي خرجت في أبريل رفضًا لاستقبال مهاجرين من جزر مايوت الفرنسية[398]. ويعد ذلك تحسنًا في سلوك قوات الأمن الذي فرقت المظاهرات التي خرجت في أعقاب الانتخابات الرئاسية الأخيرة في عام 2019[399]. تلاحظ مؤسسة ماعت ايضا إن جزر القمر قد أوقفت اختياريًا تطبيق عقوبة الإعدام. ورغم وجود سبعة أشخاص مازال محكوم عليهم بالإعدام إلا إنه من غير الوارد تنفيذ العقوبة في حقهم وهو ما يتفق مع الضمانات المتعلقة بالحق في الحياة الواردة في المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

حرية الصحافة

جاءت جزر القمر في المرتبة 75 من أصل 180 دولة في مؤشر حرية الصحافة الدولي لعام 2023 مقارنة بالمرتبة 83 في عام 2022 وهو ما يعد تقدماً عن معظم الدول العربية الذي يصنفهً المؤشر، حيث لا يوجد أي صحفي في السجن في الوقت الحالي، وذلك رغم صدور أحكام مع وقف التنفيذ، مع ذلك تزعم تقارير إن هناك رقابة على الصحفيين وعلي مهنة الصحافة بشكل عام، ويمارس الصحفيين الرقابة الذاتية خوفا من العقوبات الشديدة، وكذلك رقابة داخلية من المؤسسات الصحفية/ الإعلامية المملوكة للدولة، كذلك لا يزال الصحفيون يتعرضون لضغوط في كثير من الأحيان للكشف عن مصادرهم، كما يتعرضون للترهيب والاعتقال، لاسيما أثناء الانتخابات[400]. في فبراير، قامت قيادات بمكتب الإذاعة والتلفزيون بجزر القمر (وسيلة الإعلام الأكثر انتشارا والمملوكة للدولة) بتقديم بلاغات ضد 4 صحفيين بتهم التشهير والإهانة المتعلقة بالإعلان عن مزاعم سوء السلوك الجنسي ضد قيادة في مكتب الإذاعة والتلفزيون، وقد تمت إدانة الأربعة الصحفيين في 24 أغسطس، والحكم على كل منهم بالسجن تسعة أشهر مع وقف التنفيذ وغرامة قدرها 150 ألف فرنك لكل منهم بتهمة التشهير والإهانة، هؤلاء الأربعة الصحفيين هم (أنجوزة أبوهير، نائب رئيس نقابة الصحفيين، وتوفي مايشا، المدير السابق لمكتب الإذاعة والتلفزيون بجزر القمر،و عبد الله مزمبابا، مراسل إذاعة فرنسا الدولية، وعبيدة الله مشانجاما، مراسل إذاعة "FCBK FM " المملوكة للقطاع الخاص)[401].

[398] مظاهرات في جزر القمر رفضا لترحيل مهاجرين إليها من مايوت الفرنسية، http://tinyurl.com/yxfe6w9x

[399] FREEDOM IN THE WORLD 2023 Comoros, https://freedomhouse.org/country/comoros/freedom-world/2023

[400] Comoros, RSF, https://shorturl.ac/7ctyl

[401] Four Comoros journalists appeal conviction over publicizing of sexual assault allegations, CPJ, September 20, 2023, https://shorturl.ac/7ctz9

حرية الحركة والتنقل

في 25 أبريل، أعلنت السلطات الفرنسية التي تدير جزيرة مايوت عن خطة لترحيل نحو 20 ألف مهاجر غير شرعي من مواطني جزر القمر إلى جزيرة أنجوان، التي تبعد 70 كم عن مايوت، تلك الخطة أو العملية الفرنسية حملت أسم (ومبوشو) مع ذلك فإن سلطات جزر القمر رفضت استقبال السفن المنفذة للعملية، مما أدى إلى أزمة دبلوماسية بين الدولتين. جدير بالذكر إن المواطنين الذين خططت السلطات الفرنسية ترحيلهم يحملون جنسية حزر القمر، ولهم الحق بحرية العودة لهًا متي شاءوًا ويمثل تصرف جرز القمر انتهاكًا للمادة 13 في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 12 في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي ينص على أن "لكل فرد يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما حق حرية التنقل فيه وحرية اختيار مكان إقامته.

الحق في حرية الرأي والتعبير

يكفل الدستور المعدل لعام 2018 وقوانين الصحافة حرية الرأي والتعبير، ومع ذلك، فإن توقيف المدونين ظل أمر شائع، مع ملاحظة بأن الحكومة لم تقم بتقييد أو تعطيل الوصول إلى الإنترنت أو فرض رقابة على المحتوى عبر الإنترنت، وهذا يرجع بالأساس إلى ضعف البنية التحتية لوسائل الاتصالات، كما لم تكن هناك تقارير موثوقة تفيد بأن الحكومة قامت بمراقبة الاتصالات الخاصة عبر الإنترنت دون الاستناد إلى السلطة القانونية، على الرغم من الاشتباه على نطاق واسع في أنها فعلت ذلك، مازالت وسائل الانترنت هي الوسيلة الأكثر الانتشار للتعبير عن الآراء ومعرفة الأخبار خاصة مع سيطرة الدولة على وسائل الإعلام التقليدية وكذلك تراجع وسائل الإعلام الخاصة بسبب ضعف الربح والدعم المادي[402].

ثالثا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الحق في العمل

لم ينص قانون العمل في جزر القمر على حد أدني للأجور. مع ذلك قامت وزارتا المالية والعمل في تحديد الأجور في القطاع العام وفرضت حدًا أدنى للأجور في القطاع الخاص، يتجاوز 121 دولار شهريًا كما ينص القانون على أن تكون ساعات العمل الأسبوعية 40 ساعة، باستثناء قطاع الزراعة، حيث يحدد الحد الأقصى لساعات العمل بـ 2400 ساعة سنويا (أي ما يعادل 46 ساعة أسبوعيا). ولا توجد قطاعات أو مجموعات من العمال

[402] La liberté d'expression aux Comores se rétrécit selon le département d'État américain, Mayotte Hybdo, 28 juillet 2023, https://shorturl.ac/7cu16

مستثناة من هذه القوانين ضمن القطاع الرسمي، إلا أن القانون لا ينطبق على القطاع غير الرسمي[403].

أما فيما يتعلق بالسلامة والصحة المهنية، صحيح أن قانون العمل يتضمن متطلبات السلامة والصحة المهنية الملائمة، لكنه لا يتضمن بشكل صريح تلك المتطلبات في قطاع الصناعات الرئيسية في الدولة، كما لا يذكر القانون قطاعات البناء والموانئ والأشغال العامة مثل قطاع الزراعة وصيد الأسماك ذات ظروف العمل الخطرة، فيعتبر صيد الأسماك العمل الأكثر خطورة. ويعمل معظم الصيادين لحسابهم الخاص، وغالبا ما يعملون على قوارب غير آمنة، ويموتون أحيانًا أثناء الصيد في البحار[404].

تلاحظ مؤسسة ماعت بأن الحكومة ممثلة في وزارة العمل لم تنفذ بشكل فعال قوانين الأجور وساعات العمل والصحة والسلامة المهنية، وفي حالة حدوث انتهاكات في هذا الشأن، نادرا ما يتم تطبيق العقوبات على المخالفين، وإذا تم تطبيقها لم تكن العقوبات متناسبة مع الانتهاكات، وهذا يرجع إلى قلة عدد المفتشين اللازمين لأجل فرض الإنفاذ، كما أن المفتشين المتاحين لم يتلقوا التدريب الكافي لأداء واجباتهم.

أما بالنسبة للقطاع غير الرسمي، وفقا للبنك الدولي، يقدر أن القطاع غير الرسمي يشكل 73% من إجمالي القوى العاملة، لكن لا توجد إحصاءات رسمية. وشملت الأنواع الشائعة من العمل غير الرسمي العمل المنزلي، والعمل في قطاع البناء، والزراعة، وصيد الأسماك، مع ملاحظة بأن قانون العمل في جزر القمر لعام 1984 لا يشمل العمال في القطاع غير الرسمي وأولئك الذين يعملون بدوام جزئي، وبالتالي لا ينطبق عليهم ما نص عليه قانون العمل فيما يتعلق بالأجور أو ساعات العمل أو الصحة والسلامة المهنية أو قوانين العمل وعمليات التفتيش الأخرى، كما لم تقدم الحكومة الدعم التشغيلي لعمليات تفتيش العمل في مواقع العمل غير الرسمية[405].

📖 الحق في الصحة

يعاني سكان جزر القمر من عدم كفاية خدمات الرعاية الصحية، من حيث الأدوية والمعدات والبنية التحتية وموظفي الرعاية الصحية المؤهلين. وتعتمد الحكومة القمرية بشكل كبير في توفير الرعاية الصحية على الشراكات مع المؤسسات الدولية المختلفة؛ مثل البنك الدولي وكذلك المنح المقدمة من تلك المؤسسات من أجل توفير حد أدنى من الرعاية الصحية، لا يزال هناك مشروع ساري ينفذه البنك الدولي لمساندة الحكومة من أجل تعزيز النظام الصحي (COMPASS) لأجل تحسين وزيادة وصول السكان - خاصة النساء والأطفال - إلى الرعاية الصحية الأولية، وقد ساهم هذا المشروع في توفير الخدمات

[403] Minimum Wage by Country: Global Payroll Guide, 26 May 2023, https://shorturl.ac/7cu0e
[404] Loi n°84-108 portant Code du travail, Comoros, https://shorturl.ac/7ctgu
[405] 2022 Country Reports on Human Rights Practices: Comoros, US Department of State, https://shorturl.ac/7cthb

الصحية والتغذية الأساسية في 116 وحدة صحية، أي ما يقرب من 116,530 شخصًا في جزر القمر، من عدد سكانها الذي يقرب من الـ 800 ألف نسمة.[406]

الحق في الضمان الاجتماعي

تعتمد حكومة جزر القمر بشكل كبير في توفير شبكة الضمان الاجتماعي على الشراكات مع المؤسسات الدولية المختلفة مثل البنك الدولي، فجزر القمر يعتمد بشكل أساسي على المنح والمشروعات المقدمة من تلك المؤسسات من أجل توفير حد أدنى من شبكة الضمان الاجتماعي، وقد أطلق البنك الدولي برنامج منح الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي بعد أن تعرضت جزر القمر لإعصار كينيث في أبريل 2019، وقد استفاد من هذا البرنامج نحو 36 ألف أسرة تحت منصة مشروع شبكة الأمان الاجتماعي. ومن بين هذه الأسر، تلقت أكثر من 10 آلاف أسرة منحًا للتعافي الاجتماعي والاقتصادي وذلك بالتعاون مع الحكومة القمرية، وقد شكلت النساء نسبة 76% من متلقي التحويلات النقدية في جزر القمر[407].

رابعا: الفئات الأولى بالرعاية

حقوق النساء

يكفل دستور جزر القمر حق المساواة بين جميع المواطنين، وفقا للمادة الثانية من الدستور: "يعترف اتحاد جزر القمر على قدم المساواة بالمساواة بين جميع المواطنين أمام القانون، دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين أو المعتقد السياسي، ويضمن لجميع المواطنين التمتع الكامل بالحريات الأساسية"، فيما يتعلق **بالمشاركة السياسية للمرأة**، فلا توجد قوانين تمنع أو تحد من المشاركة السياسية للمرأة أو أن تكون جزء من العملية السياسية، على الرغم من ذلك فإن معدلات المشاركة السياسية للمرأة منخفضة للغاية، فنسبة النساء في برلمان جزر القمر هي 16.67% من إجمالي أعضاء البرلمان المنتخبين[408]. في عام 2017، تم إدخال مشروع قانون لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة في جزر القمر تحت مسمى (قانون هادجيرا/ حجيرة) يتضمن نظاما للحصص، حيث يحتفظ بنسبة 30% من المقاعد والمناصب الانتخابية للنساء، هذا القانون لم يتم سنه بعد والموافقة عليه من قبل رئيس الاتحاد حتى نهاية الفترة التي يغطيها التقرير، بشكل عام معدلات المشاركة السياسية للمرأة منخفضة للغاية في

[406] Increasing the use of primary healthcare in Comoros, WorldBank, NOVEMBER 9, 2023, https://shorturl.ac/7cu0y
[407] Women Placed at the Heart of Social Protection Interventions as Real Agents of Change in Comoros, WorldBank, SEPTEMBER 13, 2023, https://shorturl.ac/7cu12
[408] Assembly of the Union, IPU Parline, https://shorturl.ac/7csfl

الدولة، وهذا يرجع إلى الثقافة السـياسـية التي تحول من المشـاركة الفعلية للمرأة في الحياة السياسية أو يكون لها دور في العملية السياسية[409].

أما فما يتعلق **بالعنف القائم على أسـاس النوع الاجتماعي**، وفقا لقانون جزر القمر للجرائم والجنح وبالتحديد - المادة 319 ، فإن العنف الجنسـي فعل يعاقب فاعله أو من يحاول ارتكاب هذا الفعل بالسـجن من 5 إلى 10 سـنوات، إما إذا تم ارتكاب الجريمة أو الشـروع فيها ضـد طفل أي دون سـن الخامسـة عشـرة، فإن العقوبة سـوف تصـل إلى السـجن لمدة خمسـة عشـر عاما، لم يقصـر القانون ارتكاب جريمة هتك العرض أو الاغتصـاب على جنس أو عمر معين، وإنما العقوبة لمن ارتكب الجريمة/ الانتهاك ضـد أي من الجنسـين، لكنها تصـل إلى أقصـاها إذا تم ارتكابها ضـد فرد تحت عمر ال15 عاما[410]. وطالما وُجهت اتهامات تقوم السلطات بمقاضاة الجناة، والزواج من أحد الناجين لا يبرئ الجاني، على أرض الواقع نادرا ما يتم اللجوء إلى نظام المحاكم الرسـمي، فتشـير عدد من التقارير بأنه يتم تسوية العديد من ادعاءات العنف الجنسي بشكل قبلي وغير رسمي من خلال الوسـائل التقليدية أي تدخل شـيوخ القرى، وفي حالة اللجوء إلى نظام المحاكم الرسـمي فإن غالبا ما يتم تخفيف العقوبة لاعتبارات عمر الجاني والحفاظ على مسـتقبله، فيما تواجه من يُرتكب في حقها جرائم العنف الجنسـي وصـم اجتماعي، كما أنه لا توجد أي وسـائل لأجل حماية الضـحية من التعرض مرة أخرى لمثل تلك الانتهاكات أو توفير حماية لها من مرتكب هذا الانتهاك. وفقا لتقارير وزارة الصحة في جزر القمر، فإن 17% من النساء تعرضـن لانتهاك جسـدي أو جنسـي على الأقل مرة واحدة في حياتهن، عدد قليل من النسـاء التي تقوم بالإبلاغ عما تعرضـت له من انتهاك، ذلك يرجع إلى الأعراف الاجتماعية التي تعتبر قيام المرأة بالإبلاغ عما تعرضت له لهو محرم، مع ملاحظة بأن القانون في جزر القمر لم يتطرق إلى الاغتصاب الزوجي[411].

📖 حقوق الأطفال

ينص دستور جزر القمر في ديباجته على التزام الدولة بمبادئ الحقوق الأساسية على النحو المحدد في ميثاق الأمم المتحدة، وميثاق جامعة الدول العربية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وكذلك الاتفاقيات الدولية المختلفة، لا سـيما تلك المتعلقة بحقوق الطفل والمرأة، كما كفل الدسـتور في مادته 30 حقوق الطفل والتأكيد على حماية السـلطات العامة الأطفال من كافة أشكال الإهمال والاستغلال والعنف[412].

---

[409] "BREAKING THE BARRIERS: The Lack of Female Candidates in Comoros' Elections - A Call for Gender Equality in Politics", Fatshimetrie, 26 December, 2023, https://shorturl.ac/7csg6

[410] Portant Code pénal (Crimes et délits), RÉPUBLIQUE FÉDÉRALE ISLAMIQUE DES COMORES, https://shorturl.ac/7csia

[411] Forced into early motherhood, a child rape survivor in the Comoros fights stigma to finish school, United Nation Polulation Fund, 26 September 2022, https://shorturl.ac/7csj2

[412] Comoros's Constitution of 2018, THE UNION OF THE COMOROS, https://shorturl.ac/7ctg7

وقد صدقت جزر القمر على الاتفاقيات الدولية الأساسية المتعلقة بحقوق عمل الأطفال، وعلى المستوى التشريعي الوطني، يحظر قانون العمل في جزر القمر أسوأ أشكال العمالة المرتبطة بعمالة الأطفال، تلك التي تشمل جميع أشكال العبودية أو المتاجرة بهم أو إجبارهم على العمل، ومع ذلك فإن التشريع الوطني لا يراعي المعايير الدولية للحد الأدنى لسن العمل، وفقا للفقرة الأولي من المادة الثالثة من اتفاقية الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل (رقم 138) الصادرة عن منظمة العمل الدولية، فإنه "لا يجوز أن يقل الحد الأدنى، للسن عن 18 سنة للقبول في أي نوع من أنواع الاستخدام أو العمل التي يحتمل أن يعرض للخطر صحة أو سلامة أو أخلاق الأحداث بسبب طبيعته أو الظروف التي يؤدي فيها"، صحيح أنه يمكن وفقا للفقرة الثالثة من نفس المادة "السماح بالاستخدام أو العمل ابتداء من سن 16 سنة شريطة أن تصان تماما صحة وسلامة وأخلاق الأحداث المعنيين"[413].

مع ذلك فإن التشريع الوطني تحديدا المادة 123 من قانون العمل في جزر القمر جعلت الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل هو 15 سنة، صحيح بأن قانون العمل يسمح للأطفال دون الحد الأدنى للسن بأداء أعمال خفيفة في القطاع المنزلي والزراعي طالما أنها لا تتعارض مع تعليم الطفل أو نموه البدني أو الأخلاقي، لكنه في نفس السياق لا يحدد الشروط التي يجوز بموجبها القيام بالأعمال الخفيفة، وإنما يتركها وفقا لأصحاب العمل[414].

على أرض الواقع يتعرض أطفال الأسر الفقيرة أو الريفية لخطر أكبر للتعرض للعمل القسري. حيث يرسل بعض الآباء غير القادرين على رعاية أطفالهم إلى أسر أكثر ثراء سواء في جزر القمر أو في جزيرة مايوت الفرنسية، والتي يُتوقع منها توفير الطعام والمأوى والتعليم للأطفال مقابل القيام بالأعمال المنزلية، غالبا ما تقوم الفتيات بالأعمال المنزلية، بينما يقوم الأولاد بالأعمال الزراعية أو أعمال الصيد المحفوفة بالمخاطر. وفقا للتقارير، فإن هناك أكثر من 3000 طفل غير مصحوبين بذويهم من جزر القمر في جزيرة مايوت الفرنسية، مما يؤدي إلى استغلال بعضهم في أسوأ أشكال عمالة الأطفال أو قد يكونون عرضة للاتجار بهم. كما تشير التقارير بأن تجار المخدرات يستخدمون القُصر لنقل المخدرات على متن قوارب إلى جزيرة مايوت[415].

فيما يتعلق بزواج القاصرات، فإنه بناء على قانون الأسرة القمري لعام 2005 المادة 8، فإن 18 عاماً هو الحد الأدنى القانوني لسن الزواج. ومع ذلك، يمكنهم الزواج قبل سن 18 عامًا بموافقة قضائية، لكن في نفس الوقت يجب ألا يقل عمر القاصر عن 13 عاما، حيث يعد هذا السن هو الذي يُعد فيه الشخص مؤهلًا قانونيًا للموافقة على النشاط

[413] اتفاقية الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل (رقم 138)، المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية، https://shorturl.ac/7ctg9

[414] Loi n°84-108 portant Code du travail, Comoros, https://shorturl.ac/7ctgu

[415] 2022 Country Reports on Human Rights Practices: Comoros, US Department of State, https://shorturl.ac/7cthb

الجنسي، ومن يخالف ذلك يعاقب بالسجن، ففي جزر القمر 32% من الفتيات يتزوجن قبل بلوغهن سن الـــ 18 عاما، و10% يتزوجن قبل سن 15 عاما، أما بالنسبة للولاد فنسبة من يتزوجن قبل سن الـ 18 عاما هم 12% من إجمالي الأولاد[416].

لا توجد تدابير عامة لإنفاذ القوانين المتعلقة بالحد الأدنى القانوني لســـن الزواج، كما لا توجد عقوبات قانونية على أولئك الذين يسـهلون زواج قاصـر تحت السـن القانوني للزواج بل يمكن الزواج بموافقة قضـائية وفقا للمواد 14 و15، حيث أوضـحت المادة 15: "أن الأمر متروك للقاضي المختص الذي يجب أن يحتفل بالزواج لمنحه الإعفاءات العمرية لأسباب جدية ومشروعة عندما تكون هناك موافقة متبادلة بين الأزواج"[417].

[416] Comoros, Girls Not Brides, https://shorturl.ac/7ctdu

[417] Loi du 3 juin 2005 portant Code de la famille, Comores, https://shorturl.ac/7ctdz

جيبوتي

اســتمرت جيبوتي في العمل على إلغاء عقوبة الإعدام، وظلت الدولة الواقعة في منطقة القرن الأفريقي بمثابة نقطة عبور إلى دول أخري، ما جعل اللاجئين والمهاجرين عرضــة لمخاطر عديدة، وفي 15 نوفمبر 2023 تعرض قارب كان يحمل نحو 90 مهاجرا، بينهم 60 امرأة، للغرق بينما كان متجها إلى اليمن قادما من جيبوتي، وأنقذ خفر السواحل اليمني 26 ناجيا، بينما لم ينج الباقون واســتمر خفر الســواحل بحاجة إلى مزيد من التدريب وبناء القدرات من أجل انقاذ المهاجرين الذين يتعرضون لمخاطر قبالة سواحل جيبوتي.

أولا: التطور التشريعي

شــهد عام 2023 في جيبوتي تطورات تشــريعية محدودة للغاية تتعلق بحقوق الإنســان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وحقوق الفئات الضعيفة والأولي بالرعاية. ففي 9 نوفمبر 2023 ناقشــت لجنة التشــريع والإدارة العامة وحقوق الإنســان بالجمعية الوطنية في جيبوتي مشــروع قانون للتصــديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشــأن الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية، والذي يهدف إلى تعزيز حماية البيانات الشخصية للمواطنين في جيبوتي، بالإضافة إلى الوصول إلى حكومة رقمية ومواكبة التحول الرقمي في التعليم والصحة والثقافة ومجالات أخرى.[418]

وفي 16 نوفمبر 2023 ناقشــت لجنة التشــريع والإدارة العامة وحقوق الإنســان مشــروع القانون رقم L./118 8ème /2020/ AN، والذي خصــص لصــياغة قانون عام جديد يرمي إلى تحديث وتنظيم إطار عمل موظفي الخدمة العامة في الدولة بشــكل أكمل.[419] ومن شــأن مشــروع القانون وفقا لوجهات نظر حكومية أن يعزز حقوق موظفي الخدمة العامة. وفي 14 نوفمبر 2023 نظمت الســلطة التشــريعية في جيبوتي ممثلة في الجمعية الوطنية ورشــة عمل حول المســاواة بين الرجل والمرأة في الســياســة ومراقبة تطبيق القوانين لصــالح حقوق المرأة، والتي كانت نتيجة تعاون بين الجمعية الوطنية في جيبوتي والاتحاد البرلماني الدولي، واســتهدفت ورشــة العمل تعزيز قدرات البرلمانيين على المســاواة بين الرجل والمرأة في السياسة، وتحسين معرفة أعضاء البرلمان بحقوق المرأة.[420]

[418] http://tinyurl.com/jreh4uhz
[419] http://tinyurl.com/5bhv7etz
[420] http://tinyurl.com/y85k3jdm

ثانيا: الحقوق المدنية والسياسية

الحق في الحياة

ألغت جيبوتي عقوبة الإعدام منذ عام 1995، وفي 21 أبريل 2010 أدرجت جيبوتي إلغاء عقوبة الإعدام رسمياً في الدستور والذي نص على أنه "لا يجوز الحكم على أي شخص بعقوبة الإعدام، ويكفل الدستور في جيبوتي الحق في الحياة في المادة (10) منه، كما صادقت جيبوتي على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، وتصوت جيبوتي بشكل مستمر على القرارات التي تتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام في مجلس حقوق الإنسان.[421] وبالرغم من ذلك يواجه المهاجرون في جيبوتي العديد من المخاطر المرتبطة بانتهاك الحق في الحياة خاصة من قبل عصابات التهريب التي تنشط في جيبوتي باعتبارها نقطة عبور هامة للمهاجرين واللاجئين من الدول المجاورة لها خاصة من اثيوبيا.

في مايو ويونيو 2023 اشتركت القوات الجيبوتية والإسبانية مع قوة العمل المشتركة الموحدة في القرن الإفريقي في تمرين نصف سنوي في معسكر دوراليه بجيبوتي؛ وهو عبارة عن تمرين على الاستجابة للأزمات واستعادة الأفراد المعرضين للخطر في المياه الإقليمية.

الحق في حرية التعبير

ينص الدستور في جيبوتي في المادة (15) على أن "لكل فرد الحق في التعبير عن آرائه ونشرها بحرية من خلال الكلام والكتابة والصورة، ولجميع المواطنين الحق في تكوين الجمعيات والنقابات بحرية، مع مراعاة الإجراءات الشكلية التي تحددها القوانين واللوائح".[422] ومع ذلك تسيطر الحكومة بشكل واسع على وسائل الإعلام في جيبوتي بذريعة عدم وجود وسائل إعلام خاصة نظراً لضعف الإعلانات والتسويق في جيبوتي.

وخلال الاستعراض الدوري الشامل في 9 نوفمبر، تلقت جيبوتي 266 توصية من 100 دولة بشأن قضايا تشمل الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، ودعت بعض الدول السلطات في جيبوتي إلى تعزيز المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في جيبوتي، وأصدرت 14 دولة، من بينها زامبيا وغانا، توصيات لجيبوتي لحماية الحق في حرية التعبير. وقدمت بلدان أخرى توصيات محددة بشأن ضرورة تعزيز حرية الصحافة، وأوصت بلجيكا بمراجعة قانون حرية الاتصال وقانون العقوبات لإلغاء الأحكام التي تقيد حرية التعبير وتكوين الجمعيات، بما في ذلك عن طريق إلغاء تجريم التشهير وإزالة القيود

[421] Peine de mort : Djibouti, http://tinyurl.com/2p8xstvm
[422] Constitution de la République de Djibouti, ARTICLE 14, http://tinyurl.com/4nk94yw4

المفروضة على إنشاء وسائل الإعلام على أساس الجنسية والعمر، كما أوصت إستونيا "بإلغاء تجريم التشهير وإدراجه في القانون المدني".[423]

وفيما يتعلق بحرية الصحافة جاءت جيبوتي في المرتبة 162 من أصل 180 دولة، في مؤشر الصحافة الدولي لعام 2023، وهي مرتبة متقدمة عن عام 2022 حيث كانت تشغل المرتبة 164 لكنه تقدم بطيء بعكس ما كان عليه الحال بالنسبة لعام 2022 عند مقارنته بعام 2021 والذي كانت تحتل فيه جيبوتي المرتبة 176 من أصل 180 دولة، ورغم عدم وجود أي صحفي مسجون حتى الآن في جيبوتي، إلا أنه لا تزال هناك عمليات تفتيش غير قانونية ومضايقات قضائية للصحفيين الذين مارسوًا نشاطهم الصحفي بشكل سلمي.[424]

الاحتجاز التعسفي

خلال عام 2023 نفذت الحكومة في جيبوتي اعتقالات تعسفية ضد مدافعين عن حقوق الإنسان، ففي 14 مارس 2023 تعقب جهاز الأمن والتوثيق الجيبوتي، أليكسيس ديسوايف، نائب رئيس الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، وجري القاء القبض عليه تعسفياً من الفندق الذي كان يقيم فيه، ومن ثم جري ترحيله على متن طائرة متجهة إلى العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، رغم أن أوراقه الرسمية كانت سليمة تماماً، لكن تم اعتقاله بسبب نشاطه في الدفاع حقوق الإنسان.[425] وفي 13 أبريل تم اعتقال "مصطفى أحمد علي" الأمين العام لاتحاد حركة التجديد الديمقراطي والتنمية في بلجيكا ومنسق الحركة السياسية في أوروبا من قبل أجهزة المخابرات الجيبوتية عقب وصوله إلى مطار جيبوتي، وكان في طريقه إلى جيبوتي لزيارة عائلته.[426]

ثالثا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الحق في العمل

ينص الدستور في جيبوتي علي الحق في العمل، وصادقت جيبوتي على 8 اتفاقيات أساسية لمنظمة العمل الدولية، لكن في ذات الوقت لا ينص القانون في جيبوتي حتى الآن على حد أدني لأجور العاملين في القطاع الخاص ورغم أن جيبوتي دولة تقع في القرن الافريقي وتتميز بموقع جغرافي يتقاطع فيه البحر الأحمر والمحيط الهندي وهي بوابة السوق الإثيوبية، مما يجعلها مركزا للتجارة. ومع ذلك فإن جيبوتي لديها أحد أعلى معدلات البطالة في العالم، حيث يبلغ معدل البطالة نحو 79% بين صفوف الشباب و74% للنساء، وتعمل الحكومة في جيبوتي مع مؤسسات دولية علي اتاحة برامج عديدة للحد من البطالة من أهمها برنامج تدريب الشباب على ريادة الأعمال الذي تديره الوكالة

[423] Djibouti's human rights record reviewed at its fourth UPR session, MENA RIGHTS GROUP, 14 November 2023, http://tinyurl.com/2x4bbn3a
[424] REPORTERS WITHOUT BORDERS, Djibouti, 2023, http://tinyurl.com/3ky8wmcj
[425] FIDH Vice-President arrested and expelled from Djibouti, FIDH,14 march 2023, http://tinyurl.com/9tzavu63
[426] Djibouti: Arbitrary arrest of another political opponent, FIDH, 18 April 2023, http://tinyurl.com/4ke9frxx

الجيبوتية للتنمية الاجتماعية ومركز القيادة وريادة الأعمال، والذي هو جزء من مشـــروع يموله البنك الدولي لمســـاندة الشـــباب ورائدات الأعمال في جيبوتي، ويهدف البرنامج إلى معالجة البطالة والفقر بين الشباب والنساء من خلال إتاحة الفرصة لهم لخلق الأنشطة المدرة للدخل.[427] كما ساهم مشروع ريادة الأعمال للنساء والشباب التابع للبنك الدولي والذي تبلغ قيمة تمويله نحو 15 مليون دولار، في مســاعدة أكثر من 727 مؤســســة أعمال على تقنين أوضاعها والعمل ضمن الاقتصاد الرسمي، وقد أتاح مشروع مساندة ريادة الأعمال للنســاء والشــباب في جيبوتي إمكانية الحصــول على التمويل لأكثر من 2300 من رواد الأعمال، كما قام مركز القيادة وريادة الأعمال بمساندة أكثر من 20 شركة ناشئة حتي منتصف يونيو 2023 بتمويل أولي قدره نحو 65 ألف دولار.

الرعاية الصحية

تكفل جيبوتي الحق في الصـــحة لمواطنيها مع ذلك ظل هناك شـــكاوى من إن القطاع الصـــحي في جيبوتي يحظى بعدد محدود من المرافق الصـــحية الأولية والثانوية وتتركز المرافق الطبية إلى حد كبير في المناطق الحضـــرية، مع توفير عدد أقل من الخدمات في المناطق الريفية. اســـتمرت الحكومة في محاولة الإنفاق على الرعاية الصـــحية من أجل تطوير قطاع الصـــحة إلا إن الإنفاق كنســـبة من الناتج المحلي الإجمالي ظل في حدود دُنيا مقارنة بباق الدول في الجوار الجغرافي[428]. في ســـياق متصـــل حاولت جيبوتي بناء مركز وطني لعلاج السرطان في عام 2023 ودعت في أكتوبر خبراء من منظمة الصحة العالمية والوكالة الدولية لأبحاث السرطان لإجراء مراجعة شاملة لتقييم السرطان[429].

الحق في التعليم

ينص الدســـتور في جيبوتي علي الحق في التعليم، كما ينص قانون التعليم في جيبوتي في المادة (4) علي الحق في التعليم لكل مواطن جيبوتي بدون أي تمييز ســـواء على أســـاس الســـن أو الأصـــل أو العرق أو اللون، والتعليم إلزامي في جيبوتي من ســـن الســـادســـة إلى العاشـــرة، ويصـــل الانفاق الحكومي على التعليم نســـبة 14% تقريباً من إجمالي الانفاق الحكومي العام. وتعمل وزارة التربية الوطنية والتدريب المهني على تعزيز اســـتراتيجيات التوســـع الســـريع في التعليم بحيث يشـــمل التعليم جميع الأطفال في ســـن الخامســـة، وذلك بحلول عام 2030. من خلال مشـروع توسـيع فرص التعلم في جيبوتي بالشـراكة مع البنك الدولي، والذي يقوم بتقديم التمويل، وبالتعاون مع الشـــراكة العالمية للتعليم، وبرنامج "علّم طفلاً" التابع لمؤســـســـة التعليم فوق الجميع، ووضـــع أســـس نظام التعليم

[427] Djibouti: Training entrepreneurs is getting more women to work, world bank blogs, MARCH 07, 2023, http://tinyurl.com/59e2rvsx
[428] How improvements in health care facilitated access in rural Djibouti, http://tinyurl.com/bdf6tdw2
[429] Djibouti Steps Up Plans for its First National Cancer Centre, https://www.iaea.org/newscenter/news/djibouti-steps-up-plans-for-its-first-national-cancer-centre

ما قبل المدرسي، في جيبوتي.[430] ورغم أن الفتيات المهمشات في جيبوتي لا يزال مستوي تعليمهن وتمكينهن محدودا لاسيما في المناطق الريفية، تظهر النتائج الحالية مدى التطور لنظام ما قبل المدرسة في جيبوتي، حيث تضاعفت معدلات الالتحاق بالمدرسة منذ عام 2016، وعلى الرغم من أن هذا المعدل يبلغ 13.6% فلا يزال منخفضًا. وهناك توسع سريع في أعداد المعلمين في مرحلة ما قبل المدرسة، حيث توسعت بنسبة 50% في عام 2023، وتم بناء وتجهيز أكثر من 30 فصلًا دراسيًا إضافيًا لمرحلة ما قبل المدرسة مما سهّل التحاق أكثر من 800 طفل.[431]

رابعا: حقوق الفئات الأولي بالرعاية

حقوق النساء

يكفل الدستور في جيبوتي المساواة للجميع بدون تمييز بناء على أي اعتبارات وعلى رأسها التمييز على أساس الجنس وذلك في الفقرة (3) من المادة (1)، وتستحوذ المرأة على 26% من إجمالي مقاعد المجلس الوطني، وهو السلطة التشريعية في جيبوتي بواقع 17 امرأة من أصل 65، كما أنها تستحوذ على 6 حقائب وزراية، وتستحوذ النساء في جيبوتي على 75% من مؤسسات الأعمال خارج القطاع الرسمي، غير أن غالبية هذه المؤسسات غير مسجلة بشكل قانوني، أي إنها تندرج ضمن الاقتصاد غير الرسمي، وهو ما يمثل تهديداً كبيراً لبيئة أعمال المرأة في جيبوتي، كما أن 15% فقط من مؤسسات الأعمال الرسمية تتم إدارتها بواسطة النساء، في حين يستحوذ الرجال علي 85% من إدارة مؤسسات الأعمال الرسمية.[432] ظلت المرأة في جيبوتي تواجه أنماط مختلفة من التمييز القائم علي أساس الجنس في الفترة التي يغطيها التقرير.

حقوق الأطفال

ينص الدستور في جيبوتي على حقوق الأطفال وضرورة تعزيزها، وقد أطلقت جيبوتي منذ يوليو 2021 الاستراتيجية الوطنية لحقوق الطفل 2022-2026، وفي 21 نوفمبر 2023 وقع ممثلي البرلمان في جيبوتي - الجمعية الوطنية - مذكرة تفاهم مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، حيث جري التفاهم حول هدف مشترك يتمثل في حماية الأطفال وتعزيز حقوقهم في جيبوتي، والتزمت الجمعية الوطنية في جيبوتي بالعمل بشكل أكبر والمضي قدما نحو تحقيق هذا الهدف.[433] مع ذلك ظلت بعض الممارسات التي تتناقض مع

[430] Building a bright future: the power of preschool education in Djibouti, world bank blogs, 27 SEPTEMBER, 2023, http://tinyurl.com/4fk64p4r
[431] Building a bright future: the power of preschool education in Djibouti, world bank blogs, SEPTEMBER 27, 2023, http://tinyurl.com/4fk64p4r
[432] Three ways to help women entrepreneurs chart their online path: A Djibouti WeFi story, world bank blogs, http://tinyurl.com/3f39r2yt
[433] http://tinyurl.com/yx6bca5v

التزامات جيبوتي بموجب حقوق الطفل سائدة خلال الفترة التي يغطيها التقرير مثل العقاب البدني للأطفال في المنزل وفي المدراس.

📖 اللاجئين والمهاجرين

تعتبر جيبوتي إحدى أهم نقاط العبور للاجئين والمهاجرين في افريقيا، ويرجع ذلك لموقعها الاستراتيجي، بالإضافة إلى عدم الاستقرار في جميع الدول المحيطة بها سواء الصومال أو اثيوبيا أو حتى اليمن، والتي تعاني جميعها من أزمات حادة وصراعات دموية، ويأتي المهاجرون واللاجئون إلى جيبوتي بشكل أساسي من الصومال بنسبة (45%)، وإثيوبيا (35%)، واليمن (16%)، وإريتريا (3%). وفي كل عام، تشهد جيبوتي مرور مئات الآلاف من الأشخاص عبر أراضيها، وبينما يمر البعض فقط عبرها، يستقر آخرون على المدى الطويل. وهو ما يسبب ضغوطات هائلة على جميع الخدمات في جيبوتي وعلى رأسها الرعاية الصحية والتعليم.[434] وتتعرض قوارب الهجرة غير الشرعية التي تخرج من جيبوتي خاصة إلى اليمن إلى مخاطر عديدة، في ظل عجز حكومة جيبوتي على التحكم في تلك القوارب، وفي 15 نوفمبر، تعرض قارب للغرق وكان يحمل نحو 90 مهاجرا، بينهم 60 امرأة، كان متجها إلى اليمن قادما من جيبوتي، وأنقذ خفر السواحل اليمني 26 ناجيا، بينما لم ينج الباقون.[435]

[434] Djibouti terre d'asile, mais jusqu'à quand? jeuneafrique, 17 October 2023, http://tinyurl.com/3f7p25ab

[435] Le naufrage d'une embarcation de migrants au large du Yémen fait 64 disparus, lapresse, 15 nov. 2023, http://tinyurl.com/7h2uek27

اليمن

لا تزال اليمن واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في العالم. وبعد تسع سنوات من استمرار النزاع المسلح، يعتمد حوالي 23.4 مليون يمني ما يمثل 73% من السكان على المساعدات الإنسانية من أجل البقاء على قيد الحياة، بما في ذلك 4.3 مليون نازح داخلي. ظلت جهود الوساطة التي تقودها الأمم المتحدة جارية في اليمن خلال عام 2023. وفي 20 ديسمبر اختتم المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن، هانس غروندبرغ، زيارة إلى سلطنة عُمان. وركّزت المناقشات على الجهود المبذولة لتعزيز التقدم نحو تنفيذ تدابير لتحسين الظروف المعيشية في اليمن، وتحقيق وقف إطلاق نار مستدام وإحراز تقدم نحو عملية سياسية جامعة برعاية الأمم المتحدة. لا تزال بنود هذه الاتفاق غير واضحة بشكل كامل حتى نهاية الفترة التي يغطيها التقرير.

أولا: التطور التشريعي

افتقرت البيئة التشريعية في اليمن خلال 2023، للقوانين ذات الصلة بالحقوق المدنية والسياسية، أو حتى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وظل مجلس النواب المنْتخب والذي يمثل السلطة التشريعية المعترف بهًا غير قادر علي عقد جلساته، وفي شهر يونيو قال رئيس مجلس النواب إن بعض الجهات الذي لم يسمهًا تعرقل عودة المجلس للانعقاد لممارسة اختصاصاته التشريعية والرقابية من الأراضي اليمنية[436]. في السياق ذاته وبالتحديد في شمال اليمن كان لبعض القوانين أثرًا على الفئات الأكثر ضعفًا فقد شرع البرلمان غير المعترف به في صنعاء في اعتماد القانون ر قم 4 لسنة 2023 بشأن منع التعاملات الربوية وكان لهذا القانون وقعًا على ملايين اليمنيين في شمال اليمن، لا سيما أصحاب المعاشات التقاعدية، الذين كانوا يعيشون على الفائدة الشهرية الآتية من ودائعهم المصرفية[437].

ثانيا: الحقوق المدنية والسياسية

الحق في الحياة

رغم انخفاض الانتهاكات التي تمس الحق في الحياة بشكل مباشر خلال الفترة التي يغطيها التقرير، ظلت هناك ضحايًا جراء العنف الذي تمارسه أطراف النزاع ولاسيما جماعة الحوثي في اليمن. وفي عام 2023 كانت هناك 78 واقعة إطلاق رصاص حي، أسفرت

[436] البركاني يكشف سبب عدم انعقاد مجلس النواب ومنعه من العودة، https://www.adengad.net/news/692995

[437] تأميم بصبغة إسلامية.. سبعة أشهر على سريان قانون منع التعاملات الربوية في صنعاء، يمن سايت، 16 نوفمبر 2023، متاح على الرابط التالي: http://tinyurl.com/2s3ae47c

عن مقتل وإصابة 108 بينهم 56 طفلا و11 امرأة، وتتحمل جماعة الحوثي المسؤولية عن 46% واقعة رصاص حي، في حين تحملت عصابات التهريب والاتجار بالبشر المسؤولية عن 2.5%، وتتحمل القوات المشتركة المسؤولية عن 1.2% منها بينما فصائل مسلحة في جنوب اليمن 29% من إجمالي هذه الحوادث، بينما تتحمل قوات الحكومة المعترف بها دوليًا ووحدات حرس الحدود السعودي المسؤولية عن 20.5% واقعة رصاص حي[438].

ظل تطبيق عقوبة الإعدام سارية في شمال اليمن حيث تحكم جماعة الحوثي، وقد استمرت المحاكم التابعة للحوثين في صنعاء في إصدار أحكام بالإعدام خلال الفترة التي يغطيها التقرير كان أخر هذه الوقائع في 5 ديسمبر 2023، عندما أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء والتي تخضع لسيطرة سلطات الأمر الواقع حكما يقضى بإعدام فاطمة صالح محمد العرولي بتهمة التجسس[439]. وزعمت التقارير إن الأخيرة وهي مدافعة عن حقوق الإنسان والرئيسة السابقة لمكتب اليمن في اتحاد قيادات المرأة العربية التابع لجامعة الدول العربية وناشطة في مجال تعزيز حقوق المرأة لم تحصل على ضمانات محاكمة عادلة، وتعرضت لانتهاكات صارخة من قبل جهاز الأمن والمخابرات، وتم حرمانها من حقها في الحصول على المشورة القانونية بما في ذلك في الجلسة الأولي لمحاكمتها في 19 سبتمبر 2023، كما أنها تحرم من الزيارات العائلية، ولم يتمكن محاميها ولو مرة واحدة من زيارتها في الحجز[440].

في أغسطس، طالبت النيابة الجزائية في صنعاء بإعدام رجل الأعمال عدنان الحرازي ومدير شركة برودجي وهي شركة تقوم بمراقبة العمل الإنساني في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثي، وذلك منذ الجلسة الأولي لمحاكمته وشملت طلبات النيابة الحجز علي أرصدة الحرازي المحتجز لدي سجون الجماعة منذ يناير 2023 فيما أفادت أسرة الحرازي إنه تعرض للتعذيب في سجون الحوثي ولم يحظى برعاية صحية جيدة ومُنع من الحصول علي بعض الأدوية الضرورية، ومن بين الوقائع الأخرى في 19 يوليو، أطلعت مؤسسة ماعت علي شهادات تفيد بإعدام جماعة الحوثي 19 شخصًا خارج نطاق القضاء كانت الجماعة قد احتجزتهم تعسفيًا وبقوا في سجن الصفراء في محافظة صعدة حتي إعدامهم، وفي 14 فبراير، أصدرت المحكمة العسكرية المركزية في صنعاء غيابيا حكمًا بإعدام 30 ضابطاً عسكرياً، والتحفظ علي ممتلكاتهم. بذريعة الخيانة العظمي وإعانة العدو وتيسير دخول إقليم الجمهورية اليمنية. ويتعارض تنفيذ أحكام الإعدام بإجراءات تعسفية وموجزة مع الحظر الذي دعت إليه بعض لجان المعاهدات بالأمم المتحدة

[438] استمرار الانتهاكات خلال العام 2023، مواطنة، 11 يناير 2023 متاح علي الرابط التالي: http://tinyurl.com/bdz8b6j4

[439] بيان إدانة إصدار حكم مسيس بإعدام ناشطة مدنية في صنعاء.. منظمة ميون لحقوق الإنسان، 7 ديسمبر 2023، متاح علي الرابط التالي: https://www.mayyun.org/news902.html

[440] Statement from the Women's Solidarity Network Regarding The Serious Violations of International Human Rights Law Targeting Human Rights Defender Fatima Saleh Al-Arouli, http://tinyurl.com/mrxuu9zz

وبعض المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة من عدم اللجوء إلى تنفيذ عقوبة الإعدام إلا كتدبير أخير وفي أشد الجرائم خطورة وفي الحالات التي تحترم فيها معايير المحاكمة النزيهة. وقد تمت حالات الإعدام التي أصدرتهًا السلطة القضائية التابعة للحوثيين بإجراءات موجزة وسريعة لا تحترم ضمانات المحاكمة العادلة ولا إجراءات التقاضي المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

في سياق متصل، استمرت الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب في حصد أرواح المدنيين. فخلال شهر مارس وثقت بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، وقوع 121 ضحية بين المدنيين بسبب الذخائر غير المنفجرة. في 23 مارس ذكرت هيئة انقاذ الطفولة أن الضحايا من الأطفال بسبب الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة ارتفعت بنحو ثمانية اضعاف في السنوات الأربعة الأخيرة.

التجمع السلمي

تعرض الحق في التجمع السلمي لممارسات تعسفية من قبل جماعة الحوثي في اليمن في الفترة التي يغطيها التقرير. ففي 26 سبتمبر، وهو التاريخ الذي يصادف الذكري السنوية لقيام الجمهورية اليمنية خرج مئات المتظاهرين في أنحاء مختلفة في اليمن، بما في ذلك في صنعاء في تجمعات سلمية. واجهت قوات الأمن التابعة لجماعة الحوثي هذه المظاهرات باعتقالات تعسفية واسعة النطاق، ووصل عدد المعتقلين في هذا اليوم نحو ألف شخص من الذين خرجوًا في تجمعات سلمية وفقًا لمحامين هؤلاء الأشخاص وأودع هؤلاء الأشخاص قيد الاحتجاز على ذمة البحث الجنائي وشملت الانتهاكات مصادرة هواتفهم المحمولة واجبارهم علي فتح هذه الهواتف وإلغاء كلمات المرور الخاصة بها[441]، تزامنت هذه الاعتقالات مع انقطاع الاتصال عن منصات الاتصال الرقمي مثل الزوم وجوجل ميت وتطبيق سيجنال. وفقا لمرصد الحريات المدنية وهي منظمة محلية مقرها اليمن. وفي حين أفاد المحامون إنه جري الإفراج عن معظمهم لا يزال بعض المتظاهرين قيد الاعتقال التعسفي حتى نهاية الفترة التي يغطيها التقرير.

حرية الصحافة

جاءت اليمن في المرتبة 168 من أصل 180 دولة في مؤشر الصحافة الدولي لعام 2023 الصادر عن مؤسسة مراسلون بلا حدود ولاحظت مؤسسة ماعت استمرار الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيين في اليمن ويوجد ثلاثة صحفيين قيد الاحتجاز التعسفي في اليمن في الوقت الحالي. وتمثلت الممارسات التعسفية أيضا في الضرب المبرح الذي تعرض له بعض الصحفيين في شمال اليمن. ففي 24 أغسطس تعرض الصحفي مجلي الصمدي للاعتداء والضرب المبرح بالقرب من منزله في صنعاء من قبل مسلحين تابعين

[441] اعتقال ألف يمني في صنعاء احتفلوا بذكرى ثورة «26 سبتمبر»، الشرق الأوسط، http://tinyurl.com/2tzjmk4m

لجماعة الحوثي وأفاد الصـــمدي إنه لا يزال يتعرض لتهديدات بمزيد من الاعتداءات إذا واصـل انتقاد سـياسـات الجماعة في تعارض فادح مع خطة عمل الأمم المتحدة بشـأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب.

الاحتجاز التعسفي

ظل الاحتجاز التعســفي بمثابة ممارســة شــائعة خلال الفترة التي يغطيها التقرير في اليمن. وتفيد التقارير إن آلاف مازالوا محتجزين في ســجون الحوثيين في شــمال اليمن. شـملت ممارسـة الاحتجاز التعسـفي النسـاء أيضـا حيث أفادت تقارير إن أكثر من 1800 امرأة من بينهن إعلاميات ومدافعات عن حقوق الإنســان مازالن محتجزات لدي جماعة الحوثي. طالت هذه الممارســة الموظفين العاملين في الأمم المتحدة أيضــا. ففي 14 نوفمبر طالبت المديرة العامة لليونسـكو أودري أزولاي، ومفوض الأمم المتحدة السـامي لحقوق الإنسـان فولكر تورك سـلطات جماعة الحوثي في صـنعاء بالإفراج عن موظف من منظمة اليونسكو وموظف آخر من مفوضية الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان[442]، والأخير من متطوعي الأمم المتحدة، في صــنعاء، من دون أيّ معلومات عن أســباب احتجازهما أو مكان وجودهما[443].

ثالثا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

تعرضت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في اليمن خلال عام 2023 لتراجع واضح بسبب ضــعف الاقتصــاد الوطني اليمني بتأثير النزاع المســلح وقد تأثر الحق في العمل بجانب الحق في التعليم والصحة.

الحق في العمل بظروف مواتية

ينص الدســتور اليمني في المادة 29 علي الحق في العمل في ظروف مواتية وعادلة، ومع ذلك أعاق النزاع في اليمن من الوصــول من فرص العمل، وحرم الموظفين والعمال من رواتبهم الشـهرية، ما أدي إلى ارتفاع معدل البطالة وانخفاض مسـتوي المعيشـة، ويبلغ معـدل البطـالـة عـام 2023 بين الشــبـاب في اليمن 25.6%، ويعيش مليون موظف في المناطق الخاضـعة للحوثيين بدون مرتبات منذ عام 2016، وتسـببت أزمة انقطاع الرواتب في اليمن في دخول ما يزيد عن 6 ملايين فرد في دائرة مفرغة من الفقر الشــديد[444]. الأمر الذي يتعارض مع الأحكام الواردة في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتي صادقت عليه اليمن، وافادت جماعة الحوثي إنه ينطبق على إدارتها.

[442] UN entities demand immediate release of staff detained in Yemen, https://www.ohchr.org/en/statements/2023/11/un-entities-demand-immediate-release-staff-detained-yemen

[443] Ibid

[444] رواتب الموظفين.. ملف شائك يعقد مسار المفاوضات في اليمن، الأناضول، 2 يونيو 2023، متاح على الرابط التالي: http://tinyurl.com/2f7wdrrc

الحق في الصحة

رغم إن الحق في الصحة مكفول بموجب الدستور اليمني، إلا إن استمرار النزاع قد أضفي مزيد من الأعباء على القطاع الصحي المنهار منذ عام 2015، وتفيد البيانات إن 50% فقط من المرافق الصحية لا تعمل في الوقت الحالي في اليمن، وتواجه المستشفيات والعيادات نقصاً حاداً في الموظفين والأدوية والمعدات، كما أن المرافق الطبية في اليمن في حاجة ماسة إلى موظفين مدربين على المهارات التقنية والشخصية، حيث لا يمتلك العديد من الخريجين في مجال الرعاية الصحية ما يلزم لتقديم الرعاية عالية الجودة التي يحتاجها المرضي.[445]

الحق في التعليم

ظل قطاع التعليم من أكبر القطاعات المتضررة في اليمن بسبب تواصل النزاع المسلح في اليمن منذ عام 2014، وهو ما خلف نسبة عالية من الأمية، بلغت 70% في المناطق الريفية، بينما بلغ عدد الطلاب المتسربين من المدارس بالمراحل التعليمية المختلفة نحو مليوني طالب، إضافة إلى 4 ملايين متضرر من الحرب، وبذلك يصل العدد الإجمالي 6 ملايين طالب ما بين متضررين من الحرب ومتسربين من العملية التعليمية، وتواجه العملية التعليمية في اليمن أزمات مستمرة ما بين ندرة الكتب الدراسية، وتناقص الكادر التعليمي، والإضرابات والوقفات الاحتجاجية، ونقص المباني المدرسية، وضعف خدمات الانترنت[446]، كما يزيد انتشار الألغام في اليمن من صعوبات وصول الأطفال للمدارس وعلى وجه الخصوص المدراس في المناطق النائية مما تسبب في حرمان العديد من الأطفال في سن التعليم من الالتحاق بالمدارس، كما دفع انتشار الألغام في اليمن بعض المدنيين إلي منع أطفالهم من الخروج من المنزل وممارسة الحياة بشكل طبيعي، كما أدي ارتفاع نسبة الأجسام المتفجرة والألغام والمخلفات الحربية إلي تقييد حرية الحركة والتنقل بشكل واسع في اليمن، ما أعاق وصول الاطفال إلي المدارس وحرمانهم من تلقي التعليم بانتظام وبلغت الأجسام المتفجرة والألغام والمخلفات الحربية 165 واقعة منها 83 واقعة أجسام متفجرة، و82 واقعة ألغام، وأسفرت عن جرح ومقتل 306 من المدنيين بينهم 200 طفل و25 امرأة[447].

رابعا: حقوق الفئات الضعيفة والأولي بالرعاية

حقوق النساء

[445] YOUTH UNEMPLOYMENT TIED TO HEALTH CARE IN YEMEN, http://tinyurl.com/4skjbkzr

[446] إلى أين وصل وضع التعليم في اليمن؟، مركز رع للدراسات الإستراتيجية، 29 يناير 2023، متاح علي الرابط التالي: https://rcssegypt.com/13098

[447] مرجع سابق، متاح علي الرابط التالي: http://tinyurl.com/bdz8b6j4

لاحظت مؤسسة ماعت مجموعة من التدابير التي طرأت على حقوق المرأة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، فخلال شهر سبتمبر صدر مرسوم رئاسي بتعيين ثمانية نساء في المحكمة العليا في اليمن[448]. وكان هذا المرسوم محل اشادة واسعة. مع ذلك ظلت المرأة اليمنية تتعرض لانتهاكات مختلفة خلال الفترة التي يغطيها التقرير وتنوعت هذه الانتهاكات ما بين التمييز القائم على النوع الاجتماعي وفرض قيود مختلفة على حرية الحركة بالنسبة للنساء. كما انتشرت ظاهرة العنف الجنسي ضد النساء في اليمن خلال ذات الفترة.

- **حرية الحركة:** ظلت جماعة الحوثي تصدر مراسيم خلال الفترة التي يغطيها التقرير تمنع النساء اليمنيات اللواتي يقيمن في شمال اليمن من التنقل أو الخروج من المنزل بدون محرم، جعلت هذه الممارسة بعض المنظمات الدولية تغلق فروعها في اليمن بسبب القيود على حرية الحركة بالنسبة للنساء العاملات لديهن.
- **المشاركة السياسية:** النساء في اليمن لا يشغلن أي مقعد في الهيئة التشريعية ولم يحظين بأي منصب في مجلس الوزراء[449].

1. **العنف الجنسي:** تتفاوت التقديرات الخاصة بنسب العنف الجنسي ضد المرأة في اليمن، لكن عدد من الأبحاث تُبين إن هذا العنف بمثابة آفة متواصلة ضد النساء والفتيات في اليمن، حيث كشفت دراسة استقصائية عن العنف ضد المرأة في اليمن أن 55 % تعرضن للإيذاء الجسدي، و17 % وقعن ضحايا للعنف الجنسي. مع احتمال أن تكون الحالات أكبر من ذلك نظر لإن معظم النساء لا يبلغن عن تعرضهن للعنف الجنسي لتفادي الوصم التي قد يلحقن بهن، كما إنهن نادرًا ما يطلبن مساعدة من قوات الأمن[450]. كما وثقت مؤسسة ماعت 22 حالة من حالات العنف الجنسي في اليمن خلال 2023 وتوزعت هذه الحالات ما بين المحافظات الشمالية والجنوبية على حد سواء.

حقوق الأطفال

كان الأطفال عرضة لانتهاكات مختلفة في اليمن خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وفقا لمنظمات محلية يمنية فإن أطراف النزاع في اليمن ارتكبا 250 حالة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ضد الأطفال، خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر 2023. نسبت 84% من هذه الانتهاكات إلى الحوثيين، بينما كانت الحكومة المعترف بها دولياً وحلفاؤها مسؤولين عن ارتكاب ما نسبته 14% من إجمالي الانتهاكات، فيما تم تقييد 2% من

[448] ترحيب بتعيين ثماني قاضيات في المحكمة العليا باليمن، http://tinyurl.com/bdh4ushn

[449] Inter-Parliamentary Union, YEMEN, https://www.ipu.org/parliament/YE

[450] The Worst Place on Earth to be a Woman: Violence against Yemeni Women in Peace and War, Page 5, https://riverapublications.com/assets/files/pdf_files/the-worst-place-on-earth-to-be-a-woman-violence-against-yemeni-women-in-peace-and-war.pdf

الانتهاكات ضـــد مجهولين. وتوزعت هذه الانتهاكات ما بين 85 واقعة تجنيد للأطفال بجانب 75 حالة قتل وتشـــويه للأطفال بالإضـــافة إلى 45 واقعة تعدي على المدارس والمستشفيات و24 واقعة خطف بالإضافة إلى 14 واقعة عنف جنسي فيما كانت هناك سبع وقائع تتعلق بمنع وصول المساعدات الإنسانية.

كما ظل الأطفال عرضـــة للأمراض التي يمكن تفاديها بالتحصـــين وارتفعت خلال الفترة التي يغطيها التقرير أعداد الأطفال المصـــابين بالحصـــبة وفقا لبيان لمنظمة الصـــحة العالمية في 24 أكتوبر، أدى انخفاض معدلات التحصـــين بســـبب التدهور الاقتصـــادي وانخفاض الدخل، إلى عودة وارتفاع أعداد الحالات التي يمكن الوقاية منها باللقاحات والوفيات المرتبطة بها بين الأطفال في اليمن[451].

📖 اللاجئون وطالبي اللجوء

حتى أكتوبر 2023 بلغ عدد اللاجئين وطالبي اللجوء 71 ألف، من بينهم 56 ألف من اللاجئين بينما بلغ عدد طالبي اللجوء 14 ألف[452]، غالبية اللاجئين من الصومال وإثيوبيا، ولا يزال البلد العربي الوحيد في شبه الجزيرة العربية الذي انضمت إلى اتفاقية اللاجئين لعام 1951. وقد اشتكي اللاجئون الصوماليون الذين هربوًا إلى اليمن وعاشوًا في مخيم العلاجنية للاجئين في محافظة حضرموت من ظروفهم المعيشية، حيث لم يستطيعوا الوصول إلى المياه النظيفة والمأوي[453]، وظلت هناك مطالبات لمنح المهاجرين الأفارقة إمكانية الوصـــول الكامل إلى العمل مدفوع الأجر في اليمن عن طريق إزالة الحواجز القائمة ومنع اســـتغلال المهاجرين على أســـاس حالتهم واحتياجاتهم. جدير بالذكر أن العديد من المهاجرين الأفارقة كانوا يعملون في الحقول والمراعي في جميع انحاء اليمن[454].

[451] زيادة ملحوظة في أعداد الأطفال المصابين بأمراض الطفولة القاتلة في اليمن مع تراجع مستويات التغطية التحصينية، http://tinyurl.com/2wp5bs36

[452] UNHCR Yemen: Refugee and Asylum-Seeker Population (October 2023), https://reliefweb.int/report/yemen/unhcr-yemen-refugee-and-asylum-seeker-population-october-2023

[453] Somali refugees in Yemen struggle in harsh conditions, http://tinyurl.com/4z4s7ufe

[454] Migration from the Horn of Africa to Yemen: Not Just a Passing Phenomenon, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/migration-horn-africa-yemen-not-just-passing-phenomenon

الكويت

حازت دولة الكويت في أكتوبر 2023 على عضوية مجلس حقوق الإنسان لمدة 3 سنوات تبدأ من يناير 2024. وفي تعهداتها الطوعية التي قدمتها دولة الكويت قبل انتخابها لعضوية مجلس حقوق الإنسان، تعهدت بتنفيذ الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة الخاص بالمساواة بين الجنسين. كما جددت التزاماتها بتعزيز حرية الدين والمعتقد وأقرت لجنة رفيعة المستوي لتعزيز الاعتدال. ورغم التطور التشريعي الذي طرأ على الإطار القانوني في دولة الكويت خلال الفترة التي يغطيها التقرير، إلا إنه لا تزال هناك ممارسات تعسفية تواجه فئة البدون وفئة العاملات المنزليات لاسيما من الجنسية الفلبينية وصلت إلى حد انتهاك حقهم في الحياة.

أولا: التطور التشريعي

لاحظت مؤسسة ماعت اعتماد دولة الكويت في عام 2023 لعدد من القوانين ذات الصلة بحقوق الإنسان، حيث جري اعتماد مشروع القانون رقم 71 لسنة 2023 القاضي بتعديل المادة (2) من القانون رقم (144) لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين. وقد أضاف التعديل الجديد للقانون ثلاث فئات جديدة لخدمات التامين الصحي، وهي المرأة الكويتية المتزوجة الخاضعة لقانون المساعدات العامة؛ والأرملة التي تتلقي نصيبها من زوجها المتوفي وبلغت 50 عامًا، بالإضافة إلى المطلقة التي لا يقل عمرها عن 50 سنة، كما تم الإبقاء على صلاحية وزير الصحة الكويتي لإضافة أي شرائح أخري بقرار منه. ويستند هذا التعديل إلى نص الفقرة (1) من المادة (12) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتي انضمت إليها دولة الكويت بموجب المرسوم الأميري رقم (24) لسنة 1994. وفي سياق تعزيز المعاشات التقاعدية للمواطنين في الكويت اعْتمد القانون رقم 121 لسنة 2023 والمتعلق بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 والذي يتعلق بزيادة الحد الأدنى للمعاش التقاعدي لمن يعول سبعة أولاد أو أكثر ليصبح (1615) ديناراً شهرياً، بما يتفق مع المادة 22 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المتعلقة بالضمان الاجتماعي. ويتمثل التطور التشريعي الثالث المتعلق بحقوق الإنسان في الكويت خلال 2023 في القانون رقم 119 لسنة 2023 بتعديل بعض احكام القانون رقم (14) لسنة 1973 بإنشاء المحكمة الدستورية والذي نص على أنه لا يجوز للمحكمة الدستورية الكويتية النظر في مرسوم حل مجلس الأمة ومرسوم الدعوة لانتخابات اعضاء مجلس الأمة بعد اعلان نتيجة الانتخاب. وجاء هذا التطور التشريعي نتيجة حكم المحكمة الدستورية في منتصف مارس 2023 ببطلان انتخابات 2023، وعودة البرلمان المنتخب عام

2020، ورغم أن القانون ينظر إليه على أنه حماية وحفظ لإرادة الناخبين، إلا أنه يعطل من سلطات واختصاصات القضاء الكويتي في الرقابة على دستورية انتخابات مجلس الأمة الكويتي. في سياق متصل اطلعت مؤسسة ماعت خلال شهر يوليو على النقاشات الخاصة باجتماع لجنة شؤون غير محددي الجنسية لمناقشة اقتراح بمشروع قانون الحقوق المدنية والسياسية لغير محددي الجنسية والمقصود بهم فئة البدون، ومن شأن اعتماد هذا القانون أن يضفي مزيد من الحماية لهذه الفئة. وفي أغسطس طُرحت للنقاش مسودة مشروع قانون الإعلام الموحد الذي أعدته وزارة الإعلام وانتقدت منظمات حقوق الإنسان مسودة مشروع القانون لما يفرضه من تضييق على الحقوق والحريات وخاصة حرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات واتساع نطاق الوصاية على وسائل الإعلام بشكل أكبر من الوارد في قانون المطبوعات والنشر رقم 3 لسنة 2006 وقانون الإعلام المرئي والمسموع رقم 61 لسنة 2007 وقانون تنظيم الإعلام الإلكتروني رقم 8 لسنة 2016. كما توسع القانون في قائمة المسائل المحظور النشر بشأنها حيث اضفت مسودة مشروع القانون حصانة لأعضاء مجلس الأمة النقد ليحظر على أي شخص انتقادهم بذريعة عدم التعرض للحياة الخاصة لأعضاء مجلس الأمة. في سياق متصل شدد مسودة مشروع قانون الإعلام مدد عقوبات السجن ومبالغ الغرامات المالية الواردة في القوانين الحالية للمطبوعات والنشر.

ثانيا: الحقوق المدنية والسياسية

الحق في الحياة

عبرت دولة الكويت في مناسبات مختلفة احترامها للحق في الحياة، ولم تلاحظ مؤسسة ماعت استخدام قوات الأمن الرصاص الحي في التعامل مع المحتجين لاسيما من فئة البدون. مع ذلك ظلت المحاكم الكويتية تصدر أحكامًا بالإعدام وتطبق العقوبة في الواقع العملي. وفي وقائع محددة خلال عام 2023 وبالتحديد في شهر يوليو نفذت دولة الكويت عقوبة الإعدام بحق خمسة سجناء، وقد انتقدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان هذه الاحكام، وأكدت اعتراضها على عقوبة الإعدام مهما كانت الظروف. خلال الفترة التي يغطيها التقرير أيضا ظلت هناك تابعات لعدم احترام الحق في الحياة للعمال المنزليات من الجنسية الفلبينية. فعلي سبيل المثال في يناير 2023، علقت حكومة الفلبين اعتماد وكالات التوظيف الجديدة والعمال الجدد الذين يبحثون عن عمل في الكويت، بسبب جرائم قتل عاملات المنازل الفلبينيات في الكويت في السنوات السابقة وهو ما أدي إلى فرض حظر مؤقت على عمل عاملات المنازل الفلبينيات في الكويت.

ادعاءات الترحيل القسري

خلال الفترة التي يغطيها التقرير وثقت مؤسسة ماعت ترحيل قسري لبعض الكتاب بسبب صلة هؤلاء الكتاب بفئة البدون، ففي 4 يناير، منعت سلطات الكويت دخول الكاتبة الأمريكية مني كريم وهي من فئة البدون. وتبلغ من العمر 35 عامًا من دخول الكويت لزيارة أهلها وبعد توقيفها في المطار كتبت كريم إنها للعام العاشر على التوالي تُحرم من زيارة اهلها. وبعد توقيفها جري ترحيلها مرة أخري إلى لبنان.

الحق في حرية الرأي والتعبير

ظلت حرية الرأي والتعبير المكفولة قانونًا للأفراد بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والدستور الكويتي، عرضة للانتهاكات، ففي شهر أغسطس طرحت وزارة الإعلام مشروع قانون للأعلام الموحد يتضمن بنودًا مختلفة لتقييد الحريات، من أهمها حظر التعرض لشخص ولي العهد أو نائب الأمير بالنقد، بعد أن كان القانون القديم يقتصر على الذات الأميرية، بالإضافة إلي اشتراط وجود مدير لأي وسيلة من وسائل الإعلام المراد الترخيص لها بخلاف مالك الترخيص، وتقليل مدة الترخيص لوسائل الإعلام من 10 سنوات إلي 5 سنوات فقط، واشتراط أن يكون الحاصل علي ترخيص لأي وسيلة من وسائل الإعلام يحمل شهادة جامعية، وهو ما يهدد بإغلاق وسائل الإعلام في الكويت. وقد لاقي مشروع القانون معارضة من مجلس الأمة الكويتي مما أدي إلي سحبه ومحاولة إدخال تعديلات جديدة عليه، كما سعت الحكومة الكويتية إلي فرض رقابة على الإنترنت وذلك عبر ما عرف بـ"مناقصة تدوير بوابة الكويت الدولية" أو " مناقصة مشروع بوابة الإنترنت" وهي مناقصة طرحتها وزارة الاتصالات الكويتية لفرض الرقابة على الإنترنت تستهدف التحكم في بعض التطبيقات مثل "الواتس أب" والتي استهدفت منع الاتصالات من خلاله مع إبقاء المحادثات النصية، كما استهدفت وزارة الاتصالات الكويتية مراقبة معلومات كل مستخدمي الإنترنت ومراقبة التطبيقات ونوعية الأجهزة المحمولة والموقع الجغرافي لها، بالإضافة إلي تقييد حجم مرور البيانات وسرعة الإنترنت بالنسبة لتطبيقات معينة، والقدرة علي نسخ حركة المستخدمين علي الإنترنت وإرسال تلك البيانات لأطراف أخري. وتمثل مساعي حكومة الكويت في هذا الإطار انتهاكاً للمادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ونفس المادة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، غير أن تطوراً إيجابياً يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية قد شهدته دولة الكويت عام 2023 تمثل في إصدار عفو أميري في 27 نوفمبر، عن عدد من المحكومين خاصة في قضايا الرأي والتجمعات والقضايا السياسية وإلغاء بعض قرارات إسقاط الجنسية، بالإضافة إلى موافقة مجلس الأمة الكويتي في 20 يونيو على تشكيل لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان البرلمانية.

الحق في الحصول على الجنسية

استمرت السلطات الكويتية خلال الفترة التي يغطيها التقرير في حرمان سكان مجتمع البدون من الحق في الجنسية، فما زال سكان البدون التي تقدر تقارير مختلة أعدادهم بنحو 100 ألف فرد، مقيمين غير شرعيين بموجب الاجراءات الحكومية، ومن ثم، فهم محرمون من الحصول على الجنسية الكويتية، ومستبعدون من الحصول على بطاقات الهوية اللازمة للحصول على كافة الخدمات العامة الأخرى مثل الخدمات التعليمية وخدمات الرعاية الصحية، كما أنهم يواجهون صعوبة بالغة، في سياق حرمانهم من الجنسية. وقد ضاعفت هذه السياسيات الحكومية من الصعوبات المعيشية للمواطنين البدون، الأمر الذي دفع بالعديد من السكان البدون إلى إنهاء حياتهم احتجاجًا على تجاهل الدولة لمعاناتهم، استمرت محاولة الأشخاص البدون في انهاء حياتهم من خلال الانتحار، في 2 فبراير حاول شخص من البدون الانتحار امام مخفر شرطة وقد واري جسده الثري بعد نقله إلى المستشفى.

المساءلة على انتهاكات حقوق المحتجزين

اعتدت السلطات الكويتية ممثلة في وزارة الداخلية في يونيو 2023 على نزلاء السجن المركزي والذي نتج عنه إصابة 12 سجيناً بجروح مختلفة، جاءت هذه الاعتداءات بعد أحداث شغب جرت في السجن وزعمت تقارير استخدام القوة المفرطة للسيطرة عليها، وهو ما أثر سلباً على النزلاء وحقوقهم الأساسية في السجن المركزي، وتتنافي تلك الواقعتين مع الضمانات الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، وعقب تلك الأحداث صدر قراراً من النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدفاع بالوكالة والتي تضمنت إيقاف عن العمل لكلاً من وكيل وزارة الداخلية المساعد لشئون الأمن الخاص والمؤسسات الإصلاحية ومدير عام الإدارة العامة للمؤسسات الإصلاحية، كما تم تشكيل لجنة تحقيق من الجهات المختصة بالأحداث التي وقعت في السجن المركزي والتي أوصت بعد انتهاءها من التحقيق بإحالة الموضوع إلى النيابة العامة. وتدعم اجراءات المساءلة في هذه الواقعة الحق في الانصاف للضحايا وهي ممارسة جيدة للكويت.

ثالثا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الحق في العمل

يكفل دستور الكويت الحق في العمل للمواطنين، وأعلنت الحكومة الكويتية ميزانيتها في عام 2024/2023 عن خطط لتوظيف 20 ألف مواطن خلال الفترة المقبلة. وبلغ عدد

العاطلين عن العمل في يونيو 2023 نحو 28 ألف شخص مقابل 26 ألف شخص في نهاية عام 2022. ليصـــل معدل البطالة في الكويت لنحو 5.8% من إجمالي القوة العاملة في الكويت. كما اســـتمرت الكويت في توظيف عمال جُدد من الوافدين الأجانب في النصـــف الأول من عام 2023، ليصـــل إجمالي فرص التوظيف 58 عامل جديد في الفترة المذكورة سلفًا. في سياق متصل يُمنع على أفراد البدون حتى هؤلاء الذين كانوا في الجيش الكويتي إبان الحرب مع العراق العمل في القطاع الحكومي، وبخلاف المواطنين الذين يحملون الجنســية الكويتية، فمن غير الوارد عمل أي من المقيمين الأخرين بما في ذلك البدون في القطاع العام، وهو ما يترتب عليه عدم الحصـــول على أي تعويضـــات أو تأمينات نظير العمل.

📖 الحق في التعليم

مع بداية العام الدراســي الجديد في الكويت وفي 20 ســبتمبر، اتخذت المدارس الخاصــة الكويتية إجراءات بحق الطلاب عديمي الجنســية من البدون حيث تم اجبارهم علي دفع رسوم فرق الشريحة مقدماً مقابل ادخالهم الصفوف الدراسية، وتخالف تلك الإجراءات بشكل فج المواثيق والمعاهدات الدولية التي تنص علي الحق في التعليم لاسيما المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتجبر الحكومة الكويتية أطفال البدون على دفع رســوم التعليم الخاص الذي يعدّه الآباء والأمهات والأطفال دون مســتوى التعليم في المدارس الحكومية المجانية التي يلتحق بها المواطنون الكويتيون، وذلك علي الرغم من أن الكويت طرفاً في عدد من المعاهدات الدولية التي تعترف بحق جميع الأطفال الذين يعيشون في البلاد بالحصول على التعليم المجاني على قدم المساواة بدون تمييز، ومع ذلك ترفض السلطات ضمان ذلك الحق عندما يتعلق الأمر بأطفال البدون، ووصف الآباء والأمهات والأطفال البدون تجاربهم مع المدارس الخاصــة التي أُرغموا على الالتحاق بها؛ حيث يتكدس التلاميذ في فصول دراسية يزيد عدد الطلاب في القاعة الواحدة منها، على 50 تلميذًا، وأحيانًا بدون مكيفات هواء، كما أن فصول دراسة الحاسوب بدون عدد كاف من الأجهزة اللازمة للطلاب. وبحسب إحصائيات اليونسكو فإن 221820 طفلا في سن الدراسة في الكويت لم يلتحقوا بالمدارس في عام 2023، من بينهم 60790 طفلا في سن المدرسة الابتدائية و81180 في سن الدراسة المتوسطة، ونحو 79850 في سن الدراسة الثانوية، وشملت هذه الاحصائيات الأطفال الكويتيين والأجانب. وبررت وزارة التعليم هذه النسب بإن الأطفال غير المواطنين يتعلمون وفقا لمناهج تتبع دولهم الأم ما يجعلهم لا يلتحقون بالمدارس في الكويت.

الحق في الرعاية الصحية

يضمن دستور الكويت الحق في الرعاية الصحية، ولاحظت مؤسسة ماعت خلال الفترة التي يغطيها التقرير رفع وزارة الصحة سن مرضي السرطان غير الكويتيتين المستفيدين من الإعفاء من الرسوم إلى 18 عامًا بدلا من 12 عامًا. مع ذلك ظلت هناك تحديات تواجه تقديم الرعاية الصحية لغير المواطنين في الكويت، وتري منظمات حقوق الإنسان إن فصل غير المواطنين عن الكويتيين حتى وإن كان يرمي إلى إعادة تنظيم آلية تقديم الخدمات الصحية، بيد إنه ينطوي على نوع من التمييز على أساس الجنسية. ظل غير المواطنين لا يحصلون على الرعاية الصحية إلا بوجود بطاقة صحية سارية المفعول وفي الغالب ما تكون هذه البطاقات منتهية الصلاحية بسبب رفض الأجهزة الأمنية تجديدها، أما بسبب بعض القيود الأمنية أو نتيجة لرفض الشخص عديم الجنسية التوقيع على ما يفيد بإن له جنسية أخري. أما البدون الذين يحملون بطاقة أمنية صالحة يحصلون على العلاج المجاني بالمستشفيات والمراكز الصحية الحكومية. أما البدون الذين ليست لديهم بطاقة أمنية صالحة، فيحتاجون إلى استصدار تأمين صحي لا يمكنهم الحصول عليه إلا من خلال بيت الزكاة، وهو هيئة خيرية حكومية مستقلة. ويضطر هؤلاء، نتيجة لذلك، لدفع مبلغ دينارين عند كل زيارة للمركز الصحي. أما من لا يوافق بيت الزكاة على منحهم التأمين الصحي بناء على تعليمات الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية، فلا يحصلون على رعاية صحية حكومية، في غير حالات الطوارئ.

رابعا: الفئات الأولي بالرعاية

حقوق النساء

تكفل المادة 29 من الدستور الكويتي المساواة بين الجنسين، وفي عام 2023 اظهرت بيانات جامعة الكويت إن المرأة الكويتية تمثل 59% من القوي العاملة في القطاعين العام والخاص، وهي نسبة مرتفعة للغاية. وفي 4 سبتمبر انضمت 74 امرأة كويتية إلى العمل الدبلوماسي في وزارة الخارجية الكويتية ليرتفع عدد النساء الكويتيات في العمل الدبلوماسي إلى 174 امرأة. وفي سياق تعزيز حقوق النساء العاملات في المنازل اتخذت الحكومة خطوة جيدة في يناير 2023 عندما أطلقت منصة الكترونية للعاملات المنزليات تتيح لهم تقديم الشكاوى كبديل للسفر إلى إدارة تنمية المجتمع مع ذلك ظلت هناك ممارسات تعسفية تواجه النساء في الكويت.

فرضت وزارة الصحة الكويتية خلال شهر مايو إجراءات تمييزية جديدة على الحقوق الصحية للمقيمين في دولة الكويت، وذلك عن طريق فرض رسومًا مقابل الحصول على أكياس دم، ورسومًا أخري مقابل إجراء الفحوصات التي تتم في مختبرات إدارة خدمات نقل

الدم، وهذا القرار يضر بشكل مباشر بحالات الطوارئ التي تكون بأمس الحاجة لنقل الدم من أجل الحفاظ على حياتها، خاصة النساء في حالات الولادة، وبذلك فإن هذه الإجراءات التمييزية تخالف المادة 12 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتي نصت على أن "تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان الرعاية الصحية من أجل أن تضمن لها، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، الحصول على خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة". وفي سياق الممارسات التعسفية التي واجهت العاملات المنزليات اطلعت مؤسسة ماعت في يناير 2023 على تقارير تفيد بإن عاملة منزلية فلبينية تعرضت للاغتصاب والضرب والقتل وإضرام النار فيها ودفنها على يد ابن صاحب العمل الكويتي البالغ من العمر 17 عامًا؛ واعترف الجاني بالاعتداء جنسياً على العاملة المنزلية وقتلها بسبب حملها. واعتقلت الحكومة الجاني المزعوم بعد العثور على جثة العامل مدفونة في الصحراء؛ مع ذلك لم تقدم الحكومة تفاصيل عن التهم الموجهة ضد هذا الجاني. كما واجهت النساء في الكويت تحديات أخري فيما يخص المشاركة السياسية والعنف الأسري.

- **المشاركة السياسية:** ظلت المرأة الكويتية تفتقر للمشاركة السياسية في البرلمان فوفقا لبيانات الاتحاد البرلماني الدولي فإن نسبة تمثيل المرأة الكويتية في مجلس الأمن تمثل 3% فقط من إجمالي أعضاء المجلس.
- **العنف الأسري:** ظلت هناك تقارير محلية تحذر من ارتفاع معدلات العنف الأسري ضد النساء والفتيات في الكويت، وبلغ متوسط حالات العنف الأسري في الكويت 1100 حالة سنويًا وفقا لمنظمات المجتمع المدني المحلية وتشمل هذه الحالات العنف الاسري بأشكاله المختلفة الجسدية والجنسية والنفسية.

حقوق الأطفال

يحمي دستور الكويت حقوق الطفل، اتساقًا مع هذه الحماية أفادت وزارة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة في 29 ديسمبر، إن ثمة اقتراب من افتتاح مركز ايواء وحماية للطفل في الكويت وبالتحديد في العاصمة الكويت وفي محافظة الفروانية. ظلت هناك مبادرات خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمواجهة التنمر ضد الأطفال في المدرسة والتوعية بخطورة هذه الممارسة ومع ذلك ظل الأطفال يواجهون عقبات تتمثل في العقاب البدني وفي حق اطفال البدون في الحصول على الجنسية والزواج المبكر للفتيات.

- **العقاب البدني:** ظل العقاب البدني للأطفال في الكويت ممارسة مشروعة بموجب المادة 29 من القانون الجنائي والمادة 6 من قانون حقوق الطفل.

- **حصــول الأطفال على الجنســية:** اســتمر قانون الجنســية الكويتي الذي يحظر على المرأة الكويتية تمرير جنسيتها إلى أطفالها إذا كانت متزوجة من رجل أجنبي، في حرمان العديد من الأطفال المولدون من أم كويتية وأب أجنبي.
- **الزواج المبكر:** ظل قانون الأحوال الشــخصــية الكويتي، والذي حددت المادة رقم 26 منه، السن القانوني لزواج الفتيات بمجرد بلوغهن 15 عامًا، يرسخ ظاهرة الزواج المبكر بين الفتيات القاصرات. بما يتعارض مع المادة السابعة من اتفاقية حقوق الطفل.

حقوق فئة البدون

واجهت فئة البدون في الكويت ممارســات مختلفة للحد من حصــولهم على الخدمات العامة لا سميا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فيما يتعلق بالتعليم تواصل خروج عدد من الأطفال البدون من العملية التعليمية بســبب لوائح ونظم شــؤون الطلبة، حيث تشــترط وزارة التربية في الكويت طيف واســع من الأوراق الثبوتية لتســجيل الطلبة في المدارس، مثل إقامة صالحة بالنسبة للوافدين، مما يحرم بعض الأطفال من حق التعليم. كما أنها تطلب من فئة البدون إحضار شهادة ميلاد لإكمال إجراءات التسجيل لأطفالهم، في الوقت التي تفرض عليهم الأجهزة الأمنية قيودًا تمنعهم من استصدار هذه الشهادة، فلا يحصــلون إلا على ما يعرف ببلاغ الولادة. ووفقا للإجراءات، ترفض وزارة التربية قبول بلاغ الولادة كوثيقة يعتد بها للتســجيل في المدارس الحكومية في الكويت. فيما يتعلق بالرعاية الصــحية فرضــت الكويت رســوماً باهظة عليهم نظير الحصــول على الخدمات الصــحية، في تعارض مع ما ذهبت إليه لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصــادية والاجتماعية والثقافية في التعليق العام رقم 14 المُكمل للحق في العلاج والتي أوصــت بضــرورة أن تأخذ الدول بعين الاعتبار مقدرة الأشــخاص حين تنظم تســعيرة الرعاية الصــحية. أما في الوقت الحالي لا يمكن تلقي الرعاية الصــحية بالنســبة لغير المواطنين إلا بوجود بطاقة صــحية ســارية المفعول وفي الغالب ما تكون هذه البطاقات منتهية الصلاحية بسبب رفض الأجهزة الأمنية تجديدها، أما بسبب بعض القيود الأمنية أو نتيجة لرفض الشخص عديم الجنسية التوقيع على ما يفيد بإن له جنسية أخري.

الإمارات

استضافت دولة الإمارات في الفترة من 30 نوفمبر وحتى 13 ديسمبر 2023 فعاليات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المعروفة بكوب 28، خلال الفترة، وخصصت دولة الإمارات مكانًا للتظاهر للنشطاء والمدافعين عن حقوق البيئة والعدالة المناخية في سابقة لم تكن موجودة. وظلت هناك مطالبات خلال عام 2023 بالإفراج عن الاشخاص الذين انتهت فترة عقوبتهم وأودعوًا في المركز الوطني للمناصحة بيد إن ذلك لم يتم. وفي الوقت نفسه اتخذت دولة الإمارات عدد من التدابير التشريعية خلال الفترة التي يغطيها التقرير تتعلق معظم هذه التشريعات بالحقوق الاجتماعية لمواطنيهًا مثل قانون التأمين الصحي الاتحادي، وظلت هناك وعود بمراجعة تشريعات تتعلق بالحقوق المدنية والسياسية مثل قانون المطبوعات والنشر. وفي 8 مايو، استعرضت دولة الإمارات تقريرها الدوري الرابع امام الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل وتقلت الإمارات 323 توصية في الجولة الرابعة لآلية الاستعراض قبلت من هذه التوصيات 198 توصية. كما اخذت علما بنحو 125 توصية، وارجعت مسألة الأخذ علمًا بالتوصيات إلى إن هذه التوصيات إما تقتضي مزيدا من الدراسة، أو تحتاج إلى تهيئة البيئة التشريعية الوطنية حتى تتماشى مع المعايير والاتفاقيات الدولية. أو تتعارض في جزء منها مع أحكام الشريعة الإسلامية ومع التشريعات الوطنية.

أولا: التطور التشريعي ذات الصلة بحقوق الإنسان

في أكتوبر 2023 أجريت الانتخابات التشريعية للمجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة مشاركة 44% وفي7 أكتوبر أعلنت اللجنة الوطنية للانتخابات النتائج النهائية لأعضاء المجلس الوطني الاتحادي الذي يتشكل من 50% من النساء مقابل 50% من الرجال. وزخرت البيئة التشريعية في دولة الإمارات خلال الفترة التي يغطيها التقرير بعدد من القوانين وبوعود بمراجعة قوانين قائمة بالفعل. فعلي سبيل المثال في بيان الإمارات على هامش جلسة اعتماد نتائج الاستعراض الدوري الشامل في 3 أكتوبر، أقرت دولة الإمارات بمراجعة عدد من التشريعات كقانون المطبوعات والنشر وقانون مكافحة الاتجار بالبشر، وقانون الأشخاص ذوي الإعاقة بهدف توافق هذه التشريعات مع التزامات دول الإمارات في مجال حقوق الإنسان. كما لاحظت مؤسسة ماعت اعتماد دولة الإمارات عدد من التشريعات ذات الصلة بحقوق الإنسان خلال الفترة التي يغطيها التقرير، ومن بين هذه التشريعات مشروع قانون صاغته وزارة المالية بشأن التأمين الصحي الاتحادي والذي انتهت الوزارة من الصياغة في نوفمبر 2023، ومن المتوقع أن يحال القانون لمجلس الوزراء لإقراره. كما اعْتمد مشروع قانون المنشآت الصحية

الخاصة والذي من شأنه تشديد العقوبات على من يزاول مهنة الطب دون الحصول على تراخيص، ما يساهم في الحد من الممارسات الضارة ضد المواطنين والوافدين على حد سواء لاسيما ممارسات ختان الإناث. وفي سياق مكافحة جرائم الاتجار بالبشر أدخلت دولة الإمارات خلال الفترة التي يغطيها التقرير تعديلات على قانون مكافحة الاتجار بالبشر، ونصت التعديلات على تقديم مساعدات تعليمية وتدابير العودة الآمنة لدولة الضحايا، وتجريم التحريض على ممارسة الجريمة، وتغليظ العقوبات الموقعة على الجناة المتورطين فيها.

ثانيا: الحقوق المدنية والسياسية

الحق في الحياة

يحترم دستور دولة الإمارات الحق في الحياة لجميع مواطنيه. واستمرت دولة الإمارات للعام علي الثالث على التوالي في وقف تطبيق عقوبة الإعدام في الواقع العملي على الرغم من إصدار المحاكم الإماراتية أحكامًا بهذه العقوبة. وظل رئيس دولة الإمارات يصدر أحكامًا بالعفو على الوافدين الصادر بحقهم عقوبة الإعدام. فعلي سبيل المثال أصدر رئيس الدولة في 26 مارس، قرارًا بالعفو عن وافدة صدر في حقها حكمًا بالإعدام بسبب حيازتها للمخدرات. وفي بعض الحالات التي صدرت فيها عقوبة الإعدام تفاوضت الحكومة مع عائلات الضحايا من أجل استبدال عقوبة الإعدام بدفع الدية، وفقا للشريعة الإسلامية، وذلك مقابل العفو وتخفيف عقوبة الإعدام.

مع ذلك ظلت هناك تقارير تتحدث عن حالات وفاة في السجون خلال الفترة التي يغطيها التقرير فعلي سبيل المثال في 4 مايو، توفي رجل الاعمال اللبناني غازي عز الدين ويبلغ من العمر 50 عامًا وذلك بعد شهرين من احتجازه في مقر أمني لم يكشف عنه وزعمت منظمات حقوق الإنسان إن رجل الاعمال توفي بسبب سوء المعاملة اثناء استجوابه والتحقيق معه. ولم تسمح السلطات الإماراتية بنقل جثمانه إلى لبنان لدفنه في مسقط رأسه.

الحماية من الرق المعاصر والاتجار بالبشر

لاحظت مؤسسة ماعت الجهود التي تقوم بها دولة الإمارات لحماية المواطنين والوافدين على حد سواء من الرق المعاصر والاتجار بالبشر، ويمثل القانون الاتحادي رقم 51 لعام 2006 المعدل بالقانون رقم 1 لسنة 2015 الإطار القانوني الضامن للحماية من الاتجار. كما افتتحت دولة الإمارات في شهر مارس، دار إيواء في دبي لرعاية الأطفال الذي تتراوح أعمارهم بين 3 إلى 13 عامًا والذي يزعم أن أسرهم ضحايا للاتجار. كما وزعت الدولة

416 ألف درهم من خلال صـــندوق دعم ضـــحايا الاتجار على ضـــحايا الاتجار المقيمين في الملاجئ الحكومية في مختلف أنحاء الدولة. تتفق هذه الخطوات مع المادة الرابعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنســان الذي تلتزم الإمارات بتنفيذ الحقوق الواردة فيه. مع ذلك جاءت الإمارات في مراكز متقدمة في مؤشـــر العبودية الحديثة لعام 2023، حيث احتلت المرتبة الثانية في المنطقة العربية من حيث معدل انتشار العبودية الحديثة من ضمن 11 دولة. والسابع ضمن الدول التي يغطيها المؤشر وهم 160 دولة، وقدر المؤشـر إن هناك 132 ألف فرد يعيشـــون في العبودية الحديثة في دولة الإمارات وهو ما يمثل 12 لكل ألف شخص في الدولة. وأرجع المؤشـر ذلك إلى نظام الكفالة والاسـتغلال التجاري والجنسي للبالغين والأطفال.

الاحتجاز التعسفي

ظل هناك نحو 61 محتجز في دولة الإمارات خلال الفترة التي يغطيها التقرير، ورغم انتهاء فترة العقوبة لبعض هؤلاء المحتجزين وايداعهم في مراكز المناصـــحة إلا إنهم ظلوا فيه دون الإفراج عنهم وهو ما شـكل انتقادات واسـعة لدولة الإمارات لاسـيما من منظمات حقوق الإنسان والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة.

تكوين الجمعيات

يكفـل دســـتور دولـة الإمـارات الحق في تكوين الجمعيـات ويُحيـل تنظيم هـذا الحق إلى القـانون. لكن ظلـت هنـاك انتقـادات توجـه إلى القـانون رقم 2 لســـنـة 2008 الخـاصـــة بالجمعيات والمؤســـســـات الأهلية ذات النفع العام بســـبب القيود التي يفرضـــها على الجمعيات. مع ذلك لاحظت مؤســـســـة ماعت ارتفاع عدد منظمات المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة في 2023 إلى 249 منظمة مجتمع مدني -من بينهم 27 منظمة غير حكومية-، بعد ان كان عددها 166 منظمة في عام 2016، وينحصـــر مجال عمل هذه المنظمات في الأنشـــطة الخيرية والإنســـانية والخدمية مع بعض المنظمات المحدودة ذات الاهتمام بحقوق الإنسان.

التجمع السلمي

تعهدت دولة الإمارات بتوفير مســاحة للتجمع والتظاهر الســلمي في مدينة اكســبو دبي حيث يقام مؤتمر الأطراف كوب 28، جاء هذا التعهد بعد توقيع الإمارات والأمم المتحدة في أبو ظبي اتفاقية البلد المضـيف لكوب 28 والذي انعقد في الفترة من 30 نوفمبر وحتى 10 ديسمبر 2023. وفي 9 ديسمبر أطلعت مؤسسة ماعت علي صور تبين إنها المنطقة المخصـصـة للتظاهر في مدينة أكسـبو دبي، تُظهر هذه الصـور مجموعة من النشـطاء والمـدافعين عن حقوق البيئـة وهم يرفعون شـــعـارات للإفراج عن متهمين في دولـة

الإمارات، كما تضـمنت الشـعارات أيضـا المطالبة بوقف إطلاق النار في قطاع غزة. كما دعا آخرون لضرورة احترام العدالة المناخية باعتبار إن لا عدالة مناخية بدون حقوق انسان.

ثالثا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الحق في العمل بشروط مُرضية

تنص المادة 20 من الدسـتور الإماراتي إن العمل بمثابة ركن من أركان تقدم المجتمع وتعمل على توفيره الدولة لمواطنيها وتأهيلهم له. ورغم انخفاض معدلات البطالة في دولة الإمارات إلا أن مصرف الإمارات المركزي رجح أن ترتفع معدلات البطالة بنسبة 4.7% في عام 2023 مقارنة بنحو 4.5% في عام 2022. وفي مايو 2023 أضـافت وزارة الموارد البشرية والتوطين العاملين بالشركات شبه حكومية والشركات المسجلة في المناطق الحرة إلى الفئات المشـمولة بنظام التأمين ضـد التعطل عن العمل. وبدأ سـريان هذا النظام في يناير 2023 ويهدف لتعويض العامل المؤمن عليه بمبلغ نقدي لنحو ثلاث شـهور حال تعطله عن العمل نتيجة إنهاء خدمته لدى جهة عمله. ومن شـأن هذه الإجراءات أن تساهم في تنفيذ المادة رقم 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسـان والتي تكفل الحق في العمل والمادة 7 من العهد الدولي للحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية والتي لم تصادق عليه دولة الإمارات.

الرعاية الصحية

يكفل دسـتور دولة الإمارات الحق في الصحة لجميع المواطنين، وبلغ معدل الأطباء نحو 3.1 طبيب لكل 1000 من السـكان، ويشـكل القطاع الخاص نحو 96% من عدد الأطباء. وهي نسبة أكبر من تلك التي وضعتها منظمة الصحة العالمية. وخصصت دولة الإمارات 8% من ميزانية عام 2023 لخدمات الرعاية الصـحية وتنمية المجتمع، ما يعزز جهود تنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المسـتدامة، وإذ تقدر مؤسـسـة ماعت هذه الخطوات ظلت هناك تحديات تواجه الوافدين عند محاولة الحصـول على الرعاية الصـحية في المستشفيات الحكومية والخاصة حيث واجهن النساء على سبيل المثال تكلفة مرتفعة في الحصول على خدمات الصحة الانجابية. ويعد الانفاق على الرعاية الصحية مرتفعا في الامارات حيث تأتي كثاني اعلي معدل إنفاق على الصحة بين دول مجلس التعاون الخليجي، ولا يمكن للوافدين الذهاب إلى المسـتشـفيات العامة إلا فقط عند الحصـول على بطاقة صـحية. وفقا لتقارير طبية موثوقة فإن عائلة مكونة من 4 أفراد يمكن أن تنفق 33,500 درهم إماراتي للحصول على خدمات الرعاية الصحية.

الحق في التعليم

يكفل الدستور الإماراتي الحق في التعليم وخصصت الإمارات ميزانية تقدر بنحو 10.2 مليار درهم لصالح التعليم العام والجامعي وهو ما يشكل 16% من إجمالي الميزانية. كما منحت دولة الإمارات لست فئات من المهاجرين إمكانية تسجيل أطفالهم في المدارس الحكومية الإماراتية. مع ذلك لاحظت مؤسسة ماعت تناول تقارير محلية اماراتية شكاوى بعض الأسر التي لديها أطفال في المدارس الخاصة ونصت هذه الشكاوى على إن مخرجات التعليم في المدارس الخاصة لا تتناسب والرسوم الدراسية الذي يدفعونها لتعليم أطفالهم. كما انتقد هؤلاء العائلات عدم اشراك إدارة هذه المدارس للأسر في خطط تطوير المناهج الدراسية والعملية التعليمية بشكل عام. كما واجه الوافدين رسوم باهظة عند تسجيل أطفالهم في مراحل التعليم المبكر حيث تتراوح رسوم الحضانة في الإمارات العربية المتحدة عادةً من 3000 درهم إلى 8000 درهم شهريًا ما يدفع البعض إلى تفضيل بقاء أطفالهم دون الالتحاق بها.

رابعا: حقوق الفئات الأولى بالرعاية

حقوق النساء

تحظر التشريعات في دولة الإمارات العربية المتحدة التمييز علي أساس نوع الجنس، ولاحظت مؤسسة ماعت مجموعة من التدابير الإيجابية لصالح المرأة الإماراتية في الفترة المشمولة بالتقرير، ومن بين هذه التدابير أطلقت الإمارات في 27 أغسطس، السياسة الوطنية لتمكين المرأة في دولة الإمارات 2023 -2031، بناءً على قرار مجلس الوزراء ونصت السياسة الجديدة للمرأة علي ثمانية توجهات من بينها تعزيز الصحة النفسية للمرأة، بجانب تيسير حصولها علي الخدمات العلاجية والاستشارية بالإضافة إلي تطوير برامج الصحة الوقائية الخاصة بالمرأة ومن بين التوجهات الذي تضمنتها السياسة الوطنية للمرأة العمل علي إدماجها في سوق العمل. كما أطلعت مؤسسة ماعت على تقرير نشرته وزارة الخارجية الإماراتية في يونيو 2023 تضمن التقرير إن المرأة الإماراتية باتت تمثل تمثيلا مرتفعًا في المناصب الدبلوماسية حيث بات عدد النساء والفتيات العاملات الإماراتيات في وزارة الخارجية والتعاون الدولي والبعثات التمثيلية للدولة في الخارج يشكلن (587) موظفة إماراتية، بما في ذلك الدبلوماسيات اللواتي يصل عددهن إلى (275) دبلوماسية، وبنسبة تصل إلى 42% من مجموع الإناث الإماراتيات العاملات في الوزارة. مع ذلك ظلت هناك تحديات قائمة تواجه النساء والفتيات. كما هناك تشريع قيد المناقشة يمنح المرأة الحق في منح الجنسية لأولادها مقارنة بالحق الذي يحظى به الرجل ناهيك عن إن المرأة تحظي بهذا الحق بموجب الأحكام الدستورية، كما يحصل الأطفال

على بعض حقوق الإقامة من أمهاتهم. فيما يتعلق بالمساواة في الأجر على العمل متساو القيمة ينص قانون العمل الإماراتي على المساواة في الأجر مقابل العمل متساو القيمة للإناث والذكور. ظلت هناك حاجة لمزيد من التدابير لحماية العاملات المنزليات، حيث واجهن هؤلاء تحديات في عملهن ويشكل العمال المنزليون 5% من سكان دولة الإمارات إذا يبلغ عددهم 268 ألف عامل وعاملة في الإمارات وأظهرت النقاشات في المجلس الوطني الاتحادي بخصوص قانون عمال الخدمة المساعدة إن 23% من الأسر المواطنة لديها عدد من الخدم يزيد على عدد أفراده. مع ذلك يستثني قانون العمل العمالة المنزلية من تطبيق أحكامه.

حقوق الأطفال

يحمي الدستور وقانون حقوق الطفل المعروف باسم وديمة حقوق الطفل في دولة الإمارات، كما لاحظت مؤسسة ماعت وجود تسعة وحدات لحقوق الطفل في الإمارات. ولاحظت أيضاً مجموعة من التدابير والسياسات الرامية إلى تحقيق مصالح الطفل الفضلى في الفترة التي يغطيها التقرير، ومن بين هذه التدابير إطلاق صندوق الطفل بقيمة 50 مليون درهم في 29 نوفمبر، ويهدف إلى علاج 3000 طفل في مستشفى الجليلة للأطفال. وفي 13 سبتمبر أعلنت الإمارات في حوارها مع اليونيسف حول سياسات رفاه الطفل إنها اختارت عام 2024 ليكون عامًا لحماية الطفل الإماراتي وعبرت الإمارات إن حماية الطفل بمثابة أولوية وطنية. مع ذلك ظلت هناك تحديات تواجه الإعمال الكامل لحقوق الطفل بما في ذلك تنفيذ أحكام اتفاقية حقوق الطفل الذي صادقت عليه الإمارات مثل العقاب البدني للأطفال حيث ظل تأديب الأطفال في المنزل بمثابة عقوبة مشروعة بموجب القانون وبالتحديد الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون الطفل. كما لا يوجد منع صريح لتأديب الأطفال أو العقاب البدني ضدهم في أماكن الرعاية البديلة. جدير بالذكر أن دولة الإمارات كانت أول دولة عربية تنضم إلى الشراكة العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال.

النساء المهاجرات

تستمر الشبكات الإجرامية في دولة الإمارات في تسهيل ممارسات الاتجار بالجنس في الفترة المشمولة بالتقرير وهو نوع من انواع الاتجار بالبشر حيث تورطت هذه الشبكات نساء أفريقيات وتستقدمهن إلي دبي وتجبرهن على ممارسة البغاء في بيوت الدعارة والشوارع الخلفية والفنادق ونوادي الرقص، وتشمل هذه الممارسات التي تقوم بهًا هذه الشبكات التهديد بالقتل وإلقاء جثثهن في الصحراء إن لم يفعلن ما يطلب منهن. ويقعن هؤلاء النساء ضحايا لوعود بمنحهن أنواعا أخرى من العمل لكنهن يجبرن على

ممارسة الدعارة. رغم تخصيص وزارة الموارد البشرية والتوطين، ومؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال، ومركز أمان للمرأة والطفل خطوطًا ساخنة مجانية متعددة اللغات للإبلاغ عن جرائم الاتجار بالجنس ظل تلقي البلاغات محدودًا خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

عُمان

استمرت سلطنة عمان في العناية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها في عام 2023 وانخفضت معدلات البطالة لأدني مستوياتها. مع ذلك ظلت القيود المفروضة على حرية الرأي والتعبير على شبكة الأنترنت محل انتقاد عدد من التقارير والمنظمات والهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

أولا: التطور التشريعي ذات الصلة بحقوق الإنسان

لاحظت مؤسسة ماعت تطورات تشريعية ذات صلة بحقوق الإنسان الأساسية في سلطنة عمان خلال 2023، حيث أصدر وزير الصحة في شهر يونيو القرار رقم (2023/126) الخاص برسوم الخدمات العلاجية، والذي تضمن التزام الهيئات الصحية في سلطنة عُمان بتقديم الخدمات العلاجية لجميع المواطنين والمقيمين. مع ذلك ظلت بعض الفئات تواجه قيود اثناء محاولة الحصول على الرعاية الصحية المجانية مثل فئة العمالة المنزلية وبعض الوافدين. كما صدر في 13 يوليو قانون الحماية الاجتماعية بموجب المرسوم السلطاني رقم 2023/52، وينص القانون على اصلاحات مختلفة من بينهم منح فرص أكبر للمرأة عن طريق اتباع مسار يراعي المساواة بين الجنسين بجانب تعزيز حقوق العمال المهاجرين.

ثانيا: الحقوق المدنية والسياسية

الحق في الحياة

في 31 مارس، صادقت عمان على الميثاق العربي لحقوق الانسان الذي ينص في المادة الخامسة علي حق كل شخص في الحياة. وظلت المحاكم العمانية تصدر احكامًا مشددًا على ممارسات العنف وقتل النساء، وفي يونيو أصدرت المحكمة الجنائية بولاية السيب في سلطنة عمان حكماً بإعدام قاتل المحامية العمانية أمل العبرية التي قتلت على يد طلقيها طعناً بالسكين في 7 ديسمبر 2022. والجدير بالذكر أن سلطنة عمان من الدول التي تتريث في تطبيق عقوبة الإعدام إذ لم تطبق العقوبة إلا على عدد قليل جدًا من المحكوم عليهم منذ عام 2015 مع وقف تنفيذها وتعليقها على العديد من المتهمين. كما يوقف تنفيذ عقوبة الإعدام على المرأة الحامل، ويتم تأجيل تنفيذ العقوبة وفقا للمادة (293) من قانون الإجراءات الجزائية رقم (99/97).

حرية التعبير على الأنترنت

يكفل الدستور العماني حرية الرأي والتعبير. مع ذلك لاحظت مؤسسة ماعت إنه خلال الفترة التي يغطيها التقرير وقعت عدد من الممارسات التعسفية التي تتعارض مع إتاحة هذا الحق. علي سبيل المثال في 9 أغسطس، استدعى جهاز الأمن الداخلي رجل الأعمال هاني السرحاني، بسبب نشاطه على مواقع التواصل الاجتماعي وانتقاده المتواصل لممارسات الفساد، وتفيد التقارير باحتجاز هاني السرحاني لدى سلطات الأمن الداخلي، في عمان وعدم التحقيق معه من قبل النيابة العامة إلا بعد أسابيع من القبض عليه وفي 22 أغسطس، أُجبر على التوقيع على بيان يتضمن ما جاء في التحقيق معه واستجوابه بينما افادت تقارير إن البيان لم يتضمن جميع أقواله. وفي 19 أكتوبر، حكمت المحكمة الابتدائية في مسقط بالسجن لمدة عامين على السرحاني بتهمة "الاخلال بالنظام العام"، مع إلزامه بدفع كفالة بمبلغ 600 ريال عماني. كما أمر بدفع غرامة قدرها 1000 ريال عماني. يستند هذا الحكم على المادة 19 من قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية التي تجرم استخدام منصات التواصل الاجتماعي كوسيلة للإخلال بالنظام العام، والمادة 115 من القانون الجنائي. في سياق الأمثلة المماثلة عقدت محكمة استئناف صحار جلستها الأولى ضمن محاكمة أربعة من نشطاء الإنترنت هم كل من، علي بن مرهون عبد الله الغافري، مريم بنت يوسف بن علي النعيمي، غيث مطر حمد الشبلي، وعبد الله حسن جابر المقبالي. وجاءت هذه الجلسة بعد صدور حكم من المحكمة الابتدائية في صُحار ضد الأربعة بالسجن لمدة ثلاث سنوات حيث وجهت ضدهم بعض التهم من قبيل، "استخدام الإنترنت ووسائل تقنية المعلومات في انتاج ما من شأنه المساس بالقيم الدينية والنظام العام".

الحق في المشاركة السياسية

أجريت الانتخابات البلدية وانتخابات مجلس الشورى في الفترة التي يغطيها التقرير في سلطنة عمان وقد وصلت نسبة المشاركة 65% من إجمالي الناخبين وتعود هذه النسبة المرتفعة إلى اجراء الانتخابات من خلال تطبيق "انتخب" الكترونيا ما عزز من عملية التصويت بما يتفق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. مع ذلك ظلت بعض التقارير تشير إلى استبعاد مرشحين محتملين بسبب اراء معارضة لهم. كما لاحظت مؤسسة ماعت عدم نيل أي امرأة في سلطنة عمان عضوية مجلس الشورى من إجمالي 90 مقعدًا جري التنافس عليهم في الانتخابات التشريعية.

حرية الصحافة

جاءت سلطنة عُمان في المرتبة 155 في مؤشر حرية الصحافة لعام 2023 من أصل 180 دولة مقارنة بالمرتبة 163 عام 2022، وهو تقدم ثمانية مراكز ما يعد تحسنًا ايجابية في تعزيز حرية الصحافة في سلطنة عُمان، مع ذلك ظلت هناك مستويات مرتفعة من الرقابة الذاتية يمارسها الصحفيون علي أراءهم في وسائل التواصل الاجتماعي وفي الصحف المحلية.

ثالثا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الرعاية الصحية

تؤكد الوثيقة الوطنية لحقوق وواجبات المرضى، التي أصدرتها المديرية العامة للرعاية الصحية الأولية ممثلة بدائرة التثقيف وبرامج التوعية الصحية حق المريض في تلقي الرعاية الصحية في بيئة آمنة ومناسبة، كما ظلت سلطنة عُمان تحوز مراكز متقدمة في مؤشرات الرعاية الصحية، وقد وصل معدل التغطية الصحية في عمان 97% وهي نسبة مرتفعة مقارنة بباق الدول العربية في سياق متصل لاحظت مؤسسة ماعت إنه يحق للمغتربين العاملين في الحكومة وأفراد أسرهم الحصول على العلاج الطبي المجاني بموجب القرار (2023/126) الصادر عن وزير الصحة في يونيو 2023 ورغم صدور قرارات تتيح العلاج المجاني للمواطنين والمقيمين واجهت العمالة المنزلية عقبات في الحصول على الرعاية الطبية في الواقع العملي.

التعليم

يكفل النظام الأساسي للدولة الحق في التعليم، وفي 18 مايو، صدر المرسوم سلطاني رقم 31 / 2023 بإصدار قانون التعليم المدرسي وتنص المادة السابعة على أن يحق للمغتربين العاملين في الحكومة وأسرهم الحصول على العلاج الطبي المجاني بموجب القرار (2023/126) الصادر عن وزير الصحة وانتقد بعض المدونين بعض المواد التي نص عليها القانون حيث اكدت المادة 94 على فرض عقوبات زجرية على أولياء الأمور عند مخالفتهم لبعض القواعد. وفيما يلي نصّ المادة: "حدّد القانون عقوبة لولي الأمر في حال لم يلتزم بتسجيل ابنه أو متابعة انتظام ابنه في الدراسة، فإذا لم يقم خلال 14 يوماً من تاريخ إتمام هذه الإجراءات بتسجيل الطفل، أو استمر في عدم متابعة انتظامه في الدراسة بغير عذر مقبول، يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن شهر، ولا تزيد على 3 أشهر".

الحق في العمل

تراجعت معدلات البطالة في عام 2023 لأدني مستوياتها واستمرت سلطنة عمان في تطبيق خطط توطين الوظائف، كما ظلت هناك حاجة لوظائف جديدة في القطاع العام والخاص خلال عام 2023 مع ذلك ظلت النساء هن الأكثر بطالة في سلطنة عمان مقارنة بالرجال، وظلت النساء يبحثن عن عمل ولا يزال معدل الإناث الباحثات عن عمل مرتفعا إذ يبلغ 13.7% مقابل 1.7% للذكور.

رابعا: حقوق الفئات الأولي بالرعاية

حقوق النساء

تشكل النساء 49% من إجمالي الساكنة في سلطنة عمان ما يعني إنهم قوة لا يُستهان بها، وظلت الحكومة العُمانية تطلق مزيد من المبادرات لتمكين المرأة في عام 2023 مع ذلك واجهت النساء عدد من الممارسات التعسفية التي تتعارض مع الحقوق الممنوحة لهم بموجب التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، ومنها:

- **العنف ضد النساء في المنزل**: ارتفعت معدلات العنف ضد النساء في سلطنة عمان في عام 2023 وتفيد الإحصائيات بإن أكثر من مئة حالة عنف ضد النساء جري توثيقها في عام 2023، ففي شهر يوليو على سبيل المثال توفت مواطنة عُمانية تدعي بدرية الدغيشي بسبب العنف الذي مارسه زوجها، مع ذلك ظلت وزارة التنمية الاجتماعية تُنكر ممارسات العنف ضد النساء في سلطنة عمان وأفادت الوزارة إنها لم تتعامل إلا مع عدد محدود من الحالات، كما ظل غياب خط ساخن للإبلاغ ثغرة تعيق افادة النساء بشكواهن ضد ممارسات العنف الأسري.
- **الأجور غير المتساوية مع الرجال**: ظلت المرأة تتقاضي أجرًا أقل نظير العمل متساو القيمة مع الرجل في سلطنة عُمان، ولاحظت مؤسسة ماعت عدد من المطالبات في الفترة التي يغطيها التقرير لتعديل القانون لضمان المساواة في الأجر.

الأطفال

يكفل النظام الأساسي حقوق الطفل، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير أطلقت سلطنة عمان حملة بالتعاون مع اليونيسف من أجل رفع الوعي برفاهية وحقوق الأطفال مع ذلك ظل الأطفال في سلطنة عُمان يواجهون تحديات مختلفة:

- **العقاب البدني:** ظلت هناك ممارسات سائدة من العقاب البدني للأطفال في عام 2023، لاسيما في المنزل في أماكن الرعاية البديلة والمؤسسات العقابية وأفيد إن

هذه الممارســات جاءت بذريعة التأديب لكنها تتنافي مع احكام اتفاقية حقوق الطفل التي صادقت عليها سلطنة عمان.

- **زواج الاطفال:** لا تزال هناك ممارســات في المناطق الريفية التي تُمرر زواج الأطفال قانونيًا إذا رأى القاضــي أنه في مصــلحة القاصــر. مع العلم أن الحد الأدنى للزواج عند الثامنة عشر.
- **القيود على الجنســية:** نظم قانون الجنســية العُمانية الصــادر بالمرســوم رقم (2014/38) حالات اكتســاب الجنســية، وبموجب المادة 11 من القانون يعُتبر عمانياً كل من ولد في عُمان وفي خارجها من أب عماني، كما يعتبر عُمانياً من ولد من أم أجنبية وكان أبوه عُمانياً بصـفة أصـلية وأصـبح بلا جنسـية بعد ذلك، شـريطة أن يكون زواج أبويه قد تم بالموافقة المسـبقة من وزارة الداخلية. كما يمكن أن يحصـل الطفل على الجنسـية تبعاً لأمه العُمانية في حال أن المولود لم يثبت نسـبه شـرعاً لأب، سـواء ولد في عُمان أو خارجها، أو من ولد من أم عُمانية وكان أبوه عُمانياً ثم أصــبح بلا جنســية. لكن القانون الســابق تغاضــي عن الحالة التي يكون فيها الطفل مولوداً من أم عُمانية وأب أجنبي ولم يمنح الحق للأم العُمانية المتزوجة من أجنبي الحق في نقل الجنســية إلى أطفالها، بما يتعارض مع المادة 7 من اتفاقية حقوق الطفل والمادة 9 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

📖 كبار السن

يبلغ عدد كبار السـن 5.8% من إجمالي كبار السـن في سـلطنة عُمان ويحظون بالرعاية من وزارة التنمية الاجتماعية الذي تقدم خدماتهًا إلى أكثر من 4 آلاف من تلك الفئة. وفي مايو 2023 عُقد منتدى عمان الأول لرعاية كبار السـن بمشـاركة وزارة التنمية الاجتماعية، وكان من بين مخرجات المنتدى إصـدار قانون لكبار السـن واسـتراتيجية وطنية للمُسـنين ومن شـأن اصـدار القانون والاسـتراتيجية أن يسـاهم في تعزيز حقوق كبار السـن في سـلطنة عمان.

السعودية

استمرت المملكة العربية السعودية في اتخاذ خطوات جادة في عام 2023 لتعزيز حقوق الإنسان لاسيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الفئات الأولي بالرعاية، وخاصة رفع القيود المفروضة على عمل المرأة ما أدي إلى ارتفاع معدل التحاق النساء بسوق العمل بوتيرة متسارعة، لكن تظل هناك بعض التحديات الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية والإطار القانوني الضامن للحقوق والحريات.

أولا: التطور التشريعي

أبدت المملكة العربية السعودية في عام 2023 نيتها في إجراء تعديلات جذرية على الإطار التشريعي في المملكة العربية السعودية لا سميا الضامن لحقوق الإنسان، وفي لقاء تلفزيوني في سبتمبر 2023 قال محمد بن سلمان ولي العهد السعودي إنه ليس فخورًا بكل القوانين في المملكة واضاف" نؤمن اليوم أن القوانين بعيدة تماماً عما نحتاج إليه ويناسبنا كسعوديين، فنحن لسنا فخورين بكل قوانين في المملكة" واضاف إن هناك قوانين سيئة وإن ذلك يجعله يشعر بالخجل. وخلال المقابلة عبر محمد بن سلمان عن نيته تغيير القوانين في المملكة التي تفرض على النظام القضائي أحكامًا محددة. وفي يونيو، وافق مجلس الوزراء السعودي علي نظام المعاملات المدنية ويضم القسم الاول من نظام المعاملات المدنية والذي يتألف من 7 آلاف مادة كأحد أكبر التشريعات في السعودية على كل ما يتصل بالحقوق الشخصية ومعاملات الأشخاص مع بعضهم البعض. وفي أغسطس، وافق مجلس الوزراء السعودي، على نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والذي يهدف لتعزيز وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان حصولهم على جميع الخدمات مقارنة بباق الأفراد الأخرين. كما يعمل القانون على ترسيخ التمكين والتدريب، وتوفير الخدمات لتلك الفئة وفقا لأفضل الممارسات ذات الصلة. وفي 13 نوفمبر، أطلقت المملكة العربية السعودية الإطار الوطني لسلامة الأطفال على الأنترنت ويسعي هذا الإطار لمعالجة مخاطر الفضاء الرقمي، والحد من التعرض للأذى والمخاطر العابرة للحدود مثل التنمر، والاستهداف الجنسي، والاعتداء على الأطفال خاصة في ظل الإحصائيات التي تشير إلي إن 90% من الأطفال في المملكة العربية السعودية يستخدمون الأنترنت.

ثانيا: الحقوق المدنية والسياسية

الحق في الحركة والحماية من حظر السفر

زعم معارضـون للمملكة العربية السـعودية إن الحكومة تفرض على أقاربهم حظر سـفر يتعارض مع المادة 12 من الإعلان العالمي لحقوق الإنســان، ففي شــهر نوفمبر خاطب عدد من السعوديين الذين يعيشون في الخارج بما في ذلك المدافعة عن حقوق الإنسان لينا الهذلول بالإضافة إلى عدد من النشطاء الأخرين، هيئة حقوق الإنسان السعودية من أجل التدخل لرفع حظر السـفر الذي يجري فرضـه حاليا على أقاربهم في السـعودية. وزعم هؤلاء النشطاء إن المملكة فرضت هذه القيود دون أي مبرر قانوني أو حكم قضائي.

حرية تكوين الجمعيات

يكفل "نظام المؤســسـات والجمعيات الأهلية" الحق في تكوين الجمعيات في المملكة العربية السعودية ويحيل إلى وزارة التنمية الاجتماعية والعمل مهام منح التراخيص لهذه المؤسـسـات وبالتالي يجب على المنظمات غير الحكومية الحصـول على ترخيص حكومي للعمل. وحتى اعتماد قانون المنظمات غير الحكومية في عام 2015، كان المســؤولون يوافقون على التراخيص للجمعيات الخيرية فقط؛ وقد أعربت الســعودية في عام 2023 عن رغبتها في تشـجيع نمو المجتمع المدني، لكن زعمت تقارير وجود عقبات تعرقل عمل المنظمات العاملة في قضــايا حقوق الإنســان وقد جري حرمان هذه المنظمات من التراخيص في الواقع العملي. في ســياق متصــل لاحظت ماعت اســتمرار محدودية المنظمات التي تعمل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان باستثناء المنظمات السعودية المعارضة التي تعمل من الخارج.

حرية الصحافة

يُنظم قانون المطبوعات والصـحافة حرية الصـحافة في المملكة العربية السـعودية ولم يظهر في الصـحف الحكومية أو الخاصـة المحلية خلال عام 2023 سـوا اراء محدودة ناقدة للسـياسـات الحكومية السـعودية، ولا يُتاح إلا هامش محدود للغاية فيما يتعلق بحرية الصـحافة في المملكة العربية السـعودية ويتعرض الصـحفيين أو المدونين على وسـائل التواصـل الذين يعبرون على اراءة حرة إلى مضايقات قد تفضي الي السـجن، ويحتجز حاليًا نحو 24 صـحفيًا في المملكة العربية السـعودية. وأتت السـعودية المرتبة 170 من بين 180 دولة في مؤشــر الصــحافة العالمي لعام 2023 وهو تراجع أربع درجات مقارنة بعام 2022. حيث آتت في المركز 166 من بين 180 دولة أيضا.

الحق في الحماية الترحيل القسري

زعمت تقارير مختلفة وجود ممارسـات تعسـفية تمثلت في الترحيل القسـري لأفراد قبيلة الحويطات الذي يقيمون في مدينة نيوم والذي تبني عليها مشــروع نيوم التنموي علي ســاحل البحر الأحمر في المملكة العربية الســعودية، وتبلغ تكلفته 500 مليار دولار وتبلغ

مساحة المدينة نحو 26500 كيلو متر ويبلغ سكانها نحو 20 ألف نسمة، معظمهم من قبيلة الحويطات. وتفيد التقارير إلى تعرض الأشخاص الذين اعترضوًا على الترحيل القسري للاحتجاز التعسفي والاعتقال القسري، وصدر بحق بعضهم أحكامًا بالإعدام. وفي 28 ابريل، وجه خبراء الأمم المتحدة بلاغًا إلى المملكة العربية السعودية بخصوص خمسة اشخاص من قبيلة الحويطات صدر بحقهم احكامًا مشددة حيث "حكم بالإعدام على كل من شاذلي أحمد محمود أبو تقي الحويطي، وإبراهيم صالح أحمد أبو خليل الحويطي، وعطا الله موسى محمد الحويطي. كما صدرت أحكامًا مشددة علي عبد الناصر أحمد محمود أبو تقي الحويطي، ومحمود أحمد محمود أبو تقي الحويطي، وعبد الله دخيل الله الحويطي، بتهم تتعلق بارتكاب أعمال إرهابية. وفي مايو طالب خبراء الأمم المتحدة المملكة العربية السعودية بوقف تنفيذ أحكام الإعدام على أفراد قبيلة الحويطات.

ثالثا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الحق في العمل

كفل النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية الحق في العمل ونص في المادة (28) على أن: "تيسر الدولة مجالات العمل لكل قادرٍ عليه، وتسن الأنظمة التي تحمي العامل وصاحب العمل" في سياق متصل نصت المادة (1) من نظام الخدمة المدنية على أن "الجدارة هي الأساس في اختيار الموظفين لشغل الوظائف العامة. وفي عام 2023 استحدثت المملكة العربية السعودية نحو مليون وظيفة وفقا لوزير المالية السعودي. في سياق متصل خصصت المملكة العربية السعودية 42% من إنفاق الميزانية على تعويضات موظفي الحكومة من رواتب وبدلات ومزايا أخري عينية، وقد وصلت إلى 536 مليار ريال مقارنة بنحو 513 مليار ريال في عام 2022 بزيادة 23 مليار ريال سعودي ما قد يساعد على تيسر الوصول إلي الحق في العمل والحماية من البطالة.

الرعاية الصحية

تكفل المادة 31 من النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية الحق في حصول الرجل والمرأة على قدم المساواة على الرعاية الصحية، حيث جاء في هذه المادة "تعني الدولة بالصحة العامة وتوفر الرعاية الصحية لكل مواطن وأسرته في حالات الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة. ولاحظت مؤسسة ماعت عدد من التدابير الإيجابية لتحسين الصحة العامة في عام 2023 حيث تنوي المملكة تطبيق نظام تأمين صحي وطني مدي الحياة بتمويل من الدولة وتغطية كاملة وفقا لتصريحات وزير الصحة السعودي خلال ملتقي الصحة العالمي 2023. وقد ارتفع الإنفاق على الصحة والتنمية الاجتماعية في عام 2023 حيث وصل معدل الارتفاع 28.5% في النصف الأول من عام 2023

مقارنة بنفس الفترة من عام 2022. مع ذلك ظلت هناك شكاوى من ارتفاع أسعار الأدوية والمستلزمات الطبية.

الحق في التعليم

يكفل النظام الأساسي للحكم التعليم في المادة 30 وجاء في نص المادة على أن "توفر الدولة التعليم العام وتلتزم بمحو الأمية" وتقدم المملكة العربية السعودية خدمات التعليم في عام 2023 لأكثر من 6 ملايين طالب وطالبة من التعليم العام، ونحو 1.36 مليون طالب وطالبة من التعليم الجامعي والتدريب التقني والمهني. وانفقت السعودية 189 مليار ريال على التعليم في عام 2023 وهو ما نسبته 16.9% من الميزانية. مع ذلك استمرت شكاوى الطلاب والكوادر التعليمية في السعودية من بعض التحديات التي تواجههم اثناء العملية التعليمية، ووفقا لتقرير حكومي فقد ورد لوزارة التعليم 800 ألف شكوى في النصف الأول فقط من العام. كما تواجه البنية التحتية التعليمة مشاكل اضافية لا سيما في المناطق النائية في السعودية. كما يواجه المعلمون في هذه المناطق تحديات في الوصول إلى المدارس بسبب الطرق غير الممهدة.

الحق في الضمان الاجتماعي

يُنظم نظام التأمينات الاجتماعية الصادر بمرسوم ملكي الحق في الضمان الاجتماعي في المملكة، وفي عام 2023 استمر تطبيق برنامج الضمان الاجتماعي المُطور، لكن يتوقف تطبيق البرنامج علي السعوديين المقيمين، وفي 14 يوليو أوقفت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية صرف معاشات الضمان الاجتماعي لأكثر من 7 آلاف من المستفيدين نظرًا لرفضهم الوظائف المقدمة من صندوق تنمية الموارد البشرية، حيث تنص الفقرة الخامسة من المادة السابعة عشرة في نظام الضمان الاجتماعي على إنهاء صرف الضمان الاجتماعي إذا استقر لدي الوزارة أن المستفيد القادر على العمل لا يبحث عن عمل أو لم يتقدم إلى منصات التوظيف الخاصة بالوزارة، أو لم يقبل عروض العمل والتدريب المناسبة.

رابعا: حقوق الفئات الأولي بالرعاية

حقوق النساء

تبلغ نسبة النساء في السعودية 38.8% من إجمالي السكان، وفي عام 2023 استمرت محاولات المملكة لرفع القيود المفروضة على وصول المرأة لسوق العمل اتساقًا مع الانفتاح الذي أبدته السعودية في مختلف النواحي الاجتماعية، ما أدي لارتفاع تمثيل المرأة في سوق العمل. حيث وصلت نسبة المرأة في سوق العمل السعودي 37% في عام

2023 للتخطي الهدف التي وضعته السعودية في رؤيتها لعام 2030، والمتمثل في 30%. وفي 7 ديسمبر رفعت المملكة هدفهًا لوصول المرأة لسوق العمل إلى 40% بعد التزايد الواضح في التحاق المرأة بالعمل في المملكة. جدير بالذكر إن نسبة النساء السعوديات في سوق العمل تبلغ 30.8% من إجمالي النساء العاملات أما الباقية فهن من النساء غير السعوديات. مع ذلك ظلت المرأة السعودية تواجه تحديات مختلفة خلال الفترة التي يغطيها التقرير ومنها:

- **المشاركة السياسية الضعيفة:** تبلغ نسبة المرأة في مجلس الشورى نحو 20% وابدت السعودية وعودًا مختلفة تتعلق بزيادة تمكين المرأة بما في ذلك تأسيس لجنة تمكين المرأة مع ذلك لم تتولي المرأة السعودية حتى الآن أي منصب وزاري ورغم البيانات الرسمية التي تشير إلى نسبة 20% من النساء السعوديات يعملن في السلك الدبلوماسي إلا إن خمسة سيدات فقط يشغلن منصب سفير. وهن الأمير ريم بنت بندر؛ آمال المعلمي؛ إيناس بنت أحمد؛ هيفاء الجديع؛ نسرين الشبل. كما لا يزال يغبن النساء السعوديات عن التمثيل في السلطة القضائية. كما لا تزال المملكة لم تعتمد خطة للمرأة والسلام والأمن وفقا للوعود التي أبدتهًا في عام 2023.
- **العنف المنزلي:** أظهرت احصائيات واستطلاعات رأي محلية إن 37 % من الأزواج في المملكة العربية السعودية يعنفن نسائهن ما أفضى الي اصابت خطيرة استدعت التدخل الطبي، حتى مع توفير وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية خدمة للإبلاغ عن شكاوى العنف الأسري ذلك التقارير تفيد بتزايد أشكال العنف والذي وصل في بعض الأحيان لفرض الإقامة الجبرية على النساء ومنعهن من الخروج بالقوة.

حقوق الأطفال

تكفل السعودية حقوق الطفل في تشريعاتها المختلفة، وفي 6 سبتمبر شاركت السعودية في حوار دول الخليج حول سياسات رفاه الطفل الذي يهدف إلى تبادل أفضل الممارسات الجيدة لتعزيز حماية الطفل. وفحصت المملكة في عام 2023 عدد من التشريعات الضامنة لمصالح الطفل الفضلي بشكل يتسق مع اتفاقية حقوق الطفل لكن هذه التشريعات لم تعُتمد بعد، في سياق متصل لاحظت مؤسسة ماعت بعض التحديات الأخرى التي تواجه الأطفال ومنها:

- **إساءة معاملة الأطفال:** فحصت مؤسسة ماعت تقارير مختلفة تبّين وجود حالات من العنف ضد الأطفال في المملكة العربية السعودية وتداول مؤثرين محليين على مواقع التواصل الاجتماعي في 6 سبتمبر، واقعة لامرأة تقوم بضرب مبرح لأبنتها وهو ما استدعي فتح تحقيق في الواقعة من النيابة العامة.

☜ **عمالة الأطفال:** استمرت عمالة الأطفال في السعودية وخاصة في بعض المناطق الريفية، وفي أكتوبر، اعلنت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، عقوبات اضافية علي نظام العمل لممارسات تشغيل الأطفال القاصرين وجاءت هذه العقوبات لتصل الغرامة المفروضة علي صاحب العمل لنحو 30 ألف ريال سعودي وفي عام 2023 فسر مجلس الوزراء الخطة والسياسة الوطنية لمنع عمل الأطفال، وبموجب هذه الخطة كُلف مجلس شؤون الأسرة على إعداد دراسة نوعية حول عمل الأطفال في المملكة. كما ستعمل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية إنشاء قاعدة بيانات وطنية لعمل الأطفال من أجل رصد وتوثيق ممارسات أسوأ أشكال عمل الأطفال.

العاملات المنزليات والمهاجرين

في عام 2023 تزايدت التقارير التي تفيد بمقتل نساء افريقيات يعملن كخدمات منزليات معظم هؤلاء النساء من الجنسية الكينية وتفيد تقديرات رسمية لوزارة الخارجية الكينية إن 89 مواطنا معظمهم من العمالة المنزلية، فقدوا حياتهم في السعودية في عامين فقط. وزعمت تقارير تعرض هؤلاء العاملات المهاجرات في المنازل إلى الاعتداء الجسدي والجنسي، بجانب ممارسات ترقي الي العمل القسري مثل ساعات العمل الطويلة، وحجز الأجور، واحتجاز جوازات السفر، والحرمان من الطعام والرعاية الصحية من قبل أصحاب العمل في المنازل الخاصة ووكالات التوظيف.

فيما يخص المهاجرين زعمت تقارير مختلفة تورط قوات حرس الحدود السعودي في عام 2023 تحت ضغط تدفق المهاجرين في قتل مهاجرين من اصول اثيوبية كانوا في طريقهم من اليمن إلى السعودية، مع ذلك نفت السعودية هذه التقارير وقالت إنها تستند لمعلومات غير موثوقة ومضللة وتأتي في إطار حملة إعلامية تستهدف المملكة.

حقوق كبار السن

يحمي نظام كبار السن ورعايته في السعودية حقوق تلك الفئة ويضع قواعد للتعامل معها، وتقود السعودية جهودًا إقليمية ودولية لإقرار اتفاقية تعني بحقوق كبار السن وفي 8 فبراير، قالت النيابة العامة إن عدم رعاية كبير السن من أسرته يستدعي عقوبة السجن لفترة تصل عامًا وغرامة تصل نصف مليون ريال. مع ذلك ظلت هناك أراء سعودية داخلية، بخصوص ضرورة اعتماد عقوبات اشد ردعًا لحماية كبار السن من الاحتيال باعتبارها أخطر الممارسات التي يتعرض لها كبار السن في المملكة العربية السعودية.

قطر

في 18 يناير 2023 انتهت بطولة كأس العالم لكرة القدم التي استضافتها قطر بداية من 20 نوفمبر 2022، ظلت هناك تقارير تفيد إنه عقب انتهاء البطولة وبدلا من تكريم العمال المهاجرين الذي شيدوا منشآت البطولة جري فصل عدد منهم دون حصول على أجورهم كاملة أو مكافأة نهاية الخدمة. ظلت الحكومة القطرية خلال الفترة التي يغطيها التقرير تُطلق المبادرات الرامية لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ مع ذلك واجهت الحقوق السياسية تحديات كالقيود المفروضة على حرية الصحافة وحرية الرأي والتعبير، وعمل المدافعين عن حقوق الإنسان.

أولا: التطور التشريعي

لاحظت مؤسسة ماعت اعتماد قطر لعدد من المراسيم الأميرية أو القرارات الوزارية التي تعادل القوانين أو التشريعات خلال الفترة التي يغطيها التقرير، ومن بين القوانين التي اعتمدت قانون رقم 9 لسنة 2023 المتعلق بالنيابة العامة كبديل للقانون رقم 10 لسنة 2002 ويهدف القانون لتعزيز النظام القضائي وتحقيق العدالة واستقلال النيابة العامة كهيئة قضائية، ووسع القانون من اختصاصات النيابة العامة لتشمل تلقي طلبات الجهات المعنية بشأن الإيداع في مؤسسات الطب النفسي، ومراكز علاج الإدمان، والرعاية الاجتماعية. المنازل وبعض المنشآت الأخرى، كما منح القانون معهد الدراسات الجنائية في قطر اختصاص تدريب أعضاء النيابة العامة والعمل على تعزيز مهاراتهم للقيام بدورهم على النحو الأمثل في تحقيق العدالة الجنائية في الدولة[455].

في سياق متصل وفي 22 مارس، صدر المرسوم الأميري بالقانون رقم (3) لسنة 2023 بشأن مكافحة التستر على ممارسة غير القطريين للأنشطة التجارية والاقتصادية والمهنية بالمخالفة للقانون،[456] ويستهدف القانون تغليظ العقوبة علي الأنشطة التي يمارسها غير القطريين خاصة العمال المهاجرين في قطر، وذلك عن طريق مكافحة التستر علي أنشطتهم التجارية والاقتصادية وأبدت منظمات حقوق الإنسان مخاوف من أن يتسبب هذا القانون في زيادة الممارسات التعسفية ضد النساء في قطر، وفي 12 أبريل، صدر المرسوم الأميري بالقانون رقم 4 لسنة 2023 بشأن إجراءات تقسيم التركات، وأهم ما جاء به هو إلزام الورثة بتقسيم التركات خلال 30 يوماً من الوفاة إما رضاءً أو

[455] Qatar: New public prosecution law to enhance judicial system, https://www.zawya.com/en/legal/regulations/qatar-new-public-prosecution-law-to-enhance-judicial-system-kggg3baw

[456] قراءة في قانون مكافحة التستر على ممارسة غير القطريين للأنشطة التجارية والاقتصادية والمهنية بالمخافة للقانون الجديد رقم (3) لسنة 2023، سلطان العدبالله ومشاركوه، http://tinyurl.com/4rc4m3ac

قضاءً، وهو ما قضي علي الكثير من النزاعات الأسرية الناشئة عن المماطلة والتسويف في تقسيم التركات.[457]

وفي 10 مايو، صدر مرسوم أميري بالقانون رقم (6) لسنة 2023 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن النظافة العامة، وقد حظرت التعديلات الجديدة ترك أي معدات أو آلات في الشوارع والطرق والميادين بدون تصريح من إدارة البلدية، وحظر إلقاء أي مخلفات أو مواد غير نظيفة في غير الأماكن المخصصة لها حفاظاً على الصحة العامة[458].

ثانيا: الحقوق المدنية والسياسية

الحق في الحياة

لم ينص الدستور أو القانون القطري صراحة علي الحق في الحياة، ومع ذلك فإن قطر تعترف بهذا الحق منذ تصديقها علي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عام 2018 والذي ينص في المادة 6 منه علي أن "الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان، وعلى القانون أن يحمى هذا الحق، ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفا"، ويعترف قانون العقوبات القطري بعقوبة الإعدام ولكن في الجرائم شديدة الخطورة فقط، ولم يشهد عام 2023 تنفيذ أي حالة إعدام في قطر، بل إن محكمة قطرية أسقطت في 28 ديسمبر، حكماً بالإعدام كان قد صدر علي ثمانية ضباط هنود بتهمة التجسس لصالح إسرائيل.[459] وخلال عام 2023 مارست السلطات القضائية التحقيقات المتعلقة بوفاة بعض العمال أثناء بطولة كأس العالم التي استضافتها قطر عام 2022، حيث جري التحقيق الجنائي مع شركة السلام للبترول بسبب وفاة العامل الفلبيني الكسندر أثناء قيامه ببعض مهامه والخاصة بتجهيزات أماكن إقامة بعض المنتخبات أثناء كأس العالم، ولا تزال التحقيقات جارية حتي الآن.[460]

حرية الرأي والتعبير

يكفل الدستور في قطر في المادة 47 حرية الرأي والبحث العلمي وفقاً لما ينظمه القانون، ومع ذلك أقدمت السلطات القطرية علي انتهاك هذا الحق عبر حبس بعض النشطاء علي مواقع التواصل الاجتماعي اللذين انتقدوا السلطات القطرية، ففي 18 مارس، نشرت الناشطة الحقوقية نوف المعاضيد مجموعة من مقاطع الفيديو علي حسابها علي

---

[457] قانون إجراءات تقسيم التركات الجديد .. عدالة ناجزة، 13 أبريل 2023، الرأي، http://tinyurl.com/5dhbrm59

[458] قانون رقم (6) لسنة 2023 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن النظافة العامة، الميزان، 1 يونيو 2023، http://tinyurl.com/4a87f5ud

[459] محكمة قطرية أسقطت أحكام الإعدام الصادرة بحق ثمانية هنود، مونت كارلو الدولية، 28 ديسمبر 2023، http://tinyurl.com/encb9f76

[460] Criminal case is opened over death of migrant worker during Qatar World Cup, theguardian, http://tinyurl.com/ywk4273r

مواقع التواصل الاجتماعي اشتكت خلالها من انتهاكات تعرضت لها علي يد السلطات القطرية وأجهزة الأمن التابعة لها وخاصة جهاز أمن الدولة،[461] ومنذ نشر تلك المقاطع علي حسابها لم تظهر المعاضيد مرة أخري حتي الآن. ويمثل هذا الانتهاك اعتداءً علي حرية الرأي والتعبير الواردة بالمادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتي تنص علي "لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها".[462]

حرية الصحافة

جاءت قطر في المرتبة 105 من أصل 180 دولة في مؤشر الصحافة الدولي لعام 2023 مقارنة بالمرتبة 119 في عام 2022 ورغم إن ذلك عزي إلي الحرية التي تمنحها الدولة إلي بعض وسائل الإعلام والصحفيين الذين يعملونً فيها، والتي تبث من داخل قطر إلا إنه ظلت هناك انتقادات للقيود المفروضة علي حرية الصحافة لاسيما تجريم انتقاد العائلة المالكة كما أشار بعض الصحفيين العاملين في قطر إلي بعض الممارسات الأخرى التي لا تتوافق مع حرية الصحافة مثل تفتيش المراسلين والصحفيين والمؤسسات الإعلامية، أثناء تغطية بعض الأحداث العالمية والسياسية ذات الأهمية القصوى للدولة القطرية[463].

ادعاءات الاختفاء القسري

في 30 يوليو، وردت معلومات مؤكدة لمؤسسة ماعت تفيد بإن الدكتور عبد العزيز الأنصاري قد تعرض للاعتقال من قبل جهاز أمن الدولة في قطر[464]، ولم يسمح له بالتواصل مع أسرته منذ اعتقاله، كما إنه لم يتواصل مع المحام الموكل للدفاع عنه إلا مرة واحدة وحتى كتابة هذا التقرير، لم يكشف عن مكان احتجازه، وهو ما يعتبر مختفيًا قسريًا. والأنصاري هو مدافع عن حقوق الإنسان ونشاطًا اجتماعيًا اختفي قسريا على خلفية تعبير عن أراءه على موقع التواصل الاجتماعي X. جدير بالذكر لا تزال أسرة الأنصاري تجهل مكان احتجازه. وهو ما يتناقض مع مجموعة مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن. كما تواترت أنباء عن إيداعه الحبس الانفرادي، تذكر مؤسسة ماعت الحكومة القطرية بإن

---

[461] قطر: قصة مدافعة عن حقوق النساء اسمها نوف المعاضيد، 10 سبتمبر 2023، http://tinyurl.com/4uhdrv5h

[462] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 19، للاضطلاع علي باقي المواد: http://tinyurl.com/5eza6h7d

[463] الصحافة في قطر.. انفتاح إعلامي سباق يواجه بعض التحديات، http://tinyurl.com/3aa2wyvv

[464] See the following link, https://tinyurl.com/2zux2yfm

إجراء الحبس الإفرادي لا ينبغي أن يتخطى الحدود المسموح بها، حيث يتعارض الحبس الانفرادي لأكثر من 30 يومًا بما يتعارض مع القاعدتين 44 و45 من قواعد الأمم المتحدة النموذجية العليا لمعاملة السجناء " قواعد نيلسون مانديلا".

في سياق مشابه، لم توفر قطر بيئة مناسبة وملائمة للمدافعات عن حقوق الإنسان، ومارسن النساء اللواتي طالبن بحقوقهن أعمالهن في أجواء من الترهيب والتخويف تتعارض مع إعلان الأمم المتحدة للمدافعين عن حقوق الإنسان، فقد مر أكثر من 300 يوما على اختفاء نوف المعاضيد وهي مدافعة عن حقوق الانسان في قطر تبلغ من العمر 25 عامًا وكانت الحكومة القطرية قد أخفتها قسريا في فترات زمنية متقاربة، قبل أن تطلق سراحها مع منعها من السفر[465]. وعلي هذا الأساس خرجت المعاضيد في مجموعة من الفيديوهات على موقع X تنتقد فيها حقوق الانسان في قطر، وتشبه الحكومة القطرية بكوريا الشمالية، وفي أحد الفيديوهات خاطبت الحكومة قائلا "إذا كنتم تكرهونني، لماذا لا تسمحوا لي بالرحيل"، وفي فيديو قامت بنشره على موقع X في مارس 2023، قالت إنها طلبت رفع حظر السفر عنها، إلا أفراد من جهاز أمن الدولة في قطر قاموا بمساومتها على الخروج مقابل مطالب غير أخلاقية. جدير بالذكر إن الممارسات التي تتعرض لها المعاضيد بدأت عندما انتقدت الأخيرة حقوق الإنسان في قطر والقيود المفروضة على حقوق المرأة[466].

ثالثا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الحق في العمل

يكفل الدستور القطري الحق في العمل ويضمن قانون العمل المساواة في الأجور بين الجنسين في نص المادة 35 منه، ويحظر التمييز على أساس الجنس سواء في التدريبات أو الترقيات[467]. وتقدمت قطر 12 مركزًا في مؤشر التنافسية العالمي لعام 2023 بسبب عوامل من بينها تدني معدلات البطالة إلى أقل من 0.5% كأقل الدول العربية من حيث نسبة البطالة[468]. وعلي الرغم من المساواة التي يقرها الدستور القطري بين جميع المواطنين فإن البدون "عديمي الجنسية" أصحاب الوثائق المؤقتة في قطر يحظر تمتعهم ببعض الامتيازات التي يحصل عليها المواطنين القطريين الذين استقروا في قطر ما قبل عام 1930، من بين هذه المزايا مكافأة نهاية الخدمة والمعاشات التعاقدية بعد الإحالة على المعاش، كما يحظر على البدون في قطر العمل في الوظائف القيادية

[465] The human rights situation in Qatar, https://www.gc4hr.org/human-rights-situation-in-qatar/

[466] Ibid

[467] قانون رقم (14) لسنة 2004 بإصدار قانون العمل، الميزان، المادة 35، على الرابط التالي: https://bit.ly/3myn8an

[468] قطر تتقدم للمرتبة 12 عالمياً في مؤشر التنافسية العالمي لعام 2023، http://tinyurl.com/3j2v8ef4

في الدولة وفي غالبية الوظائف الحكومية. وتتعارض سياسات التوظيف في قطر مع ما ذهب إليه التعليق رقم 18 الخاص بالحق في العمل للجنة المعنية بالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي يشير إلى ضرورة الالتزام بضمان إتاحة الحق في العمل بدون تمييز من أي نوع، معتبره إن الأصل القومي يعد شكلا من أشكال التمييز.

الحق في الصحة

يكفل الدستور القطري الحق في الصحة، وتنص المادة 23 منه علي أن "تعنى الدولة بالصحة العامة، وتوفر وسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة وفقاً للقانون[469]" وأصدر مجلس الوزراء القطري عام 2023 قرار رقم 10 لسنة 2023 بتحديد الفئات التي تحصل علي خدمات الرعاية الصحية الحكومية دون مقابل والتي شملت: غير القطرية المتزوجة من قطري، وأبناء القطرية المتزوجة من غير قطري، وأرملة أو مطلقة القطري غير القطرية ما لم تتزوج من غير قطري، وحاملو تصاريح الإقامة المؤقتة، والأيتام المقيدون بدور الرعاية واللقطاء ومجهولو الأب[470]، ويعد القرار خطوة هامة في سياق حصول العديد من الفئات في قطر علي خدمات الرعاية الصحية خاصة من حاملي تصاريح الإقامة المؤقتة من البدون في قطر، وقبل هذا القرار لم يستطع حاملو التصاريح المؤقتة من البدون القطريين الحصول علي الخدمات الصحية الحكومية بشكل مجاني. ورغم ذلك ظلت هناك شكاوى من وجود عقبات تواجه حاملي التصاريح أثناء محاولة تطبيق هذا القرار في الممارسة العملية.

الحق في التعليم

تكفل المادة 49 من الدستور القطري الحق في التعليم، وتنص على أن "التعليم حق لكل مواطن وتسعى الدولة لتحقيق إلزامية ومجانية التعليم العام، وفقاً للنُظم والقوانين المعمول بها في الدولة"[471]. كما تنص المادة 2 من القانون رقم (25) لسنة 2001 بشأن التعليم الإلزامي على أن "يكون التعليم إلزامياً ومجانياً لجميع الأطفال من بداية المرحلة الابتدائية وحتى نهاية المرحلة الإعدادية أو بلوغ سن الثامنة عشر أيهما أسبق"[472]، لا وقد وصل الإنفاق على التعليم في قطر 18 مليار ريال عام 2023، وهو ما يمثل قرابة 9% من إجمالي الموازنة العامة في قطر، وهي نسبة تصاعدية تتوافق مع تعزيز الحق في التعليم. ومع ذلك يواجه عديمي الجنسية في قطر خاصة من أفراد قبيلة الغفران العديد من الصعوبات في الالتحاق بالمدارس الحكومية مما يضطرهم إلى الالتحاق بالتعليم الخاص

[469] الدستور الدائم لدولة قطر، المادة 23، http://tinyurl.com/2yupzw4u

[470] قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2023 بتحديد الفئات التي تقدم لها خدمات الرعاية الصحية في المنشآت الصحية الحكومية دون مقابل وحدود هذه الخدمات، http://tinyurl.com/2s4kz23z

[471] الدستور الدائم لدولة قطر، المادة 49، للاطلاع علي باقي المواد انظر: http://tinyurl.com/2yupzw4u

[472] قانون رقم (25) لسنة 2001 بشأن التعليم الإلزامي، المادة 2، للاضطلاع علي باقي المواد انظر: http://tinyurl.com/2dc6awef

وهو ما يضـــاعف الالتزامات المالية عليهم، وقد أعاق ذلك بعضـــهم من الحصـــول على التعليم سواء الأساسي أو الجامعي، كما لا يتمتع أبناء الوافدين في قطر بذات الامتيازات التعليمية الممنوحة للقطريين الأصليين.[473]

الحق في السكن

ينص الدسـتور القطري علي الحق في السـكن، كما تعترف قطر بهذا الحق عبر تصـديقها علي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية عام 2018، حيث تنص المادة 11 من هذا العهد علي أن "تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مســـتوى معيشـــي كاف له ولأســـرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكســـاء والمأوى، وبحقه في تحسـين متواصـل لظروفه المعيشـية"، [474] ومع ذلك تفرض القوانين القطرية قيود واســـعة علي تمتع القطريين ممن يســـمون بغير الأصـــليين بالحق في السـكن، فالانتفاع بالأرض والحصـول علي قطعة أرض مجانية من الدولة هو حق حصـري للقطريين الأصـــليين، ويعاني العديد من القطريين حتي الأصـــليين من قانون الإســـكان الحالي رقم 2 لعام 2007، فهو يحرم عدد كبير منهم رغم أحقيتهم في المسـاعدات والمنح التي تمنحها الدولة للمواطن، كما أنه لم يعد يتماشـى مع ارتفاع القيم الإيجارية للسـكن، بسـبب الارتفاعات العالية في أسـعار مواد البناء، فقرض الإسـكان لم يعد يكفي لشـراء الأرض والبناء عليها، كما أن القانون لم يتعامل مع العديد من الحالات كمن تســـحب منهم الجنســـية ثم تعود إليهم مرة أخري، فلم يحدد القانون هل ترد إليهم الامتيازات التي فقدوها بسـحب الجنسـية أم لا، وتحد كل هذه العقبات الحق في السـكن للمواطنين في قطر، ما دفع اللجنة الوطنية لحقوق الإنســـان في قطر بالمطالبة بســـرعة تعديل قانون الإسكان.[475]

رابعا: الفئات الأولي بالرعاية والفئات الضعيفة

حقوق النساء

يكفل الدســـتور القطري في المادة 34 والمادة 35 المســـاواة بين الجنســـين، ومع ذلك تتعرض النســـاء في قطر للعديد من أشـكال التمييز العنصـري، خاصـة ما يتعلق بنظام ولاية الرجل التمييزي، والذي يفرض علي المرأة القطرية العديد من القيود بســـبب ولاية الرجل عليها، ولا تســـتطيع المرأة القطرية ممارســـة العديد من الحقوق الأســـاســـية أو الأنشـطة بدون إذن ولي أمرها، فلا تسـتطيع العمل ببعض الوظائف الحكومية أو إكمال

[473] قطر أحداث 2023، هيومن رايتس ووتش، http://tinyurl.com/43t3zybm
[474] العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 11، http://tinyurl.com/2fvs7mxy
[475] قراءة في قانون الإسكان القطري، http://tinyurl.com/3m397w9a

دراستها أو شراء واستئجار شقق خاصة بهن أو السفر للعازبات دون سن 25 عام، إلا بإذن ولي الأمر، كما لا يحق للمرأة القطرية منح الجنسية لزوجها أو ابناءها خلاف قدرة الرجل القطري علي ذلك.[476]

كما تعاني المرأة القطرية تمييزاً مجتمعياً ضدها فيما يتعلق بالمناصب السياسية، وهو ما يقلل من فرص توليها المناصب التنفيذية والتشريعية داخل قطر، حيث لا تتولي المرأة القطرية سوي 3 حقائب وزراية، وتشغل مقعدين فقط في مجلس الشورى بناء على تعيين أميري.[477] ويتعارض ذلك مع الأحكام المتعلقة بالمشاركة السياسية والمشاركة في الشؤون العامة في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية التي صادقت عليه دولة قطر.

حقوق العمال المهاجرين

تصل نسبة العمال المهاجرين في قطر إلي 88.4% من إجمالي عدد السكان، والذي يبلغ 2.8 مليون نسمة، ورغم أن قطر اتخذت بعض الخطوات الإيجابية في اطار الاعتراف بحقوق العمال المهاجرين منها تحديد عدد ساعات العمل بـ 10 ساعات والزام صاحب العمل بمنحهم عطلة لا تقل عن 24 ساعة كل أسبوع، إلا أنه لا تزال هناك انتهاكات واسعة لحقوق العمال المهاجرين، إذ لم يلتزم العديد من أصحاب العمل بالقواعد التي آرساها قانون العمل القطري خاصة فيما يتعلق بساعات العمل والراحة الأسبوعية، بالإضافة إلي عدم حصول البعض منهم علي رواتبهم لفترات طويلة،[478] كما يتعرض العمال المهاجرون إلي التمييز ضدهم، فلا يحصل جميع العمال علي ذات الراتب لذات الوظيفة، ويخضع العمال الأفارقة إلي العمل لساعات أطول وفي وظائف أشق من غيرهم من العمال المهاجرين.[479] في سياق متصل ظلت الآليات القانونية لمواجهة عملية خداع العمال سارية خلال الفترة التي يغطيها التقرير. ففي فبراير 2023، حكمت المحكمة الجنائية الابتدائية على مواطنَين باكستانيين بالسجن لمدة 10 سنوات وغرامة تقدر بنحو 100,000 ريال قطري (27,470 دولار) لخداع امرأة باكستانية لزيارة قطر للسياحة واستغلالها لاحقاً في الاتجار بالجنس.[480] مع ذلك ظلت هناك تقارير تفيد بإن عدد من العمال جري فصلهم دون الحصول على أجور كاملة أو مكافأة نهاية الخدمة.

[476] في دائرة الأزمات: حالة حقوق الإنسان في المنطقة العربية 2022، التقرير السنوي السادي لمؤسسة ماعت حول أوضاع حقوق الإنسان في العالم العربي، 26 مارس 2023، http://tinyurl.com/yctx56ty

[477] أعضاء مجلس الشوري في قطر، http://tinyurl.com/my6e8bc

[478] الأمم المتحدة: تضاعف شكاوى العمال المهاجرين في قطر ومعظمها يخص أجورا غير مدفوعة، فرانس 24، 1 نوفمبر 2022، http://tinyurl.com/kc2j4rzr

[479] لا يمكن لقطر إخفاء انتهاكاتها بالقول إن الانتقادات عنصرية، هيومن رايتس ووتش، 22 نوفمبر 2022، http://tinyurl.com/5n79za96

[480] تقرير الإتجار بالبشر لعام 2023: قطر، السفارة الامريكية في قطر، http://tinyurl.com/fu5bfumy

حقوق حاملي الوثائق في قطر " البدون"

رغم التوجهات المعلنة لحل أزمة أصحاب الوثائق في قطر والذي يقدر عددهم بالآلاف فإن الممارسة العملية لم تفضي لأي تحسينات جوهرية. لا تزال تحرم العديد من العائلات والعشائر في قطر من الحق في التعليم والزواج والسفر والانتقال بسبب انعدام الجنسية، وعلى سبيل المثال لا يزال حرمان عائلات عشيرة الغفران في قطر والتي تعد أحد الفروع الأساسية لقبيلة أل مرة من الحق في الجنسية، ويحمل هؤلاء حتى الآن وثائق وتصاريح مؤقتة في قطر لا تمكنهم من الحصول على العديد من حقوقهم الأساسية أو مساواتهم مع غيرهم ممن يسمون القطريين الأصليين.[481]

[481] قطر أحداث 2023، http://tinyurl.com/43t3zybm

البحرين

بحلول 14 نوفمبر 2023 أفادت البحرين إنها نفذت 40 مشروعًا من المشاريع المستهدفة في الخطة الوطنية لحقوق الإنسان 2022- 2026، وخلال الفترة التي يغطيها التقارير طرأت تدابير إيجابية على أوضاع حقوق الإنسان في مملكة البحرين لاسيما ناحية الفئات الأكثر ضعفًا بما في ذلك ذوي الإعاقة، إلا إنه ظلت هناك انتقادات واسعة للبحرين تتعلق بظروف احتجاز المدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين.

أولا: التطور التشريعي ذات الصلة بحقوق الإنسان

لاحظت مؤسسة ماعت مجموعة من التدابير التشريعية التي عملت عليهًا البحرين خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وشمل التطور التشريعي بعض مشروعات القوانين التي تم طرحها داخل البرلمان، بالإضافة إلى قرارات أخري هامة صادرة عن عدة وزارات بحرينية وتعادل القوانين، وتمثل التطور التشريعي في البحرين في التدابير والخطوات المتعلقة بتشكيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإلغاء بعض المواد من قانون العقوبات. في أبريل 2023 أصدر ولي عهد البحرين قرار رقم (35) لسنة 2023 بإنشاء وتشكيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وتتركز غالبية مهام تلك اللجنة في متابعة تنفيذ التزامات البحرين الحقوقية، بالإضافة إلي التنسيق والتعاون مع منظمات حقوق الإنسان داخل البحرين وخارجها، والرد على كل ما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان.[482] في سياق تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، اعتمدت وزارة التنمية الاجتماعية القرار رقم 3 لسنة 2023 في 12 مارس 2023 والمتعلق بإعادة تشكيل لجنة تقييم الإعاقة[483]، وتختص هذه اللجنة برصد القوانين والتشريعات الخاصة بشؤون ذوي الإعاقة ومتابعة تنفيذ هذه القوانين بالإضافة إلي اقتراح مشاريع القوانين والسياسات وثيقة الصلة بتأهيل وتشغيل ذوي الإعاقة[484]. وفي مايو، وافقت لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني النيابية بمجلس النواب البحريني على مشروع قانون بإلغاء المادة (353) من قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (15) لسنة 1976، ويستهدف ذلك إلغاء قانون يعفي المغتصبين من العقاب في حال تزوجوا ضحاياهم، وهذه الخطوة تجعل البحرين من بين الدول التي تلغي القوانين التي سمحت منذ فترة طويلة للمغتصبين بتجنب الملاحقة القضائية بمجرد التعهد بالزواج من ضحاياهم.[485] وفي 23

[482] البحرين: إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خطوة إيجابية إذا ما اقترنت بإجراءات فعلية لتحسين الوضع الحقوقي، الأورو متوسطي لحقوق الإنسان، 12 أبريل 2023، متاح علي الرابط التالي: http://tinyurl.com/4hzxem3h

[483] قرار رقم (3) لسنة 2023 بإعادة تشكيل لجنة تقييم الإعاقة، وزارة التنمية الاجتماعية، https://www.lloc.gov.bh/HTM/RSOCD0323.htm

[484] اللجنة العليا لرعاية شؤون ذوي الإعاقة، وزارة التنمية الاجتماعية، علي الرابط التالي: https://www.social.gov.bh/disabled/disabled_committees

[485] البحرين أحداث 2023، هيومن رايتس ووتش، متاح علي الرابط التالي: http://tinyurl.com/t8htsba9

نوفمبر صدر قانون رقم (22) لسنة 2023 بتعديل الفقرة (هـ) من المادة (9) من المرسوم بقانون رقم (78) لسنة 2006 بشأن التأمين ضد البطالة، بعد إقرار مجلس الشورى ومجلس النواب، ويهدف التعديل إلى مزيد من الرقابة البرلمانية على المال العام، وذلك بعرض التقرير المدقق بشأن حساب التأمين ضد التعطل على مجلسي الشورى والنواب [486].

ثانيا: الحقوق المدنية والسياسية

اتخذت البحرين خطوات وتدابير من أجل تعزيز الحقوق المدنية والسياسية، وهو ما أهلها لاستضافة أعمال الجمعية العامة 146 للاتحاد البرلماني الدولي في 8 مارس 2023، والتي كان موضوعها "تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة: مكافحة التعصب"،[487] ويمكن رصد تطورات الحقوق المدنية والسياسية في البحرين خلال عام 2023.

الحق في الحياة

لم تتوسع السلطات البحرينية في استخدام عقوبة الإعدام، فعلي مدار ست سنوات كاملة ومنذ عام 2017 وحتي سبتمبر 2023 لم تنفذ السلطات البحرينية أحكام الإعدام سوي بحق ست أشخاص فقط، علي الرغم من أنه لا يزال هناك 26 شخصاً في البحرين في انتظار تنفيذ الإعدام خاصة بعد استنفاذ الاستئناف، وتستند أحكام الإعدام إلي اعترافات يُزعم انتزاعها بالإكراه، وذلك من خلال سوء المعاملة أو المعاملة القاسية والمهينة، ناهيك عن انتهاكات الحقوق الأساسية للمحاكمة العادلة والإجراءات القانونية الواجب اتخاذها، مثل الحق في الاستعانة بمحام أثناء الاستجواب، ومعاينة شهود الادعاء،[488] ويعطي القانون البحريني للقاضي الحرية عند تنفيذ عقوبة الإعدام ما بين تنفيذه بالفعل وما بين توقيع عقوبة سالبة للحريات مثل السجن المؤبد.

الحق في حرية الرأي والتعبير

ينص الدستور والقانون في البحرين على حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة، ورغم ذلك زعمت تقارير تعرض هذا الحق للعديد من الانتهاكات علي يد السلطات البحرينية، حيث أشارت إلى أنه في 28 فبراير 2023 تمت محاكمة ثلاثة أفراد - بسبب ممارسة حقهم في حرية التعبير والمعتقد- وهم جلال القصاب، ورضا رجب، ومحمد رجب، ينتمون إلى "جمعية

[486] للاطلاع علي تعديل القانون وباقي التعديلات، متاح علي الرابط التالي: http://tinyurl.com/59h8jfx5

[487] استضافة أعمال الجمعية العامة 146 للاتحاد البرلماني الدولي.. نجاح جديد في سجل مملكة البحرين المتميز بالعمل البرلماني، وكالة أنباء البحرين، 8 مارس 2023، متاح علي الرابط التالي: http://tinyurl.com/594eb339

[488] التقرير العالمي البحرين2024، هيومن رايتس ووتش، متاح علي الرابط التالي: http://tinyurl.com/t8htsba9

التجديد"، وهي جمعية تدافع عن حرية النقاش وتقوم بطرح أسـئلة حوارية حول الدين والفقه الإسلامي،[489]

كما زعمت تقارير بأنه ومنذ أكتوبر 2023 اعتقلت السـلطات البحرينية العشـرات، بينهم أطفال، بسـبب مشـاركتهم في الاحتجاجات المؤيدة لفلسـطين، وكذلك من شـاركوا في أنشـطة مناصـرة لفلسـطين عبر الإنترنت، وبحلول ديسـمبر 2023 اعتقلت السـلطات البحرينية 57 شـخصـا تقريبا، بينهم 25 طفلا على الأقل، لأسـباب متصـلة بالاحتجاجات، ناهيك عن تعرض المعتقلين لانتهاكات عديدة من قبيل العقاب البدني والنفسـي لانتزاع الاعترافات بالقوة، ومصادرة ممتلكات المعتقل وضربه، واستجواب القاصرين دون إبلاغ ذويهم أو دون حضور محام.[490]

الاعتقال التعسفي

زعمت تقارير انتهاك السـلطات البحرينية الحق في الحماية من الاعتقالات التعسـفية خلال عام 2023، حيث أشـارت أنه في مطلع مارس 2023 اعتقلت السـلطات البحرينية أربعة أشـخاص بسـبب منشـورات على مواقع التواصـل الاجتماعي، وكان من بين المعتقلين الأربعة المحامي والناشـط البارز إبراهيم المنّاعي والذي دعا إلى إصـلاح النظام البرلماني البحريني قبيل انعقاد الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي.[491]

ظروف الاحتجاز

وعدت السلطات البحرينية خلال عام 2023 بتحسين ظروف الاعتقال وتوفير بيئة مناسبة للحبس، وإنهاء القيود التي حرمت بموجبها السـجناء من ممارسـة حقوقهم المكفولة قـانونًـا، وهو مـا دفع معتقلو سـجن جو في سـبتمبر 2023 إلي تعليق إضـرابهم عن الطعام،[492] ورغم ذلك أعلن بعض السـجناء إضـرابهم عن الطعام احتجاجاً علي عدم تمتعهم بالحق في ظروف احتجاز مناسـبة، ففي 9 أغسـطس بدأ الحقوقي البحريني الدنماركي عبد الهادي الخواجة المؤسس المشارك لكل من مركز الخليج لحقوق الإنسان ومركز البحرين لحقوق الإنسـان، اضـرابا عن الطعام مع مئات السـجناء الأخرين من أجل المطالبة بتحسـين ظروف احتجازهم، وعلي آثر هذا الاضـراب تدهورت الحالة الصـحية للخواجة ونقل إلي مسـتشـفى عسـكري بحريني وحذر الطبيب المشـرف علي حالته من أنه

---

[489] البحرين: محاكمة ثلاثة أشخاص على خلفية حوار ديني، هيومن راتس ووتش، 28 فبراير 2023، متاح علي الرابط التالي: http://tinyurl.com/bdf9nu4h

[490] منظّمة أمريكيون: «البحرين تقمع مظاهرات مؤيّدة للفلسطينيين ومندّدة بالهجوم الصّهيونيّ على غزة»، مانا بوست، 14 نوفمبر 2023، متح علي الرابط التالي: http://tinyurl.com/yc34mzrn

[491] تغريدة للمحامي المنّاعي عن اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي تودي به إلى السجن،مرأة البحرين، 9 مارس 2023، متاح علي الرابط التالي: http://tinyurl.com/5cjjas6t

[492] أخبار إيجابية حول انتهاكات شارك الأورومتوسطي في الدعوة/العمل للحد منها - سبتمبر 2023، الأورو متوسطي لحقوق الإنسان، 1 أكتوبر 2023، متاح علي الرابط التالي: http://tinyurl.com/tex965j7

عرضـــه لســـكته قلبية مميتة في أي لحظة.[493] ولم يعرض الخواجة علي طبيب مختص بأمراض القلب منذ أن تعرض لاضـطراب في ضـربات القلب داخل السـجن في 28 فبراير 2023.[494]

وفي 15 ســبتمبر منعت مريم الخواجة ابنة الناشــط عبد الهادي الخواجة من ركوب طائرة متوجهة إلى البحرين للضــغط على الســلطات البحرينية للأفراج عن والدها، وكان يرافق مريم الخواجة شــخصــيات بارزة من ثلاث منظمات حقوقية بما في ذلك أنياس كالامار الخبيرة في حقوق الإنســان، وأوليف مور المديرة الحالية لمؤســســة فرونت لاين ديفندرز، وتيموثي وايت، الأمين العام لمنظمة أكشــن آيد الدنمارك، ومنع الجميع من التوجه إلى البحرين[495]. وفي 15 يناير بعثت 20 منظمة لحقوق الإنســان برســالة مشــتركة إلي ملك البحرين ورئيس الوزراء بضــرورة توفير ظروف احتجاز متوافقة مع المعايير الدولية للدكتور الأكاديمي عبد الجليل الســنكيس، وضــرورة نقل أبحاثه التي تمت مصــادرتها بشــكل تعسفي إلى أسرته في أسرع وقت.[496]

الحق في محاكمة عادلة

يكفل الدســتور في البحرين الحق في المحاكمات العادلة، حيث تشــير المادة (20) منه إلى مجموعة من الضــمانات، كمبدأ أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون، وعدم المعاقبة على الأفعال الســابقة على العمل بالقانون المجرم، ومن أجل ضــمان الحق في المحاكمة العادلة، تم إنشــاء المحكمة الدســتورية بموجب المرســوم بقانون رقم (27) لســنة 2002، ورغم ذلك شــهد الحق في محاكمة عادلة بعض الانتهاكات من قبل الســلطات البحرينية خلال هذا العام، ففي 26 ســبتمبر جرت محاكمة جماعية لـــ 65 متهما، وأدانت المحكمة الجنائية الأولى 13 متهما بتهم اســتخدام القوة ضــد حراس الســجن وتخريب ممتلكات الســجن، وذلك بعد مظاهرة ســلمية نظمها النزلاء في ســجن جو في أبريل 2021، وتمت تبرئة الـــ 52 متهما الآخرين، وتمثلت أهم انتهاكات الســلطات البحرينية ضــد هؤلاء المتهمين في حرمانهم من حقوقهم في حضور جلسات الاستماع التي تخصهم، كما لم تحقق المحكمة في ادعاءات المتهمين بتعرضــهم للتعذيب والقوة المفرطة من قبل حراس السجن.[497]

---

[493] الحرية لعبد الهادي الخواجة، أغسطس 2023، متاح علي الرابط التالي: http://tinyurl.com/2p8t6jh5

[494] البحرين: حرمان سجين رأي من الرعاية الصحية، منظمة العفو الدولية، 22 مايو 2023، متاح علي الرابط التالي: http://tinyurl.com/2wr3mnkz

[495] ناشطة بحرينية تقول إنها مُنعت من السفر من المملكة المتحدة، فرانس 24، 15 سبتمبر 2023، متاح علي الرابط التالي: http://tinyurl.com/2p5ke6kc

[496] البحرين: رسالة مشتركة: أفرِجوا عن الدكتور عبد الجليل السنكيس بعد عام ونصف من الإضراب عن الطعام، منظمة العفو لدولية، 15 يناير 2023، متاح علي الرابط التالي: http://tinyurl.com/ejpyu62k

[497] البحرين تدين 13 "سجينًا سياسيًا" لتنفيذهم اعتصاما داخل سجن في 2021، فرانس 24، 29 سبتمبر 2023، متاح علي الرابط التالي: http://tinyurl.com/2fv5jxtn

ثالثا: الحقوق والاقتصادية والاجتماعية

الحق في العمل

تنص المادة 13 من الدستور البحريني علي أن العمل واجب علي كل مواطن، وأن لكل مواطن الحق في العمل، وتسعي البحرين إلي استدامة نمو سوق العمل لتوليد المزيد من الوظائف في مختلف القطاعات، ويتم ذلك من خلال تكليف وزارة العمل بإعداد الخطة الوطنية لسوق العمل كل أربع سنوات، وفي 10 يوليو أعلن وزير العمل عن الخطة الوطنية لسوق العمل 2023-2026، والتي تستهدف خلق فرص عمل نوعية للمواطنين في البحرين لجعلهم الخيار الأول في سوق العمل.[498] وبخصوص العمالة الوافدة والتي تشكل نحو 75% من القوة العاملة في البحرين، فقد شهد عام 2023 رفع رسوم العمل على الموظفين غير البحرينيين، واستهدف القرار تعزيز الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية في البحرين، خاصة وأن العجز الفعلي في ميزانية مملكة البحرين في النصف الأول من 2023 بلغ نحو 381 مليون دينار بحريني، كما استهدف القرار تعزيز جعل المواطن البحريني الخيار الأفضل للتوظيف.[499] وظلت البيانات الحكومية تحث اصحاب العمل علي إتاحة فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة لكن ذلك لم ينعكس فعليًا علي ارض الواقع[500] وتفيد الإحصائيات المتاحة معدل توظيف النساء ذوي الإعاقة في البحرين يبلغ 26.7% مقارنة بنحو 78.3% بالرجال ذوي الإعاقة، لكن تقارير أخري تشير إن هذه الإحصائيات تنطوي علي مبالغات وإن النسب الحقيقة أقل من ذلك[501]. وكانت اللجنة قد طلبت من دولة البحرين في قائمة المسائل. بيانات مُصنفة حسب نوع الإعاقة، ونوع الجنس، والسن، ومدة العمل، والمؤهلات المهنية بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة في العمالة الرسمية، وذلك في القطاع العام وأيضا في الشركات الخاصة، مع ذلك فإن البحرين لم تضع هذه البيانات في ردودها على هذه القائمة.

الحق في التعليم

تكفل البحرين الحق في التعليم للمواطنين من خلال المادة (7) من الدستور، إذ تنص علي أن "تشجع الدولة البحث العلمي، كما تكفل الخدمات التعليمية والثقافية للمواطنين، ويكون التعليم إلزامياً ومجانياً في المراحل الأولي التي يعينها القانون"[502]، وخصصت البحرين قرابة 9 ملايين دينار لقطاع التعليم، وذلك من إجمالي الميزانية المخصصة

[498] وزير العمل يعلن تفاصيل الخطة الوطنية لسوق العمل (2023-2026)، وكالة أنباء البحرين، 10 يوليو 2023، متاح علي الرابط التالي: http://tinyurl.com/4387bkzu

[499] دولة خليجية تعتزم زيادة رسوم العمالة الوافدة لدعم اقتصادها، العربية، متاح علي الرابط التالي: http://tinyurl.com/yhrj6jxf

[500] Employers urged to hire more citizens with special needs, https://www.gdnlife.com/Home/ArticleDetail?ArticleId=56452&category=10

[501] Employment (SDG 8), United Nations Economic and Social Commission for Western Asia - ESCWA, https://e-inclusion.unescwa.org/node/1213

[502] الدستور البحريني، المادة السابعة، متاح على الرابط التالي: https://faolex.fao.org/docs/pdf/bah117079Ar.pdf

للمشاريع في السنتين الماليتين 2023 و2024 والمقدرة بـ 450 مليون دينار، وهي أقل من المخصصات للسنتين الماليتين 2021-2022 والتي بلغت 14.2 مليون دولار.[503] كما لا تزال قوانين التعليم في البحرين تحرم الأطفال من غير المواطنين في البحرين من الحصول علي التعليم الابتدائي والثانوي مجاناً مقارنة بالمواطنين.

الحق في الضمان الاجتماعي

أكدت وزارة التنمية الاجتماعية وجود أكثر من 17 ألف فرد وأسرة بحرينية يستفيدون من خدمة الضمان الاجتماعي. وفي يناير 2023 عددت وزارة التنمية الاجتماعية مخصصات الضمان الاجتماعي في البحرين وشملت المساعدات الاجتماعية حيث يبلغ مبلغ المساعدة الاجتماعية 77 دينارًا للفرد و132 دينارًا للفردين و28 دينارًا لكل فرد من أفراد الأسرة يتجاوز عددهًا فردين. بجانب الدعم المالي لمحدودي الدخل أو ما تعرف بعلاوة الغلاء حيث تدعم هذه الفئة بمبلغ إضافي وهو الدعم المالي لمحدودي الدخل، والذي يصرف بشكل تلقائي لكل مستفيد من الضمان الاجتماعي من أفراد وأسر، وذلك لمساعدتهم في مواجهة أي ارتفاع في متطلبات المعيشة. ظلت هناك شكاوى من إن الضمان الاجتماعي لا يشمل جميع الأشخاص الأولي بالرعاية بما في ذلك الوافدين والأشخاص ذوي الإعاقة وقد طالب أعضاء في البرلمان بضرورة زيادة المستحقات الاجتماعية المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة شهريًا. وارجعوًا ذلك الي عدم كافية هذه المبالغ لتلبية احتياجات تلك الفئة من المعدات الطبية والحصول على جلسات العلاج الطبيعي وهو ما يضفي اعباءً اخري على الاسرة. فيما اطلعت مؤسسة ماعت على شهادات بعض الاسر الذين يعد ذويهم من تلك الفئة والذين عبروًا عن ان المبالغ المقدرة لهؤلاء الأشخاص غير كافية أيضا لاسيما مع ارتفاع تكلفة المعيشة وتطبيق ضريبة القيمة المضافة[504].

رابعا: حقوق الفئات الضعيفة والأولي بالرعاية

حقوق النساء

تنص المادة 18 من الدستور البحريني علي المساواة بين الرجل والمرأة وتحظر التمييز علي أساس الجنس، ونجحت ناشطات حقوق المرأة في كسب حريّات متزايدة للنساء في البحرين، واستطاعت البحرين توفير بيئة تشريعية ومنظومة متكاملة لتقدم المرأة ومشاركتها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً على قدم المساواة مع الرجل وبتكافؤ الفرص

[503] البحرين.. 569 مليون دينار إجمالى العجز المقدّر للميزانية خلال عامي 2023 و2024، مباشر، 3 أبريل 2023، متاح على الرابط التالي: http://tinyurl.com/8xje64vy

[504] ذوو الهمم وأولياء أمورهم يطالبون بزيادة مخصصات الإعاقة، https://bit.ly/3RGJ0OM

بينهما، ويلاحظ ذلك بتمثيل النساء نسبة 23% من أعضاء السلطة التشريعية بمجلسيها الشورى والنواب في الفصل التشريعي الحالي، وهو الفصل السادس، ونسبة 22% من المناصب الوزارية بالإضافة لتمثيلها 43% من القوى العاملة الوطنية بواقع 56% في القطاع الحكومي و35% في القطاع الخاص و44% من رواد الأعمال و17% من مجالس إدارة الشركات في القطاع الخاص.[505]

ورغم ذلك لا تزال هناك قيود تفرض على المرأة للحصول على إذن من وليّ أمرها سواء والدها أو شقيقها أو زوجها للتنقل داخل البلاد أو خارجها، فعلي سبيل المثال لا تزال بعض الجامعات الحكومية في البحرين تفرض على المرأة إظهار إذن من وليّ أمرها إذا رغبت في الذهاب في رحلات ميدانية أو البقاء في السكن الجامعي أو الحرم الجامعي أو مغادرتهما.[506] كما واجهت المرأة البحرينية المتزوجة من أجنبي تحديًا في نقل الجنسية لأطفالهًا عندما تكون متزوجة من أجنبي، وهو اجراء تمييزي مقارنة بالحق الذي يمنح للرجل البحريني في نقل الجنسية لأطفاله حال زواجه من أجنبية، وفي بعض الاستثناءات يمنح لهًا نقل الجنسية بعد تقديم طلبًا، لكن القاعدة العامة هي المنع من نقل الجنسية ويتعارض هذا الإجراء مع المادة 7 من اتفاقية حقوق الطفل والمادة 9 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وهما اتفاقيتين صادقت عليهمًا دولة البحرين.

حقوق الأطفال

في 20 نوفمبر، اعتمدت مملكة البحرين الاستراتيجية الوطنية للطفولة 2023 - 2027، واستهدفت تلك الاستراتيجية العمل على تعزيز رعاية الطفولة وتحقيق التنمية الشاملة لهذه الفئة، وتمكينهم من النمو والتطور الصحيح وفقًا لحقوقهم الأساسية، وتعتبر اللجنة الوطنية للطفولة في البحرين هي المؤسسة المعنية بالتنسيق بين جميع الجهات لرعاية حقوق الأطفال في البحرين. مع ذلك زعمت تقارير أن ثمة انتهاكات واسعة لحقوق الأطفال في البحرين، وعلى وجه التحديد ما يتعلق بملف النزلاء والمساجين الأطفال، خاصة في ظل الإضراب الذي نفذه ستة من الأطفال في سجن الحوض الجاف في أغسطس 2023، لكن تري بعض التقارير الأخرى إن إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين منصب جديد وهو مفوض حقوق الطفل، وذلك لدراسة ملف النزلاء

[505] علي العرادي في ندوة جمعية الاداريين: استطاعت البحرين توفير بيئة تشريعية ملائمة ومنظومة متكاملة لتقدم المرأة ومشاركتها سياسياً، دلمون بوست، 22 ديسمبر 2023، متاح على الرابط التالي: http://tinyurl.com/3s586cts

[506] الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: ارفعوا القيود المفروضة على تنقل المرأة، هيومن رايتس ووتش، 13 يوليو 2023، متاح على الرابط التالي: http://tinyurl.com/f6dujs27

والمساجين الأطفال الذين تم الحكم عليهم سابقا واعمارهم أقل من 18 سنة.[507] بمثابة خطوة في مسار صحيح لتعزيز حقوق هذه الفئة من الأطفال.

حقوق المتقاعدين والأسر محدودة الدخل

حافظت مملكة البحرين خلال عام 2023 علي الدعم المقدم للفئات الضعيفة وخاصة المتقاعدين والأسر محدودة الدخل، وذلك علي الرغم من أن إجمالي العجز المقدر في الميزانية خلال عامي 2023، 2024 يقدر بحوالي 569 مليون دينار، وحافظت الحكومة على الدعم المالي المباشر للمواطنين دون أي مساس، وقدّرت 894 مليون دينار لهذه المصروفات، منها 256 مليون دينار لدعم الأسر محدودة الدخل فيما يسمي بعلاوة الغلاء، و264 مليون دينار علاوة تحسين معيشة للمتقاعدين، و114 مليون دينار لعلاوة الإيجار، و43 مليون دينار لمساعدات الضمان الاجتماعي، و72 مليون دينار لعلاوة المواد الغذائية، و38 مليون دينار للصندوق الاجتماعي الوطني.[508]

الأشخاص ذوي الإعاقة

لاحظت مؤسسة ماعت مجموعة من التدابير التي قامت بها البحرين لتعزيز حقوق ذوي الإعاقة خلال الفترة التي يغطيها التقرير من بينها على سبيل المثال: في 18 يوليو، اعتمدت مملكة البحرين الخطة التنفيذية للإستراتيجية الوطنية لذوي الإعاقة للأعوام (2023 - 2027) ومن المفترض أن تحدد الخطة تنفيذ المحاور السبعة في الاستراتيجية الوطنية وهم التشريعات، الصحة والتأهيل، التربية والتعليم، التمكين الاقتصادي التمكين الاجتماعي وتمكين المرأة ذات الإعاقة، سهولة وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للمباني والخدمات، الإعلام والتوعية. وتعد الخطة بمثابة التزام وطني يتطلب الدعم المقدم إلي الأشخاص ذوي الإعاقة. مع ذلك لا تزال الخطة غير منشورة وهو ما يضع قيودً على تقييمها من قبل منظمات المجتمع المدني وجميع اصحاب المصلحة[509].

مع ذلك لاحظت مؤسسة ماعت إن التمثيل السياسي للنساء ذوات الإعاقة يُعد محدودًا للغاية فهي غير ممثلة في البرلمان ولا في مراكز صناعة القرار إلا في نطاق محدود للغاية. أما فيما يتعلق بتوظيف النساء ذوي الإعاقة ظلت البيانات المتعلقة بتوظيف النساء محدودة وتبلغ وفقا للإحصائيات المتاحة 26.7%، ورغم إن القانون يتضمن حصة لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة لكن ظلت هناك معرفة محدودة بمدي تطبيق هذه الحصة في

---

[507] المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان تدشن " مفوض حقوق الطفل" ونية لمراجعة جميع الملفات المتعلقة بالأطفال، دلمون بوست، 11 يوليو 2023، متاح على الرابط التالي: http://tinyurl.com/26wsfh6c

[508] البحرين.. 569 مليون دينار إجمالي العجز المقدّر للميزانية خلال عامي 2023 و2024، مباشر، 3 أبريل 2023، متاح على الرابط التالي : http://tinyurl.com/8xje64vy

[509] خلال حفل تدشين الخطة التنفيذية للإستراتيجية الوطنية لذوي الإعاقة.. وزير التنمية الاجتماعية: الخطة التنفيذية تعكس الحرص الحكومي على تمكين ذوي العزيمة، وكالة أنباء البحرين، علي الرابط التالي:http://tinyurl.com/k94bf8cw

الواقع ومن غير مسح شامل للنساء العاملات من ذوي الإعاقة في البحرين سيكون من الصعب صياغة سياسات وبرامج فعالة لزيادة فرص العمل اللائق للنساء ذوات الإعاقة[510]. كما اهتمت البحرين بأن تكون المواليد من الأطفال ذوي رعاية صحية جيدة، وذلك بوضع نص قانوني يتيح ضرورة إجراء الفحص الطبي قبل الزواج وأن يكون إلزامياً لجميع الراغبين في الزواج[511]. مع ذلك لاحظت مؤسسة ماعت تحديات مختلفة تواجه الأطفال ذوي الإعاقة في البحرين، ولعل أهم هذه التحديات الأعداد القليلة للأطفال ذوي الإعاقة الذين يلتحقون بمراكز التأهيل المهني والأكاديمي، فمن بين الأطفال ذوي الإعاقة في البحرين لم تستقبل مراكز التأهيل المهني سوي 182 طالبًا وطالبة من ذوي الاعاقة خلال العام الدراسي الجديد 2023 - 2024، وذلك في ومركز الطفل للرعاية النهارية، ودار بنك البحرين الوطني للتأهيل[512].

[510] Researcher - Situation Analysis Report concerning gaps in data, law, policy and practice on employment for Persons with Disabilities, with a focus on women, https://www.impactpool.org/jobs/861963

[511] Fourth to sixth periodic reports submitted by Bahrain under article 44 of the Convention, due in 2017 *, http://tinyurl.com/32heha8p

[512] الدور والمراكز التأهيلية تستقبل 182 طالباً من ذوي الإعاقة خلال العام الدراسي الجديد، البلاد، https://www.albiladpress.com/news/2023/5440/bahrain/825110.html

القسم الرابع

غزة

كل ما هو جدير بالحماية.. مُستباح!

مع نهاية يوم 7 أكتوبر 2023 بدأ الطيران الإسـرائيلي أعنف قصـف في التاريخ الحديث علي المدنيين في قطاع غزة، واسـقطت اسـرائيل ما يعادل آلاف القنابل غير الموجهة وعشـوائية الأثر علي البنية التحتية المدنية وهو ما أفضـي لانتهاكات جسـيمة لحقوق الإنسـان تخالف التزامات القوة القائمة بالاحتلال في الأراضي الفلسـطينية المحتلة، ولم تمتثل اسـرائيل للمناشـدات الدولية من أجل احترام القانون الدولي المنطبق على قطاع غزة، بل علي العكس أنكرت في أوقات مختلفة هذه الممارسـات وفي أوقات أخري تفاخر مسـؤولون في الحكومة الإسـرائيلية بهذه الانتهاكات والجرائم ضـد المدنيين. ففي بداية الحرب على غزة وصف وزير الدفاع الإسرائيلي الفلسطينيين في قطاع غزة بـــ "الحيوانات البشـرية". وعلي هامش الاحتفال بالذكري الخامسـة والسـبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان قال فولكر تورك المفوض السامي لحقوق الإنسان "إن ما يحدث في غزة مأساة إنسانية تنذر بنهاية العالم". وتؤكد مؤسـسـة ماعت إنه لم يشـهد أي صـراع أخر في القرن الحالي مثل هذه المأسـاة والمتمثلة في العقاب الجماعي للسـكان المدنيين في قطاع غزة. وقـد وصـل عـدد القتلى المـدنيين في غزة حتى 20 فبراير 2024 مـا يقـارب 34 ألف شخص من بينهم أكثر من 14 ألف طفل بالإضافة إلى 8600 امرأة بالإضافة إلى كبار السن والصحفيين والكوادر الطبية بينما وصل عدد الجرحى والمصابين لأكثر من 71 ألف. وتفوق نسـبة القتلى المدنيين جميع قتلي حروب القرن العشـرين ضـف إلى ذلك تدمير أكثر من 70% من البنية التحتية لقطاع غزة وفقا للمقرر الخاص المعني بالحق في السـكن وهو ما يفرض مزيد من التمويل لإعادة الأعمار. بالإضـافة إلى إن 90% من سـكان غزة أضـحوا في تعداد النازحين.

ويعيش المدنيين في غزة منذ التاريخ المذكور، على وقع أصوات القذائف والقصف الجوي المميت الذي اسـتخدمت فيه قوات الاحتلال قنابل ذات قوة تدميرية واسـعة، تحظي بقدرة على تدمير مبان شـاهقة مكونة من عدة طوابق، وهو ما كان تأثيره فادحًا على السكان والبنية التحتية المدنية بما في ذلك المستشفيات والمدارس ودور العبادة وحتى بعض المرافق التابعة للأمم المتحدة، وظلت اسرائيل تفرض حصار كامل علي قطاع غزة لمنع وصول أي شكال من أشكال الإغاثة والمساعدات الإنسانية للقطاع.

جدير بالذكر إن قطاع غزة قد وقع تحت الاحتلال الإسـرائيلي بعد عام 1967 بعد أن كان القطاع يتبع الإدارة المصـرية ومنذ ذلك الوقت فرضـت قوات الاحتلال الإسـرائيلي نظامًا استعماريًا هدفه الاساسي فرض الهيمنة علي الشعب الفلسطيني واستغلال موارده الطبيعية، وهو ما أدي إلي تدهور اقتصـادي غير مسـبوق في القطاع فوفقا للمقررة الخاصـة بحقوق الإنسـان في الاراضـي الفلسـطينية المحتلة، فإن الحصـار الإسـرائيلي المفروض على قطاع غزة قد أدي إلي "انهيار الاقتصـاد الفلسـطيني، وتعثر جهود إعادة الإعمار، وعزل القطاع عن العالم الخارجي، بجانب تداعيات سـلبية على المسـتويات

المعيشـــية والصـــحية في قطاع غزة. كما اســـتمرت اســـرائيل منذ ذلك الوقت في بناء المســـتوطنات غير القانونية لفرض الأمر الواقع وتغيير الطبيعة الجغرافية للقطاع وباق الفلسـطينية الأخرى. وانسـحبت اسـرائيل من قطاع غزة في عام 2005 في ضـوء ما عرف حينها بـ " خطة فك الارتباط أحادية الجانب".

لكن بعد فوز حركة حماس بالانتخابات التشـريعية في قطاع غزة في يناير عام 2006، بدأت قوات الاحتلال بفرض حصـار جزئي على قطاع غزة، ومن ثم حصـارًا شـبه كليًا بداية من عام 2007 وهو التاريخ الذي أعلنت فيه اســـرائيل قطاع غزة كيانًا معاديًا على أثر ظهور حماس كقوة عسـكرية في القطاع، ليكون قطاع غزة الذي يعيش فيه 2.3 مليون شـخص بمثابة أكبر تكدس بشـــري في العالم يعيش في نطاق جغرافي محدد، ويفرض عليه حصـــارًا بريا وجويا وبحريًا. أدت هذه السياسات إلى شل الحياة في قطاع غزة وأدي منع حركة البضائع من وإلى القطاع من قبل قوات الاحتلال إلى تدهور الاقتصـــاد في القطاع، كما أدي التحكم في كمية وأشـكال البضـائع والمواد التي تدخل إلى قطاع غزة إلي اعتماد 80 % من الأفراد في القطاع على المساعدات الإنسانية.

لم تتوقف الممارسات غير الإنسانية والجرائم التي قامت بها قوات الاحتلال عند هذا الحد لكن امتدت لتصل إلى الاستهداف الممنهج للمدنيين، بما يخالف التزامات اسرائيل كقوة قائمة بالاحتلال وفقا لاتفاقية لاهاي لعام 1907 وكذا اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 والتي تفرض التزامات على القوة القائمة بالاحتلال تتمثل في منع اســـتهداف المدنيين والأعيان والبنية التحتية المدنية بما في ذلك المسـتشـفيات والمدارس ودور العبادة. كما لم تراع اســـرائيل مبادئ التناســـب والضـــرورة من خلال الاســـتخدام المفرط للقوة ضـــد الأشخاص المدنيين.

وخلال الفترة من 2010 وحتى قبل الســـابع من أكتوبر قتل القصـــف العشـــوائي الممنهج لقوات الاحتلال أكثر من 5 آلاف من المدنيين الفلســـطينيين في قطاع غزة فيما أصُـــيب أكثر من 103 ألف أخرين. وبشـــكل عام احتجزت قوات الاحتلال الإســـرائيلي مواطنين من القطاع والضفة الغربية يمثلون نحو 5200 فلسـطينيا بينهم نحو 170 طفل حتى سـبتمبر 2023، كما تحتجز نحو 1260 أخرين في إطار ما يعرف بـالاحتجاز الإداري وهو الإبقاء على الأفراد قيد السجن دون توجيه تهم محددة. وقد زاد الطين بلة الجرائم ضد الإنسانية.

وفي 26 يناير 2024 أصـدرت محكمة العدل الدولية قرارها في الدعوة القضـائية المرفوعة من قبل جنوب أفريقيا في 29 ديســـمبر 2023 وهي الدعوة التي اتهمت فيهَا إســـرائيل بارتكاب جرائم إبادة جماعية محتملة تخالف التزامات إسـرائيل بموجب اتفاقية منع الإبادة الجماعية. وهي الاتفاقية اللي انضمت ليها اسرائيل في 9 مارس 1950. وفي 26 يناير 2024 أصـــدرت محكمة العدل الدولية حكمها أو أوامرهًا وفقا لمنطوق الحكم والذي يطالب

إسرائيل بالقيام بست تدابير مؤقتة تحول دون وقوع جرائم الإبادة الجماعية والست تدابير هم.

- اتخاذ إسـرائيل كل ما في وسـعها من إجراءات لمنع ارتكاب جميع الأفعال التي تدخل في نطاق المادة الثانية من اتفاقية الإبادة الجماعية والمتعلقة بعدم إخضـاع أي جماعة لظروف معيشية يراد بها التدمير المادي لأفراد هذه الجماعة؛
- اتخاذ إجراءات فورية طارئة لمنع حدوث إبادة جماعية في غزة؛ والتأكد من أن الجيش الإسرائيلي لا يرتكب أيا منها، وبالأخص القتل والضرر الجسدي والعقلي وفرض ظروف معيشية مدمرة أو منع الولادات.
- اتخاذ إسـرائيل تدابير لمنع ومعاقبة التحريض المباشـر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة؛
- اتخاذ تدابير فورية لتوفير الخدمات الأسـاسـية والمسـاعدات الإنسـانية لمعالجة الظروف التي يواجهها الفلسطينيون في قطاع غزة؛
- اتخاذ تدابير فعالة لمنع التدمير وضمان الحفاظ على الأدلة التي يمكن أن تستخدم في القضية المرفوعة ضدها؛
- تقديم اسـرائيل تقرير حول التدابير التي سـتتخذها خلال شـهر واحد للاسـتجابة للنقاط الخمسة السابقة. وقبل أن تقدم اسرائيل تقريرها إلى المحكمة قالت منظمات حقوق الإنسـان إن اسـرائيل لم تلتزم بأي تدابير لمنع وقوع جرائم إبادة جماعية في قطاع غزة في انتهاك واضح لمبادئ القانون الدولي.

وتؤكد الأدلة التي جمعتها مؤسـسـة ماعت، والممارسـات والانتهاكات التي وثقتها للقوة القائمة بالاحتلال التجاهل الكامل لمبادئ وأحكام القانون الدولي الإنسـاني وعدم التقيد بقواعد الحروب والتي تجنب المدنيين الأعمال العسكرية.

هُنا وفاة القانون الدولي الإنساني

حتى الحروب لهًا قواعد ويجب التقيد فيهًا بمبادئ وأحكام القانون الدولي الإنساني وخاصة اتفاقيات جنيف الرابعة لعام 1949، والبروتوكولات الإضـــافية الملحقة بهًا، ومبادئ مثل الضرورة والتناسب والتدرج في استخدام القوة وتجنيب المدنيين الأعمال العسكرية مع ذلك لم تتقيد القوة القائمة بالاحتلال منذ بداية القصف العشوائي والمتواصل على قطاع غزة بهذه المبادئ لكن على النقيض تجاهلتهًا أشـــد التجاهل. وتفيد التقارير أن حوالي 27000 فلسطينياً قتلوا منذ أن بدأت إسرائيل هجومها العسكري في غزة وحتي كتابة هذا التقرير وهي أعداد تزداد كل ساعة وبوتيرة متسارعة، ويُعتقد أن ما لا يقل عن 70 % منهم من النســاء والأطفال، إضــافة إلي أعداد هـائلـة من المفقودين واللـذين يفترض أنهم ماتوا تحت أنقاض المباني المنهارة أو تحللوا في الشــوارع حيث قُتلوا، وقد منعـت إســرائيـل محـاولات حصـــول الفلسـطينيين على الوقود الكافي ودمرت البنيـة التحتيـة وقطعـت الاتصـــالات، واســتخدمت التجويع كســلاح حرب، وهو ما أعاق محاولات الإنقاذ، الأكثر من ذلك إنها اســتهدفت ســيارات الإســعاف والطواقم الطبية أثناء محاولة انقاذ مزيد من الضحايا.

في 29 يناير قتلت قوات الاحتلال الإســرائيلي طفلة تدعي هند 6 سـنوات بالقرب من ضـاحية تل الهوى بقطاع غزة بالإضــافة إلى خمســة أخرين من أفراد عـائلتهًـا واثنين من الطواقم الطبيـة الـذين ذهبوًا لإنقـاذهـا وزعمـت القوة القـائمـة بـالاحتلال إن آليـة تقييم تقصـــي الحقـائق التـابعـة لهيئـة الأركـان العـامـة في اســرائيل قد فتحت تحقيقًا في الواقعة لكن التحقيق انتهي إن القوات الإسـرائيلية لم تكن متواجدة في موقع الحادث وهي رواية تناقض جميع الشــهـادات الأخرى التي أطلـت عليهـا مؤسسة ماعت.

واعتبارًا من 8 ديســمبر 2023، كانت هناك مركبة حفر واحدة لتنفيذ عمليات الإنقاذ في غـزة بـأكـمـلـهـا، وهـو مـا اضـــطـر الفلسطينيون إلى محاولة الحفر بأيديهم للبحث عن الناجين، وأصبحت عمليات القتل التي ترتكبها إســرائيل واســعة النطاق لدرجة أن الجثث تُدفن الآن في مقابر جماعية، وغالباً ما تكون مجهولة الهوية[513].

وفي إحاطات مختلفة أكد الأمين العام للأمم المتحدة والعديد من خبراء المنظمات التابعة للأمم المتحدة علي أنه لم يعد هناك مكان أمن في غزة،[514] فقد قُتل الفلسطينيين في غزة في منازلهم وفي الأماكن التي لجأوا إليها وفي المســتشــفيات وفي مدارس

[513] UN OCHA, Hostilities in the Gaza Strip and Israel | Flash Update #48 (23 November 2023), http://tinyurl.com/y4hhxbmk
[514] Letter by the Secretary-General to the President of Security Council invoking Article 99 of the United Nations Charter, , (6December 2023), http://tinyurl.com/y3xwz7h2

الأونروا، والكنائس والمساجد، كما قتلوا وهم يحاولون العثور على الطعام والماء لأفراد أسرهم، وحتي في الأماكن التي أعلنت إسرائيل أنها أمنة،[515] وأكدت تقارير علي قيام جنود إسرائيليين بأداء مهام تتعلق بعمليات الإعدام لفلسطينيين، بما في ذلك الإعدام لأفراد من نفس الأسرة سواء رجال أو نساء أو كبار السن[516].

> في 19 ديسمبر 2023 أعدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي 11 شخصاً من أفراد عائلة عنان في منطقة مفترق السرايا وسط مدينة غزة، وبداية قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بفصل الأطفال والرجال عن النساء ومن ثم أطلقوًا النار عليهم أمام عائلاتهم

كما قتلت القوات الإسرائيلية الأشخاص العُزل بما في ذلك بعض الرهائن الإسرائيليين، واللذين قتلوا بالرصاص فور رؤيتهم، على الرغم من أنهم لا يشكلون أي تهديد، بل إن بعضهم قتل أثناء التلويح بالأعلام البيضاء، وهو ما يخالف القواعد والقوانين الدولية للحروب[517]، وتخالف تلك الجرائم الإسرائيلية بشكل صريح العديد من قواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئه، وخاصة الحق في الحياة، والذي نصت عليه المادة السادسة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[518].

ويتعارض استهداف المدنيين بشكل مميت كما تفعل قوات الاحتلال مع المواد 50 و51 من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف لعام 1977 وهي المواد التي تحظر بشكل واضح الهجوم على المدنيين، وتمثل المادة 50 على وجه التحديد قاعدة عامة يجب تنفيذها من قبل جميع الحكومات بما في ذلك الدول الأعضاء وغير الأعضاء في البروتوكول وهو ما لم تمتثل إليه القوة القائمة بالاحتلال. كما إن الاستهداف العشوائي للمدنيين يمثل انتهاك للحق في الحياة وهو اسمي الحقوق الواردة في القانون الدولي لحقوق الإنسان والذي ينطبق في حالتي الحرب والسلم معًا. حيث تحظر المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان انتهاك الحق في الحياة لكن اسرائيل تتنصل من تنفيذ مواد الإعلان، كما يتعارض انتهاك الحق في الحياة مع المادة السادسة من العهد الدولي لحقوق الإنسان والتي صادقت عليه إسرائيل في 3 أكتوبر 1991، كما أن استهداف المدنيين بشكل يؤدي إلى خسائر في الارواح وإلحاق اضرار مفرطة للمدنيين يمثل جريمة

[515] UN OHCHR, UN Human Rights has "grave fears" about toll on civilians in Gaza (17 October 2023), http://tinyurl.com/4w4sedr6, "Gaza:civilians afraid to leave home after bombing of 'safe routes'", The Guardian (15 October 2023), http://tinyurl.com/4fuu5m3s

[516] UN, The Question of Palestine, Unlawful Killings in Gaza (20 December 2023), http://tinyurl.com/5n8t6m9a

Euro-Med Human Rights Monitor, Euro-Med Monitor sends UN rapporteurs, ICC Prosecutor primary report documenting dozens of field execution cases in Gaza (25 December 2023), http://tinyurl.com/y3dae7d7

[517] UN OCHA, Hostilities in the Gaza Strip and Israel | Flash Update #70 (15 December 2023), http://tinyurl.com/32er5pwy

, "Israeli soldiers kill hostages waving white flag after mistaking them for Hamas fighters", Financial Times (17 December 2023), http://tinyurl.com/bddd9k5b

[518] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 6، http://tinyurl.com/5eza6h7d

حرب بموجب نظام روما الأساسي التابع للمحكمة الجنائية الدولية، حيث حدد نظام رومًا ثلاث اركان لهذه الجريمة.

1. **أن يقوم مرتكب الجريمة بهجوم.**
2. **أن يفضي الهجوم إلى خسائر عرضية في الأرواح أو إصابات بين المدنيين أو إلحاق أضرار بأعيان مدنية أو إلحاق ضرر واسع النطاق وطويل الأجل وشديد بالبيئة الطبيعية.**
3. **أن يكون مرتكب الجريمة على علم بأن الهجوم من شأنه أن يؤدي إلى خسائر عرضية في الأرواح أو في إصابات بين المدنيين أو في إلحاق أضرار بأعيان مدنية أو إلحاق ضرر واسع النطاق وطويل الأجل وشديد بالبيئة الطبيعية.**

ويمكن القول إن الثلاث أركان السابقة يتوافرون في الهجمات المميتة التي تنفذها قوات الاحتلال منذ 7 أكتوبر 2023 على قطاع غزة، وعلى هذا الأساس قد ترقي هذه الهجمات والقصف المتواصل ضد قطاع غزة إلي حرب بموجب نظام روما الأساسي. كما أدي القصف المُدمر والعشوائي لقوات الاحتلال إلى قتل ثمانية صحفيين في قطاع غزة أثناء ممارسة مهامهم في تغطية الأحداث، وهو انتهاك واضح لخطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين، والأكثر من ذلك إن هذه الجرائم تتم في ظل قبول واسع من الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية.

📖 الصحفيين (رصاص يخترق الكلمات)

قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي في 100 يوم فقط منذ بداية حربها على غزة أكثر من 100 صحفي كان يمارسون نشاطهم في التغطية الصحفية في قطاع غزة، ولم تطبق قوات الاحتلال الإسرائيلي، ولم تتقيد بأحكام القانون الدولي الإنساني لضمان سلامة الصحفيين

ولبيان الهوة الواسعة في استهداف الصحفيين قتلي في غزة أكثر من 100 ضعف من الصحفيين مقارنة بالنزاعات الأخرى في عام 2023 (الشكل أدناه يوضح الفرق)

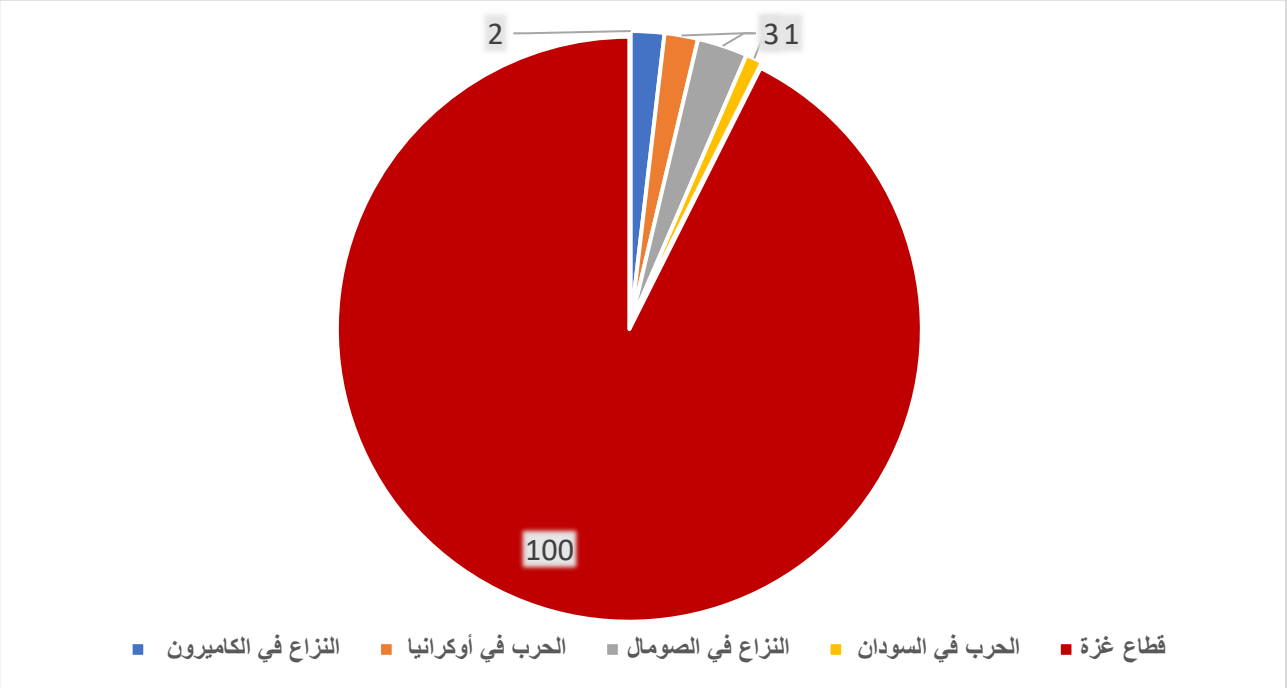

ملحوظة العدد الإجمالي للقتلى الصحفيين أكثر من 100 ولكن يظل هناك صحفيين مجهولي المصير ولم يتثنى لنا التأكد من وفاتهم

لا شك إن استهداف الصحفيين في كل مكان وفي النزاعات المسلحة كما هو موضح في الشكل أعلاه يمثل انتهاك صارخ لحرية الصحافة والحق في تداول المعلومات، لكن الاستهداف الممنهج في غزة يفوق جميع الاعتبارات، ويتعارض استهداف الصحفيين مع المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 كما يتعارض مع المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وخطة الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين.

📖 المستشفيات في غزة (خارج نطاق العمل)

في نهاية ديسمبر 2023 أفادت منظمة الصحة العالمية إن تسعة من أصل 36 منشأة صحية في غزة فقط من تعمل وجميعها تعمل جزئيًا وجميعها في جنوب القطاع[519]، بعد ذلك خرجت ما يقرب من 6 مستشفيات من التسعة المذكورين سابقًا عن العمل. هذا يتعلق بالمستشفيات الكبيرة لكن في الوقت نفسه وثقت مؤسسة ماعت حتي 11 ديسمبر 2023 استهداف 131 منشأة صحية بما في ذلك العيادات الصغيرة والمستوصفات الطبية أو معامل التحاليل أما للقصف والتدمير الكلي والجزئي بما يتعارض مع المادة 18 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 والتي تنص علي "عدم جواز الهجوم علي المستشفيات المدنية المنظمة لتقديم الرعاية للجرحى والمرضى والعجزة

[519] No 'functional' hospitals in northern Gaza, just 9 left in south: WHO, https://abcnews.go.com/International/functional-hospitals-northern-gaza-9-left-south/story?id=105867484

والنسـاء في وضـع الولادة، كما يتعارض اسـتهداف المرافق الصـحية مع المادة 12 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأفضت التصرفات الممنهجة لتدمير المنشآت الصـحية إلي تدمير كامل لنظام الرعاية الصـحية وهو ما ينذر بكارثة فيما يتعلق بالصحة العامة في قطاع غزة.

صورة في محيط أحد المستشفيات التي تعرضت للقصف في غزة

مستشفى الشفاء هي أكبر المستشفيات في قطاع غزة وهي أحد المستشفيات التي تعرضت للتدمير والتهجير الممنهج، فقد بدأ الهجوم الإسرائيلي على مستشفى الشفاء بمرحلة من الترهيب، حيث تلقى المستشفى تحذيرات بالإخلاء، وتم استهداف محيطه بشكل مكثف. وفي 18 ديسمبر استهدف سلاح الجو الإسرائيلي محيط المستشفى ومبني الجراحة المرفق بالمستشفى ما أدي إلى وفاة خمسة أطفال فورًا، يتناقض القصف مع المادة 18 من اتفاقية جنيف الرابعة والتي تحظر الهجوم على المستشفيات المدنية التي تقدم الرعاية للمصابين والمرضي والعجزة والنساء على شفي الولادة. يعتبر كل هجوم بمثابة جريمة حرب محتملة لأن الوحدات الطبية تتمتع بوضع الحماية بموجب القانون الإنساني الدولي.

مجازر لا تسقط بالتقادم

منذ بداية الحرب على قطاع غزة بجانب الانتهاكات اليومية ارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلي مجموعة من المجازر ترقي إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية أفضت هذه المجازر إلي قتل مئات من المدنيين بما في ذلك النساء والأطفال وكبار السن والشيوخ بشكل متعمد لا يراعي الحماية الممنوحة للمدنيين في النزاعات المسلحة والحروب.

مجزرة شارع الرشيد

في 3 نوفمبر 2023 أوهمت قوات الاحتلال الإسرائيلي المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون في شارع الرشيد بالقرب من سواحل قطاع غزة بالذهاب إلى مناطق آمنة من خلال إلقاء منشورات عن طريق الجو تنصحهم بالتوجه جنوبًا، وبمجرد تحرك هؤلاء النازحين على طريق شارع الرشيد استهدفهم سلاح الجو الإسرائيلي ما أدي لتناثر الجثث على طول شارع الرشيد وكانت النتيجة 14 من القتلى بين نساء وأطفال.

مجزرة المستشفى المعمداني

في 18 أكتوبر 2023 وقعت واحدة من أبشع المجازر الإسرائيلية في قطاع غزة وهي مجزرة المستشفى الأهلي المعمداني حيث استهدف سلاح الجو الإسرائيلي المستشفى وسط مدينة غزة ما أدي إلي وفاة أكثر من 500 من المدنيين ومئات الجرحى الأخرين بالإضافة إلي مئات المفقودين الأخرين تحت الأنقاض، ورغم الإدانات الدولية المختلفة لمجزرة مستشفى المعمداني وزعم اسرائيل فتح تحقيق إلا إن هذا التحقيق لم يكن نزيهًا ولا شفافا ولم يفضي إلي نتائج حقيقة وأفاد الجيش الإسرائيلي ردًا علي هذه الإدانات بإنه أنذر بإخلاء المستشفى لإن حركة حماس تتخذ ملاذًا منها. وهي ادعاءات لم تثبتها القوة

القائمة بالاحتلال لكن على العكس من ذلك فبحسب المعلومات فإنه لم يكن ثمة وجود لأي عناصر من الفصائل الفلسطينية أثناء المستشفى التي كانت تمنح العلاج لأكثر من ألفين شخص كما كانت مأوي لمئات الأفراد الأخرين.

مجزرة مخيم جباليا

في 1 نوفمبر 2023 استهدف سلاح الجو الإسرائيلي مربع سكني في مخيم جباليًا في قطاع غزة بالقرب من المستشفى الإندونيسي ما أفضي إلي 400 شخص بين قتيل وجريح من بينهم نساء وأطفال، ولم تفتح القوة القائمة بالاحتلال تحقيقًا في هذا الاستهداف وهو ما أهدر حقوق الضحايا وترتب علي ذلك استمرار الجرائم ضد الإنسانية ضد المدنيين الفلسطينيين.

مجازر حي الزيتون

كان حي الزيتون هدفًا لمجموعة من المجازر الذي قامت بها السـلطة القائمة بالاحتلال علي سبيل المثال في 29 أكتوبر 2023 استهدف سلاح الجو الإسرائيلي بغارات عشوائية حي الزيتون في شرق مدينة غزة تكرر هذا القصف العشوائي مرات مختلفة ما أفضي إلي أكثر من 200 حالة وفاة من المدنيين فقط[520]. علي سبيل المثال في 2 ديسمبر 2023 أيضا قتل سلاح الجو الإسرائيلي نحو 20 من المدنيين في قصف أخر على الحي. وفي 31 ديسمبر 2023 استهدف سلاح الجو الإسرائيلي بعدة صواريخ حي الزيتون ما أفضي إلى مقتل أكثر من 60 شخص وإصابة أخرين. في يناير 2024 استهدف سلاح الطيران الإسرائيلي حي الزيتون ما أدي إلى وفاة 120 من المدنيين بينما لم يفلح سيارات الإسعاف في استخراج عدد من القتلى الذين بقوا تحت الأنقاض.

مجزرة مخيم المخازي

في 24 ديسمبر 2024 ارتكب سلاح الجو الإسرائيلي مجزرة جديدة في مخيم المخازي في وسط قطاع غزة ما أفضي إلي مقتل 70 شخص من المدنيين وإصابة أخرين بينما لا يزال أخرين في تعداد المفقودين وبحسب المعلومات فإن مجموعة من القنابل التي ألقيت علي المخيم هي قنابل عشوائية الأثر وغير موجهة ما يعني إن اسرائيل تدرك إمكانية استهداف المدنيين جراء القصف علي المخيم.

[520] مراسلنا: مجزرة جديدة يرتكبها الاحتلال في حي الزيتون جنوبي غزة، https://tinyurl.com/45vvupc5

جثث الموتى ليست فى مأمن

لم تحترم إســرائيل حتي الحماية والضــمانات المتوافرة لاحترام حقوق الموتى بموجب القانون الدولي لحقوق الإنســان والقانون الدولي الإنســاني، وتؤكد ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إن الكرامة متأصلة في جميع البشر، وقد تجلي عدم احترام الموتى مؤخرًا في سياق التواجد الإسرائيلي في قطاع غزة والمستمر منذ أكتوبر 2023، وتعترف اسرائيل صــراحة بهذه الممارســات فعلي ســبيل المثال في 19 يناير 2024 اعترف الناطق باســم الجيش الإســرائيلي لوســائل إعلام أمريكية بقيام بعض من قوات الاحتلال بنبش مقابر ضــحايا القتل العشــوائي لقوات الاحتلال في قطاع غزة، بزعم تحديد مكان الرهائن الذين توفوًا. وتُبين الصور المتداولة للمقبرة الذي قامت قوات الاحتلال بالإضرار بها عدم احترام لحقوق الموتى بما في ذلك ضحايا القتل العشوائي لقوات الاحتلال.

وفي 5 يناير 2024 تعرضت مقبرة تسمى البطش في قطاع غزة لأضرار واسعة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي شملت نبش القبور وتقطيع بعض الجثث المُكفنة. جدير بالذكر إن هذه المقبرة جري إنشاءها في 22 أكتوبر وفقا لشهادات سكان محليين لدفن ضحايا القتل العشوائي لقوات الاحتلال الإسرائيلي الذين بقوا في مجمع الشفاء الطبي لأيام[521]، وخلال الفترة من 27 إلي 29 ديسمبر 2023، أطلعت مؤسســة ماعت علي تقارير مختلفة تُبين اعتداءات قوات الاحتلال الإســرائيلي علي مقابر قطاع غزة، وخلفت هذه الاعتداءات اضرار واسعة علي جثث الوفيات من الفلسطينيين، حيث تناثرت بسبب الهجمات رفات الموتى، بينما تعرض بعضــها للاختفاء ومن بين المقابر الذي تعرضــت للهجمات مقابر الشــيخ رضــوان والفالوجة في شــمال قطاع غزة بالإضــافة مقابر الشــهداء وكنيســة

[521] Israeli army defiles hundreds of graves in the Gaza Strip, steals dead bodies, https://euromedmonitor.org/en/article/6083/Israeli-army-defiles-hundreds-of-graves-in-the-Gaza-Strip,-steals-dead-bodies

القديس برفيريوس في مدينة غزة. ولم تراع هذه الهجمات الحماية الواردة في القانون الدولي الإنساني للموتى ورفاتهم البشرية.

وُتخالف هذه الهجمات على المقابر قواعد الحرب التي تنص على ضـــرورة حماية المقابر أثناء النزاعات المسلحة وخاصة المادة 115 من القانون الدولي الإنساني العرفي التي تفيد بضـــرورة التعامل مع جثث الموتى بطريق تحظي بالاحترام مع صـــيانة قبور الموتى. كما تتعارض مع المادة 130 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 التي تؤكد ضـــرورة احترام المقابر وصيانتها بشكل مناسب على أن تُميز هذه المقابر بما يُسهل عملية الاستدلال عليها[522].

وفي الضـفة الغربية أطلعت مؤسـسـة ماعت علي إحصـائيات مُحددة، تشـير إلي احتجاز قوات الاحتلال الإسـرائيلي، لجثث 22 طفلاً فلسـطينيًا منذ 2016 وحتي تاريخ كتابة التقرير، ورغم إن اسـرائيل سـلمت جثث ثلاثة من الأطفال إلي أسـرهم[523]، أبقت وفقا للممارسـة السائدة جثث طفلا فلسطينيًا لديهم ما حرم عائلات هؤلاء الأطفال من دفن جثث ذويهم وفقا للطقوس الدينية المتبعة، وفي ظل افتقار إسـرائيل للشـفافية في التعامل مع الأعداد الحقيقية للجثث الفلسطينية، يقدر عدد الجثث الفلسطينية التي تواصل إسرائيل التحفظ عليها بأكثر من 370 جثة، من بينهم أكثر من 115 جثة في المشـارح المختلفة، بجانب 256 جثة مدفونة في مقابر مرقمة دون تحديد الهوية والتي تعرف بمقابر الارقام، وهي مقابر تنزع هوية القتلى باعتبارهم أرقاما فقط. وفي 1 أغسـطس 2023 قتلت قوات الاحتلال الإسـرائيلي من خلال إطلاق الرصـاص الحي طفلا فلسـطينيا يبلغ من العمر 15 عاماً، ومنعت عائلته من التعرف على جثته وجرت هذه الواقعة في جنوب مدينة الخليل بالضفة الغربية في الأراضي الفلسطينية المحتلة[524].

من خلال شـهادات محلية أطلعت عليها مؤسـسـة ماعت فإن اسـرائيل قامت بالاحتفاظ بجثث الفلسـطينيين من أجل سـرقة بعض أعضـاء هذه الجثامين واسـتخدام هذه الجثث في الجلود البشـرية حيث تمتلك اسـرائيل أكبر بنك جلود في العالم، وهو مرفق طبي يخزن الجلود البشرية لاستعمالها فيما بعد في معالجة الحروق والسرطانات الجلدية. ويمكن اسـتنتاج دوافع اضـافية لممارسـات القتل خارج نطاق القضـاء التي تمارسـها قوات الاحتلال الإسـرائيلي في الاراضـي الفلسـطينية المحتلة تتمثل هذه الدوافع في سـرقة أعضاء الجثث الفلسطينية للانتفاع بهًا في صناعة الجلود. وفي حين إن الإحصائيات تفيد بسرقة أعضاء حيوية من جثث 80 فلسطينيًا منذ دخول قوات الاحتلال الإسرائيلي قطاع غزة بعد 7 أكتوبر 2023 فإن مؤسـسـة ماعت لديها مخاوف تشـاركها مع المقرر الخاص

[522] Convention (IV) relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War. Geneva, 12 August 1949.Article 130, https://ihl-databases.icrc.org/en/ihl-treaties/gciv-1949

[523] Israeli forces kill, withhold body of 15-year-old Palestinian boy, https://www.dci-palestine.org/israeli_forces_kill_withhold_body_of_15_year_old_palestinian_boy

[524] 15-year-old fatally shot by Israeli Occupation Forces, https://en.royanews.tv/news/43535/2023-08-01

المعني بحقوق الانسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بإن عدد الجثث الذي سرقت منها الأعضاء قد يكون أعلي من ذلك بكثير. ومن خلال الأدلة التي جمعتهًا مؤسسة ماعت فإنه يمكن القول بدرجة مرتفعة من الثقة إن القوات الإسرائيلية سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة تستخدم القوة المفرطة ضد الفلسطينيين بما في ذلك النساء والأطفال في مستويات ترقي إلى القتل خارج نطاق القضاء أو القتل العمد. ونستطيع أن تؤكد مؤسسة ماعت إن الممارسات التي تقوم بها القوة القائمة بالاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة قطاع غزة في الوقت الحالي بما في ذلك مصادرة واحتجاز والإضرار بالجثث الفلسطينية يمثل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ونظام روما الأساسي.

ديمونا (تهديد إسرائيل النووي)

صورة بالقمر الصناعي لمفاعل ديمونا

في 5 نوفمبر 2023 هدد وزير التراث الإسرائيلي عميحاي إلياهو باستخدام السلاح النووي في قطاع غزة وأشار إنه أحد الخيارات ولا يُعرف على وجه اليقين إذا كان التصريح الذي أطلقه الوزير سالف الذكر عفويا أم مقصودا، لإن اسرائيل كانت تتحاشي الحديث عن سلاحها النووي، وتحيط البرنامج النووي بغموض دائم، وتتبع سياسة "عدم التأكيد أو الإنكار" لامتلاك سلاحها النووي. لكن هذه الدعوة وإن كانت غير واقعية على الاقل في الوقت الذي قيل فيه التصريح ورفضته الحكومة ممثلة في نتنياهو ظاهريًا، ومع ذلك

فإنها تسلط الضوء على قضية أهم وهي امتلاك اسرائيل للسلاح النووي[525]، فما هي تفصيل امتلاك اسرائيل لسلاح نووي؟

على الرغم من أن إسرائيل كانت دولة ناشئة التأسيس، إلا أنها بحلول منتصف الخمسينيات، وبمعاونة فرنسا، بدأت سرًا في بناء مفاعل نووي في صحراء النقب سيعرف بعد ذلك باسم "ديمونا" في تحد للإدارة الامريكية آنذاك والتي ظلت تريد الاطلاع على جميع تفاصيل البرنامج النووي الإسرائيلي وتخضعه للرقابة[526]. لكن إسرائيل قامت بمراوغة الإدارة الأمريكية أنداك حتى أصبح مفاعل ديمونا أمر واقعًا.

مفاعل ديمونة سريته وطبيعة عمله

مفاعل ديمونة، هو مفاعل يشار إليه باسم IRR-2 وموقعه بحسب المعلومات المتوافرة مركز الأبحاث النووية في صحراء النقب على بعد حوالي 25 كيلومترًا غرب الأردن، وما يقارب 75 كيلومترًا شرق مصر، و85 كيلومترًا جنوب القدس. والمفاعل يعمل بالماء الثقيل وباليورانيوم الطبيعي. كان قد أمر بإنشائه أول رئيس وزراء لإسرائيل ديفيد بن غوريون مقابل مخاوف تتعلق بالتفوق العددي للدول العربية أو ضد ما تسميه التهديدات الوجودية لإسرائيل. وجري بناء هذا المفاعل تحت الأرض بحراسة عدد من وحدات الدفاع الجوي الأرضي، وبزعم انشاء برنامج مدني للطاقة النووية بدأت اسرائيل في انتاج البلوتونيوم لإنتاج الأسلحة النووية. ورغم إن العمر الافتراضي للمفاعل كان 40 عامًا ومن المفترض أن ينتهي في عام 2003 إلا إن اسرائيل أدخلت تعديلات على المفاعل لزيادة عمره الافتراضي. وفي العادة، تكون المفاعلات النووية صالحة للاستخدام لأربعين عاما، مع امكانية تمديد فترة الصلاحية بإدخال بعض التعديلات. وترفض اسرائيل أن توقع على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية لإنه بمجرد التوقيع ستخضع مفاعلات اسرائيل للتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ورغم ارسال أمريكا بعثتين إلى ديمونة وتأكيد المفتشين الذين أرسلتهم الولايات المتحدة إن مفاعل ديمونة ذات طبيعة سلمية وإنه لا يضم سوى مفاعل أبحاث، لا يملك القدرة على إنتاج البلوتونيوم لأغراض عسكرية. مع ذلك حظرت تقارير أخرى من أن عمليات التفتيش "لم تكن سوى دعابة"، إذ لم تسمح اسرائيل للمفتشين الذين قاموا بزيارة المفاعل باستخدام معداتهم الخاصة أو جمع عينات.

كانت أمريكًا في بداية انشاء مفاعل ديمونًا تحاول أن تضغط على اسرائيل للحفاظ على الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإسرائيلي، وبالفعل كانت قد زودت اسرائيل بمفاعل "الذرة مقابل السلام" في سوريك والذي يقع بالقرب من القدس وقد أخفت اسرائيل الطبيعة العسكرية لمفاعل ديمونا لعقود عن حليفهًا الأقرب، وفقا للتقارير المختلفة

[525] الوزير الإسرائيلي الذي هدد غزة بالقنبلة النووية: الأصل والفصل، علي الرابط التالي:http://tinyurl.com/42v9aj8e

[526] The Looming Threat of Israel's Nuclear Option, The Nation, https://www.thenation.com/article/world/nuclear-weapons-israel-gaza/

حتى إنها أشـــارت في بعض الأحيان إنه مصـــنع نســـيج وفي الأحيان الأخرى إنه مفاعل للأبحاث وليس للإنتاج. مع ذلك اسـتمرت اسـرائيل في التوسـع في موقع المفاعل وفي فبراير 2021، أفادت اللجنة الدولية المعنية بالمواد الانشـطارية (IPFM)، وهي مجموعة من الخبراء النوويين المسـتقلين من 17 دولة، بناء على صـور الاقمار الصـناعية أن 'أعمال بناء جديدة غرضهًا توسيع موقع مفاعل ديمونًا النووي[527].

ويُعتقد أن مخزونات المواد الانشـطارية الصـالحة لصـنع الأسـلحة في اسـرائيل تأتي من مصدرين.

1. . يُعتقد أن البلوتونيوم المخصص لبرنامج الأسلحة النووية الإسرائيلي قد أنتج في مركز الأبحاث النووية في النقب بالقرب من مدينة ديمونة. من خلال انصـــهار وقود اليورانيوم الطبيعي في مفاعل يعمل بالماء الثقيل. وبعد ذلك، يمكن فصـــل البلوتونيوم كيميائيا في مصـــنع إعادة المعالجة الذي يعتقد أنه يقع في موقع مشـــترك في النقب. هو مجمع الأبحاث النووية في ديمونة بصـــحراء النقب، حيث جرى هناك إنتاج البلوتونيوم المخصص لبرنامج الأسلحة النووية. ولا يخضع مجمع ديمونة النووي لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما لا يُســـمح لمفتشـــيها بالذهاب إليه بما أن إسـرائيل ليسـت طرفاً موقعاً على اتفاقية الحد من الأسـلحة النووية.
2. أما بخصـوص المصـدر الثاني للمواد الانشـطارية، فتفيد المعلومات المتوافرة بإن 300 كم من اليورانيوم المسـتخدم في صـنع الأسـلحة النووية جاء إلى إسـرائيل من مصـــنع وقود مفاعل الدفع البحري الأمريكي في نهاية الســـتينيات. وبحســـب المعلومات إذا صحة فمن الممكن تخزين هذه المادة لاستخدامها في الأسلحة، أو يمكن خلطها باليورانيوم الطبيعي واسـتخدامها في مفاعل ديمونة لإنتاج التريتيوم وهو مركب كيميائي نظير للهيدروجين[528].

الرؤوس النووية المقدرة

لم تتغير تقديرات حيازة الأسـلحة النووية من قبل اسـرائيل منذ سـنوات ويقدر إن تملك ما بين 80 إلى 90 رأسـا نوويا[529] من بينها 50 يمكن أن تُطلق من خلال الصـواريخ الباليسـتية و30 من خلال الطائرات الحربية ويُعتقد أيضًـــا أن إســـرائيل تمتلك عددًا غير معروف من قـذائف المـدفعيـة النوويـة وذخـائر التـدمير الـذريـة. كمـا لـديهـا نحو 890 كجم من مخزون البلوتونيوم تقريبًا، يكفي لصنع 170-278 رأسًا نوويا[530]

[527] Satellite images reveal Israel quietly expanding secretive Dimona nuclear site, https://www.tehrantimes.com/news/458342/Satellite-images-reveal-Israel-quietly-expanding-secretive-Dimona

[528] Israel's Nuclear Inventory, https://armscontrolcenter.org/wp-content/uploads/2020/03/Israel.pdf

[529] How Israel's Nuclear Monopoly Affects Proliferation in the Middle East, https://www.stimson.org/2023/how-israels-nuclear-monopoly-affects-proliferation-in-the-middle-east/

[530] Israel, Nuclear Threat Initiative, https://www.nti.org/countries/israel/

وتمتلك إسـرائيل ما يعرف بالثالوث النووي وهي الوسـائل الجوية، والبحرية، والأرضـية، القادرة على إطلاق أسـلحة نووية فالوسـائل الجوية تتمثل في قدرة اسـرائيل على إطلاق أسـلحة نووية من خلال طائرات F-15، وF-16، وF-35 الأميركية، وجميعها قادرة على حمل قنابل نووية في نسخها المعدلة.

أما بخصـوص الوسـائل البحرية فبحسـب المعلومات المتوافرة فإن اسـرائيل نشـرت أسـلحة نووية على متن غواصـات من طراز دولفين التي اسـتوردتها من ألمانيا. وتمتلك إسرائيل، بحسب منظمات نزع السلاح ما يقارب 6 غواصات من طراز دولفين القادرة على حمل صـواريخ كروز ذات رؤوس نووية لشـن هجمات على مواقع برية. أما بخصـوص الوسائل الأرضية فإن إسرائيل تمتلك صواريخ طراز اريحا القادرة على حمل رؤوس نووية

🕮 مخاطر وعواقب مفاعل ديمونا

كشـفت الأبحاث التي أجريت عن مخاطر وعواقب محتملة لأي تسـريب في مفاعل ديمونا 1537 عيبا في أسـس الالمنيوم في مفاعـل ديمونا النووي في صـحراء النقـب بجنوب اسرائيل.

كما تأذي بعض العاملين في المفاعل بسـبب مخاطر العمل فيه، بعضـهم جري إصـابته بالسـرطان نتيجة العمل في المفاعل وتوفي بعضـهم بسـبب الإصـابة بالسـرطان نتيجة العمل في المفاعـل وفي 18 سـبتمبر 2017 صـادقت محكمة المنطقة الوسـطى في إسـرائيل على اتفاق يقضـي بدفع تعويضـات مالية لحوالي 17 من العاملين في الموقع اصـيبوا بالسـرطان نتيجة تعرضـهم للمواد الخطيرة خلال عملهم في مفاعل ديمونا النووي، وحصل المستخدمون على تعويضات كبيرة تصل الى 78 مليون شيكل.[531]

ويتعرض مفاعـل ديمونا لمخاطر أخري تتمثل في أن إسـرائيل ذاتها موجودة في قلب العـالم العربي، وهنـاك عـداء تـاريخي بينها وبين الشـعوب العربيـة وبينها وبين بعض الأنظمة العربية، وهذا يعني أن مخاطر اندلاع حرب يتم فيها اسـتهداف مفاعل ديمونا من أي طرف في نزاع مع إسرائيل هي مخاطر حقيقية وقائمة بقوة، وتنذر بكوارث ضخمة علي العديد من الدول خاصـة من الإشـعاعات النووية والمرجح تسـربها من مفاعل ديمونا في حالة حدوث أي اسـتهداف له، وهو ما سـيؤثر حتي علي إسـرائيل ذاتها، وتشـهد التجارب التاريخية علي الاحتمالات القوية لضـرب مفاعل ديمونا أثناء النزاعات العربية الإسـرائيلية التي لا تنتهي، وعلي سـبيل المثال في عام 1973، أسـقطت الدفاعات الجوية الإسـرائيلية المخصصة للدفاع عن ديمونا طائرة مدنية ليبية كانت متجهة إلى المفاعل، مما أسفر عن مقتل 108 أشخاص.[532]

[531] اسرائيل لا تنوي اغلاق مفاعل ديمونة رغم عيوبه الخطيرة، 19 سبتمبر 2017، http://tinyurl.com/375zd4h2

[532] Ahron Bregman, A History of Israel (New York: Palgrave Macmillan, 2003), p. 146.

ويضاف إلي المخاطر السابقة أن وجود السلاح النووي بيد المتطرفين الإسرائيليين اللذين يصلون إلي السلطة هو أمر في غاية الخطورة ويهدد السلم والأمن الدولي وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، إذ دعا بعض هؤلاء المتطرفين وهو وزير التراث الإسرائيلي المتطرف عميحاي إلياهو إلي استخدام السلاح النووي في الحرب الجارية علي قطاع غزة من أجل إبادة القطاع بالكامل،[533] وهو الأمر الذي كان يجب أن تتوقف عنده المنظمات الدولية وخاصة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتجري التحقيقات بشأن تلك التهديدات لبيان مدي جديتها، والبحث في مدي امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية، وتمتنع عن التوقيع علي معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. وبالقرب من مفاعل ديمونة، يمكن أن يؤثر أي تسرب في مفاعل ديمونة على صحة المجتمعات المجاورة وآلاف العمال في الموقع للخطر، بالإضافة إلى فرق الاستجابة للطوارئ التي تحملت، في تشيرنوبيل، وطأة الإشعاع الإشعاعي الأكثر حدة. التأثيرات. من بين العواقب الرئيسية للبرنامج النووي الإسرائيلي في ديمونة هو إفشال إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ومن الواضح أن البرنامج النووي الإسرائيلي يشكل أيضاً العائق الرئيسي أمام إنشاء مثل هذه المنطقة. إن تبني منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل واحترامها وإنفاذها من شأنه أن يعزز الاستقرار الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط.

📖 التهجير القسري (حلم اسرائيل الأبدي)

دفع القصف العشوائي الذي تقوم قوات الاحتلال الإسرائيلي ما يقدر بنحو 90% من الفلسطينيين في قطاع غزة إلى النزوح والهجرة القسرية وقد أرغم هؤلاء السكان على الهجرة القسرية بسبب الأعمال العسكرية ومنازلهم الذي تعرضت للانهيار. وكان من بين الأهداف غير المعلنة للعملية البرية في قطاع غزة دفع الفلسطينيين إلى الهجرة القسرية إلى مناطق شمال سيناء وهي دوافع رفضتها الحكومة المصرية ومعظم الدول. لكن ظل التهجير القسري لسكان قطاع غزة هدفًا للقوة القائمة بالاحتلال في قطاع غزة ورأت الحكومة اليمنية المتطرفة في إسرائيل إن الحرب في قطاع غزة فرصة سانحة في الوقت الحالي لتصفية القضية الفلسطينية لكنها لم تنجح حتى كتابة هذا التقرير في فرض التهجير القسري على الفلسطينيين. وحقيقة الأمر إن النشاط الاستيطاني لا يتوقف على الرغبة الإسرائيلية في ترحيل الفلسطينيين إلى قطاع غزة حيث قامت السلطات الإسرائيلية، بزعم الافتقار إلى تصاريح البناء التي تصدرها إسرائيل، وهي تصاريح من الصعوبة بمكان على الفلسطينيين الحصول عليها، بهدم أو مصادرة أو إجبار الأشخاص على هدم 238 مبنى، بما في ذلك 32 مبنى ممول من الجهات المانحة، مما أدى

[533] Israeli threat to attack Gaza with nuclear weapons and its impact on Egyptian national security, NOVEMBER 7, 2023, http://tinyurl.com/22rwvh3x

إلى تهجير 183 شـخصًـا، من بينهم 46 امرأة و91 طفلا. كما تشـير تقديرات أخري إنه منذ7 أكتوبر 2023 جري تهجير ما يمثل 143 أسرة فلسطينية تتألف من أكثر من ألف فلسطيني بسبب عنف المستوطنين وزيادة القيود من قبل القوة القائمة بالاحتلال.

والتهجير القســري للســكان من قبل القوة القائمة بالاحتلال محظور بموجب القانون الدولي الإنساني وتحظر اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب لعام 1949 النقل الجماعي أو التهجير القســري للمدنيين من الأراضــي المحتلة إلى أراضــي دولة أخري بشــكل صــريح. وتنص المادة 49 من الاتفاقية على أن "يحظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال أو إلى أراضــي أي دولة أخرى، محتلة أو غير محتلة، أياً كانت دواعيه. وبموجب نفس المادة لا يجوز لدولة الاحتلال أن تحجز الأشــخاص المحميين في منطقة معرضــة بشكل خاص لأخطار الحرب، إلا إذا اقتضى ذلك أمن السكان أو لأسباب عسكرية قهرية. كما لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءاً من ســكانها المدنيين إلى الأراضــي التي تحتلها وهو ما يتعارض أيضــا مع دعاوي بعض المســؤولين الإســرائيليين لإعادة بناء المســتوطنات في قطاع غزة واحتلال القطاع. كما تعتبر الفقرة (4أ) في البروتوكول الإضــافي الأول الملحق إلى اتفاقيات جنيف والمعتمد في عام 1977 قيام دولة الاحتلال بترحيل أو نقل كل أو بعض سكان الاراضي المحتلة خارج نطاق الأراضي الذين يعيشون فيها بمثابة انتهاك جســيم للأحكام الواردة في البروتوكول. كما يشــكل النقل أو التهجير القسري للسكان جريمة ضد الإنسانية بموجب المادة السابعة من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

الضفة الغربية لم تسلم من انتهاكات الاحتلال

بالتوازي مع القصف المتواصل على قطاع غزة شرعت اسرائيل في انتهاكات مماثلة في الضــفة الغربية منذ بداية عام 2023، قُتل ما لا يقل عن 483 فلســطينيًا وأُصــيب أكثر من12700 آخرين من قبل القوة القائمة بالاحتلال والمســتوطنين في الضــفة الغربية المحتلة[534]. واشارت هيئة إنقاذ الطفولة إلى مقتل ما لا يقل عن 101 طفل فلسطيني في الضــفة الغربية في عام 2023[535]. كما تعرض مخيم جنين للاجئين لســبع هجمات منذ هجمات الســابع من أكتوبر ما أدي إلى وفيات مختلفة في الأرواح المدنية بما في ذلك النساء والأطفال.

[534] Hostilities in the Gaza Strip and Israel | Flash Update #80, https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-80

[535] AT LEAST 101 CHILDREN KILLED IN THE WEST BANK THIS YEAR, https://www.savethechildren.net/news/least-101-children-killed-west-bank-year

في مطلع عام 2024 نُفذت عملية اغتيال قامت بها وحدة المستعربين وهم قوات خاصة، يتنكرون في زي عربي، ويعملون داخل المجتمعات العربية في الأراض الفلسطينية المحتلة لتنفيذ المهام والاغتيالات المخولة لهم، حيث اغتالت الوحدة ممثلة في 12 جنديًا من بينهم ثلاثة يرتدون ازياء نسائية بجانب اثنين أخرين يرتدون أزياء طواقم طبية ثلاث شبان فلسطينيين في مستشفى ابن سينا في جنين بين الثلاثة الذين تعرضوًا للاغتيال شقيقين وتتعارض هذه العملية مع اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949 والتي تنص في المادة 18 على أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال الهجوم على المستشفيات المدنية المنظمة لتقديم الرعاية للجرحى والمرضى والعجزة والنساء وعلى أطراف النزاع احترامها وحمايتها في جميع الأوقات.

الاستيطان في الضفة الغربية

في عام 1967 بنُيت أول مستوطنة إسرائيلية في الضفة الغربية وهي مستوطنة "كفار عتصيون" في مدينة الخليل[536]، ويعيش فيها 40 ألف من المستوطنين في الوقت الحالي. وتخضع الآن حوالي 40% من أراضي الضفة الغربية المحتلة لسيطرة المستوطنات. هذه المستوطنات تفصل بشكل واضح الأجزاء الفلسطينية من الضفة الغربية عن بعضها

[536] كفار عتصيون أول مستوطنة في الضفة الغربية المحتلة، رؤوي سويسرية، http://tinyurl.com/d5we5t3s

البعض، ورغم توقف الخطط الرامية إلي بناء مستوطنات جديدة منذ اتفاقية أوسلوا إلا إنه في عام 2017 أمر رئيس الوزراء الحالي نتنياهو باعتماد خطط جديدة لبناء المستوطنات منذ ذلك الحين استمرت الحكومة الإسرائيلية في خططهًا للاستيطان خلال عام 2023 وقد وصل عدد المستوطنين في الضفة الغربية والقدس الشرقية 750 الف مستوطن، يعيشون في 158 مستوطنة، وفي بعض التقديرات 176 مستوطنة بجانب أخرين يعيشون في بؤر استيطانية تتراوح ما بين 128 إلي 144 وفي الشكل أدناه يتضح الفرق بين المستوطنات والبؤر الاستيطانية.

	العدد	السمات
المستوطنات	150-158	• تبني بتصريح حكومي • مجتمعات كبيرة العدد • بنية تحتية مُجهزة ومتطورة
البؤر الاستيطانية	128-144	• تبني دون تصريح حكومي • مجتمعات قليلة العدد • بنية تحتية أقل تجهيزا

وظلت اسرائيل في خططها لبناء المستوطنات متجاهلة لمقررات الشرعية الدولية وفي سبتمبر 2023 قال منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، إن النشاط الاستيطاني متواصل من قبل السلطات الإسرائيلية التي قدمت خططًا لبناء أكثر من 6300 وحدة سكنية في المنطقة (ج)، وحوالي 3580 وحدة سكنية في القدس الشرقية، مشيرًا إلى خطط الحكومة الإسرائيلية الإجراءات الإدارية التي من المرجح أن تسرع التوسع الاستيطاني. وأشار إن التوسع الاستيطاني أدي إلى مغادرة العديد من الفلسطينيين، بما في ذلك الأطفال، مجتمعاتهم بسبب العنف الذي يمارسه المستوطنون وتقلص أراضي الزراعة[537]. وجدير بالذكر إن جميع المستوطنات والبؤر الاستيطانية غير قانونية بموجب القانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن وتنتهك ممارسات الاستيطان اتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر على القوة القائمة بالاحتلال نقل سكانها إلى المناطق الخاضعة للاحتلال وفي عام 2016 صدر قرار من مجلس الأمن رقم 2334 الذي أقر بإن المستوطنات التي تقوم اسرائيل ببنائها ليس لها شرعية قانونية ولم تستخدم الولايات المتحدة حق النقض الفيتو علي القرار وينص القرار أيضا إن المستوطنات تمثل انتهاكًا صارخًا بموجب القانون الدولي[538]. مع ذلك ظل هناك تجاهلًا كاملا لهذه النصوص وفي 27 يونيو 2023 صادق المجلس الأعلى

[537] Settlement Expansion in Occupied Palestinian Territory Violates International Law, Must Cease, Many Delegates Tell Security Council, https://press.un.org/en/2023/sc15424.doc.htm

[538] Who are Israeli settlers and why are they so controversial, https://edition.cnn.com/2024/02/02/middleeast/who-are-israeli-settlers-palestinian-land-intl/index.html

للتخطيط في إسـرائيل على خطط الموافقة على بناء الوحدات السـكنية في مناطق مختلفة من الضـفة الغربية. وتم منح الموافقات النهائية لعدد 818 وحدة، بينما تمضـي إجراءات الموافقة النهائية لباقي الوحدات عبر مراحلها المختلفة[539]. ووفقا لمنظمة السلام الآن التي توثق أنشطة الاستيطان فإن الحكومة الإسرائيلية تمارس الاستيطان بوتيرة غير مسبوقة فيما يبدو إن الهدف الضم الكامل للضفة الغربية.

في 28 أكتوبر 2023، قُتل مزارع فلسطيني أثناء قطفه الزيتون برصاص المستوطنين في مدينة نابلس بالضفة الغربية المحتلة. ووفقا لشهادات أطلعت عليها مؤسسة ماعت لم يتمكن السكان من الوصول إلى 60 بالمائة من أشجار الزيتون في منطقة نابلس بسبب عنف المستوطنين.

جدير بالذكر إن الاستيطان لا يتوقف على الوحدات السـكنية التي تشـرع إسـرائيل في بناءها على الأراضـي الفلسـطينية لكن يتجاوز ذلك بسـبب العنف الذي يمارسـه المسـتوطنين ففي عام 2023 شـن المسـتوطنون أكثر من 2000 اعتداء على المواطنين الفلسـطينيين بتركيز على التجمعات البدوية والزراعية والقرى المتاخمة للمسـتوطنات في محافظات نابلس، ورام الله، طوباس والاغوار الشـمالية والخليل، دفع ببعضـها الى الهجرة القسـرية وأدت هذا العنف المتزايد إلى تهجير مئات العائلات الفلسـطينية من مناطقها خلال عام 2023. وتشـمل الانتهاكات المتعلقة بالاسـتيطان أعمال العنف الذي يمارسـها المسـتوطنون فهم لا يكتفون بمصـادرة الأراضـي وهدم المنازل لكن تضاعفت هجمات المستوطنين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة والقدس الشرقية منذ السابع من أكتوبر 2023 بمتوسط ثلاثة إلى ثمانية حوادث بشكل يومي، وفقا لتقارير الأمم المتحدة. وتريد اسـرائيل من هذه السـياسـات الاسـتيطانية والتي تخالف قرارات الشـرعية الدولية تغيير الديموغرافية الفلسـطينية ونسـف أي أمل في إقامة دولة فلسطينية مستقلة. ووفقا للمقررة الخاصة المعنية بفلسطين فإن الاحتلال الإسرائيلي يستهدف ضم الأرض المحتلة بشكل غير قانوني، وإن السيطرة على الأراضي ومصادرة الموارد تقوض أي جهود للتنمية في الاراضـي الفلسـطينية المحتلة[540]. وبحسـب المعلومات المتاحة فإن الخطط الإسـرائيلية تسـتهدف زيادة عدد المسـتوطنين في شـمال الضـفة الغربية من 170 ألف شـخص إلى مليون بحلول عام 2050، مع تخصـيص 200 مليون دولار لهذا الغرض بإقامة مزيد من الوحدات الاسـتيطانية وارسـال مزيد من الإسرائيليين إليها من أجل اضفاء شرعية على هذه المستوطنات[541].

[539] الحكومة الإسرائيلية توافق على بناء آلاف المستوطنات بالضفة الغربية وواشنطن"منزعجة بشدة" http://tinyurl.com/3p7djxej

[540] Situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967, https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n23/315/25/pdf/n2331525.pdf?token=KIJAQfjbwNAB7E8gQA&fe=true

[541] Settlers aim for 1 million Israelis living in West Bank's Samaria by 2050, https://www.jpost.com/israel-news/article-755945

ينتقل بعض المستوطنين إلى الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية لأسباب دينية، بينما يذهب البعض الأخر إلى هذه المستوطنات بسبب انخفاض تكلفة المعيشة نسبيًا والحوافز المالية التي تقدمها الحكومة الإسرائيلية. ويشكل اليهود المتطرفون ثلث جميع المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. تمنح السلطات الإسرائيلية مستوطنيها في الضفة الغربية حوالي 20 مليون شيكل (5 ملايين دولار) سنويًا لمراقبة أعمال البناء الفلسطيني والإبلاغ عنه وتقييده في المنطقة (ج)، التي تشكل أكثر من 60 بالمائة من الضفة الغربية.

الخاتمة

في الختام يمكن القول بأن المنطقة العربية قد شهدت خلال عام 2023، زخمًا من القضايا والأحداث، بل والأزمات المزمنة والصراعات الممتدة والحروب غير المتماثلة التي ستلقي بظلالها على التفاعلات الداخلية والخارجية لدول المنطقة خلال العام 2024، وذلك على الأصعدة كافة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ولعل شنَ إسرائيل الحرب الضارية على قطاع غزة عقب عملية "طوفان الأقصى" التي نفذتها حماس وبعض فصائل المقاومة الفلسطينية في السابع من أكتوبر 2023 هو الحدث الأبرز بالمنطقة، والذي سينتج عنه تأثيرات إقليمية ممتدة.

كما لا زالت حالة الجمود تخيم على التسويات السياسية بين أطراف النزاع في البلدان العربية مثل (ليبيا، اليمن، سوريا، السودان)، فضلًا عن بروز مخاطر الكوارث الطبيعية، خاصة المتعلقة بالزلازل والفيضانات التي شهدتها مؤخرًا عدة دول عربية، علاوة على تداعيات التغيرات المناخية على أمن واستقرار الدول العربية. يتزامن مع ذلك عودة تصاعد تهديدات الهجرة غير النظامية من شمال إفريقيا إلى جنوب أوروبا، ومحورية دور المعابر والمنافذ الحدودية، وتزايد أثر الأبعاد والأزمات الاقتصادية على الاستقرار المجتمعي في المنطقة العربية.

وفي عام 2023 بقي انخراط الدول العربية مع الإجراءات الخاصة محدودًا وهو ما يستوجب مزيد من التعاون مع هذه الإجراءات وظلت بعض الدول العربية متأخرة عن تقديم تقاريرها الدورية الي لجان المعاهدات في الأمم المتحدة. وتظل حالة حقوق الانسان في المنطقة العربية في حاجة لمزيد من الجهودً، مع الأخذ بعين الاعتبار إن حقوق الانسان مترابطة وغير قابلة للتجزئة ما يعني أن العناية بحقوق دون اخري، قد يؤخر من النهوض بحقوق الانسان بشكل عام، ويبطئ من تحقيق الوعد الواردة في أجندة 2030 بألا يتخلف أحدًا عن الركب.

وتأمل مؤسسة ماعت وبمناسبة الذكري الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهي فرصة لا تعوض لإعادة التذكير بالمبادئ الواردة في هذه الإعلان والتي ورغم نبل مقصدها لا تزال مُهدرة في أماكن كثيرة من العالم ولعل الأوضاع في الاراضي الفلسطينية المحتلة لا شاهد واضح علي غياب هذه الحقوق، كما لا تزال الجماعات المسلحة والإرهابية في اليمن والصومال وفي سوريا تقتطع أجزاء من الاراضي وتسيطر عليهًا وتمارس ضد المدنيين أبشع الانتهاكات التي تجعل من الحقوق الواردة في الإعلان

العالمي لحقوق الإنسان في غياهب النسيان، ولعل ما يساهم في تقويض الإعلان أيضًا التنامي المُخيف في ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين من قبل الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية والتي تجلت في تبدل المواقف في الحرب الروسية الأوكرانية مقارنة بالعدوان الإسرائيلي علي قطاع غزة، فالحكومات التي اتخذت مواقف هجومية بدعوي حماية المدنيين في أوكرانيا، لم تقم بنفس الخطوات لحماية المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهو ما يؤدي إلي ضمان حقوق فئة من الأفراد وانتزاعها من فئات أخري متناسين إن حقوق الإنسان مترابطة وغير قابلة للتجزئة.

كما تدعو مؤسسة ماعت بضرورة احترام أوسع للقيم التي رسخها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واستلهمتها لاحقاً الاتفاقيات والبروتوكولات، والإعلانات الأخرى، ذات الصلة بحقوق الإنسان، مؤكداً على إن إعمال حقوق الإنسان ليس ترفاً، بل هو أساس لبناء المجتمعات الديمقراطية، وأساس لتحقيق التنمية في جميع المجالات، وهو السبيل الأهم لمحاربة قوى التطرف العنيف.

وفي الأخير تأمل مؤسسة ماعت في أن تبذل الحكومات وغيرها من الفاعلين في مجال حقوق الإنسان، جهداً أكبر في نشر الوعي بالقيم وبالحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، من أجل تمكين الجميع من الاطلاع على قيم حقوق الإنسان، فاحترام وتعزيز وحماية حقوق الإنسان يبدأ بالوعي وبالإدراك العميق، وبتوافر الإرادة لدى الجميع.

<u>وعليه توصي مؤسسة ماعت بالآتي.</u>

- النظر في الانضمام إلى باقي المعاهدات الدولية لحقوق الانسان الأساسية؛
- سرعة تقديم التقارير الدورية إلى لجان المعاهدات بالأمم المتحدة والانخراط بشكل فعال مع هذه اللجان؛
- اتخاذ نهج قائم على حقوق الانسان في معالجة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية؛
- مؤامة التشريعات الوطنية في المنطقة العربية مع احكام الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان؛
- العمل على تسوية النزاعات المسلحة بالمنطقة العربية، لما لها من آثار سلبية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- الحد من ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين التي تمارسه الدول الأوروبية في التعامل مع الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛